

١/٢

الثمار اليونان
على جمع الجوامع

الثمار البوانع

على جميع الجوامع السبلي

تأليف الشيخ خالد بن عبد الله (الأزهرى) (ت 905 هـ)

محقق محمد بن العربي الهلالي (اليعقوبي)

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

والله أعلم والحمد لله رب العالمين

إن خير ما ألهم الجنان ونطق به اللسان حمد الله على ما منح من الإحسان.
نحمده ونشكره على سيدنا محمد للبعوث بخير الأديان، للمصطفى لحاقمة الرسالات إلى
بني الإنسان، وعلى آله للتهتدين وصحابته والتابعين لهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من من الله علي أنني كنت أتذكر مع جمع من الطلبة متن جمع
الجوامع في أصول الفقه وشاءت قدرة الله أن توجد بخزائنها نسخة من الثمار البوانع
على جمع الجوامع للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، فكنت أرجع إليها كلما عن لي
عسير، وند عن إدراك الفهم ما هو عن أمثالي غير يسير، فأجد فيها ما يجعلني أحس
بلذة الاقتناع، فنشأ لي من ذلك هاجس يرغبني في إبراز هذا الشرح القليل الوجود
منقحا سديدا يستفيد منه كل راغب في الاستفادة.

إلا أن هيجان هذا البحر يمنع سفينتي عن الإقلاع ويقابل هاجسي بأمواج الامتناع
غير أن حب نشر العلم يسهل علي العوم في خضم هذا الهيجان ويحثني على السير في
هذا الميدان لا سيما وقد ألفنا التطفل على كلام الشيخ خالد الأزهرى في دروسنا
النحوية، فقوي بذلك العزم وتأكدت الرغبة في نيل الأجر.

لكن ماذا أصنع في منهجية التحقيق...؟

إنه ليس أمامي إلى اللجوء إلى الأسر العلمية هنا وهناك لعلمي أجد نسخة أقابل
بها نسختي وإن كانت والحمد لله من نسخة مقابلة على المؤلف فقل بذلك
غلطها.

حقا سافرت وكاتبت وطال الأمد دون جدوى لقد كاد اليأس يغلب الرجاء ثم جاء
الفتح من الله فحصلت على نسخة مصورة من نسخة العلامة ابن زيدان المكناسي،
وبعد أن فرغت من المقابلة وجدت نسخة ثالثة لشتريتها فاجتمعت لدي والمئة لله ثلاث
نسخ.

الكتاب: الثمار البوانع على جمع الجوامع

المؤلف: خالد الأزهرى (ت 905 هـ)

تحقيق الأستاذ: محمد بن العربي الهلالي اليعقوبي

الحقوق: جميع الحقوق محفوظة للوزارة

التصنيف والإخراج الفني: دار أبي رقرق للطباعة والنشر

الطبعة الأولى: 2006/1427

رقم الإبداع القانوني 2006/1696

ردمك 9954-0-5075-2

دار أبي رقرق للطباعة والنشر

10، شارع العلوين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف: 037 20 75 83 - الفاكس: 037 20 75 89

البريد الإلكتروني E-mail: editbouregreg@iam.net.ma

وصف النسخ التي اعتمدت عليها:

قلت لقد توفرت لدي ثلاث نسخ خطية:

الأولى: النسخة التي في خزنتنا وهي أصحها غير أن كاتبها يسقط الهمز حيثما ورد وينقط الألف المكتوب بصورة الياء ويهمل التاء التي بصورة الهاء، ولرمز لها بـ (خ) وهي بخط مشرقى جيد غير الورقتين الأوليين فإنهما بخط مغربي جميل وغير الورقات من ص 76 إلى 87 فإنه بخط مغربي لا بأس به يخالف خط الورقتين وفيها 456 صفحة وفي آخرها قال مؤلفه خالد بن عبيد الله الأزهرى: إنه فرغ من تصنيفه يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة وأنه فرغ من كتابته بعد عصر الجمعة ثالث شهر رمضان عام اثنين وتسعمائة وكان الفراغ من تعليقه يوم الثلاثاء رابع ربيع الأول سنة اثنين وتسعين وألف من نسخة مقابلة على مؤلفه وذلك على يد أفقر العباد عامر بن حسين المالكي غفر الله له ولوالديه أمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما.

الثانية: النسخة المصورة من نسخة العلامة ابن زيدان المكناسي توجد بالخزانة الملكية بالرباط، رعى الله مولانا أمير المؤمنين وحفظه من غير الدهر ونوائبه وأبقاه ذخرا للعلم والعلماء، ولرمز لها بـ (ز) وتحمل رقم: 12042، وبدخلها طابع في عدة ورقات فيه المكتبة الزيدانية بالعربية مدور عليه بالفرنسية للمكتبة الزيدانية مكناس وكتب فوق الطابع في الصفحة الأولى من متن الله تعالى على أحوج الورى إلى مولاه عبد الرحمان بن زيدان سدد الله خطاه.

وهذه النسخة بأنواع من الخط فالصفحة الأولى نوع والثانية إلى 273 نوع غير عشرة أسطر أسفل الصفحة 53 ومثل ذلك أعلى الصفحة 109 فإنه بخط يشبه للشرقي، ومن 274 إلى 303 نوع آخر وكل ذلك خط مغربي يقرأ ومن 304 إلى آخرها بخط مشرقى لا بأس به، وهذه النسخة في المرتبة الثانية تصحيحا وفيها 392 صفحة وفي آخرها قال مؤلفه الشيخ خالد الأزهرى يتغمده الله برحمته فرغت من تصنيفه يوم الخميس خامس وعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة تقبل الله ذلك بمنه وكرمه آمين، أمين. وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة ليلة الأربعاء لأربع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان المعظم من شهور سنة 1112 من الهجرة النبوية على شارعها

أفضل الصلاة والسلام والحمد لله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان ختمها بمدينة خيبر الأنام ومصباح الظلام ورسول الملك العلام عليه من الله أفضل الصلاة وأزكى السلام.

الثالثة: النسخة التي حصلت عليها من صاحب مكتبة دلو التراث بالرباط السيد ناجي مصطفى يرحمه الله وهو ممن ساهموا في إنجاز هذا العمل وبه تعرفت بالسيد قاسم السملالي والأستاذ عبد العزيز الساوري اللذين ساهما في مراجع هذا البحث، وأرمز لها بـ (ت) فيها 109 صفحة تقريبا عرضها 20 سنتمترا وطولها 27 سنتمترا وهي بخط مغربي جميل وفيها بتر من قوله المطلق والمقيد كالعام إلى قوله البيان إخراج الشيء إلخ ويقدر ذلك بمقدار ورقة منها وهذه أكثرها أغلاطا وأقدمها تاريخا. في آخرها قال مؤلفه الشيخ العلامة خالد الأزهرى تغمده الله برحمته، فرغت من تصنيفه يوم الخميس خامس وعشرين من شهر ربيع الأخير سنة تسعمائة تقبل الله ذلك منه بمنه وكرمه سبحانه والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

تم نسخه بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله في ثالث والعشرين يوما من شهر الله ربيع الثاني عام تسعين وألف على يد علي بن محمد بن يوسف الدخيسي كتبه لشيخه الولي الصالح العارف بالله ورسوله أبي الحسن علي بن أحمد المعروف بابن سعد كان الله لنا وله في الدارين وليا ونصيرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

الرابعة: النسخة الأدوزية

بعد الفراغ من تحقيق الكتاب أتحفني صديقنا الأجل الباحثة الفلكي السيد الحاج محمد البوجرفاوي أستاذ المدرسة الوجاجية زاده الله رغبة في خدمة العلم في نعمة وعافية.

أتحفني بصورة من نسخة الكتاب لبعض السادات الأدوزيين جزى الله الكل خيرا، وهي بخط مغربي جميل تحتوي على 365 صفحة مع أغلاط فيها وانفردت بإثبات ما تركه النساخ في النسخ الثلاثة الأخرى من قوله: «ثامنها وبه قال قوم» إلى قوله: «وتاسعها...» وذلك في الكتاب الثالث في الإجماع ص 514 ج 2.

ولم يرد لهذه الفقرة ذكر في الكتاب في غير هذه النسخة وفي آخرها انتهى على يد كتابه في التاسع من شهر الله صفر عام 1309 هـ محمد بن محمد بن الحسن بن الحاج بن عبد الله الجلوي.

منهم التحقيق

جعلت النسخة (خ) أصلا لا أعديل عنها ما وجدت إلى ذلك سبيلا وقابلتها ب (ز) كلمة كلمة، ثم قابلت النسختين بـ (ت)، فزدت في (خ) ما بدا أنه تركه كاتبها وعوضت بعض كلماتها بما جاء في (ز) و (ت) حيث يقتضي المعنى ذلك مع التنبيه عليه.

وأنبه كذلك غالبا على الكلمات للختلفة اللفظ للتقاربة للمعنى في النسخ كلها. ولا أذكر ما جاء ناقصا في النسختين (ز) و (ت) ولا ما جاء فيهما محرفا إلا نادرا وأنبه على أنني أقتصر غالبا في ترجمة الأعلام على بعض ما ورد في الأعلام للزركلي بعد الرجوع إلى كل ما أمكن الرجوع إليه من مصادره وما أكثرها.

وكثيرا ما تكلفت المشقة في الرحلات إلى الخزائن الخاصة والعامة فحصل لي اليقين أنه جمع ما تفرق في مصادر متعددة باختصار فتبعته في تقديم تاريخ الولادة فالوفاة بالتاريخين أو الوفاة فقط عند عدم الاطلاع على الولادة.

وأقتصر في تخريج الحديث الولد في صحيح البخاري ومسلم عليهما غالبا وإن كانت له مصادر أخرى. وربما اكتفيت بالمصدر الذي ينسب إليه الحديث في الشرح ولو من غيرهما.

كما أنبه على أنني أترجم أو أخرج أو أفسر في أول مكان ورد فيه ما يحتاج لذلك ثم أشير إليه إذا أعيد بالترقيم غالبا رغبة في الاختصار.

وأعتقد أن القارئ يجد هذا الشرح من أهم شروح جمع الجوامع الكثيرة، والشيخ الأزهرى معروف بالإتقان والتحقيق في جميع مؤلفاته ويأنه من أحسن الناس أسلوبا فهو يميل إلى الإيجاز حيث يتضح للمعنى وإلى الإطناب حيث يقتضي الحال. وبالجملة فهو يضع الهناء موضع النقب ذلك أنه نشأ في عصر امتاز بالنشاط العلمي مليء بالأجلة من العلماء كالمحلي والسيوطي وأضرابهما.

ولعل شرحه هذا من آخر مصنفاته إذ هو آخر كتبه المؤرخة مما بأيدينا. لقد فرغ من تصنيف تمرين الطلاب في صناعة الإعراب أول يوم من رجب عام 886 هـ ومن شرح الأجرومية أول يوم من رجب 887 هـ ومن التصريح يوم عرفة سنة 896 هـ. وفرغ من هذا الشرح يوم الخميس 25 ربيع الثاني 900 هـ.

وفرغ من كتابة هذا الشرح يوم الجمعة 3 رمضان 902 هـ ولم يعمر بعد هذه الكتابة إلا ثلاث سنوات تقريبا.

وبلاحظ أنه يتفنن عند ذكر بعض الأعلام وذلك إما اختبارا للذهن أو أمانة للنقل.

فمثلا يقول القاضي أبو زيد ويقول أبو زيد الحنفي ويقول أبو زيد الدبوسي. كما أنه يحرص كل الحرص على أن ينسب كل قول لقائله ويكثر الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية فجاء الكتاب يحتاج إلى ترجمة الأعلام وتخريج الآيات والأحاديث وذلك عمل غير يسير يعلم قدره من مارس التحقيق وكيفما كان الحال فالغرض هو إبراز هذا الشرح للقارئ سالما من الأخطاء ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولا أنسى أن أقدم شكري الخالص لكل من ساهم معي في مقابلة هذا الشرح وتحقيقه من تلامذتي ولكل من ساهم معي في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

الحقق محمد بن العربي يعقوبي الهلالي.

ترجمة الإمام عبد الوهاب ابن السبكي صاحب جمع الجوامع

هو تاج الدين الشيخ عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي القضاة للمؤرخ الباحث ولد بالقاهرة سنة 727 هـ وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها وبها توفي سنة 771 هـ ونسبته إلى سبك من أعمال للنوفة بمصر وكان طلق اللسان قوي الحجة انتهى إليه قضاء شيوخ عصره وأتوا به مقيدا مغلولاً من الشام إلى مصر ثم أفرج عنه وعاد إلى دمشق وتوفي بالطاعون. قال ابن كثير جرى عليه من اللحن والشذائد ما لم يجر على قاض مثله.

من تصنيفاته طبقات الشافعية الكبرى (طبع في 16 جزءاً)، ومعيد النعم ومبيد النقم ط. وجمع الجوامع في أصول الفقه (طبع). ومنع الموانع تعليق على جمع الجوامع (طبع). وترشيح التوشيح وترجيح التصحيح في فقه الشافعية. والأشباه والنظائر في الفقه. والطبقات الوسطى. والطبقات الصغرى وله نظم جيد أورد الصفدي بعضه في مراسلات دارت بينهما. ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. وشرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي وتشحيذ الأذهان على قدر الإمكان. والسيف المشهور في عقيدة أبي منصور وغير ذلك (1).

ترجمة الشيخ خالد الأزهري

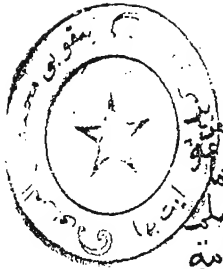
هو الشيخ خالد الأزهري بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المعروف بالوقاد النحوي من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد سنة 838 هـ ونشأ وعاش في القاهرة وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها سنة 905 هـ له المقدمة الأزهرية في علم العربية. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح. وشرح البردة، وشرح المقدمة الجزرية في التجويد، والألغاز النحوية. وتفسير آية ﴿لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾. وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب وغير ذلك (2). ونزيد بعملنا هذا في قائمة كتبه. الثمار اليونانية على جمع الجوامع وقد ذكر في الموسوعة العربية للميسرة.

(1) لكشف ج 5 ص 639. ولاعلام ج 4 ص 184.

(2) لكشف ج 5 ص 343. ولاعلام ج 2 ص 297.

نماذج

من النسخ الخفية للكتاب



وتعريف المعرفة بدلائل الغلب المتبوع تابعا لقروله تعالى الى صراط العرش
 الحميد الله في قراءة الجهادي الامتاعي دالها بلطف والاحتفاء للجهاد
 والمراد بها هنا جميع الخلق المعاصرون له صلى الله عليه وسلم
 والمجاهدون بعده ونسب الامة الدعوة ونسب المسلمون منهم الامة
 الاجابة لارشادها وهو دين الاسلام اخذ امن قوله تعالى وانك
 لتعبدن الى صراط مستقيم وعلى الله وهو انار به المؤمنين من بني
 هاشم وبني عبد المطلب عند الشافعي وبني هاشم فقط عند
 ملك وبني خنيفة وقيل كل مسلم واختاره النووي في شرح المهد
 وقيل من انتسب الى النضر بن كنانة وقيل اصحابه وعترته وقيل
 الانتساب من المسلمين وصحبه اسر جمع صاحب بمعنى الصحابي
 وهو من اجتمع مرفقا به صلى الله عليه وسلم ومات على الايمان
 وبين الاله والصحب عموم وخصوص من وجه فمن اجتمع به صلى
 الله عليه وسلم من اثار به المومنين فهو من الاله والصحب ومن
 لم يجتمع به منهم فهو من الاله فقط ومن اجتمع به من غير
 القرابة بشرطه المنتد من فهو من الصحب فقط ما سمدر به
 طرية قامت الطروس جمع طرس بكسر الطاء وهو الحقيقة كما
 في الصحاح وقيدها في المحكم بالتي كتبت في محبت والمراد هنا الاور
 بتدليل قوله والسطور جمع سطر وهو الكتابه وفي كل منهما
 مصان محدون طالب ليعيون من حيث المعنى والمنتد بمرقا
 بياض الطروس وسواد السطور ليعيون الانفاذ الدالة على المعاني
 المتعرجية مقام اي قيامها اي العيون وسوادها جعل
 الانفاذ عيوننا بياض الطروس وبياضها وسواد السطور وسوادها
 فشيء بياض الطروس وسواد السطور بياض العيون الباهرة

والسيرة

۵
ص

عزیز

میرزا محمد علی
میرزا محمد علی
میرزا محمد علی
میرزا محمد علی

17

[illegible]

وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة ليلة الأربعاء
 أربع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان المعظم من شهر
 سنه ١١١١ من الهجرة النبوية على سائر عباد فضل الصلاة
 والسلام والحمد لله على التمام والله الموفق لأرب سوا
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان ختمها
 بمدينة خير الانام وصباح الولاية ورسول الملك العدل محمد عليه
 من الله افضل الصلوات واكبر التحيات

للعقير لما نزل عليه عليه من آية هذا الكتاب عما يستجد الحكيم به في كل سنة
 في الحذر والشكر المبدوع في الزمان بالهناكة والتمتع في الزمان والهدوء
 في الزمان والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان
 والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان
 والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان
 والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان والهدوء في الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد

الحمد لله على إنعامه وإفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله.

أما بعد، فهذا شرح لطيف على جمع الجوامع في أصول الفقه يتبع الأصول ويبين التفصيل خال عن التعقيد والانتشار حاوٍ للإيضاح (1) والإختصار سمّيته **الثمار البوابع على أصول جمع الجوامع** سألني بعض الإخوة لما رأى قصر الهمم في هذا الزمان والله المسؤول أن يتلقى (2) بالقبول بمنه وكرمه آمين.

ابتدأ المصنف رحمه الله بقوله باسم الله الرحمان الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم. «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمان الرحيم فهو أجذم». روله بهذا اللفظ الحافظان الخطيب البغدادي (3) في جامعہ وعبد القادر الرهاوي (4) في أربعين. والبال: الحال والأجذم بالمعجمة المقطوع البركة ثم أسند أحمد إلى نفسه وجميع جوارحه مبالغة فقال «نحمدك اللهم» أي نشني عليك يا الله الثناء الجميل على قصد التعظيم «على نعم» جمع نعمة لسم مصدر أنعم فهي بمعنى إنعام الذي هو للمصدر القياسي وليس المراد الشيء المنعم به لأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم تعالى أمكن من الحمد على نفس النعمة التي هي أثر

(1) في ت: للإيضاح

(2) في ز: والله لسأل أن يتلقى

(3) ولد 392 ، وتوفي 463 هـ «1002-1072 م» أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر المعروف بالخطيب أحد الحفاظ ولما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ما له في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث من كتبه الكثيرة تاريخ بغداد 14 مجلدا ترجمته في الإعلام للزركلي ج 1 ص 172 .

(4) «612-536 هـ = 1215-1141» عبد القادر بن عبد الله الفهمي بالولاء الرهاوي ثم الحرثي أبو محمد من حفاظ الحديث من مصنفاته كتاب الأربعين للتبائية الإنسان والبلاد مجلدان في الحديث الاعلام ج 4 ص: 40

الإنعام كما يوخد من كلام اللطول (1) «يؤذن» بذال معجمة أي يعلم «الحمد» المقابل للنعم «بازديادها» بالإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بازديادنا إياها لا بإضافة إلى الفاعل كما يفهم من بعض الشروح لأن لزداد مطاوع زلا المتعدي لاثنين فتعدي (2) هو إلى واحد تقول زدنا الله النعم فازددناها وقد عدل المصنف في هذه الفقرة اثني عشر عدلا يشهد كل عدل منها بنكتة جيدة الأول أنه عدل عن الجملة الإسمية إلى الفعلية لأنها تدل على الحدوث والتجدد المناسب للمقام الثاني أنه عدل عن الماضي الذي هو الأصل في الأفعال إلى المضارع لأنه يدل على الحال حقيقة الثالث أنه عدل عن همزة المتكلم إلى نون للمشاركة إشارة إلى أنه لم ينفرد لسانه بالحمد بل شاركه فيه سائر السنة جولرحه مبالغة وصح نسبة الحمد إليها كما صح نسبة الشهادة إليها في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ (3) والجامع بينهما القول. ونقل المولى زلاه (4) عن الإمام الرازي (5) إن حمد الله يعم للموارد الثلاثة يعني اللسان والجنان والأركان قال ووجهه أن يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا كما يجعل ما يقطع به من الآلات قاطعا كالسكين وبهذا التوجيه يندفع ما يقال إنه إن أراد المشاركة الحقيقية فذلك خلاف الواقع وإن أراد التعظيم فغير مناسب للمقام لأن خطاب العبد لمولاه بالثناء عليه مقام التلبس بالدلة والخضوع والاعتذار عنه بأنه إنما أتى بنون العظمة لإظهار ملزومها وهو تعظيم الله إياه فلا يؤدي إلى دعوى التعظيم المنافي لقوله بعد، ونضرع أي نذل ونخضع، الرابع أنه عدل عن التعبير بالثناء إلى التعبير بالحمد لاشتغال أحرفه على الحاء الحلقية والميم الشفهية والدال اللسانية حتى لا يخلو مخرج من للخارج الثلاثة من نصيبه من ذلك بالكلية، الخامس أنه عدل عن الظاهر إلى كاف الخطاب (6) للتلذذ بخطاب الله تعالى، السادس أنه عدل عن إياك نحمدك لأن المقام مقام الحمد الضمير الدال على الاختصاص كما في إياك نعبد إلى نحمدك لأن المقام مقام الحمد

(1) كتاب في البلاغة لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: ط.

(2) في ز: ت فيتعدي.

(3) سورة النور الآية: 24.

(4) محمد بن أحمد للدعوى مولانا زلاه محب الدين الخنفي التوفي 859 هـ له حاشية على بديع النظام لابن إسعاطي في الأصول وحاشية على مفتاح العلوم للسكاكي وحاشية على الهدية للمغنياني في الفروع: كشف الظنون ج 6 ص 201.

(5) «606-544 هـ = 1210-1150 م» محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام للفسر أوجد زمانه في العقول والنقل من كتبه الكثيرة منافع الغيب في تفسير القرآن. ومعالم أصول الدين والحصول في علم الأصول:

الاعلام ج 6 ص 313.

(6) في ز: كاف للخطاب.

فتقدمه أهم من تقديمه (1) الضمير كما ذهب إليه الزمخشري (2) في تقديم الفعل كما في قوله ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (3). السابع أنه عدل عن قوله يا لله إلى قوله اللهم لأنه أكثر في الاستعمال من كلمة يا الموضوع للبعيد مع أنه سبحانه أقرب إلى عبده من جبل الوريد قرب علم لا قرب مسافة ولذا لم يأت التنزيل إلا به، الثامن أنه عدل عن إطلاق الحمد إلى تقييده بالنعم ليكون شكرا أيضا لتعلقه (4) بحصول الزيادة للوعد بها في قوله تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (5) فإن صدق الوعد في هذه الآية يقتضي كون الشكر ملزوما للإزدياد فوجوده يؤذن بوجوده لأن اللازم لا يتخلف عن ملزومه والله لا يخلف الميعاد التاسع أنه عدل عن أنعمك بالتعريف والقله إلى نعم بالتنكير والكثرة ليدل الجمع على التكثير والتنكير على التعظيم، العاشر أنه عدل عن ذكر للنعم به لقصور العبارة عن الإحاطة به ولثلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، الحادي عشر أنه عدل عن الإضمار إلى الإظهار في قوله يؤذن الحمد ولم يقل يؤذن هو للواري لقوله تعالى ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ (6) لثلا يتوهم أن الضمير لمصدر يؤذن لمجاورته له وهم يرعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب (7) الثاني عشر أنه عدل عن الزيادة إلى الإزدياد لأنه أبلغ في الحصول وأنص على الوصول كاللاكتساب فإنه أبلغ من الكسب لما فيه من الاعتمال كما قاله الكشف (8) «ونصلي» أيتها الجولرح ونسلم «على نبيك» بغير همز من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وهو الرفعة وبالهزمز من النبأ وهو الخبر واختلف في معناه على قولين أحدهما أنه إنسان أوحى إليه بشرع سواء أمر بتبليغه أم لا، والثاني أنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه سواء كان له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله أم لا، «محمد» بدل من نبيك لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بما يقتضيه العامل.

(1) في ز: تقديم الضمير

(2) «538-467 هـ = 1144-1075 م» محمود بن عمر بن محمد بن محمد بن أحمد الخولزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم من أئمة العلم والتفسير جاور بمكة زمانا فلقلب جار الله من أشهر كتبه لكشاف في التفسير يعني بالبلاغة كثيرا:

الاعلام ج 7 ص 178.

(3) سورة العلق: الآية 1.

(4) في ز: للعلم وفي ت: للعلقة.

(5) سورة إبراهيم: الآية 7.

(6) سورة النازعة: الآية 8.

(7) من أمثلة التحويل للمخفوض بالمجاورة فخر روى بالجر لمجاورته لضب وهو في محل رفع صفة جحر وعلى الرفع أكثر العرب: حاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد على الأجرومية ص 109 الطبعة الأولى.

(8) لكشاف عن حقائق التنزيل: للعلامة الزمخشري.

وتعرب المعرفة بدلا وينقلب المتبوع تابعا كقوله تعالى ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ (1) في قراءة الجر (2) «هادي الأمة» أي دألها بلطف والأمة لغة الجماعة والمراد بها هنا جميع الخلق المعاصرون له صلى الله عليه وسلم والحادثون بعده وتسمى أمة الدعوة ويسمى المسلمون منهم أمة الإجابة «لرشادها» وهو دين الإسلام أخذاً من قوله تعالى ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾ (3) «وعلى آله» وهم أقاربه للمؤمنون من بني هاشم وبني عبد المطلب عند الشافعي (4) وبنو هاشم فقط عند مالك (5) وأبي حنيفة (6) وقيل كل مسلم واختاره النووي (7) في شرح المهذب (8) وقيل من انتسب إلى النضر بن كنانة وقيل أصحابه وعترته (9) وقيل الأتقياء من المسلمين «وصحبه» إسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم ومات على الإيمان وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه فمن اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب، ومن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط. ومن اجتمع به من غير القرابة بشرطه المتقدم فهو من الصحب فقط «ما» مصدرية ظرفية «قامت الطروس» جمع طرس بكسر الطاء وهو الصحيفة كما في الصحاح (10) وقيدها في المحكم (11) بالتثنية كتبت ثم محيت والمراد هنا الأوراق بدليل قوله «والسطور» جمع سطر وهو الكتابة وفي كل منهما مضاف محذوف طالب لعيون من حيث المعنى والتقدير ما قام بياض الطروس وسواد السطور «لعيون الألفاظ»

(1) إبراهيم: 1.

(2) هي في قراءة غير نافع وأبي عامر.

(3) الشوري: 52.

(4) «204-150 هـ = 767-820 م» محمد بن لاديس بن عباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي اللطبي أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة من كتبه الأم في الفقه وأحكام القرآن ولسان الرسالة في أصول الفقه الإجماع ج 6 ص 26.

(5) «179-93 هـ = 795-712 م» مالك بن أنس بن مالك الأصبغي الحميري أبو عبد الله أمام دار الهجرة وأمام الأئمة ولد وتوفي بالمدينة من أشهر كتبه للوطأ وله تفسير غريب القرآن ورسالة في الوعظ وغيرها الإجماع ج 5 ص 257.

(6) «150-80 هـ = 767-699 م» النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي أبو حنيفة أحد الأئمة وأكبرهم ولد بالكوفة حبس إلى أن مات بامتناعه عن القضاء له مسند في الحديث جمعه تلاميذه وللخارج في الفقه: الإجماع ج 8 ص 36.

(7) «676-631 هـ = 1277-1233 م» يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخليلي النوي الشافعي أبو زكريا، محي الدين مولده ووفاته في نولان قرى حوران بسورية من كتبه الكثيرة شرح للمهذب للشيرازي ط الإجماع ج 8 ص 149.

(8) المهذب في الفروع للإمام الشيرازي التوفى 476 هـ.

(9) في زت وعشيرته.

(10) كتاب مشهور في اللغة للجوهري: إسماعيل بن حماد.

(11) معجم مشهور لابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل.

الدالة على اللعاني الشرعية «مقام» أي قيام «بياضها» أي العيون «وسودها» جعل للألفاظ عيوناً، بياض الطروس بياضها، وسواد السطور سودها، فشبهه بياض الطروس وسواد السطور بياض العيون الباصرة وسودها والمعنى نصلي على نبيك مدة قيام بياض الطروس وسواد السطور لعيون الألفاظ قيام بياض العيون وسودها وذهب بعض الشارحين (1) إلى أن ضمير بياضها للطروس وسودها للسطور وفيه نظر لأنه يصير معناه حينئذ ونصلي مدة قيام الطروس والسطور قيام بياض الطروس وسواد السطور وذلك يؤدي إلى التوقيف بمدة قيام الجوهر بقيام عرضه واجتمع في هذه الفقرة من علم البيان أربعة أنواع وهي الإستعارة بالكناية والإستعارة التخيلية والتجريد والترشيح ومن البديع نوعان: جناس القلب والطباق وذلك أن المصنف أضمر في نفسه تشبيه الألفاظ بأصحاب العيون الباصرة في الهداية إلى المقصود وأثبت للألفاظ عيوناً وذكر الطروس والسطور والبياض والسود فالتشبيه المضمّر في النفس عند صاحب التلخيص إستعارة بالكناية وإثبات العيون للألفاظ إستعارة تخيلية وذكر الطروس والسطور تجريد وهو اقتران الإستعارة بما يلائم المستعار له وذكر البياض والسود ترشيح وهو قرن الإستعارة بما يلائم المستعار منه وإضافة العيون إلى الألفاظ قرينة الإستعارة وبين الطروس والسطور جناس القلب وهو اختلاف ترتيب الحروف وبين السود والبياض طباق وهو الجمع بين المتضادين (2) في الجملة «ونضر» بسكون الضاد بضبط المصنف ولا يخلو عن تضمين في الفعل أي نبتل «إليك» أو مجاز في الحرف أي نذل ونخضع لك فيكون إلى بمعنى اللام وللشهور العكس ولو ضبطه بفتح الضاد والتشديد على أن يكون أصله نتضرع أبدلت التاء ضادا ولا غمت في الضاد لاستغنى عن التضمنين والمجاز يوافق (3) قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعاً﴾ (4) والتضرع التذلل والخضوع أي نتضرع إليك اللهم أي ندعوك بتذلل وخضوع «في منع» أي دفع «للوابع» العائقة «عن إكمال» تحرير هذا للمصنف «جمع الجوامع» سمي بذلك لأنه تضمن ما جمعته الصحف الجوامع في هذا الفن ولم أقل لجمعه كل مصنف جامع كما قال بعض الشارحين (5) لأن

(1) للرد به الجلال شمس الدين للحلي كما قرر به.

(2) في زت بين لظدين.

(3) في خ ويوافق.

(4) الاعراف: 55.

(5) يعني للحلي.

جامعا هنا وصف فلا يجمع على جوامع إلا شذوذا ويجمع عليه جامعة قياسا ثم وصفه بأربعة أوصاف تدل على إكماله حقيقة فقال «الآتي» بد الهزمة «من فني الأصول» أي فن أصول الفقه وفن أصول الدين وفي بعض النسخ من فن بالإفراد والمراد به الجنس ومن وما بعدها بيان لقوله «بالقواعد القواطع» قدم عليه رعاية للسجع والباء في بالقواعد متعلقة بالآتي والأصل الآتي بالقواعد القواطع من فني الأصول والفن النوع ويجمع على فنون والقواعد جمع قاعدة وهي لغة الأساس وحظلاحا قضية كلية تعرف (1) منها أحكام جزئياتها كقول الأصولي في أصول الفقه الأمر للوجوب حقيقة وقول المتكلم في أصول الدين: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى والقواطع جمع قاطعة بمعنى مقطوع بها مجازا كقولهم: عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية والمراد (2) الغالب منهما فإن من أصول الفقه ما ليس بقاطع كمفهوم المخالفة ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة كعقيدة إن الله تعالى موجود وبين القواعد والقواطع الجنس للمضارع (3) لاتفاقهما في عدد الحروف والهيئات واختلافهما في الطاء والدال وهما من مخرج واحد «البالغ من الإحاطة» وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه «بالأصلين» المذكورين وهما أصول الفقه وأصول الدين ورد الجمع إلى مفردة وتناه لأنه أخف من تثنية الجمع مع ظهور المقصود ومن وما بعدها بيان لقوله «مبلغ ذوي الجهد والتشمير» قدم عليه رعاية للسجع كما مر والأصل البالغ مبلغ ذوي الجهد والتشمير من الإحاطة بالأصلين كقوله تعالى: ﴿أَوْنِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (4) على أظهر الوجهين وقيل من في الآية بمعنى في وذوي بمعنى أصحاب والجهد بكسر الجيم الاجتهاد والتشمير بالشين المعجمة مصدر شمر ساعده للأمر تهيأ له «الوارد» أي الجائي «من زهأ» بضم الزاي واللد كما يقتضيه كلام الأخفش (5) وأصله زهاو أبدلت الواو همزة لتطرفها أثر ألف زائدة كسماء من زهوته بكذا أي حرزته قاله الصغاني (6) وللعنى من حرزاي قدر

(1) في ز ت تعرف.

(2) في زو للراء به الغالب.

(3) في خ الجنس للاحق لاتفاقهما في عدد الحروف والهيئات واختلافها من الآخر

(4) سورة فاطر آية 40.

(5) توفي «215 هـ = 830 م» سعيد بن مسعدة للجاشعي بالولاء البليخي ثم البصري أبو الحسن للعرف بالأخفش الأوسط نحوي

عالم باللغة والأدب أخذ عن سيبويه من كتبه تفسير معاني القرآن للإعلام ج 3 ص 101.

(6) «650-577 هـ = 1252-1181 م» الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي لعمرى قضاغاني ويقال الصغاني الحنفي رضي

الدين. لعلم أهل عصره باللغة وكان فقيها محدثا ولد في لاهور بالهند وتوفي في بغداد ونقل بعد أن دفن إلى مكة لوصيته

بذلك، من تصانيفه: مجمع البحرين مجلدان في اللغة و التكملة 6 مجلدات جعلها تكملة لصاحبه الجوهري: الإعلام ج 2 ص 214

«مئة مصنف» تقريبا وكان القياس في همزة مائة أن ترسم ياء لكسر ما قبلها ولكنها رسمت ألفا لثلاثا يلتبس بصورة منه إذا لم ينقط وحصله مأى حذفت لامها وعوض منها هاء التانيث ومن وما بعدها بيان لقوله «منهلا» قدم عليه رعاية للسجع كما مر غير مرة وهو حال موطئة لوصفه بالجملة بعده وهي «يروى» بضم الياء «ويبر» بفتحها من الميرة وهي الطعام وفي التنزيل ﴿وَيُؤَيِّرُ أَهْلَنَا﴾ (1) وحذف للمفعول منهما قصدا للتعميم والأصل الولد حال كونه منهلا من زهأ مئة مصنف يروي كل عطشان ويشبع كل جوعان شبه هذا الكتاب بالمنهل في الانتفاع به. وأضاف إلى المشبه وهو الكتاب الأرواء الذي هو من خواص المشبه به، والمنهل إذ المنهل عين ماء تورد (2) ثم شبه المنهل بماء زمزم. وأضاف إلى المشبه الأرواء والإشباع اللذين هما من خواص المشبه به وجوز بعضهم أن يكون منهلا مفعولا به للولد وأن للعنى أن هذا الكتاب ورد منهلا موصوفا بالإرواء والامتيار فروى منه وامتلاوا الإعراب الأول أولى لما فيه من بيان تعدى النفع به إلى الغير بخلاف الثاني لقصوره عليه «للحيط بزيده» بضم الزاي أي خلاصة «ما في شرحي» بالتثنية «على المختصر» لابن الحاجب (3) و«للنهاد» للبيضاوي (4) وفي هذه التثنية تسامح لأن من شرطها اتفاق اللغى، فلا تثني الحقيقة وللجواز وذلك أنه شرح للمختصر حقيقة فلذلك قدمه وشرح للنهاد مجازا لأن والده شرحه من أوله إلى قوله الرابعة وجوب الشيء مطلقا وشرح هو الباقي من الكتاب «مع مزيد» على تلك الزيدة «كثير» نعت مزيد «وينحصر» المقصود من هذا الكتاب المسمى «جمع الجوامع» «في مقدمات» قليلة لأن جمع السلامة عند سيبويه (5) من جموع القلة ومفردتها

(1) سورة يوسف : الآية 65.

(2) في ز ت يورد أي الماء وفي نسختنا بالتاء أي العين.

(3) «646-570 هـ = 1249-1174 م» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن بونس أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب فقيه مالكي من

كبار العلماء بالعربية كردي الأصل. ولد في لسان من صعيد مصر وسكن دمشق. ومات بالأسكندرية وكان أبوه حاجيا فعرف به.

من تصانيفه الكثيرة: مختصر في الفقه استخرجه من 60 كتابا في فقه المالكية ويسمى جامع الأمهات ومختصر منتهى السؤل

والأمل: للإعلام ج 4 ص 211.

(4) توفي «685 هـ = 1286 م» عبد الله بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوي قاض

مفسر علامة ولد في المدينة البيضاء بفارس من تصانيفه أنوار التنزيل للعرف بتفسير البيضاوي ومنهاج الوصول إلى

علم الأصول للإعلام ج 4 ص 110.

(5) «148-180 هـ = 765-796 م» عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر للقب بسبويه إمام النحاة وأول من بسط علم

النحو. ولد في إحدى قرى شيرازو قدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاه له الكتاب للسمى كتاب سبويه في النحو لم

يصنع قلبه ولا بعده مثله وفي لسانه حجة وسبويه بالفارسية راحة لانتفاع. وكان أنيقا جميلا. توفي شابا وفي مكان

وفاته وستنها خلاف للإعلام ج 5 ص 81

مقدمة بكسر الدال من اللازم وفتحها من التعددي والكسر أفصح والمعنى في أمور متقدمة بنفسها أو بتقديم الغير لها على المقصود بالذات لانتفاع (1) بها في ذلك المقصود مع توقفه على بعضها كإثبات أقسام الحكم ونفيها فإنه يتوقف على تعريف الحكم المذكور في المقدمات «و» في «سبعة كتب»: الأول في الكتاب، والثاني في السنة، والثالث في الإجماع، والرابع في القياس، والخامس في الاستدلال، والسادس في التعادل والتراجيح، والسابع في الاجتهاد وتولعه، وإنما قدم الكتاب على السنة لأنه أصلها وقدم الكتاب والسنة على الإجماع لأنه فرع عنهما وقدم الكتاب والسنة والإجماع على القياس لأنه فرعها وقدم الكتاب والسنة والإجماع والقياس على الاستدلال لأن أدلتها متفق عليها وأدلتها مختلف فيها والمتفق عليه أقوى من المختلف فيه. وقدم الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال على التعادل والتراجيح لأنها أدلة والتراجيح من صفة الأدلة والصفة متأخرة عن الموصوف وقدمت هذه الستة على الاجتهاد لأن الاجتهاد يتوقف على الأدلة وعلى ترجيح بعضها على بعض.

الكلام في المقدمات

المتقدم ذكرها «أصول الفقه» هو في الأصل لفظ مركب من مضاف ومضاف إليه، ثم نقله الأصوليون وجعلوه لقباً لهذا العلم، وهو لقب مدح لأشعاره برفعة مسماه لابتناء الفقه عليه. وله استمداد وموضوع وفائدة ومسائل وحد. فاستمداده علم الكلام والعربية ومعرفة الأحكام، وموضوعه الأدلة السمعية، وفائدته العلم بأحكام الله المتعلقة بفعل المكلف ومسائله مطالبه الجزئية التي يطلب إثباتها فيه كمسائل الأمر والنهي وغيرهما وحده: «دلائل الفقه الإجمالية»، من كتاب وسنة وإجماع وقياس واستصحاب كمطلق الأمر والنهي، وفعله صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس والاستصحاب. فالأول للوجوب، والثاني للتحريم، والأربعة الباقية للاحتجاج والفقه في المحدود غير الفقه في الحد. فإن (2) المراد به في الأول أحد جزئي اللقب، وفي الثاني العلم المعروف

(1) في ز لانتفاع.

(2) في ز لان المراد.

كما قاله المصنف واحتراز بالإجمالية عن التفصيلية، وهي المعينة لنوع خاص نحو «أقيموا الصلاة»، «ولا تقربوا الزنا» وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة والإجماع على أن لبنت الإبن السدس مع بنت الصلب إذا لم يكن عاصب وقياس الأرز على البر في منع اعتياض (1) بعضه ببعضه، متفاضلاً واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها. فهذه الأدلة التفصيلية المعينة لهذه الأنواع بخصوصها ليست من أصول الفقه، وإن ذكرت فيه فهي لمجرد التمثيل والإيضاح. و«قيل» أصول الفقه «معرفتها» أي معرفة دلائل الفقه الإجمالية، و«الأصولي» بياء النسب إلى الأصول لأنه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه وإلا فحق جمع التفسير أن ينسب إلى مفردة. فنقول والأصلي هو «العارف بها» أي بدلائل الفقه الإجمالية «و» العارف «بطرق استفادتها»، وهي المرجحات المذكور معظمها في الكتاب السادس «و» العارف بأحوال «مستفيدها»، وهو للمجتهد والمراد بهذه الأحوال شروط الاجتهاد المذكورة في الكتاب السابع، هذا تقرير كلامه وفيه نظر من وجوه الأول أن هذا التعريف الذي اختاره كالتعريف بالموضوع.

قال: التفتازاني (2) في حاشية العضد والقطب (3) في شرح الشمسية (4) موضوع أصول الفقه الأدلة السمعية الثاني أن قوله وقيل معرفتها يوهم أن ثم قولاً (5) مقتصر على ذلك ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وعبارة البيضاوي (6)، أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال الاستفادة فاقصر المصنف على صدر كلامه وجعل للمرجحات وصفات المجتهد جزءاً من مفهوم الأصولي. وقال في منع الموانع (7) أنه لم يسبقه إلى ذلك أحد الثالث، أن اسم الدليل يختص بالقطعي وإن الظن يسمى إلمارة ومعلوم أن قولنا الأمر للوجوب حقيقة والنهي للحرمة، كذلك والمطلق

(1) أي أخذ العرض لبعضه من بعض، وفي ز اعتياض بعضه ببعض.

(2) «793-712 هـ = 1390-1312 م» مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين من أئمة العربية والبيان والنطق. ولد بتفتازان من بلاد خراسان، ونوفي بسم قند، كانت في لسانه لكمة من كتبه تهذيب للنطق واللؤلؤ في البلاغة وحاشية على شرح العضد وغيرها الاعلام ج 7 ص: 219

(3) «766-694 هـ = 1365-1295 م» محمد آر محمود بن محمد الرازي أبو عبد الله قطب الدين عالم بالحكمة والنطق عرف بالاحتجاجي. توفي بدمشق من كتبه للحاكمات في النطق وتحرير القواعد النطقية في شرح الشمسية الاعلام ج 7 ص 38.

(4) رسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني الكاتبي التوفي 493 هـ.

(5) في ز قال.

(6) ص 27.

(7) كتاب للمصنف وهو تعليق على هذا الكتاب.

يحمل على المقيد إلى غير ذلك ظني لا قطعي. وقد نقل المصنف في آخر للخصصات من شرح المختصر (1) خلافاً في مسائل أصول الفقه، هل كلها قطعي أو بعضها ظني واستظهر الثاني الرابع أنه أراد بالدلائل الأدلة جمع دليل، ولم يسمع جمع دليل على دلائل. قال: ابن مالك (2) في شرح الكافية (3). لم يأت فعائل جمعاً لاسم جنس على فعل. الخامس: أن مباحث الاجتهاد من أصول الفقه وليست أدلة له لماسياتي من أن الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وليست هذه المباحث كذلك إذ التوصل إلى المطلوب الخبري إنما هو بالنظر بها لا فيها. السادس: أنه حد أصول الفقه باعتبار معناه الإضافي وترك حده باعتبار معناه اللقبى، وقد جمع بينهما ابن الحاجب (4). فقال: أما حده لقباً، فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية. وأما حده مضافاً، فالأصول الأدلة والفقه العلم بالأحكام انتهى و«الفقه» لغة الفهم كما قال الجوهري (5) واصطلاحاً «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية» المراد بالعلم الظن القوي بالقوة أو بالفعل والمراد بالأحكام جميع النسب التامة للمأخوذة من الشرع وهي القضايا التي يحسن السكوت عليها إيجابية كانت أو سلبية والمراد بالشرعية للمأخوذة من الشرع للمبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل القاضي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة، وأن الوتر مندوب والمراد بالمكتسب للمأخوذ وهو مرفوع صفة للعلم. ومن أدلتها متعلق بالمكتسب بيان للواقع لأن الاكتساب لا يكون إلا من دليل وإلهاء في أدلتها يعود (6) إلى الأحكام والمراد بالتفصيلية المعينة كأن ينصب دليل جزئي على حكم فقهي نحو «أقيموا الصلاة» (7) للنصوب على وجوبها، «ولا تقربوا الزنا» (8) للنصوب على تحريمه وخرج بالأحكام العلم

بالذوات والصفات والأفعال كتصور زيد ولونه وفعله. وخرج بالشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والأحكام الحسية كالعلم بأن النار محرقة والأحكام الوضعية كالعلم بأن الفاعل مرفوع وغير ذلك من العلوم وخرج بالعملية الأحكام الشرعية العلمية بتأخير الميم عن اللام وهي المتعلقة بالاعتقاد كالعلم بأن الله واحد، وخرج بالمكتسب ما ليس مكتسباً كعلم الله ورسوله بالأحكام الشرعية وخرج بالتفصيلية الأدلة الإجمالية مثل كون الكتاب أو الإجماع حجة قاله التفتازاني (1) فإن قيل اعتبار العلم بجميع الأحكام مشكل بما روى عن أبي حنيفة (2) رضي الله عنه أنه سئل عن ثمان مسائل، فقال فيها: لا أدري وما رواه ابن عبد البر (3) عن مالك (4) أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة. فقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري وبما في شرح المذهب (5) عن الإمام أحمد بن حنبل (6) أنه كان يكثر من قول لا أدري وبما رواه ابن عبد الحكم (7) عن الشافعي (8) أنه سأله عن المتعة أكان فيها طلاق أو ميراث أو نفقة؟ فقال: والله لا أدري، قلت: قد أجيب بأن المراد بالعلم التهيء القريب للمختص بالمجتهد وهو ملكة يقتدر بها على إدراك الأحكام الجزئية ولا شك أن الأئمة للذكورين كانوا مهتمين للعلم بالجواب لو نظروا في الأدلة، ولكن شغلهم عن ذلك شاغل. قال التفتازاني: (9) وإطلاق العلم على التهيء المذكور شائع عرفاً انتهى، وهو المراد بقولي بالقوة بخلاف التهيء البعيد (10). فإنه حاصل لكل أحد، فلا يطلق العلم عليه و«الحكم» للتعارف بين الأصوليين إثباتاً أو نفيًا «خطاب الله» أي كلامه النفسي المسمى في الأزل خطاباً حقيقة على الأصح الآتي «للتعلق» ذلك الخطاب «بفعل

(1) ص: 29.

(2) ص: 24.

(3) «463-368 هـ = 1071-978 م» يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر لثمري القرطبي المالكي أبو عمر من كبار حفاظ الحديث مؤرخ أدب باحث. يقال له حافظ الغرب. ولد بقرطبة، وتوفي بشاطبة من كتبه لدرر في اختصار للغاوي والسير والاستيعاب في تراجم الصحابة والتمهيد لما في اللوطا من اللعاني والأسانيد الاعلام ج 8 ص 240.

(4) ص: 24.

(5) كتاب في لفقه لشافعي لأبي إسحاق الشيرازي وشرحه للنووي.

(6) «241-164 هـ = 855-780 م» أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله القشيري البغدادي المالكي أحد الأئمة الأربعة. أصله من مرو كان أبوه والي سرخس ولد ببغداد أشهر كتبه للسند يحتوي على ثلاثين ألف حديث الاعلام ج 1 ص 203.

(7) «268-182 هـ = 882-798 م» محمد بن عبد الله بن عبد الحكم للصري أبو عبد الله فقيه عصره لازم لإمام الشافعي، ثم رجع إلى مذهب مالك. من كتبه أحكام القرآن وأدب القضاة الاعلام ج 6 ص 223.

(8) ص: 24.

(9) ص: 29.

(10) في خ بالفعل ولصواب ما في زت البعيد.

(1) سماه للمصنف رفع الحاجب على مختصر ابن الحاجب: كشف الظنون ج 5 ص: 639

(2) 672-600 هـ = 1274-1203 م» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي جمال الدين أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه الألفية في النحو، والكافية لشافعية وهي لثي لخصها في الألفية وكتبه كثيرة الاعلام ج 6 ص 233.

(3) شرحها رسامه لوقية، وعلق عليه نكتا: كشف الظنون ج 2 ص: 1369

(4) ص 27.

(5) توفي «393 هـ = 1003 م» إسماعيل بن حماد أبو نصر أول من حاول لطيران ومات في سبيله لغوي من الأئمة الحفاظ أشهر كتبه اصحاح وله كتاب في العروض ومقدمة في النحو الاعلام ج 1 ص 313.

(6) في زت تعود.

(7) لميقة: 43.

(8) الاسراء: 32.

المكلف» تعلقا معنويا قبل البعثة سواء وجد المكلف أم لا وتنجزيا بعد وجوده بعد البعثة والتعلق بفعل المكلف يكون «من حيث إنه مكلف» أي ملزم بشيء فيه كلفة لما سيأتي من أن التكليف إلزام ما فيه كلفة ولستغنى بذكر الحيثية عن قول غيره كالبيضاوي (1) بالاعتضاء أو التأخير وهو مشكل فإن الإقتضاء غير المجازم والتأخير لا إلزام فيهما ففي تناول حيثية التكليف لهما تكلف والمراد بالفعل الذي هو متعلق الخطاب الأثر الذي يوجد له المكلف في الخارج، كالهئية للخصوصية المسماة بالصلاة والإمساك للخصوص للسمى بالصوم لإيقاع المكلف هذا الأثر لأن الإيقاع أمر اعتباري لا وجود له في الخارج. وخرج بالمتعلق بفعل المكلف خطاب الله المتعلق بذاته وصفاته كمدلول ﴿الله لا إله إلا هو خالق كل شيء﴾ (2)، وخطابه المتعلق بذوات المكلفين والجمادات. فالأول كمدلول ﴿خلقكم من نفس واحدة﴾ (3)، والثاني كمدلول ﴿ويوم نسير الجبال﴾ (4)، وخرج بقوله من حيث إنه مكلف مدلول وما تعملون من قوله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ (5). فإنه خطاب متعلق بفعل المكلف لا من حيث إنه مكلف بل من حيث إنه إخبار عنه بأنه مخلوق لله تعالى، وعلى هذا فهو من العقائد الدينية لا من الأحكام الفقهية «ومن ثم» يفتح للثلاثة أي ومن أجل أن الحكم خطاب الله. قال أهل السنة «لا حكم إلا لله» ولا حكم للعقل في الشرعيات، وهذا الحصر مستفاد من قوله الحكم خطاب الله لأن تعريف للبدا والخبر يفيد الحصر عند أهل المعاني، ولكنه ذكر توطئة وتهيدا لقوله «الحسن» «لشيء» و«القبح» له فيه تفصيل فإن كان الحسن «بمعنى ملائمة الطبع» كحسن الخلو والرائحة الطيبة «و» القبح بمعنى «منافرة» أي الطبع كقبح المر «و» الرائحة الكريهة أو كان الحسن بمعنى «صفة الكمال» كحسن العلم «و» القبح بمعنى «صفة النقص» كقبح الجهل فهو «عقلي»، أي يحكم به العقل اتفاقا «و» إن كان الحسن «بمعنى ترتب» للمدح عاجلا والثواب آجلا والقبح بمعنى ترتب «الذم عاجلا والعقاب آجلا» أي في المستقبل فكل منهما «شرعي»، أي لا يحكم به إلا الشرع للبعوث به الرسل فالشرع عند أهل السنة ورد كإسمه شارعا للأحكام أي منشأ لها «خلافا للمعتزلة (6)» في قولهم إنه عقلي

(1) سورة ص. الآية 13.

(2) سورة الانعام: الآية 102.

(3) سورة النساء: الآية 1.

(4) سورة الكهف: الآية 47.

(5) سورة الصافات: الآية 96.

(6) والمعتزلة من القدرية زعموا أنهم اعتزلوا فأتى الضلالة عندهم أهل السنة والخوارج أو ساهم به الحسن لما اعتزله وأصل بن عطاء وأصحابه إلى أسطورة من أسطوانات للسجد. وشرع بقرر القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلق ولا كافر مطلق بل بين المنزلتين كجماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن اعتزل عنا وأصل: أقاموس مادة عزل وأصل هذا هو الذي نشر مذهب الاعتزال.

أي يحكم به العقل لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله أي يدرك العقل ذلك، فالشرع عندهم ورد مجيزا لحكم العقل ومقررا له لا منشأ «وشكر المنعم» وهو الله تعالى على إنعامه من خلق ورزق وصحة وغيرها. قال العنبري (1): المراد بالشكر في هذا الموضع صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر والذهن إلى ما خلق لأجله فيصرف النظر إلى مصنوعاته والسمع إلى تلقي إنذاراته والذهن إلى فهم معانيها وعلى هذا القياس انتهى «واجب بالشرع لا العقل». فمن لم تبلغه دعوة نبي لا يأثم بترك الشكر ولا يعذب لقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ (2) فلو وجب الشكر عقلا لعذب تاركه وإن لم يرد شرع أو ورد ولم يبلغ التارك ذلك والألزام باطل وخالف في ذلك للمعتزلة (3). وقالوا الرسول في الآية هو العقل ونفي التعذيب فيها خاص بالدينوي والأول خلاف الظاهر، والثاني تخصيص بلا مخصص و«لا حكم» تنجزى موجود «قبل» ورود «الشرع» وهو بعثة الرسل لقوله تعالى ﴿وما كنا معذبين﴾ أي ولا مثيبين ﴿حتى نبعث رسولا﴾ فهذه الآية دالة على انتفاء لازم الحكم وهو التعذيب قبل البعثة فينتفي للزوم وهو وجود الحكم قبل الشرع وإنما لم يذكر في الآية الثواب لاستغناء بذكر مقابله على حد قوله تعالى ﴿سوابيل تقيكم الحر﴾ (4) والبرد وإنما انتفى الحكم قبل البعثة لانتفاء قيد من الحكم وهو التعلق بالتنجزى بفعل المكلف لما تقدم من أن الحكم خطاب الله للمتعلق بفعل المكلف ولا مكلف قبل البعثة حتى يتعلق الخطاب به تعلقا تنجزيا ويؤيد أن المراد بقوله ولا حكم نفي الحكم التنجزى قوله في منع اللوائح (5) المراد نفي وقوعه علينا «بل الأمر»، أي الشأن في وجود الحكم قبل البعثة «موقوف إلى ورود» أي الشرع وهل المراد بالوقف نفي الحكم بالكلية أو هناك حكم لا نعلمه حتى يكون الوقف عن العلم به قولان. قال بالأول جماعة، وقال النووي (6) في شرح للذهب (7)

(1) 167-105 هـ = 723-875 م، عبيد بن الحسن بن الحصين العنبري من الفقهاء، العلماء بالحديث فاض من أهل البصرة.

قال ابن حبان من ساداتها فقها وعلماء ولي قضاها سنة 157 وعزل نفسه سنة 166. وتوفي فيها بالإعلام ج 4 ص 192 وفي ز العنبري لكنه صرح باسمه في ص 392 من هذا الكتاب.

(2) سورة الإسراء: الآية 15.

(3) ص: 32.

(4) سورة النحل: الآية 81.

(5) ص: 10.

(6) ص: 24.

(7) ص: 31.

انه الصحيح عند أصحابنا. وقال بالثاني الإمام الرلزي (1) في المحصول (2) و«حكمت» بتشديد الكاف أي صيرت «المعتزلة العقل» حاكما وقاضيا في الأفعال قبل البعثة. فقالوا لا يخلو الفعل إما أن يكون ضروريا أو اختياريا فإن كان ضروريا كالتنفس في الهواء فإن العقل يقضي بالقطع بإباحته وإن كان اختياريا فلا يخلو إما أن يدرك فيه مصلحة أو مفسدة أو انتفاءهما فينقسم إلى الأحكام الثلاثة لأنه إن اشتمل على مفسدة كالظلم فإنه يقضي بحرمته أو على ترك مفسدة كالعدل فإنه يقضي بوجوبه أو لاشتمال على مصلحة كالإحسان فإنه يقضي بندبيته أو على ترك مصلحة فإنه يقضي بكرهته وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فإنه يقضي بإباحته «فإن لم» يدرك فيه مصلحة ولا مفسدة، ولا انتفاءهما كأكل الفاكهة لم «يقض» بشيء مما تقدم ثم اختلفوا. فقال بعضهم يحمل على الحظر، وقال بعضهم يحمل على الإباحة، وقال بعضهم بالوقف وهذه الأقوال مستفادة من قوله «فشالها لهم» أي للمعتزلة «الوقف عن الحظر والإباحة» وقف حيرة بمعنى لا ندري (3) أنه محذور أو مباح ولكل دليل على مدعاه دليل الحظران الفعل تصرف في ملك الغير بغير إذنه ودليل الإباحة أن الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلو لم يبح له كان خلقهما عبثا ووجه الوقف تعارض الدليلين ولما فرغ من الحكم ومتعلقاته شرع في بيان للحكوم عليه بعدم التكليف. فقال «والصواب امتناع تكليف الغافل» وهو من لا يفهم التكليف في حال غفلته كالنائم والساهي وإنما وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلف من المال وقضاء ما فاتته من الصلاة في حال غفلته لوجود سببهما «و» الصواب امتناع تكليف «الملجأ» أيضا وهو من يفهم التكليف ولا بد (4) له عن ما ألجئ إليه بحيث لا يقدر على تركه كمن ألقى من شاهق على شخص يقتله فيمتنع تكليفه بالملجأ إليه أو بنقيضه لعدم قدرته على أحدهما ومقابل الصواب قول بجواز تكليف الغافل والملجأ مبني على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد بان في تكليف ما لا يطاق فائدة وهي الاختبار بالموحدة بالأخذ في المقدمات وهذه الفائدة منتفية في تكليف الغافل والملجأ «وكذا» أي ومثل الملجأ في امتناع التكليف «المكره» بفتح الراء وهو من لا مندوحة له عن فعل ما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به فيمتنع تكليفه بما أكره عليه «على الصحيح» عند المعتزلة (5) لعدم قدرته على امتثال ذلك «ولو» كان الإكراه «على القتل»

(1) ص: 22.

(2) للحصول في علم الأصول طبع في 6 أجزاء.

(3) في ز بمعنى أنه لا يدري وفي ت لا يدرك

(4) في زولا مندوحة له.

(5) ص: 32.

لماكفته فإن قيل: كيف يقال بامتناع تكليف المكره على القتل وهو آثم بمباشرته للقتل بالإجماع؟ فأشار إلى دفعه بقوله «وآثم القاتل» يعني المكره بفتح الراء «لإشارته نفسه» بالبقاء على مكافئه الذي خيره المكره بينه وبين نفسه بقوله اقتل زيدا وإلا قتلك فيأثم بالقتل من جهة الإيثار دون جهة الإكراه لأن هذا الفعل له جهتان جهة إكراهه ولا إثم فيها وجهة إيثار ولا إكراه فيها ومقابل الصحيح في المكره أنه مكلف وبه قالت الأشاعرة (1) ورجع إليه المصنف آخرافي كتاب الأشباه والنظائر (2). فقال والقول الفصل أن الإكراه لا ينافي التكليف انتهى واختلف الفقهاء في التفريع على هذين القولين فمرة قطعوا بما يناسب عدم تكليفه كقطعهم بأنه لا يصح من المكره عقد ولا حل ومرة قطعوا بما يناسب تكليفه كإكراه القاضي المديون على وفاء دينه عند قدرته عليه ومرة رجحوا سقوط أثر الإكراه على وفق منع تكليفه كإكراه من حلف لا يدخل دلا فأكراه على دخولها فإن الأصح أنه لا حنث عليه ومرة رجحوا عدم سقوط أثر الإكراه على وفق كونه مكلفا كالإكراه على القتل فيأثم ويجب عليه القصاص على الصحيح «و» لا «يتعلق الأمر» النفسي بالمكلف المعدم تعلقا تنجيزيا بأن يكون حالة عدمه مأمورا بالأمر النفسي اتفاقا ويتعلق «ب» المكلف «المعدم تعلقا معنويا» بمعنى أن المعدم الذي علم الله أنه سيوجد بشروط التكليف طلب منه في الأزل ما يفهمه ويفعله حين وجوده بالشروط المذكورة، فإذا وجد كذلك عرض التعلق التنجيزي «خلافا للمعتزلة» في نفهم التعلق للعنوي أيضا جريا على قاعدتهم من نفهم الكلام النفسي والنهي وغيره كالأمر. وهذه المسألة مبنية على الأصح الآتي من تنوع الكلام في الأزل إلى أمر ونهي وغيرهما وينقسم خطاب التكليف إلى إيجاب وندب وتحريم وكراهة وخلاف الأولى ومباح بحسب الاقتضاء أو التخبير «فإن اقتضى» أي طلب «الخطاب» أي خطاب الله «الفعل» من المكلف لشيء «اقتضاء جازما» بأن لم يجوز ترك ذلك الفعل «فإيجاب أو» اقتضاء «غير جازم» بأن يجوز ترك الفعل «فندب أو» اقتضى «الترك» لشيء اقتضاء «جازما» بأن لم يجوز فعله «فتحريم أو» اقتضاء «غير جازم بنهي مخصوص» بالشيء «فكرهه أو بغير» نهى «مخصوص» بالشيء بأن يكون النهي في ضمن الأمر بضده كما سيأتي أن الأمر بالشيء نهى عن ضده

(1) اتباع أبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل.

(2) كتاب للمصنف في الفقه خ.

أو يستلزمه على الخلاف الآتي «فخلاف الأولى» والفرق بين المخصوص وغيره أن الطلب بالمخصوص أشد من الطلب بغير المخصوص وفي البحر المحيط (1) أن خلاف الأولى أهمله الأصوليون ومن ذكره من الفقهاء جعله واسطة بين الكراهة والإباحة «أو» كان المراد منه «التخيير» بين الفعل وتركه «فإباحة». ولو قال يدل التخيير أو خير كما في المنهاج (2) عطفًا على اقتضى كان أحسن لأنه يوهم أنه معطوف على مفعول اقتضى ولا اقتضاء في الإباحة، ويشقق لمتعلقاتها منها أسماء فمتعلق الإيجاب يسمى واجبًا ومتعلق التحريم يسمى حرامًا ومتعلق الندب يسمى مندوبًا ومتعلق الكراهة يسمى مكروهًا ومتعلق الخطاب بخلاف الأولى يسمى خلاف الأولى ومتعلق الإباحة يسمى مباحًا.

ولما فرغ من أقسام خطاب التكليف شرع في أقسام خطاب الوضع. فقال «وان ورد» الخطاب النفسي (3) بجعل الشيء «سببًا» لحكم و«شرطًا» له و«مانعًا» من اعتباره «و» جعله «صحيحًا أو فاسدًا فوضع» أي فهذا الخطاب يسمى خطاب وضع أي جعل لأن متعلقه بوضع الله تعالى أي بجعله كما يسمى الخطاب للمقتضي أو الأخير خطاب تكليف ونسبة الإقتضاء والتخيير والورود إلى الخطاب مجاز «وقد عرفت حدودها» أي حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف الستة وحد خطاب الوضع دون حدود أقسامه فإنه لم يتقدم للمصنف ما يوضح منه حدود أقسام خطاب الوضع بل ذكر بعد ذلك حدوده في قوله والسبب ما يضاف... إلى آخره وطريق ذلك أن تجعل القدر المشترك بينها جنسًا وما يمتاز به كل واحد منها عن غيره فصلا ويضم الفصل إلى الجنس يصير حدًا فنقول في حد الإيجاب هو الخطاب للمقتضي للفعل اقتضاء جازمًا وفي حد الندب هو الخطاب للمقتضي للفعل اقتضاء غير جازم وفي حد التحريم هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء جازمًا وفي حد الكراهة هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء غير جازم ينهي مخصص وفي حد خلاف الأولى هو الخطاب للمقتضي للترك اقتضاء غير جازم ينهي غير مخصص وفي حد الإباحة هو الخطاب للمخير بين فعل الشيء وتركه وفي حد خطاب الوضع هو الخطاب الولد سببًا وشرطًا (4) ومانعًا وصحيحًا وفاسدًا والمراد بالحد هنا الرسم لأن للميز خارج عن الماهية وسيأتي أن الحد في اصطلاح الأصوليين هو الجامع للانع وذلك يشمل الرسم «والفرض والواجب مترادفان» شرعًا عند الشافعي (5) رضي الله عنه فالفعل المطلوب طلبًا جازمًا يسمى

(1) كتاب في الأصول للزركشي التوفي 794 هـ.

(2) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: كشف الظنون ج 2 ص 1878.

(3) في خ جعلا لشيء وفي ز جعله وأثبتنا ما في ت.

(4) في ز ت زوفي للوضع.

(5) ص 24.

فرضا ويسمى واجبًا فهما اسمان لمعنى واحد «خلافًا لأبي حنيفة (1)» رضي الله عنه فإنه فرق بينهما بأن الفرض ما ثبت بدليل قطعي كالمتواتر من كتاب أو سنة وبأن الواجب ما ثبت بدليل ظني كخبر الواحد فجعل قراءة القرآن الثابتة بقوله تعالى ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه﴾ (2) فرضًا في الصلاة وجعل قراءة الفاتحة الثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (3) واجبة في الصلاة فيأثم بتركها ولا تفسد به الصلاة لعدم تواتره «و» هذا الخلاف ليس معنويًا بل «هو» عند صاحب (4) الحاصل «لفظي» لأنه عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن ما ثبت بدليل قطعي كما يسمى فرضًا هل يسمى واجبًا وما ثبت بظني كما يسمى واجبًا هل يسمى فرضًا فعند أبي حنيفة (5) لا وعند الشافعي (6) نعم ومأخذهما مختلف فأبو حنيفة أخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى جزء أي قطع بعضه والواجب من وجب الشيء أي سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم العلوم والشافعي أخذ الفرض من فرض الشيء أي قدره والواجب من وجب الشيء ثبت وكل من المقدّر والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني وترجع أحد المأخذين بكثرة الاستعمال «والندوب والمستحب والتطوع والسنة» عند الجمهور أسماء «مترادفة» شرعًا على معنى واحد فالمطلوب طلبًا غير جازم يسمى مندوبًا ومستحبًا وتطوعًا وسنة «خلافًا لبعض أصحابنا» وهو القاضي الحسين (7) وتلميذه البغوي (8) والخولزمي (9) تلميذ البغوي فإنهم فرقوا بينها فقالوا السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما لم يرد فيه بخصوصه نقل (10) بل يفعله الإنسان ابتداء باختياره كالنوافل

(1) ص : 24 .

(2) سورة الزمل: الآية 20 .

(3) روله البخاري في باب وجوب قراءة للإمام وللأموم عن عبادة بن الصامت ج 1 ص 184 ورواه مسلم بطريق البخاري

باب وجوب قراءة لفاتحة الخ ج 2 ص 9 .

(4) الحاصل من للحصول كتاب للارموي تاج الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين للتوفي 656 . كشف الظنون ج 2 ص 1615 .

(5) ص : 24 .

(6) ص : 24 .

(7) توفي «462 هـ = 1069 م» القاضي الحسين بن محمد بن أحمد للروزي الإمام أبو علي المعروف بالقاضي من كبار فقهاء الشافعية من تصانيفه تعليقه في الفروع. شرح فروع ابن الحداد للصري. الفتاوي. لباب التهذيب: كشف الظنون

ج 1 ص 310 لإعلام ج 2 ص 254 .

(8) «510-436 هـ = 1117-1044 م» الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء أبو محمد ويلقب بمحي السنة قبوي فقيه محدث مفسر نسبته إلى بغا من قرى خراسان له إتهذيب في فقه الشافعية وشرح السنة في الحديث ولب إتاويل في معالم التنزيل وغيرها لإعلام ج 2 ص 259 وتفقه على القاضي حنين. أنظر طبقات الحفاظ للسيوط ص 457 .

(9) مطهر الدين أبو محمد محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان الخولزمي الشافعي المعروف بالعباسي كان يعظ بالمدرسة النظامية ثم رجع إلى بلده وتوفي سنة 568 هـ. صنف تاريخ خولزم 8 أجزاء. والكافي في الفقه: كشف الظنون ج 6

ص 403 وقال في ج 2 ص 1373: الكافي في فروع الشافعية للخولزمي في أربعة أجزاء كبار خالبا عن الإستدلال على طريقة شيخه البغوي في تهذيبه وفيه زيادة غريبة وفي الإعلام ولد 492 هـ ج 7 ص 181 .

(10) في ز نقل وفي خ نقل وفي ت فعل.

المطلقة ولم يتعرضوا للمندوب لشموله المستحب والتطوع والسنة «و» هذا الخلاف ليس معنويا بل «هو لفظي» لأنه يرجع إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن كلا من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة، هل يسمى بغيره منها قال القاضي وتلميذه وتلميذ تلميذه لا نظرا إلى المفهوم اللغوي لأن السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة. وقال الجمهور: نعم نظرا إلى الماصدق (1) لأن كلا من الأقسام الثلاثة يصدق عليه أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع يطلبه وزائد على الواجب «ولا يجب» إتمام المندوب «بالشروع» فيه عند الشافعي لأن المندوب يجوز تركه بالكلية وتركه حاصل بترك إتمامه بعد الشروع فيه «خلافا لأبي حنيفة» ومالك في قولهما بوجوب إتمامه بالشروع فيه لقوله تعالى ﴿وَلَا تَبْتَغُوا أَجْزَاءَهُ﴾ (2) وأجيب عنه بجوابين أحدهما أنه محمول على إحباط الأعمال بالردة والثاني أنه محمول على الفرض بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان أحيانا ينوي صوم التطوع ثم يفطر كما في صحيح مسلم (3) فيحمل النهي في الآية على التنزيه جمعا بين الأدلة فإن قيل: الشافعي (4) لا يوجب إتمام المندوب بالشروع فيه فما باله خالف هذا في الحج المندوب؟ فقال بوجوب إتمامه فأشار إلى جوابه بقوله «ووجوب إتمام الحج» للمندوب «لأن نفعه» أي الحج للمندوب في غالب أحكامه «كفرضه نية» بالنصب فإنها في كل منهما لفرض أو نفل و«كفارة» فإنها تجب في كل منهما بجماع مفسد له «وغيرهما» أي غير النية والكفارة كلزوم الفدية في «الإتلافات والاستمتاعات وكعدم الخروج من كل منهما بفساده بل يجب المضي في فاسده وقيل لا يحتاج إلى استثناء الحج، فإنه لا يكون من المستطيع تطوعا بل هو في حق من لم يحج فرض عين وفي حق من حج فرض كفاية كذا نقله الولي العراقي (5) وأقره وفيه نظر، فإن حج الصبي والعبد خارج عن ذلك وفرض الكفاية إنما هو إحياء الكعبة بالحج وذلك يحصل بالنفل ويلزم من قوله بطلان تقسيم الأئمة الحج إلى فرض ونقل واللازم باطل، فالملزوم كذلك.

(1) هذه عبارة للناطقة ويعنون بها الذي صدق عليه كذا.

(2) سورة محمد : الآية 33.

(3) وهو ما روى عن عائشة قالت: ثم أتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حبس فقال أرنبه فلقد أصبحت صائما فأكل ج 3 ص 160 منشورات دار الآفاق. ورواه عبيد الرزاق في اللصف عنها بلفظ إذا أفطر اليوم وقد كنت فرضت لصيام ج 4 ص : 488 . ومسلم بن الحجاج بن مسلم لقشيري القيسري ولد 204، وتوفي «261 هـ = 820-875 م» حافظ من الأئمة للحدثين. ولد بنيسا بور وتوفي بظاهرها أشهر كتبه صحيح مسلم وهو أحد الصحيحين للعلول عليهما عند أهل السنة ومن كتبه للسند الكبير والجامع وغيرها الأعلام ج 7 ص 221.

(4) في أن الشافعي.

(5) «826-762 هـ = 1361-1423 م» أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ولي قندين بن العراقي الحافظ الأصولي له شرح لبيهجة وشرح جمع الجوامع في الأصول وشرح نظم البيضاوي وغيرها: طبقات الحافظ للسبوطي ص 548. الأعلام ج 1 / ص : 148

ثم شرع في أقسام خطاب الوضع فقال و«السبب» لغة ما يتوصل به إلى الشيء وله تعريفان أحدهما يبين خاصته والثاني يبين مفهومه فأما الذي يبين خاصته فهو ما عرفه به المصنف هنا بقوله «ما يضاف» أي ينسب «الحكم إليه» فيقال يجب الحد للزنا ويحرم الخمر للإسكار فيضاف الحد للزنا وتحريم الخمر للإسكار لأن الزنا سبب لوجوب الحد والإسكار سبب للتحريم فكل من وجوب الحد والتحريم حكم مضاف إلى سببه، وهو الزنا والإسكار وإنما صح إضافة الحكم إلى السبب «للتعلق به» أي لتعلق الحكم بالسبب لامن حيث إنه مؤثر فإن الزنا مثلاً حادث والحكم بالجلد قديم والحادث لا يؤثر في القديم بل «من حيث إنه معرف» للحكم أي علامة عليه كما قال أهل الحق لأن الموجد للحكم حقيقة هو الله تعالى «أو غيره» أي غير (1) أنه معرف للحكم بل مؤثر فيه إما بذاته وإليه ذهب المعتزلة (2) أو بجعل الله إياه مؤثرا وإليه ذهب الغزالي (3) أو غير مؤثر بل باعث عليه وإليه ذهب الآمدي (4). وهذه الأقوال الثلاثة مردودة وأما الذي يبين مفهومه فهو ما عرفه به المصنف في شرح المختصر (5) بقوله هو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم انتهى. والقيّد الأول للاحتراز عن اللذة في اللمس لنقض (6) الوضوء والقيّد الثاني للاحتراز عن المشقة في السفر لجواز (7) القصر والقيّد الثالث وهو الأخير للاحتراز عن المانع و«الشرط يأتي» بيانه في مبحث التخصيص و«المانع» للحكم هو «الوصف الوجودي» لا العدمي كاستثناء الشرط «الظاهر» لا الخفي كشفقة الأب «المنضبط» لا المتفاوت للضرب كإحسان الأب بالتربية فإنها ليست بمنضبطة «المعرف نقيض الحكم» الثابت مع بقاء حكمة السبب والقيّد الأخير للاحتراز عن السبب فإنه معرف للحكم لا لنقيضه «كالأبوة» والجدودة «في» باب «القصاص» فيما إذا قتل الأب ولده أو ولد ولده مباشرة أو سبب أو شرط فلا يقتل الأب به لأن الأبوة مانعة من

(1) في ت أي معرف للحكم.

(2) ص 32.

(3) «450-505 هـ = 1058-1111 م» محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام فيلسوف متصوف مولده ووفاته في الطابران بخراسان أشهر كتبه فكثيره جدا إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة وللمستصفى في الأصول الأعلام ج 7 ص 22.

(4) «551-631 هـ = 1156-1233 م» علي بن محمد بن سالم لتغلي أبو الحسن سيف الدين الآمدي أصولي باحث أصله من آمد ديار بكر ولد بها وتعلم في بغداد والشام وفتقل إلى القاهرة فدرس فيها واشتهر فحسد ونسب إلى فساد العقيدة فخرج مستخفيا فتوفي بدمشق من كتبه الأحكام في أصول الأحكام ط أربعة أجزاء وأبكار الأفكار. ومختصر منتهى السؤل: الأعلام ج 4 ص 332.

(5) ص : 29.

(6) في ز بنقض

الحكم الذي وجوب القصاص للسبب عن القتل لحكمة اقتضت عدم القصاص الذي هو نقيض الحكم مع بقاء حكمة السبب وهي الحياة وتلك الحكمة، هي أن الأب كان سببا في إيجاد ولده فلا يكون الولد سببا في إعدام أبيه وفي تمثيله للوجودي بالأبوة وهي أمر إضافي مخالفة لقوله في باب القياس والإضافي عدمي لكن الفقهاء والأصوليون يطلقون الوجودي على الأبوة نظرا إلى كونها ليست عدم شيء وإن قال المتكلمون الإضافيات أمور اعتبارية لا وجودية و«الصحة» في العبادة والعقود «موافقة» الفعل «ذي الوجهين» في وقوعه «الشرع» بالنصب والوجهان موافقة الشرع ومخالفته فالفعل الواقع تارة موافقا للشرع باجتماع شرائطه وانتفاء موانعه وتارة مخالفا للشرع بعدم اجتماع شرائطه وانتفاء موانعه الصحة فيه موافقة الشرع واحترز بقوله ذي الوجهين عماله وجه واحد كمعرفة الله تعالى فإنها لا تكون إلا موافقة الشرع (1) دائما فلا توصف بالصحة فلا يقال في العارف بالله أنه عرفه معرفة صحيحة ولا فيمن لم يعرفه أنه عرفه معرفة غير صحيحة بل يسمى هذا جهلا لا معرفة فلا توصف المعرفة بالصحة وتوصف بها العبادة وإن لم يسقط (2) القضاء عند المتكلمين و«قيل» عند الفقهاء الصحة «في العبادة إسقاط القضاء» لها والمراد رفع وجوب القضاء فسقط ما قيل أن ثبوت القضاء بأمر جديد فكيف يسقط القضاء قبل ثبوته ويظهر أثر الخلاف في صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدثه فإنها صحيحة عند المتكلمين لأنها موافقة للأمر غير صحيحة عند الفقهاء لأنها لا تسقط القضاء قال الزركشي (3) والخلاف بينهم مفرع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول أو بأمر جديد فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم أنها سقطت القضاء وعلى الثاني بنى المتكلمون قولهم إنها موافقة للأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد نص جديد به انتهى ولك أن تقول لا يلزم من وصف المتكلمين إياها بالصحة أنهم لا يوجبون قضاءها فإنه ليس بين الوصف بالصحة وسقوط القضاء تلازم كيف وقد نقل الأبياري (4) عن المتكلمين التصريح بوجوب

(1) في ز للشرع.

(2) في ز ت سقط .

(3) «794-745 هـ = 1392-1344 م» محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله بدر الدين عالم بفقهاء الشافعية والأصول تركي الأصل مصري الولد والوفاء صنف في عدة فنون منها الإجابة لإبراهيم ما استدركته عائشة على أصحابه ولقطة العجلان في أصول الفقه والبحر المحيط في أصول الفقه للإمام ج 6 ص 60 .
(4) «618-557 هـ = 1212-1161 م» علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الأبياري شمس الدين أبو الحسن ولبار بفتح الهمزة وسكون الباء بلدة بمدينته الغربية جمع بئر وهو أحد الأئمة للحققين الفقيه الأصولي للحدث رجل الناس إليه وصاحب الدعوة للجابة من مؤلفاته شرح لبرهان لإمام الحرمين وسفينة النجاة وشرح للهدب وتكملة الجامع وكان الإمام ابن عقيل بفضل الأبياري على الفخر الرازي أنظر شجرة النور الزكية ص 166 وطبقات الأصوليين للمراغي عبد الله ج 2 ص 52 وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص 229 .

القضاء . وقيل (1) صحة العقد ترتب أثره واعترض بأن ترتب الأثر ليس نفس الصحة وإنما ناشئ عنها وبأن الصحة قد توجد ويتخلف عنها الأثر كالبيع قبل انقضاء الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره فلذلك جعل المصنف الصحة منشأ للأثر فقال «وبصحة العقد» التي هي موافقة الشرع ينشأ «ترتب أثره» أي أثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والإستمتاع في النكاح فالصحة منشأ للأثر لا نفسه قال المصنف بمعنى أنه حيث ما وجد الترتب فهو ناشئ عن الصحة لا بمعنى أن الصحة حيث ما وجدت نشأ عنها الترتب «و» بصحة «العبادة» ينشأ «إجزؤها» بكسر الهمزة «أي كفايتها في سقوط التعبد» بالمأمور به على رأي المتكلمين وهو الراجح وإن لم يسقط القضاء و«قيل» «إجزؤها» إسقاط القضاء» على رأي الفقهاء وهو المرجوح فالصحة منشأ الإجزاء على القول الراجح في صحة العبادة وإجزائها ومرادفة الإجزاء (2) على المرجوح في صحة العبادة وإجزائها و«يختص الإجزاء» على المرجوح في صحة العبادة وإجزائها و«يختص الإجزاء» على الأصح «بالمطلوب» وهو العبادة واجبة كانت أو مندوبة لا يتجاوزها إلى العقد المشارك لها في الوصف بالصحة فيقال عبادة مجزئة ولا يقال عقد مجزئ و«قيل» يختص الإجزاء «بالواجب» فقط دون المندوب . فيقال فريضة مجزئة ولا يقال نافلة مجزئة ومنشأ الخلاف أحاديث منها حديث ابن ماجه (3) وغيره «أربع لا تجزئ في الأضاحي» فاستعمل الإجزاء في الأضحية وهي مندوبة عند الشافعي (4) واجبة عند أبي حنيفة (5) وحديث أبي دلود (6) وغيره إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه فاستعمل الإجزاء في الاستنجاء وهو واجب عند الشافعي مندوب عند أبي حنيفة (7) فمن قال بوجوب ما وصف في كل

(1) في ز ت . وقال الأمدى وغيره .

(2) في ز للإجزاء وفي ت الإجزاء على الراجح .

(3) «273-209 هـ = 887-824 م» محمد بن يزيد البرقي قزويني أبو عبد الله ابن ماجه أحد الأئمة للإمام في علم الحديث من أهل قزوين له سنن ابن ماجه وهو أحد الكتب للتعبد وله تفسير القرآن وكتاب في تاريخ قزوين للإمام ج 7 ص 144 والمحدث أخرجه عن البراء بن عازب في الأضاحي في باب ما يكره أن يضحي به ج 2 ص 1050 .

(4) ص: 24 .

(5) ص: 24 .

(6) «275-202 هـ = 889-817 م» سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني أبو دلود إمام أهل الحديث في زمانه وأصله من سجستان وتوفي بالبصرة له سنن وهو أحد الكتب الستة وكتاب للرسول وغيرهما للإمام ج 3 ص 122 والمحدث أخرجه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزئ عنه» مختصر للنزدي ج 1 ص 38 في باب الاستنجاء بالأحجار وأخرجه لسانى أيضا عنها ج 1 ص 41 .

(7) ص: 24 .

منها (1) بالإجزاء لما قام عنده من دليل الوجوب قال لا يوصف بالإجزاء إلا الواجب ومن قال بالنذب ولو في حديث منها لما قام عنده من دليل النذب قال يوصف به كل من الواجب والمندوب والحاصل أن مورد الإجزاء أخص من مورد الصحة فإن الصحة توصف بها العبادة والعقد والإجزاء يقابله العدم «و» الصحة «بقابلها البطلان وهو» مخالفة الفعل ذي الوجهين في وقوعه الشرع وقيل في العبادة عدم إسقاطها القضاء والبطلان و«الفساد» مترادفان بمعنى واحد فكل منهما مخالفة ما ذكر للشرع «خلافا لأبي حنيفة» (2) في تفرقة بينهما فجعل مخالفة ما ذكر للشرع على قسمين باطل وفاسد وجعل الباطل ما لم يشرع بأصله ولا وصفه كبيع الملاقيح وهي ما في بطون الأمهات لانعدام للبيع حسا وجعل الفاسد ما شرع بأصله دون وصفه كبيع الدرهم بالدرهمين لاشتيماله على وصف غير مشروع وهو الزيادة وفائدة التفصيل عنده أن الفاسد يفيد الملك الخبيث إذا اتصل به القبض دون الباطل فجعل الفاسد رتبة بين الصحيح والباطل. وقال القاضي عضد الدين (3) إن الخلاف لفظي ونوزع في ذلك فلذلك تركه للصنف وأما تفرقة الشافعي بين الباطل والفاسد في بعض الفروع كالحج والعمرة والخلع والكتابة فلم يدرك فقهية بخلاف تفرقة أبي حنيفة فإنها تابعة للتفرقة بين حقيقة الباطل والفاسد و«الأداء» في الاصطلاح «فعل بعض» ما دخل وقته مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضا صلاة كان أو صوما أو حجاً أو ركعة في الوقت والباقي من الصلاة بعد الوقت فإن الجميع أداء فاندفع بقولنا مع فعل البعض الآخر في الوقت ما قيل إنه لا يتناول أداء الصوم والصلاة والحج إذا فعلت كلها في الوقت وبقولنا أو ركعة في الوقت وباقي الصلاة بعد الوقت ما قيل إنه يومهم أن في أداء الصوم والحج ما يقع بعضه في الوقت وبعضه خارجه وليس كذلك وما قيل إن البعض يشمل ما دون الركعة وليس مراداً ما قيل إنه يتناول ما لو فعل بعض قبل الوقت وبعض فيه وهو فاسد مع التعمد ومع عدمه ينقلب الفرض نفلاً و«قيل» الأداء فعل «كل ما دخل وقته قبل خروجه» أي قبل خروج وقته واجبا كان أو مندوباً بناءً على المرجوح من (4) أن الصلاة المفعول منها ركعة في الوقت والباقي بعده أن

(1) في ز ت منهما.

(2) ص 24.

(3) توفي «756 هـ = 1355 م» عبد الرحمان بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الإيجي عالم بالأصول واللغاني والعربية من أهل إيج بفارس ولي القضاء وأنجب تلاميذ عظاماً ومات مسجوناً من تصانيفه للوقوف في علم الكلام والعقائد العنصرية والرسالة العنصرية في علم الوضع وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه والدخل في علم اللغاني للأعلام ج 3 ص: 295

(4) في ز ت في أن الصلاة.

الجميع قضاء «و» الفعل «المؤدى» بتشديد الدال المفتوحة «ما فعل» بضم الفاء وكسر العين من كل العبادة في وقتها على القولين أو بعضها في الوقت وبعضها بعده على القول الأول «والوقت» للعتبر في كون المفعول فيه أداء هو «الزمان المقدّر له» أي للمؤدى «شرعاً مطلقاً» سواء كان موسعاً كزمن المكتوبات وسننها والعيد والأضحية أم مضيقاً كزمن صوم رمضان وأيام البيض واحتراز بقوله المقدّر له شرعاً من النذر والتفعل المطلقين ونحوهما فإن الشرع لم يقدر لهما زماناً فلا يوصفان بأداء ولا قضاء «والقضاء» في الاصطلاح «فعل كل» ما خرج وقت أدائه من الزمان المقدّر لذلك الفعل شرعاً و«قيل» القضاء فعل «بعض ما خرج وقت أدائه» من الزمان المذكور مع فعل البعض الآخر بعد خروج الوقت أيضاً صوماً كان أو صلاة أو ركعة في الوقت والباقي بعده على المرجوح «استدراكاً» بالفعل المذكور «لما» أي لشيء «سبق له» أي لذلك الشيء «مقتض» أي طالب «للفعل» المأتي به واجبا كان أو مندوباً وأوضح من هذا أن نقول لما سبق لفعله مقتض «مطلقاً» سواء سبق للمقتضي الفعل من المستدرك كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أم من غير المستدرك كما في قضاء النائم الصلاة، والحائض الصوم، فإنه سبق مقتض لفعل الصلاة والصوم لا من النائم والحائض بل من غيرهما ويخرج بقوله ما خرج وقت أدائه قضاء الحج الفاسد فإنه ليس وقت أدائه محدود الطرفين بل وقته العمر ووصف الفقهاء له بالقضاء ليس اصطلاحياً بل لغوياً كقضاء الدين كما قاله البرماوي (1) في شرح الألفية في بحث القضاء وقيل إنما جعلوا الحجة المأتي به قضاء وإن كان وقت النسك العمر وهو باق لأنه لما أحرم به يضيق عليه ففات وقت الإحرام به وقد ذكر القاضي (2) والمتولي (3) والرويانى (4) في باب صفة الصلاة إنه إذا أفسد صلاة ثم أتى بها كانت الثانية قضاء وإن أتى بها في الوقت الأصلي لما قلنا وهو نظير المسألة ويخرج بقوله استدراكاً ما فعل بعد وقت الأداء لا بقصد الاستدراك كمن صلى صلاة في وقتها ثم أعادها في جماعة

(1) «763-831 هـ = 1362-1428 م» محمد بن عبد القدوم بن موسى النعيمي لعسقلاني البرماوي أبو عبد الله شمس الدين عالم بالفقه والحديث شافعي للذهب مصر توفي ببیت للقدس من كتبه شرح ثلاثيات البخاري واللامع تصحيح على الجامع الصحيح في شرح البخاري والفتاوى السننية في شرح الألفية وهي منظومة له في أصول الفقه، الاعلام: ج 6 ص 188.

(2) أبو بكر الباقلائي يأتي ص 57.

(3) «426-478 هـ = 1035-1086 م» عبد الرحمان بن مأمون أنيسابوري أبو سعد المعروف بالمتولي فقيه مناظر عالم بالأصول، ولد بنيسابور، توفي ببغداد له تشمة الابانة في فقه الشافعية لم يكمله وكتاب في أصول الدين للإعلام ج 3 ص 323.

(4) «415-502 هـ = 1025-1108 م» عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد أبو الحسن فخر الإسلام الرويانى فقيه شافعي من أهل رويان بنواحي طبرستان بلغ من تمكنه في الفقه إن قال لو أحرقت كتب الشافعي لأملينها من حفظي من تصانيفه لبحر للذهب من أطول كتب الشافعية ومناصب الإمام الشافعي والكافي وحلية المؤمن، الاعلام ج 4 ص 175.

بعد خروج وقتها فلا يسمى قضاء بل ولا يسمى إعادة لأن الإعادة مختصة بوقت الأداء كما يأتي على الأثر «والمقتضي» بكسر الضاد وتشديد الياء هو «المفعول» من كل العبادة بعد خروج وقتها على القولين أو بعضها في وقتها والبعض الآخر بعد خروجه على القول الثاني من القولين. وقال في المؤدى ما فعل وفي المقتضي المفعول هرباً من تكرار اللفظ لو سوى بينهما وخص الأول بالفعل والثاني بالإسم لأن الفعل المبني للمفعول متقدم على اسم المفعول والمؤدى سابق على المقتضي فجعل السابق للسابق واللاحق لللاحق وهذا أحسن من قول المصنف في منع الموانع (1) وعدلت في المقتضي عما فعل إلى المفعول لأنه أخصر منه انتهى. وفيه نظر لأن كلا منهما كلمتان اسم موصول وصلته وليست أل حرف تعريف حتى يقال إنها كالجزم من مدخولها فلا تعد فيه كلمة «والإعادة» اصطلاحاً «فعله» أي فعل الشيء للمعاد مرة ثانية «في وقت الأداء» له «قيل للخلل» وقع في الفعل الأول كفوات شرط كالصلاة مع النجاسة أو فوات ركن كالصلاة بدون الفاتحة سهواً فيهما «وقيل لعذر» في الفعل الأول كفوات فضيلة كالصلاة مع الانفراد حيث لا جماعة «فالصلاة للكررة» للمفعولة في وقت الأداء في جماعة بعد الانفراد من غير خلل في الأولى «معادة» على الثاني لحصول فضيلة الجماعة دون الأول لانتفاء الخلل والأول هو المشهور الذي جزم به الإمام (2) وغيره، ورجحه ابن الحاجب (3) ولم يرجح المصنف هنا شيئاً من القولين ورجح في شرح المختصر (4). أن الإعادة ما فعل في وقت الأداء ثانياً مطلقاً أي سواء كان للخلل أو عذر أو غيرهما فيحمل كلامه هنا على ذلك «والحكم الشرعي» ينقسم إلى رخصة وعزيمة وذلك أنه «إن تغير» تعلقه تغيراً حاصلًا من تعلق ذي صعوبة «إلى» تعلق ذي «سهولة» كأن تغير من الحرمة للفعل أو الترك إلى الحل له بدليل يدل على السهولة «لعذر» شرعي «مع قيام السبب» للمقتضي «للحكم الأصلي» للتخلف عنه للعذر «فرخصة». فالرخصة هي الحكم للتغير (5) من الصعوبة إلى السهولة لعذر من قيام السبب للحكم الأصلي فخرج بالتغير ما كان باقياً على حكمه الأصلي ويقول إلى سهولة تغره إلى صعوبة

(1) ص: 10 .

(2) ص: 10 .

(3) ص: 27 .

(4) ص: 29 .

(5) في ز ت للتغير تعلقه من صعوبة.

كالحدود والتعازير مع قيام الدليل على تكريم الأدي المقتضي للمنع من ذلك ويقول لعذر التخصيص فإنه تغير لغير عذر ويقول مع قيام السبب للحكم الأصلي ما نسخ في شريعتنا من الإصار والمواثيق التي كانت على من قبلنا تيسيراً وتسهيلاً علينا وفهم من هذا أن شرط الرخصة أن يكون المقتضي للحكم الأصلي قائماً وإنما رجع (1) معارضه ثم الرخصة تنقسم إلى واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى فالواجبة «كأكل الميتة» للمضطر «و» للمندوبة نحو «القصر» للمسافر «و» للمباحة نحو «السلم» وهو بيع موصوف في الذمة «و» خلاف الأولى نحو «فطر للمسافر» في صوم «لا يجهد» أي لا يشق عليه «الصوم» مشقة شديدة حال كون أكل الميتة للمضطر «واجباً» على الصحيح وقيل جائز وسبب حرمة أكلها خبثها وهو حاصل حال أكلها وعذر أكلها الإضرار وسهولته موافقة غرض النفس في بقائها «و» حال كون القصر «مندوباً» في سفر يبلغ ثلاث مراحل فأكثر وسبب الحكم الأصلي دخول وقت الصلاة للمقصورة لأنه سبب لوجوبها تامة وهو حاصل وقت حل قصرها وعذره مشقة السفر فإن لم يبلغها فالإتمام أولى «و» حال كون السلم «مباحاً» وسبب حكمه الأصلي الغرر وهو حاصل وقت حله وعذره الحاجة لثمن (2) الغلات قبل إدراكها «و» حال كون فطر للمسافر الذي لا يجهد الصوم «خلاف الأولى» وسبب حكمه الأصلي دخول وقت الصوم وهو حاصل وقت حله وعذره مشقة السفر فإن جهده الصوم ففطره أولى.

وأقسام الرخصة عقلاً ستة وثلاثون ووقوعاً إحدى وعشرون لأن المنتقل منه الأحكام الستة والمنتقل إليه كذلك فذلك ستة وثلاثون سقط منها الانتقال من كل إلى نفسه يبقى ثلاثون سقط منها ما فيه انتقال من أخف إلى أثقل وهو الانتقال من مباح إلى الخمسة الأخرى، ومن مندوب إلى واجب ومن مكروه إلى خلاف الأولى إلى حرام ومن خلاف الأولى إلى مكروه تبقى إحدى وعشرون كما قلنا. وقد تكون الرخصة لمجرد التخفيف كقول الفقهاء ترك لصلاة في حق الجنون رخصة أي تخفيف عنه لأن الجنون لا يتعلق بفعله حكم «وإلا» يتغير الحكم أصلاً كوجوب المكتوبات أو تغير لصعوبة كحرمة الإصطياد بالأحرام بعد إباحته قبله أو تغير لسهولة بغير عذر كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية لمن استمر على وضوئه بعد حرمة بمعنى أنه خلاف الأولى أو تغير لعذر (3) لأمع قيام سبب الحكم الأصلي كإباحة ترك ثبات واحد من المسلمين لعشرة من الكفار بعد حرمة

(1) في ز ت رجع.

(2) في خ كمن والقصوب لثمن كما في ز ت

(3) في خ لغير عذر وهو سهو.

«فعزيمة» أي فكل من الأقسام الأربعة من الوجوب والتحريم وخلاف الأولى والإباحة عزيمة فالعزيمة هي الحكم غير المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور بقسميه.

«والدليل» واحد الأدلة «ما» أي شيء «يمكن التوصل بصحيح النظر» أي مطلق الفكر «فيه» أي في ذلك الشيء «إلى مطلوب خبري» من علم أو ظن والمراد بالتوصل إليه بما ذكر عليه أو ظنه. والمراد بصحيح النظر كون النظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب وتسمى تلك الجهة وجه الدلالة والمراد بالخبري مما يخبر به وهو التصديقي وشمل التعريف الدليل القطعي كالعالم بفتح اللام فإنه دل على وجود الصانع والظني وهو الأمانة كالنار فإنها دالة على الدخان فإذا أردنا التوصل إلى أن العالم له صانع وسطنا الحادث بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع وهو المطلوب الخبري اليقيني وإذا أردنا التوصل إلى أن النار لها دخان وسطنا المحرق بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن النار شيء محرق وكل محرق له دخان ينتج النار لها دخان وهو المطلوب الخبري الظني وعبر بإمكان التوصل دون يتوصل لأن الشيء يكون في نفس الأمر دليلا وإن انتفى عنه النظر للتوصل به وقيد النظر بالصحيح احترازا عن الفاسد وهو الذي يكون من غير الجهة المذكورة فإنه لا يمكن التوصل به إلى المطلوب لانتفاء وجه الدلالة عنه كما إذا نظر في العالم من حيث كونه بسيطا وفي النار من حيث كونها مسخنة فإن البساطة والتسخين ليس من شأنهما أن ينتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان وإنما يؤديان إليهما بواسطة اعتقاد أو ظن كمن اعتقد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع وكمن ظن أن كل مسخن له دخان وقيد النظر بالخبري احترازا عن التصوري فإنه إما يتوصل إليه بالحد كما سيأتي لا بالدليل «واختلف أئمتنا» أهل السنة «هل العلم» بالمطلوب الحاصل عندهم «عقبيه» أي عقيب النظر «مكتسب» للنظر أم لا، فقال الأشعري (1) والأكثر نعم، لأن حصوله من نظره المكتسب له وقال الرزي (2) والأقلون لا لأن حصوله اضطراري لا قدرة له على دفعه فحصول العلم عند الأكثرين بطريق جري العادة بمعنى أن الله تعالى أجرى عادته بخلق العلم عقيب النظر

(1) «260-324 هـ = 877-936 م» علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن من نسل إصحابي أبي موسى الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة كان من الأئمة للتكلمين للجهندين ولد في البصرة وتوفي ببغداد. اتفق مذهب المعتزلة فجاهر بخلافهم من مصنفاته الإبانة عن أصول لديانة ولتخاض الخوض في الكلام. وللمع في الرد على أهل الزنغ ولبدء الأعلام: ج 4 ص 263.
(2) ص: 22.

الصحيح بأن يفيض على نفس المستدل بعد النظر مطلوبه الذي توجهت نفسه إليه كما أن عادته تعالى جارية بخلق الشيع عقيب الأكل ولا يمكن تخلفه إلا خرقا للعادة كتخلف الإحراق عن مماسة النار وعند الأقلين بطريق اللزوم العقلي فلا ينفك ولا يتخلف العلم أصلا عقيب النظر كلزوم وينود الجوهر بوجود العرض. وقالت المعتزلة (1) بطريق التوليد بمعنى أن النظر يولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح فيجب عندهم وقوع العلم بعد النظر كوقوع العلل بعد علته والظن كالعالم فيما ذكر على قولي الإكتساب وعندهم لأن العلم الحاصل عقيب النظر لما كان بخلق الله عند الأشاعرة (2) فكذا الظن عقيب النظر يكون بخلق الله تعالى أيضا وعند المعتزلة يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم وإن لم يجب عنه.

ولما فرغ من الدليل الموصل إلى التصديق عقبه بالحد الموصل إلى التصور فقال «الحد الجامع» لأفراد المحدود «للمانع» لغيرها من الدخول فيه و«يقال» أيضا هو «المطرود» أي الذي كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء من غير أفراده ويلزم للمطرود كونه مانعا «للمنعكس» وهو الذي كلما وجد المحدود وجد الحد فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود ويلزم للمنعكس كونه جامعا فمؤدى القولين واحد فيصدقان على الحيوان الناطق حدا للإنسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل فإنه غير جامع وغير منعكس وبالحيوان الماشي فإنه غير مانع وغير مطرد فإذا أردنا التوصل إلى معرفة الإنسان (3) وعرفنا الحيوان والناطق رتبناهما بأن قدمنا الحيوان وأخرنا الناطق فينتقل الذهن منه إلى تصور الإنسان وهو المطلوب التصوري وما ذكره المصنف تعريف (4) لخاصة الحد وأما تعريف مفهومه فهو ما يميز الشيء عما سواه ثم شرع في ذكر مسألة يتعلقان (5) بالكلام النفسي القائم بذات الله تعالى أشار إلى الأولى بقوله و«الكلام في الأزل» هل يسمى خطابا حقيقة أو لا الأصح أنه يسمى بذلك تنزيلا للمععدم الذي سيوجد منزلة للوجود و«قيل لا يسمى خطابا» حقيقة لعدم من يخاطب به إذ ذاك وإنما يسماه حقيقة فيما لا يزال عند وجود المخاطب به وهذا القول رجحه القاضي أبو بكر الباقلاني (6) للمسئلة الثانية، هل يتنوع

(1) ص 32.

(2) ص: 35.

(3) في ز في حد الإنسان وفي حد الإنسان

(4) في ت تعريف خاصة الحد وهو على هذا تمييز وخاصة الحد خبر ما.

(5) في ز ت السائلين المتن.

(6) «338-403 هـ = 950-1013 م» محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر، اشتهر بالقاضي الباقلاني من كبار علماء الكلام انتهت إليه دراسة في مذهب الأشاعرة ولد بالبصرة وسكن بغداد، وتوفي فيها كان جديدا الاستنباط سريع الجواب من كتبه لصحاح القرآن ودقائق الكلام والنحل ومن كتبه لتقريب والإرشاد في الأصول وغيرها الأعلام: ج 6 ص 176 وللحصول ج 1 ص 117: تحقيق طه جابر.

الكلام النفسي في الأزل إلى أمر ونهي وغيرهما أم لا؟ الأصح عند الجمهور أنه يتنوع إلى الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود وتنوعه إليها بحسب المتعلقات (1) لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات و«قيل لا يتنوع» إلى أمر ونهي وغيرهما لعدم من تتعلق به هذه الأشياء إذ ذاك وإنما يتنوع إليها فيما لا يزال عند وجود من تتعلق به وهذا القول قال به عبد الله بن سعيد بن كلاب بضم الكاف وتشديد اللام القطان (2) من أهل السنة وحيث تعلق كلامه تعالى في الأزل أو فيما لا يزال بشيء على جهة طلب فعله يسمى أمراً أو طلب تركه يسمى نهياً وهكذا بقية الأنواع ورجعها الأستاذ (3) إلى الخبر لينتظم له القول بالوحدة. فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك والاستخبار خبر عن طلب الشيء للمخاطب والنداء خبر عن المنادى بكونه يصير بعد النداء مخاطباً ثم رجع المصنف إلى ما هو بصدده من تفسير النظر المأخوذ في تعريف الدليل فقال و«النظر» اصطلاحاً «الفكر» وهو حركة النفس في العقوليات «المؤدّي» أي الموصل «إلى علم» المطلوب تصديقي أو تصوري «أو ظن» مطلوب تصديقي فقط ويسمى الأول دليلاً والثاني لمارة وغير المؤدي إلى علم أو ظن يسمى حدساً لا نظراً و«الإدراك» وهو وصول النفس إلى المعنى للدرك بحقيقته من نسبة حكميه أو غيرها إن كان «بلا حكم» معه في إيقاع النسبة أو انتزاعها فهو «تصور» ساذج بفتح الذال المعجمة كإدراك الإنسان فقط من غير حكم عليه بنفي أو إثبات فإن لم تصل النفس إلى المعنى للدرك بحقيقته بل ببعض وجوهه فهو شعور وهو أول مراتب وصول العلم إلى النفس، والمرتبة الثانية الإدراك، والثالثة الحفظ وهو استحكام للعقول في العقل، والرابعة التذكر وهو محاولة (4) النفس لاسترجاع مازال من المعلومات، والخامسة الذكر وهو رجوع الصورة للطلوبة إلى الذهن والسادسة الفهم وهو للتعليق غالباً بلفظ من يخاطبك، والسابعة الفقه،

(1) في ز لتعلق وفي ت اتعلقات.

(2) توفي 245 هـ = نحو 860 م «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب قطان متكلم من العلماء يقال له ابن كلاب قيل لقب به لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذ انظر عليه كما يجتذب الكلاب شيء من كنهه لصفات وخلق الأفعال ولورد على للعزلة. الاعلام ج 4 ص 90.

(3) توفي في نيسابور 418 هـ = 1027 م «إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الاسفرائني عالم بالفقه والأصول كان يلقب بركن الدين وهو أول من لقب من الفقهاء نشأ في اسفرائين بين - نيسابور وجرجان أشهر كتبه الجامع في أصول الفقه وكان ثقة في الحديث. الاعلام ج 1 ص 61.

(4) في خ مزلولة النفس وأثبتنا ما في ز ت.

والثامنة الدراية وهي المعرفة الحاصلة بعد تردد مقدمات والتاسعة اليقين وهو أن يعلم الشيء ولا يتخيل (1) خلافة، والعاشرة الذهن وهو قوة النفس واستعدادها لكسب العلوم غير الحاصلة والحادية عشر الفكر وهو الانتقال (2) من اللطالِب إلى المبادئ ورجوعها من المبادئ إلى المطالب، والثانية عشر الحدس وهو (3) الذي يتميز به عمل الفكر (4) والثالثة عشر الذكاء وهو قوة الحدس والرابعة عشر الفطنة وهو التنبيه للشيء الذي تقصد معرفته، والخامسة عشر الكيس وهو استنباط الأنفع، والسادسة عشر الرأي وهو استحضار المقدمات وإزالة الخاطر فيها، والسابعة عشر التبين وهو علم يحصل بعد الالتباس، والثامنة عشر الاستبصار وهو العلم بعد التأمل، والتاسعة عشر الإحاطة وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه، والعشرون الظن، والحادية والعشرون العقل «و» إن كان الإدراك «بحكم» أي مع حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً فالمجموع «تصديق» كإدراك الإنسان والكاتب ونسبة ثبوت الكتابة إليه ووقوع تلك النسبة في التصديق الإيجابي أولاً وقوعها في التصديق السلبي هذا رأي المتقدمين (5) من المنطقيين وأما متأخروهم فالحكم عندهم إيقاع النسبة أو انتزاعها وهو فعل من أفعال النفس فلا يكون إدراكاً لأن الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالاً لأن الفعل هو التأثير وإيجاد الأثر والانفعال هو التأثير وقبول الأثر فلا يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر بالضرورة، فإذا قلنا أن الحكم إدراك يكون التصديق مجموع الإدراكات الأربعة إدراك للحكوم عليه وإدراك للحكوم به وإدراك النسبة الحكمية وإدراك الحكم، وإذا قلنا إن الحكم ليس بإدراك يكون التصديق لإدراكات الثلاثة ونفس الحكم. هذا رأي للناطقة وأما رأي الحكماء فالتصديق عندهم هو الحكم فقط قال السيد (6) هذا هو الحق «و» التصديق للسمى بالحكم «جازه الذي لا يقبل التغير» لا في نفس الأمر

(1) في ز ت أن تعلم لشيء ولا تتخيل.

(2) في ز ت انتقال.

(3) في ز ت وهو الحدس الذي

(4) في خ عمل القلب وما في ز ت أحسن.

(5) في ز ت القدماء.

(6) «740-816 هـ = 1340-1413 م» علي بن محمد السيد الجرجاني من كبار العلماء بالعربية من كتبه الحواشي على اللطول للتفتازاني ورسالة في أصول الحديث والكبرى والصغرى في للنطق وشرح مواقف الأبيجي. الاعلام:

ولا بالتشكيك «علم» وعدم قبوله التغير يكون لموجب بكسر الجيم أي لأمر يقتضيه من حس ظاهر كالحكم بأن زيدا متحرك ممن يشاهده متحركا أو حس باطن كالحكم بوجود جوع أو عطش أو غيرهما من الوجدانيات أو عقل كالحكم بأن العالم حادث أو عادة كالحكم بأن الجبل حजर مما هو مطابق للواقع «و» جازمه «القابل» للتغير بأن لم يكن لموجب طابق الواقع أم لا «اعتقاد» ثم هو اعتقاد «صحيح إن طابق» الواقع كاعتقاد السني أن العالم حادث «وفاسدان لم يطابق» الواقع كاعتقاد الفيلسفي أن العالم قديم «وغير الجازم» وهو ما معه احتمال نقض للحكم به من وقوع النسبة أو لا وقوعها ثلاثة أقسام «ظن ووهم وشك» وذلك «لأنه» لا يخلو من أن الحكم غير الجازم «إما راجح» أحد طرفيه على الآخر فالظن «أو مرجوح» فالوهم «أو مساو» كل من طرفيه للطرف الآخر فالشك وكل واحد من الظن والوهم حكم واحد والشك حكمان كما قال جمع منهم الغزالي (1) وإمامه (2) الشك اعتقاد أن يتقاوم سببهما. وقال بعض (3) للتحقق أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق إذ لا حكم فيهما لأن الوهم ملاحظة الطرف المرجوح والشك التردد في الوقوع واللاوقوع فيكونان من أقسام التصور وعلى هذا فجعلهما من أقسام التصديق كما فعل للمصنف مشكل و«العلم» المستفاد من التقسيم من حيث تصوره بحقيقته. «قال الإمام» فخر الدين الرلزي (4) في للحصول (5) «ضروري» أي لا يتوقف على نظر وكسب بل يحصل بمجرد التفات النفس إليه «ثم قال» أيضا في للحصول قبل ذلك في تقسيم حصر به العلم وأضداده ما يوخذ منه أن العلم «هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب» بكسر الجيم أي لأمر يقتضيه فكل من هذه القيود الثلاثة يحترز (6) به عن أضداده العلم فيحترز (7) بالجازم عن الظن والشك والوهم وبالمطابق عن الجهل ويقول له موجب عن التقليد فاقتضى كلام الإمام أن العلم ضروري وأنه يحد وجمع بين كلاميه بأنه حده أو لا على رأي من يقول إنه نظري لا على رأيه وقيل أراد بالضروري العلم

(1) ص: 39.

(2) هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو العالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين أعلم للتأخرين من أصحاب الشافعي ولد 419 هـ 1028 م. وتوفي 478 هـ 1085 م. من كتبه الكثيرة البرهان في أصول الفقه ونهاية الطلب في دراية للذهب 12 مجلدا والشامل في أصول الدين والورقات في أصول الفقه وغيرها. الاعلام ج 4 ص 160.

(3) كتب في طرة خ هو لتفتازلي.

(4) ص: 22.

(5) ص: 34.

(6) في ز ت يحترز به من

(7) في ت فيحترز

بمعنى الإدراك. وأراد بالعلم الذي حده العلم الذي هو قسم من أقسام التصديق وهو أخص من العلم بمعنى الإدراك ولا يلزم من كون الأعم ضروريا كون الأخص ضروريا كذا في شرح ألفية الأصول للبرماوي (1) وعلم مما ذكرنا أن ثم في كلام المصنف للترتيب الذكري لا المعنوي و«قيل» مع زيادة على كلام الإمام (2) «ضروري فلا يحد» إذ لا فائدة في حد الضروري لحصوله من (3) غير حد وهذه الزيادة وإن لم يصرح بها الإمام فهي مرادة عنده فمرجع القولين واحد «وقال إمام الحرمين (4)» نظري وحده «عسر» لا يحصل إلا بنظر دقيق لخفائه وإنما يعرف (5) بالتقسيم والتمثيل. قال للمصنف «فالرأي» بسبب عسره من حيث تصوره بحقيقته «الإمساك عن تعريفه» للسبوق بذلك التصور العسر صونا للنفس عن الخوض في العسر وعرفوه بحدود كثيرة تقرب من عشرين حدا مذكورة في المطولات وكلها متكلم فيها «ثم قال المحققون» علم المخلوقين «لا يتفاوت» في جزئياته فليس بعضها ولو ضروريا أقوى في الجزم من بعض وإن كان نظريا «وإنما التفاوت» في جزئياته «بكثرة المتعلقات» في بعضها دون بعض كما في العلم المتعلق بثلاثة أشياء والعلم المتعلق بشيئين. فالأول كالعالم القائم بزيد وعمرو ويكر، والثاني كالعالم القائم بزيد وعمرو وعدم التفاوت مبني على قول بعض الأشاعرة (6) من اتحاد العلم مع تعدد العلوم قياسا على علم الله تعالى والأشعري (7) وكثير من المعتزلة (8) على تعدد العلم بتعدد العلوم. فالعلم بهذا الشيء غير العلم بغيره، وينبغي علي هذا قول الأكثرين أن العلم يتفاوت في جزئياته إذ العلم مثلا بأن الواحد نصف الإثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث وأجاب المحققون بأن قوة الجزم في الأول لألف النفس به دون الثاني وينبغي على قولي التفاوت وعدمه الخلاف في الإيمان بمعنى التصديق هل يزد وينقص أو لا فالقائل بعدم التفاوت يقول لا يزد ولا ينقص والقائل بالتفاوت يقول يزد وينقص وهو الصحيح في علم الكلام (9) «والجهل

(1) ص: 43.

(2) ص: 10.

(3) في ز غير حد.

(4) ص: 50.

(5) في ز يعلم.

(6) ص: 35.

(7) ص: 46.

(8) ص: 32.

(9) هو علم يبحث فيه عن الإدراك بالأدلة العقلية.

انتفاء العلم بالمقصود» الذي من شأنه أن يقصد ليعلم وذلك صادق بأمرين بعدم إدراك المقصود أصلا وهو المسمى بالجهل البسيط أو (1) بإدراكه على خلاف هيئته في الواقع وهو المسمى بالجهل المركب لتركبه من جهلين = من الجهل بما في الواقع والجهل بأنه جاهل واستغنى المصنف بقوله انتفاء العلم عن تقييد قول غيره عدم العلم بقوله عما من شأنه العلم المخرج به وصف البهيمية والجماد بالجهل لأن انتفاء العلم إنما يستعمل فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم فيستعمل فيما من شأنه العلم وغيره وخرج بالمقصود الشامل للموجود والمعدوم ما لم يقصد كأسفل الأرض فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا و«قيل» الجهل «تصور للمعلوم» أي إدراك ما من شأنه أن يعلم «على خلاف هيئته» في الواقع فالجهل البسيط على الأول ليس جهلا على هذا وهذا القولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي (2) في العقائد لللقبة بالصلاحية (3) قال فيها:

وإن أردت أن تحمدا الجهلا * * من بعد حد العلم كان سهلا
وهو انتفاء العلم بالمقصود * * فاحفظ فهذا أوجز الحدود
وقيل في تحديده ما أذكر * * من بعد هذا والحدود تكثر
تصور للمعلوم هذا جزؤه * * وجزؤه الأخير يأتي وصفه
مستوعبا على خلاف هيئته * * فافهم فهذا القيد من تتمته

«والسهو الذهول» أي الغفلة «عن المعلوم» المرسم في القوة الحافظة ويتنبه له بأدنى تنبه بخلاف النسيان فإنه زوال للمعلوم بالكلية فيستأنف تحصيله.

(1) في: ز ت وبإدراكه.

(2) علي بن أحمد بن مكي الرازي أبو الحسن حسام الدين فقيه حنفي من كتبه خلاصة الدلائل في مختصر لقدوري فقه توفي 598 هـ 1201 م «الاعلام ج 4 ص 256.

(3) تعرف بالصلاحية لأنه أهداها للسلطان يوسف بن أيوب صلاح الدين الأيوبي للتوفى 589 هـ حاشية لطعارج 1 ص 214 ولبناني ج 1 ص 164.

مسألة

وهي مفعلة من السؤال وهو ما يبرهن به في العلم «الحسن» بفتحتين هو فعل المكلف «للاذون» فيه شرعا فيدخل فيه ما كان «واجبا» و«ما كان مندوبا» وما كان «مباحا» لأن كلا منها مأذون في فعله و«قيل» الحسن ما لم ينه عنه فيدخل فيه فعل المكلف «فعل غير المكلف» كالصبي والساهي والنائم والبهيمية و«القبيح» هو فعل المكلف «المنهي» عنه شرعا و«لو» كان منهيًا عنه «با» لنهي المستفاد من «العموم» كالمستفاد من أوامر الندب «فدخل» في تعريف القبيح الحرام والمكروه و«خلاف الأولى» لأن كلا منها منهي عنه في الجملة «وقال إمام الحرمين (1)» في الشامل (2) «ليس للمكروه» بالتفسير الشامل لخلاف الأولى «قبيحا» لأن القبيح يذم عليه والمكروه لا يذم عليه «ولا حسنا» لأن الحسن مأذون فيه والمكروه غير مأذون فيه وتبعه للمصنف في شرح المختصر (3).

مسألة جائز الترك

سواء كان جائز الفعل أيضا كصوم رمضان للمسافر أم ممتنعه كصوم الحائض «ليس بواجب» وإلا لكان تركه ممتنعا وقد فرض كونه جائزا لترك فلو ثبت كونه مع ذلك ممتنع لترك لاجتماع لتقيضان. «وقال أكثر الفقهاء يجب الصوم على الحائض والمريض والمسافر» مع جواز الترك لهم، أما الوجوب عليهم فلأنهم شهدوا الشهر، وقد قال الله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (4) وأما جواز الترك لهم فلعذرهم بالحيض وللرض والسفر وأجيب عن شهود الشهر بأنه إنما يوجب الصوم عند انتفاء العذر لا مطلقا ويعارض التعبير بأكثر الفقهاء ما في شرح المهذب (5) في الحائض من

(1) ص: 50.

(2) كتاب له في أصول الدين على مذهب الأشاعرة.

(3) ص: 29.

(4) سورة البقرة: الآية 185.

(5) ص: 31.

حكايته إجماع المسلمين على عدم وجوب الصوم عليها حال الحيض ثم نقل عن الجمهور إنها ليست مخاطبة به وإنما يجب عليها القضاء بأمر جديد ثم قال وذكر بعض أصحابنا وجها أنها مخاطبة به زمن الحيض وتؤمر بتأخيرها «وقيل» أي قال ابن السمعاني (1) نقلا عن الحنفية (2) يجب الصوم على «المسافر» لقدوته على الصوم «دونهما» أي دون الحائض والمرضى لعجز الحائض عنه شرعا وعجز المريض حسا إن لم يقدر عليه أصلا «وقال الإمام» الفخر الرازي (3) يجب «عليه» أي على للمسافر دون الحائض والمرضى «أحد الشهرين» الحاضر أو آخر بعده فأيهما أتى به منهما فهو الواجب قال الشيخ أبو إسحاق (4) «والخلف لفظي» لا فائدة له لأن تأخير الصوم حال العذر جائز قطعاً والقضاء بعد زواله واجب قطعاً وحكى ابن الرفعة (5) عن بعضهم أنه معنوي تظهر فائدته حيث قلنا يجب التعرض للأداء والقضاء في النية «وفي كون المندوب» يسمى «مأمورا به» حقيقة «خلاف» مبني على أن لفظ الأمر للركب من الهمزة والميم. والراء حقيقة في الإيجاب كصيغة أفعل أو في طلب الفعل وهو القدر المشترك بين الإيجاب والتدب فعلى الأول لا يسمى المندوب مأمورا به حقيقة بل مجازاً ورجحه الرازي (6)

(1) «562-506 هـ = 1113-1167 م» عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني للروزي أبو سعد مؤرخ ورحالة من حفاظ الحديث مولده ووفاته مرو من كتبه الأنساب وتاريخ مرو يزيد على 20 جزءا وتذيل تاريخ بغداد للخطيب وغيرها الاعلام ج 4 ص 55 وفي الوفيات ابن السمعاني تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي للظفر للنصور بن محمد فانظر ترجمته وترجمة أبيه وجده، في ج 3 ص 209 .

(2) أتباع أبي حنيفة الإمام ص 24.

(3) ص: 22 .

(4) «476-393 هـ = 1003-1083 م» إبراهيم بن علي بن يوسف قفبروزبادي الشيرازي أبو إسحاق العلامة للناظر، لشهر بقوة الحجة في الناظرة له تصانيف منها التنبية والتهذيب في الفقه والتبصرة في أصول الشافعية واللمع في أصول الفقه وشرحه، الاعلام ج 1 ص 151 .

(5) «710-645 هـ = 1247-1310 م» أحمد بن محمد بن علي الأنصاري أبو العباس نجم الدين المعروف بابن الرفعة فقيه شافعي من فضلا، مصر كان محتسب القاهرة من كتبه بطل انصاح الشرعية فيما على السلطان وولاة الأمور وسائر لرعية وكفاية التنبية في شرح التنبية للشيرازي، الاعلام ج 1 ص 222 .

(6) «370-305 هـ = 917-980 م» أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص فاضل من أهل الري سكن بغداد وفيها مات انتهت إليه رئاسة الحنفية وخطب في القضاء فامتنع وألف كتاب أحكام القرآن وكتابا ضخما في أصول الفقه وغيرهما، الاعلام ج 1 ص 171 وله ترجمة في تاريخ بغداد: ج 4 ص 304 .

والشيخ أبو حامد (1) وعلى الثاني يسمى المندوب بذلك ورجحه الآمدي (2) والغزالي (3) وابن الصباغ (4). وقال القاضي أبو الطيب (5) إنه الصحيح من مذهب الشافعي (6) المنصوص عليه في كتبه «والأصح» في المندوب عند إمام الحرمين (7) «أنه ليس مكلفا به» وقيل «مكلف به، وإليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني (8) وهذا الخلاف مبني على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة. فمن قال التكليف إلزام ما فيه كلفة قال: المندوب ليس مكلفا به لعدم الإلزام فيه ومن قال طلب ما فيه كلفة قال المندوب مكلف به لوجود الطلب «وكذا المباح» ليس مكلفا به على الأصح عند الجمهور وقيل للمباح مكلف به من حيث اعتقاد إباحته وإليه ذهب الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني (9) ورد بأن العلم بحكم الشيء خارج عنه «ومن ثم» أي من أجل أن المندوب ليس مكلفا به كما صرح به المصنف في شرح المختصر (10) تبعا لشرحه «كان التكليف» اصطلاحاً كما قال إمام الحرمين «إلزام» للكلف المكلف بكسر اللام في الأول وفتحها في الثاني «ما» أي شيئاً «فيه كلفة» أي مشقة من فعل أو ترك «لا طلبه» أي ليس التكليف اصطلاحاً طلب ما فيه كلفة من فعل أو ترك على وجه الإلزام أولاً «خلافاً للقاضي» أبي بكر الباقلاني (11) في قوله إن التكليف طلب ما فيه كلفة «والأصح» عند الجمهور «أن المباح ليس جنسا للواجب» بل هو والواجب نوعان دالان تحت جنس واحد وهو فعل المكلف .

(1) «406-344 هـ = 955-1016 م» أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الأسفرائني من لعلم الشافعية ألف كتباً منها مطول في أصول الفقه ومختصر في الفقه سماه لرونق، توفي ببغداد: الاعلام ج 1 ص 211 .

(2) ص: 39 .

(3) ص: 39 .

(4) «477-400 هـ = 1010-1084 م» عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر ابن الصباغ فقيه شافعي من أهل بغداد ولادة ووفاته له شامل وتذكرة العالم والعدة في أصول الفقه وغيرها، الاعلام ج 4 ص 10 لكشف ج 5 ص 573 .

(5) «450-348 هـ = 960-1058 م» طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري أبو الطيب قاض من أعيان الشافعية له شرح مختصر للزني 11 جزءا في الفقه والتعلقة الكبرى في فروع الشافعية وغيرهما، الاعلام ج 3 ص 222 وفيات الاعيان ج 2 ص 512 .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 50 .

(8) ص: 47 .

(9) ص: 55 .

(10) ص: 29 .

(11) ص: 47 .

وقيل للباح جنس للواجب لأنهما مأذون في فعلهما، واختص الواجب بزيادة على ذلك وهي النع من الترك وعورض بالمثل وهو أن الباح اختص بزيادة الإذن في الترك على السواء، وهذان القولان مبنيان على تفسير الباح فمن فسرته بالتخيير بين الفعل والترك. قال إنه ليس جنسا للواجب لأنه لو كان جنسا للواجب كان الواجب مخيرا فيه بين الفعل والترك وهو محال ومن فسرته بعدم الحرج. قال إنه جنس للواجب وثبت عدم الحرج للواجب صحيح «و» الأصح في الباح «أنه غير مأمور به من حيث هو» مباح مع قطع النظر عن كونه قد يتحقق به ترك حرام ما، فليس بواجب ولا مندوب. وقال الكعبي (1) إنه مأمور به بل واجب من حيث إنه ما من مباح إلا ويتحقق به ترك حرام ما وترك الحرام واجب، فالمباح واجب وعلم من اختلاف هاتين الحثيتين أنه لا خلاف بينهما في المعنى فإن الكعبي لا يخالف غيره في كون الباح غير مأمور به من حيث ذاته كما يؤخذ من دليله وغير الكعبي لا يخالفه في كون الباح مأمورا به من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به «والخلف» على هذا «لفظي» وهذا لا إشكال فيه وإنما الأشكال في صنيع المصنف حيث نصب الخلاف في حثية الذات فقط «و» الأصح «أن الإباحة حكم شرعي» أي مأخوذ من الشرع. وقال بعض المعتزلة (2) ليست حكما شرعيا وهذان القولان مبنيان على تفسير الإباحة فمن قال إنها التخيير بين الفعل والترك (3) للمتوقف على الشرع. قال بالأول ومن قال أنها انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل الشرع مستمر بعده، قال بالثاني ولو أخر المصنف قوله والخلف لفظي إلى هنا لعاد على المسائل الثلاث لأن القيد المتأخر عن جمل يعتبر في الكل وكذا المتقدم بخلاف المتوسط فإنه إما يعتبر في الكل بالنية بدليل ما نقله الشيخان في أوائل الإيمان عن ابن كج (4) وأقرآه إنه لو قال عبدي حر إن شاء الله وزوجتي طالق ونوى صرف الاستثناء إليهما صح ففهم منه أنه إن لم ينو لا يحمل

(1) «319-273هـ = 931-886م» عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي من بني كعب البلخي الخراساني أبو القاسم أحد أئمة المعتزلة وإليه تنسب طائفة الكعبية وله كتب منها التفسير وصنف في الكلام كتباً كثيرة. الأعلام ج 4 ص 65.

(2) ص: 32.

(3) في زت وتركه.

(4) توفي «405هـ 1015م» يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الدينوري أبو القاسم فقيه من أئمة الشافعية. قال ابن خلكان صنف كتباً كثيرة إنتفع بها الفقهاء. وقال الليثي كان يضرب به المثل في حفظه للذهب الشافعي الأعلام ج 8 ص: 214

عليهما «و» الأصح عند الأكثرين «أن الوجوب» لشيء «إذا نسخ» بقول الشارع مثلاً نسخت وجوبه «بقي الجواز» لذلك الشيء الذي كان في ضمن وجوبه من الإذن في الفعل. وقال الغزالي (1) لا يبقى الجواز بل يعود الأمر لما كان قبل الوجوب من إباحة أو تحريم أو براءة أصلية وهذان القولان مبنيان على أن نسخ الوجوب هل رفع للمنع من الترك دون الإذن في الفعل أو رفع لهما. قال بالأول الجمهور وبالثنائي الغزالي فإن لم يقل الشارع نسخت وجوبه بل قال رفعت جميع ما دل عليه الأمر السابق من جواز الفعل والمنع من الترك لرتفع الجواز اتفاقاً قاله الأسنوي (2). وهل المراد بالجواز الباقي بعد نسخ الوجوب عدم الحرج أو الإباحة أو الاستحباب أقوال أشار إليها المصنف بقوله «أي عدم الحرج» في الفعل والترك من الإباحة أو الاستحباب أو الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الأولى «وقيل» هو «الإباحة» الشرعية فقط لأنه إذا انتفى الطلب بارتفاع الوجوب ثبت التخيير و«وقيل» هو «الاستحباب» فقط لأنه إذا لرتفع الوجوب تحقق انتفاء الطلب الجازم فثبت الطلب غير الجازم وسكتوا عن الحرام إذا نسخ هل تبقى الكراهة لما بينهما من الاشتراك في الجنس وهو المنع من الفعل أو يعود الأمر لما كان قبل التحريم على الخلاف المتقدم أو يحتمل خلافه فإن مأخذ الخلاف هناك أن الباح جنس للواجب ولم يقل أحد إن المكروه جنس للحرام للنظر فيه مجال.

«مسألة» الأمر بواحد مبهم من أشياء يوجب

واحد لا بعينه

«الأمر بواحد» مبهم «من أشياء معينة كخصال الكفارة المخيرة» «يوجب» على الأصح عند الفقهاء والأشاعرة (3) «واحدا» منها «لا بعينه» وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها لأنه للأمور به فسقط ما قيل إن القدر المشترك بين الأفراد

(1) ص: 39

(2) «772-704هـ = 1370-1305م» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من كتبه الكثيرة: للبهات على الروضة فقه، والأشياء والظواهر، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول، والتمهيد في تخرير الفروع على الأصول، الأعلام ج 3 ص 344.

(3) ص: 35.

لا وجود له في الأعيان بل في الأذهان ويستحيل طلب ما في الذهن ووجه سقوطه أنه إنما يستحيل طلب المشترك مجرداً عن الأفراد لا طلبه في ضمنها إذ هو في ضمن أفراد موجود في الأعيان قاله العلامة قطب الدين الشيرازي (1) في شرح المختصر (2) و«قيل» عن المعتزلة (3) يوجب «الكل» فيثاب بفعلها ثواب فعل واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات و«يسقط» الكل الواجب «بواحد» منها إذا اقتصر عليه «وقيل الواجب» في الخصال المذكورة واحد منها «معين عند الله» مبهم عند المكلف «فإن فعل» للمكلف الشيء المعين عند الله فقد صادف الواجب وإن فعل «غيره» منها «سقط» الواجب بفعل ذلك الغير لأنه أتى ببديل الواجب ويسمى هذا القول قول التراجم لأن كل فريق من الأشاعرة (4) والمعتزلة ينسبه إلى الآخر واتفق الفريقان على فساده و«قيل» عن المعتزلة الواجب من الخصال «هو ما يختاره المكلف» منها للفعل باقتصاره عليه دون غيره «فإن فعل» المكلف الخصال «الكل» على القول بأن الواجب واحد لا بعينه وفيها أعلى ثواباً وعقاباً وأدنى كذلك فإن فعلها مرتباً (5). فقليل للثاب عليه ثواب الواجب أولها وإن فعلها دفعة واحدة «فقليل الواجب» للثاب عليه منها «أعلاها» ثواباً وثواب الواجب كثواب سبعين مندوباً كما يؤخذ مما ذكره النووي (6) في زيادة الروضة (7) أول كتاب النكاح عن إمام الحرمين (8) عن بعض العظماء أن ثواب الفريضة يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة إنتهى «وإن تركها» كلها بأن لم يأت بواحد منها «فقليل يعاقب على أدناها» عقاباً أن عوقب لأنه لو اقتصر عليه لم يعاقب فإن لم يكن فيها أعلى وأدنى بل تساوت فثواب الواجب على واحد منها وكذلك العقاب عليه وسواء في المتساوية فعلت كلها معاً أو مرتباً. وقيل في المرتب الواجب ثواباً أولها كالمختلفة وظاهر التفريع في قوله فإن فعل الكل إلى

(1) «710-634 هـ = 1236-1311م» محمود بن مسعود بن مصلح لغارسي قطب الدين الشيرازي قاض عالم بالعقليات مفسر وكان ظريفاً وهو من بحور العلم من كتبه فتح اللان في تفسير القرآن نحو 40 مجلداً. وشرح مختصر ابن الحاجب. وتاج العلوم وغيرها. الأعلام ج 7 ص 187.
(2) قال في كشف الظنون اعتنى بشأنه الفضلاء فشرحه العلامة قطب الدين محمد بن مسعود الشيرازي وعد شراحه ج 2 ص 1853.
(3) ص: 32.
(4) ص: 35.
(5) في مرتبة.
(6) ص: 24.
(7) لم يذكره صاحب الكشف وإنما ذكر الناج في زوائد الروضة لابن لوكيل ج 1 ص 930.
(8) ص: 50.

آخره مشعر بأن الواجب أحدها بخصوصه، قال الشارح المحقق (1) والتحقيق أن الواجب أحدها من حيث هو أحدها لا من حيث ذلك الخصوص إنتهى و«يجوز» عند أهل السنة «تحریم واحد لا بعينه» من أشياء معينة وذلك الواحد هو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها فإذا قيل لا تأكل السمك أو اللبن أو البيض يحرم واحد منها لا بعينه فيجب على المكلف اجتنابه «خلافاً للمعتزلة» (2) في منعهم تحریم واحد منها لا بعينه بل يجب على المكلف اجتنابها كلها كما قالوا في الواجب للخير إن الكل من خصاله واجب «وهي» أي مسألة الحرام للخير في الخلاف كـ «الواجب» للخير، فيقال على قياسه للحرم واحد لا بعينه أو الكل أو واحد معين عند الله ويسقط تركه الواجب بترك ذلك للعين أو بترك غيره بدلاً عنه أو للحرم في ذلك ما يختاره للمكلف منها للترك وعلى القول بأن للحرم واحد لا بعينه لو تركت الخصال المحرمة كلها امتثالاً أو فعلت وهي متساوية أو بعضها أخف عقاباً في الفعل وأخف ثواباً في الترك. فقليل ثواب الواجب في المتساوية على ترك واحد منها والعقاب فيها على فعل واحد منها والثواب في متفاوتة على ترك أشدها والعقاب في متفاوتة على فعل أخفها وإذا ترك من الخصال ما حصل به الواجب أثيب على ترك غيره ثواب المندوب بجهة كونه أحدها لا بجهة خصوصه و«قيل» الحرام للخير «لم ترد به اللغة» كما وردت بالواجب للخير وإن قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمْأًا أَوْ كُفُورًا﴾ (3) نهي عن طاعتها إجماعاً لا عن طاعة واحد منهما فليست من الحرام للخير، ودفع بأن أو في الآية لأحد الأمرين والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النهي كأنه قيل ولا تطع واحداً منهما، قاله التفتازاني (4) في حاشية الكشف (5) في سورة البقرة نقلاً عن كثير من المحققين.

(1) للحلي.
(2) ص: 32.
(3) سورة الإنسان: الآية 24.
(4) ص: 29.
(5) قال في كشف الظنون هي ملخصة من حاشية الطيبي شرف الدين الحسن بن محمد مع زيادة تعقيب في العبارة ولم يتمها وصل فيها إلى سورة الفتح ج 2 ص 1478.

«مسألة» فرض الكفاية

مهم يقصد حصوله إلخ

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية، ففرض العين ما يقصد حصوله لزوما بالنظر إلى فاعله من كل مكلف (1) ابتلاء له بتحصيل الفعل المطلوب منه و«فرض الكفاية» أمر «مهم» ديني كصلاة الجنازة أو دنسوي كالحرف والصنائع «يقصد» أي يطلب «حصوله» لزوما «من غير نظر بالذات إلى فاعله». فدخل في قولهم مهم الدينني والدينوي كما مثلنا، وخرج بقولنا لزوما سنة الكفاية كالأضحية في حق أهل بيت وخرج بقوله من غير نظر إلخ، فرض العين فإنه منظور بالذات إلى فاعله من كل مكلف به «وزعمه الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (2) و«إمام الحرمين (3) وأبو» الشيخ أبو محمد الجويني (4) أي زعم هؤلاء أن القيام بفرض الكفاية «أفضل من» القيام بفرض «العين». قال النووي (5) في زيادة (6) الروضة، قال الإمام (7) الذي أرله أن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين لأن فاعله ساع في صيانة الأمة كلها من المآثم ولاشك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بمهمات الدين انتهى. وفي كلام الإمام الشافعي (8) ما يدل على أن فرض العين أفضل ففي الأم (9) أن قطع الطواف للفروض لصلاة الجنازة أو الراتبة مكروه إذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية وجرى على هذا النص أصحابه وتبعهم الرافعي (10) في الكلام على الطواف.

(1) في ز ت من كل مكلف به

(2) ص 55 .

(3) ص 50 .

(4) توفي 438 هـ = 1047 م عبد الله بن يوسف بن محمد بن جويه الجويني والد إمام الحرمين من علماء التفسير والفقه من كتبه لتفسير والتبصرة والتذكرة فقه وغيرها الاعلام ج 4 . ص 146 .

(5) ص 24 .

(6) يستفاد من هذا الكتاب أن للنووي كتابا يسمى زيادة الروضة.

(7) يعني أمام الحرمين.

(8) ص 24 .

(9) كتاب للشافعي في الفقه سبع مجلدات.

(10) 557-623 هـ = 1162-1226 م عبد الكريم بن محمد أبو القاسم الرافعي لقزويني فقيه من كبار الشافعية من كتبه للحرر في الفقه وشرح مسند الشافعي الاعلام ج 4 ص 55 إذا: فالرافعي من أصحاب الشافعي ولعله خالف في غير طواف.

ولذلك عبر المصنف بقوله وزعمه وانفقوا على أن فرض العين يتعلق (1) بكل مكلف واختلفوا في فرض الكفاية (2). هل يتعلق ببعض أو الكل على قولين؟، أشار المصنف إليهما بقوله: و«هو على البعض وفاقا للإمام» الرازي (3) للاكتفاء بحصوله من البعض إذ لو وجب على الكل لم يكتف بفعل البعض إذ يستبعد حصول الواجب عن المكلف بفعل غيره «لا» على «الكل» خلافا للشيخ الإمام (4) والد للمصنف و«الجمهور» في قولهم أنه على الكل لأنهم يأثمون بتركه ويسقط بفعل البعض، وإنما اكتفى بفعل البعض لأن المقصود وجود الفعل لا الابتلاء لكل مكلف كما في فرض العين ولا استبعاد بسقوط الواجب عن المكلف بفعل غيره كما لو كان على رجلين دين فأداه أحدهما فإنه يسقط بفعل المؤدي دين غيره عنه وما ذهب إليه الجمهور هو ظاهر نص الشافعي (5) في الأم (6). حيث قال حق على الناس غسل الميت والصلاة عليه ودفنه لا يسع عامتهم تركه وإذا قام به من فيه كفاية أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى، إنتهى. و«للختار» على القول الأول «البعض مهم» إذ لا دليل على تعيينه، فمن قام به سقط الفرض بفعله و«قيل» البعض «معين عند الله» دون خلقه يسقط (7) الفرض بفعل ذلك البعض ويفعل غيره كما يسقط الدين عن الشخص بأدائه وبأداء غيره عنه و«قيل» البعض «من قام به» لسقوطه بفعله ثم للدل في ذلك بغلبة الظن فعلى قول البعض من غلب على ظنه أن غيره لم يفعله وجب عليه الفعل ومن غلب على ظنه أن غيره فعله أو لم يغلب على ظنه حصول فعل الغير ولا انتفاؤه فلا يجب عليه وعلى قول الكل من غلب على ظنه أن غيره فعله سقط عنه الفرض ومن لم يغلب على ظنه ذلك لم يسقط عنه وإن أدى إلى فعل الكل «ويتعين» فرض الكفاية «بالشروع» فيه

(1) في ز ت متعلق.

(2) في ز ت أنه هل يتعلق.

(3) ص 11 .

(4) «456-683 هـ = 1284-1355 م» علي بن عبد الكافي بن قام السبكي الأنصاري الخزرجي أبو الحسن تقي لدين شيخ الإسلام في عصره. واحد الحفاظ للفسرين للناظرين والد أئاج لسبكي صاحب هذا الكتاب. توفي بالقاهرة من كتبه الكثيرة الدر المنظم وأحياء النفوس في صناعة لقاء الدروس. الاعلام ج 4 ص 302 .

(5) ص 24 .

(6) ص 60 .

(7) في ز ت فيسقط.

كفرض العين «على الأصح» بجامع الفرضية وهذا التصحيح لابن الرفعة (1) في المطلب (2) في باب الودعية. وقال الغزالي (3): لا يلزم فرض الكفاية بالشروع في الأصح، إلا في الجهاد وصلاة الجنازة، إنتهى. وإنما استثنى هذين الفرعين لما في الأول من كسر قلوب الجند ولما في الثاني من هتك حرمة الميت ولم يصح النووي (4) والرافعي (5) في هذه القاعدة شيئا بخصوصه و«سنة الكفاية كفرضها» في كونها يقصد حصولها من غير نظر بالذات إلى فاعلها كابتداء السلام من جمع وبذلك يتميز عن سنة العين كالوتر. وفي كونها أفضل من سنة العين عند الأستاذ (6) ومن ذكر معه لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل للمطلوبين بها وفي كونها مطلوبة من البعض أو الكل وفي كون البعض مبهما أو معيناً عند الله أو ما يختاره المكلف، وفي كونها تتعين بالشروع أولاً:

واعلم أن الزمان للتعلم بالعبادة إما أن يعين الشارع ابتداءه وانتهاءه، وهو الموقت أولاً، وهو المطلق والأول إما مساو لفعل العبادة وهو المضيق كصوم رمضان أو ناقص عن فعلها وقصد إيقاع جميع العبادة فيه فهو التكليف بما لا يطاق أو زائد على فعلها وهو الموسع وينبني على ذلك مسائل.

مسألة الأكثر

من الفقهاء والمتكلمين على إثبات الواجب الموسع بناء على «أن جميع وقت الظهر جوازاً» لا ضرورة و«نحوه» أي نحو الظهر مما له وقت موسع كبقية الواجبات والسنن المؤقتة كصلاة العيد «وقت لأدائه، ففي أي جزء منه أوقع الفاعل (7) الظهر ونحوه فقد أوقعه في وقت أدائه الذي يسعه وغيره. و«لا يجب على» الشخص «الموخر» بكسر الخاء وهو من يريد التأخير عن أول الوقت الموسع «العزم» في أول الوقت «على» إيقاع «الفعل» في بقية الوقت «خلافاً لقوم» كثيرين من أهل السنة

كالقاضي أبي بكر الباقلاني (1) والآمدي (2) وغيرهما ومن المعتزلة (3) كعبد الجبار (4) وأبي علي الجبائي (5) وأبي هاشم (6) حيث قالوا بوجوب العزم وصححه النووي (7) في شرح المذهب (8) «و» ذهب قوم كثيرون إلى إنكار الواجب الموسع وقته بناء على أن وقت الأداء لا يفضل عن الوجوب ثم اختلفوا في وقت الأداء على أربعة أقوال «قيل» وقت الأداء الجزء «الأول» من الوقت لأن الفعل يجب بدخول الوقت «فإن آخر» عن أول الوقت «فقضاء» يسد مسد الأداء وهذا القول منسوب إلى الإمام الرلي (9). وقال ابن الرفعة (10) لم أجده في الكتب المشهورة في المذهب و«قيل» وقت الأداء الجزء «الآخر» من الوقت لانتفاء وجوب الفعل قبله «فإن قدم» على الآخر «فتعجيل» للواجب مسقط له كتعجيل الزكاة قبل وجوبها «و» قالت «الحنفية» (11) وقت الأداء «ما» أي الجزء الذي «اتصل به الأداء من الوقت» الذي وقع فيه الفعل «والا» يتصل الأداء بجزء من الوقت «ف» الجزء الآخر من الوقت وقت الأداء لتعيينه لفعل العبادة حيث لم يقع فيما قبله «و» قال «الكرخي» (12) من الحنفية «إن قدم» الفعل على الجزء الآخر من الوقت «وقع» الفعل للقدم «واجباً بشرط بقاءه» أي الشخص للقدم للفعل «مكلفاً» أي متصفاً بصفة التكليف إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك كان مآت أو جن

(1) ص 47.

(2) ص 39.

(3) ص 32.

(4) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدي أبو الحسن أصولي كان شيخاً للمعتزلة في عصره مات بالري 415 هـ = 1025 م تصانيفه تنزيه القرآن عن اللطاعن وشرح الأصول الخمسة واللغني في أبواب التوحيد والعدل 11 جزءاً الاعلام ج 3 ص 273.

(5) 303-235 هـ = 916-849 م محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره وإليه تنسب طائفة الجبائية نسبة إلى جبي من قرى البصرة له تفسير حافل مطول. الاعلام ج 6 ص 256.

(6) 303-247 هـ = 933-861 م عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من أبناء إمام مولى عثمان عالم بالكلام من كبار المعتزلة وتبعته فرقة سميت البهشية نسبة إلى كنيته أبي هاشم له اشغال في الفقه وتذكرة لعالم ولعدة في أصول الفقه ج 4 ص 7 إذ ولده أبوه وله اثنا عشر عاماً.

(7) ص 24.

(8) ص 31.

(9) ص: 22.

(10) ص 54.

(11) اتباع أبي حنيفة الإمام ص 24.

(12) 340-260 هـ = 952-874 م عبيد الله بن الحسين الكرخي أبو الحسن فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق مولده في الكرخ ووفاته ببغداد له الرسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير الاعلام ج 4 ص 193.

(1) ص 54.

(2) للطلب في شرح الوسيط كتاب لابن الرفعة.

(3) ص 39.

(4) ص: 24.

(5) ص: 60.

(6) ص: 48.

(7) قوله لفاعل كتب بظرة ز.

وقع ما قدمه نفلا وقيل يتعلق الوجوب بآخر الوقت إن بقي منه قدر تكبيرة و«من آخر» الفعل في الواجب الموسع فلم يفعله أول الوقت «مع ظن» ذلك الموقر ضيق الوقت لهجوم «الموت» أو طريان الجنون أو الحيض عقب ما يسع الواجب منه مثلاً «عصى» بالتأخير جزماً لظنه فوات الواجب بالتأخير «فإن عاش» وسلم من الجنون والحيض و«فعله» أي الواجب في الوقت «فالجُمهور» قالوا هو أداء» نظراً إلى ما في نفس الأمر لأنه فعله في الوقت المقدّر له شرعاً ولا عبرة (1) بالظن المتبين خطأه «و» قال «القاضيات أبو بكر» الباقلاني (2) من المتكلمين و«الحسين» (3) من الفقهاء هو «قضاء» لأنه فعله بعد الوقت الذي يضيق بظنه وإن بان خطأه و«من آخر» الفعل المذكور عن أول الوقت «مع ظن السلامة» من الموت والجنون والحيض ومات أو جن أو حاضت في الوقت قبل الفعل «فالصحيح» أنه «لا يعصى» بالتأخير لكونه جائزاً له والفوات ليس باختياره وقيل يعصى وجوب التأخير مشروط بسلامة العقوبة (4) «بخلاف ما وقته العمر» من الواجبات «كالحج» فإن من أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن السلامة من الموت إلى مضي وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل الفعل يعصى على الصحيح وإلا لم يتحقق الوجوب من آخر سني الإمكان أي من أول الوقت الذي لو أخره عنه لم يسعه وقيل لا يعصى لجواز التأخير له والفرق على الصحيح بين الحج والصلاة خروج الوقت في الحج بالموت بخلاف الصلاة فإن وقتها باق اللهم إلا أن يموت آخر وقت الصلاة فإنه يعصى لخروج (5) الوقت .

«مسألة» المقدور

الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب

الفعل «للمقدور» للمكلف «الذي لا يتم» ويحصل «الواجب المطلق إلا» بأن توقف عليه وجود الواجب أو العلم بوجوده «واجب» (6) لتوقف الواجب عليه سببا

(1) في زت فلا عبرة

(2) ص 47.

(3) ص 37.

(4) في ز سلامة العقوبة مع ظن لسلامة لكنه خط عليه.

(5) زت بخروج .

(6) في زت واجب بوجود الواجب لتوقف .

كان أو شرطاً «وفاقاً للأكثر» من العلماء وهو أصح الأقوال لأنه لو لم يجب لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب للتوقف عليه وثانيها لا يجب (1) لأن دليل الواجب لا يتناول «ثالثها» يجب «إن كان سبباً» شرعياً كصيغة الاعتقاد في الواجبات من كفارة أو نذر أو عقلياً كالنظر الموصل إلى العلم بالواجبات أو عادي «ك» الإمساس لمحل «الثار» فإنه سبب «لإلحاق» عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب مشروطه والفرق أن ارتباط السبب بالمسبب أشد من ارتباط الشرط بالمشروط. «وقال إمام الحرمين (2)» يجب «إن كان شرطاً شرعياً» كالوضوء للصلاة «لا عقلياً» كترك الواجب «أو عادي» كغسل جزء من الرأس لغسل (3) الوجه فلا يجب بوجوب مشروطه إذ لا وجود لمشروطه عقلاً أو عادة بدونه فلا يقصده الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فإنه لولا اعتبار الشارع له لوجد مشروطه بدونه واحترز بالمطلق عن المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة فإن وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب تحصيله وبالمقدور عن غيره كحصول العدد في الجمعة فإنه غير مقدور لأحد المكلفين فلا يجب تحصيله.

ومن الواجب ترك للحرم «فلو تعذر ترك للحرم إلا بترك غيره» من الجائز كما إذا اختلط ماء قليل ببول وجب ترك ذلك الغير لتوقف ترك للحرم عليه، وهذا المثال على قواعد أبي حنيفة (4) من أن الماء جوهر طاهر والطاهر إذا القيت النجاسة فيه لا يصير نجساً لأن قلب الأعيان ليس في وسع العباد بل هو باق على أصل الطهارة وإنما «وجب» اجتنابه لاختلاطه بالنجاسة «أو» عرض مانع يمكن زواله كما إذا «اختلطت منكوحة» لشخص «بأجنبية» منه اشتبهت المنكوحة بالأجنبية «حرمتا» معا عليه فيمتنع من قربانهما ما لم يتبين الحال فإذا تبين الحال عاد الحل في المنكوحة «أو طلق معينة» من زوجته ثم نسيها «حرمتا» أيضاً ما لم يتذكر المطلقة فإن تذكرها عاد الحل في غير المطلقة وعلم مما شرحناه أن قول للمصنف أو اختلطت أو طلق معطوف على قوله تعذر فهو قسيمه لا قسم منه.

(1) في زت لا يجب بوجوب الواجب .

(2) ص 50 .

(3) في زت بغسل .

(4) ص 24 .

مسألة مطلق الأمر

الشامل لما بعض جزئياته مكروه كراهة تحريم أو تنزيه «لا يتناول المكروه» لأنه لو تناوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض «خلافا للحنفية» (1) في قولهم يتناولونه ومن فروع المسألة ما ذكره المصنف بقوله «فلا تصح الصلاة» للمكروهة وهي التي لا سبب لها «في الأوقات المكروهة» إن كانت كراهة تحريم «و» كذا «إن كانت كراهة تنزيه على الصحيح» بناء على أن مطلق الأمر بالنافلة المطلقة لا يتناولهما وقيل إنها على كراهة التنزيه صحيحة لأن النهي عنها راجع إلى أمر خارج عنها كالصلاة في الأماكن المكروهة فإنها صحيحة والنهي عنها لخارج جزما وبذلك انفصل الحنفية أيضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم وإسناد الكراهة إلى الأوقات والأمكنة مجاز عقلي كقولهم نهاره صائم ونهر جار واحتراز بمطلق الأمر عن الأمر المقيد بغير المكروه فلا يتناولونه اتفاقا «لما الواحد بالشخص» إذا كان «له جهتان» غير متلازمتين «كالصلاة في» الشيء «للعصوب» من مكان أو ثوب أو غيرهما فاختلف فيها «فالجمهور» قالوا «تصح» نظرا إلى جهة الصلاة للمأمور بها و«لا يثاب» فاعلها عقوبة له عليها من جهة الغضب وعدم الثواب لم يصرح به الأصوليون وإنما حكاه النووي (2) في شرح للمهذب (3) عن أبي منصور (4) بن أخي ابن الصباغ (5) في فتاويه التي جمعها عن عمه (6) «وقيل» تصح و«يثاب» من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة الغضب وهذا بحث لابن الصباغ، فإنه

قال في كتابه الكامل (1) ينبغي حصول الثواب عند من صححها «و» قال «القاضي» أبو بكر الباقلاني (2) و«الإمام» الرزقي (3) «لا تصح» الصلاة مطلقا نظرا لجهة الغضب للنهي عنه و«يسقط الطلب» للصلاة «عندها» كما يسقط غسل اليد عند قطعها والمعنى أنها إذا فعلت يسقط الطلب عن المكلف عند فعلها لأنه أتى بمقدوره ولا يسقط الطلب بفعلها لأنه حرام والحرام لا يطلب فعله وإنما يطلب تركه والدليل على سقوط الطلب عند فعلها، أن السلف لم يأمرُوا بقضائها مع علمهم بها «و». قال الإمام «أحمد» بن حنبل (4) «لا صحة» للصلاة و«لا سقوط» للطلب عندها. قال إمام الحرمين (5) وقد كان السلف يتعمقون في التقوى (6) يأمرون بقضائها و«الخارج من المغصوب تائبا» من الغضب مع السرعة وسلوك أقرب الطرق وأقلها ضررا كما قال القاضي عضد الدين (7) وغيره «آت بواجب» إذ لا تتحقق التوبة الواجبة إلا بما أتى به من الخروج نادما على الدخول وعازما على أن لا يعود إليه و«قال أبو هاشم (8) المعتزلي هو بخروجه آت «بحرام» لأن ما أتى به من الخروج شغل للملك الغير بغير إذنه فهو عنده قبيح لعينه كالمكث والتوبة إنما تتحقق عند انتهائه إذ لا إقلاع إلا حينئذ و«قال إمام الحرمين» متوسطا بين القولين هو «مرتبك في المعصية» أي مشتبك فيها لا يمكنه التخلص ما دلم فيها فهو عاص باستصحاب التعدي السابق «مع انقطاع تكليف النهي» عنه من طلب الكف عن الشغل بأخذه في قطع المسافة للخروج للمأمور به فلا يخلص به من المعصية للنهي عنها فاعتبر في الخروج جهة معصية وهي الإثم لحصول (9) الضرر بالشغل المذكور وجهة طاعة وهي امتثال الأمر بقطع المسافة للخروج فحكم عليه بالإرتباك في المعصية و«هو» نظر «دقيق» لأن متعاطي السبب وإن تاب قد يبقى عليه حكمه ما دام متلبسا بالسبب وذكر أمام

(1) الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية لابن الصباغ عبد السلام بن محمد الشافعي لتوفي 477 هـ ذكر في كشف الظنون ج 2 ص 1381 .

(2) ص 47 .

(3) ص 22 .

(4) ص 31 .

(5) ص 50 .

(6) في زت يتعمقون في الفتوى ويأمرون .

(7) ص 42 .

(8) ص 63 .

(9) في زت بحصول .

(1) ص 63 .

(2) ص 24 .

(3) ص 31 .

(4) توفي 494 أحمد بن محمد بن عبد الواحد أبو منصور البغدادي المعروف بابن الصباغ الشافعي له مكانة الخاطر ومراقبة المناظر ومكارم الأخلاق كشف الظنون ج 5 ص 81 .

(5) ص 55 .

(6) فتاوي ابن الصباغ ورد ذكرها في كشف الظنون ج 2 ص 1218 .

الحرمين (1) أن غرضه يظهر بمسألة ألقاها أبو هاشم (2) فحارت فيها عقول الفقهاء وقد ذكرها المصنف بمعناها، فقال و«الساقط» باختباره أو بغير اختباره «على» شخص «جريح» بين جرحي «يقتله إن استمر» عليه «و» يقتل غيره إذا كان «كفوؤه» في صفة القصاص «إن لم يستمر» لعدم موضع يعتمد عليه إلا بدن كفوؤه «قيل يستمر» على الجريح لزوما ولا ينتقل إلى كفوؤه لأن الضرر لا يزال بالضرر و«قيل يتخير» بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفوؤه لتساويهما في الضرر فيضمن ما تلف باستمراره أو انتقاله. و«قال إمام الحرمين لا حكم فيه» من إذن أو منع لأن الإذن له في الاستمرار أو الانتقال يؤدي إلى القتل للمحرم والمنع منهما لا قدرة له على امتتناله «وتوقف الغزالي (3)» في المستصفي (4). فقال: يحتمل كل من المقالات الثلاث، واحترز للمصنف بقوله كفوؤه عن الكافر فإنه ليس كفؤا للمسلم فيجب الانتقال عن المسلم إليه ولو كان الأمر بالعكس وجب الاستمرار لأن قتل الكافر أخف مفسدة من قتل المسلم.

«مسألة» يجوز التكليف بالمحال مطلقا... إلخ

«يجوز» عند الجمهور «التكليف بالمحال» بمعنى تعلق الطلب النفسي بإيجاده «مطلقا» أي سواء كان للحال محالا لذاته وهو للمتنع عادة وعقلا كالجمع بين الضدين أم لغيره وهو للمتنع عادة لا عقلا كالشي من المقعد أو عقلا لا عادة كالإيمان من علم الله أنه لا يؤمن و«منع أكثر للعزلة (5)، والشيخ أبو حامد (6) الاسفرائني، والغزالي (7) وابن دقيق العيد (8) من التكليف بالمحال «ما ليس ممتنعا» عقلا وهو للمتنع لذاته والممتنع لغيره عادة لأن ذلك لا فائدة في طلبه من

(1) ص 50.

(2) ص 63.

(3) ص 39.

(4) للمستصفي في أصول الفقه نظره في الكشف ج 2 ص 1673.

(5) ص 32.

(6) «406-344 هـ = 1016-955 م أبو حامد الاسفرائني أحمد بن محمد بن أحمد من اعلام الشافعية، ولد في اسفرايين بالقرب من نيسابور ورحل إلى بغداد فعظمت مكانته وألف كتابا منها مطول في أصول الفقه ومختصر سماه الرونق وتوفي ببغداد الاعلام ج 1 ص 211.

(7) ص 39.

(8) 702-625 هـ = 1302-1228 م محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد قاض من أكابر علماء، بالأصول مجتهد، توفي بالقاهرة له تصانيف منها أحكام الأحكام والإلام بأحاديث الأحكام وشرح مقدمة للطرزي في أصول الفقه وغيرها الاعلام ج 6 ص 283.

المكلفين لظهور امتناعه منهم وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات فيترتب عليها الشواب أو لا فالعقاب ووافقوا على المتن «لتعلق العلم» من الله «بعدم وقوعه» فإنه جائز وواقع اتفاقا «و» منع «معتزلة (1) بغداد والأمدى (2) المحال لذاته» لعدم فائدته وأجازوا المحال لغيره بقسميه «و» منع «إمام الحرمين (3) كونه» أي المحال لذاته «مطلوبا» لنفسه لاستحالاته «لا ورود صيغة الطلب» له غير مراد بها الطلب فلم يمنعه كما لم يمنعه غيره فإنه وارد في التنزيل كقوله تعالى ﴿كُونُوا قِرْبَةً﴾ (4) فإن صيغة الطلب وهي كُونُوا الواردة لغير الطلب وهو الامتحان ثم اختلف القائلون بجواز التكليف بالمحال في وقوعه فقيل بوقوعه مطلقا. وقيل بعدمه مطلقا وهو قول الجمهور و«الحق وقوع للمتنع بالغير» كتكليف الله الثقلين بالإيمان. وقد قال وما أكثر الناس ولو حرصت بمومنين (5) فامتنع إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه وذلك من المتن بالغير «لا» وقوع المتن «بالذات» كقلب الحجر ذهبيا مع بقاء الحجرية للاستقرار بعدم وقوعه.

مسألة: الأكثر

من العلماء على «أن حصول الشرط الشرعي» وهو ما يتوقف عليه صحة المشروط شرعا كالإسلام للعبادات «ليس شرطا في صحة التكليف» بمشروطه فيصح التكليف بالمشروط حال عدم الشرط كتكليف كافر بالصلاة حال كفره وبه قال مالك (6) والشافعي (7) وأحمد (8) وذهب أبو حنيفة (9) وأصحابه إلى اشتراطه و«هي» أي هذه المسألة «مفروضة» بين العلماء «في تكليف الكافر بالفروع» الشرعية كالصلاة والزكاة وغيرهما، فذهب الأكثر إلى تكليفه بها مع انتفاء شرط صحتها وهو الإسلام فيعاقب على ترك الامتنال إذا مات على كفره و«الصحيح وقوعه» كقوله تعالى

(1) ص 32.

(2) ص 39.

(3) ص 50.

(4) سورة البقرة الآية 65.

(5) سورة يوسف الآية 103.

(6) ص 24.

(7) ص 24.

(8) ص 31.

(9) ص 24.

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ الزَّكَاةَ﴾ (1) «خلافًا لأبي حامد الاسفرائيني (2)» من أهل السنة وعبد الجبار (3) من المعتزلة (4) و«أكثر الحنفية (5)» في قولهم ليس الكافر مكلفًا بالفروع «مطلقًا» أي لا بالأوامر ولا بالنواهي لأن الأوامر لا يمكن الكافر فعلها لفوات شرطها ولا يومر بعد الإسلام بقضائها والنواهي محمولة عليها حذرًا من تبعيض التكليف «و» خلافًا «لقوم في» نفيتهم تكليفه في «الأوامر فقط» لما تقدم بخلاف النواهي فإنه مكلف بها لا مكان لامتثالها مع الكفر لأنها تروك لا تتوقف على النية للتوقفة على الإسلام «و» خلافًا «لآخرين فيمن عدا المرتد» من الكفار فقالوا الكافر الأصلي ليس مكلفًا بالفروع والمرتد مكلف بها استصحابًا لتكليف الإسلام. قال «الشيخ الإمام (6)» السبكي «والد المصنف و«الخلاف» الذي أطلقه الأصوليون في مسألة تكليف الكافر بالفروع الشرعية محله «في خطاب التكليف» من إيجاب وتحريم «وما يرجع إليه» أي إلى خطاب التكليف «من» خطاب «الوضع» كحرمة امرأة الكافر عليه بالطلاق «لا» خطاب الوضع الذي لا يرجع إلى خطاب التكليف نحو «الإتلاف» للمال و«الجنابات» على النفس والطرف وغيرهما من حيث إنها أسباب للضمان «و» نحو «ترتب آثار العقود» الصحيحة عليها كملك للبيع والعوض في الذمة فالكافر ملتزم لأحكام الإسلام في ذلك كالمسلم اتفاقًا بخلاف الحربي فلا يضمن متلفه ومجنبه على الأصح لأن دالر الحرب ليس دالر ضمان.

«مسألة» لا تكليف إلا بفعل.. إلخ

لا تكليف إلا بفعل فالمكلف به «في الأمر الفعل اتفاقًا والمكلف به «في النهي الكف» وهو من أفعال النفس «أي الانتها» عن النهي عنه «وفاقًا للشيخ الإمام» السبكي والد المصنف في اختياره الكف وتفسيره وجهه للمصنف. فقال: إذا قلت لا تسافر فقد نهيتك عن السفر والنهي يقتضي الإنتهاء لأنه مطاوعه، يقال نهيتك فانتهي

(1) سورة فصلت 7.

(2) ص 68.

(3) ص 63.

(4) ص 32.

(5) ص 63.

(6) ص 61.

والإنتهاء هو الإنصراف عن النهي عنه وهو الترك انتهى ويحصل بالإنتهاء التلبس (1) بضد من اضداد النهي عنه «وقيل» المكلف به في النهي «فعل الضد» للمنهى عنه فإذا قال لا تتحرك فمعناه أفعَل ما يضاد الحركة وهو السكون و«قال قوم» منهم أبو هاشم (2) المعتزلي المكلف به في النهي «الانتفاء» للمنهى عنه فإذا قال لا تتحرك فالمكلف به نفى الحركة وهو الاستمرار على السكون و«قيل يشترط» في الإتيان بالمكلف به في النهي مع الإنتهاء عن النهي عنه «قصد الترك» للمنهى عنه امتثالًا حتى يترتب العقاب إن لم يقصد المكلف الترك للمنهى عنه والأصح لا يشترط قصد الترك لعدم ترتب العقاب بل لحصول ثواب ترك النهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» (3) و«الأمر عند الجمهور يتعلق بالفعل» للأمور به المكلف: «قبل المباشرة» من المكلف له «بعد دخول وقته إلزامًا» للمكلف به والغرض من التعلق الإلزامي الامتثال ولا يحصل إلا باعتقاد الفعل المكلف به وإيجاده و«قبله» أي قبل دخول وقته «إعلامًا» للمكلف به والغرض من التعلق الإعلامي اعتقاد وجوب (4) إيجاد الفعل لا نفس إيجاده «و» اختلف في التعلق الإلزامي هل يستمر حال المباشرة أو ينقطع. فقال: «الأكثر» من الجمهور: «يستمر» التعلق الإلزامي «حال المباشرة» للفعل و«قال إمام الحرمين (5) والغزالي (6)» والمعتزلة (7) «ينقطع» التعلق الإلزامي حال المباشرة وإلا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا يقول به عاقل وأجيب بأن الفعل كالصلاة إنما يحصل بالفراغ منه لانتفائه بانتفاء جزء منه و«قال قوم» منهم الرلزي (8) والبيضاوي (9) «لا يتوجه» تعلق الأمر بالفعل إلزامًا «إلا عند المباشرة» للفعل قال المصنف و«هو التحقيق» إذ لا قدرة للمكلف إلا حين المباشرة «فهان» قيل يلزم على هذا التحقيق عدم العصيان بترك (10) الفعل للأمور به لأن للأمور قبل المباشرة تارك لما

(1) في زت ويحصل الإنتهاء بالتلبس.

(2) ص 63.

(3) هذا الحديث صدر به البخاري جامعه أول كتاب بدء الوحي متفق على صحته وهو حديث فرد لأنه لم يروه عن عمر إلا علقمة ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد وللشهر عن يحيى حتى قيل إنه رواه عنه مائتان وخمسون نفسًا. أنظر فتح الباري ج 1 ص 11.

(4) في خ وجود إيجاد الفعل وأثبتنا ما في زت.

(5) ص 50.

(6) ص 39.

(7) ص 32.

(8) ص 22.

(9) ص 27.

(10) في زت: لترك.

تكلف به (1) فكيف يتوجه إليه الملام بترك الفعل قلنا « للملام » بفتح الليم بمعنى اللوم والذم « قبلها » أي قبل المباشرة إنما هو « على التبلس بالكف » عن الفعل « للنهي » ذلك الكف عنه لأن الأمر بالشئ يفيد النهي عن تركه والإمتثال إنما يحصل من المكلف بترك هذا الترك فيوجه إليه ترك هذا الترك عند مباشرته للفعل فإن لم يترك الترك توجه عليه اللوم قبل وفي هذا الجواب نظر لأن تعلق النهي عن الضد فرع تعلق الأمر بالفعل فما لم يتعلق لا يتعلق النهي فلا ملام قبل تعلقه.

« مسألة » يصح التكليف ويوجد معلوما

للمأمور أتمه

في ضمنها مسألة فهما مسألتان اقتصر ابن الحاجب (2) على الأولى منهما وجمع المصنف بين الخلاف في صحة التكليف بما علم (3) الأمر انتفاء شرط وقوعه والخلاف في وجود التكليف معلوما للمكلف عقب الأمر فقال « يصح التكليف ويوجد التكليف حال كونه « معلوما للمأمور » وهو المكلف « أثره » أي عقب الأمر المسموع للمكلف حال كون صحة التكليف ووجوده « مع علم الأمر » بالمد « وكذا للمأمور » أيضا « في الأظهر انتفاء » مفعول علم للضاف للفاعل « شرط وقوعه » أي وقوع الأمر به « عند وقته » أي وقت الأمر به « كأمر رجل بصوم يوم علم » بالبناء للمفعول أي علم الأمر « موته » أي موت الرجل « قبله » أي قبل ذلك اليوم وكأمر امرأة بصوم يوم معين علمت بالعادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم أنها تحيض في ذلك اليوم فقد علم بذلك انتفاء شرط وقوع الصوم للمأمور به من الحياة والتميز عند وقته فيصح تكليفهما بالصوم ويلزمهما نية الصوم لأن ليسور لا يسقط بالمعسور ويوجد التكليف معلوما لهما عقب الأمر « خلافا لإمام الحرمين (4) والمعتزلة (5) » في قولهم لا يصح التكليف مع ما ذكر وفي قولهم لا يوجد علم للمأمور بشئ أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به

(1) في ز ت تارك لما لم يكلف به وهو الصواب.

(2) ص 27 .

(3) في ز ت مع علم .

(4) ص 50 .

(5) ص 32 .

أما الأول فلا انتفاء فائدته من الطاعة بالفعل والعصيان بالترك وأجيب بأن فائدته الاختيار بالعزم على الفعل أو الترك فيترتب الثواب أو العقاب وأما الثاني فلأن المكلف قد لا يتمكن من فعل المأمور به لموته قبل وقته أو عجزه عنه وأجيب بأن الأصل عدم ذلك وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر الدال على التكليف وقول المصنف وكذا المأمور في الأظهر تبع فيه بعض المتأخرين والذي حكاه الآمدي (1) وغيره في مسألة علم المأمور الاتفاق فيها عدم صحة التكليف و« أما » التكليف بشئ « مع جهل الأمر » غير الشارع انتفاء شرط وقوعه عند وقته كأمر السيد عبده بخياطة ثوب غدا « فاتفق » على صحة وجوده (2).

« خاتمة »

الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب

« الحكم » الشرعي « قد يتعلق بأمرين » فصاعدا « على الترتيب » بمعنى أنه لا يجوز فعل الثاني إلا بعد تعذر الأول حسا أو شرعا كأكل المذكاة والميتة « فيحرم الجمع » بينهما « أو يباح » الجمع كالوضوء بالماء المستعمل والتيمم على رأي ابن سريج (3) فإنه نص في كتاب الودائع (4) على أنه يتوضأ به ويتيمم خروجاً من الخلاف « أو يسن » الجمع كخصال كفارة الوقاع فينوي بكل الفرض وإن سقطت بالأولى قال ابن الملقن (5) كذا وقع في كتب الأصول وفيه نظر لأن الكفارة سقطت بالأولى فلا ينوي بالثانية كذا وقع في كتب الأصول وفيه نظر لأن الكفارة سقطت بالأولى قال ابن الملقن (5) الفرض لعدم بقائها عليه فلا تكون كفارة انتهى « و » قد يتعلق الحكم بشيئين فصاعدا « على البذل كذلك » فيحرم الجمع أو يباح أو يسن فالأول كتزويج المرأة من كفتين معا أو مرتبا مع بقاء عصمة الأول وإن كان كل منهما يجوز لها أن تتزوج به على انفراده بدلا عن الآخر لم تتزوج به والثاني كستر العورة بشيئين بأن يجعل أحدهما فوق الآخر وإن كان كل منهما يحصل به الستر بدلا عن الآخر لم يستتر (6) به والثالث كخصال كفارة اليمين فإن كلا منهما واجب بدلا عن غيره إن لم يفعل غيره منها.

(1) ص 39 .

(2) في ز ت على صحته ووجوده.

(3) 306-249 هـ = 918-863 م أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس فقيه الشافعية في عصره مولده ووفاته في بغداد له نحو 400 مصنف منها الأقسام والخصال والودائع المنصوص شرعا وقيل فيه أنه من اللججدين الاعلام ج 1 ص 185 .

(4) كتاب له مخطوط وهو جزء لطيف ذكر في كشف الظنون ج 2 ص 2005 .

(5) « 804-723 هـ = 1401-1323 م عمر بن علي بن أحمد الأنصاري شافعي سراج لدين أبو حفص المعروف بابن الملقن من أواخر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال مولده ووفاته بالقاهرة له نحو 300 مصنف منها إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال والتذكرة في علوم الحديث الاعلام ج 5 ص 57 .

(6) في ز ت بستره.

الكتاب الأول

في الكتاب ومباحث الأقوال

«الأول» من الكتب السبعة «في الكتاب» العزيز «مباحث الأقوال» وهي الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل واللبين والناسخ والنسوخ وغير ذلك والمباحث بالمثلثة جمع مبحث من بحث عن الشيء بحثا يستقصى خبره و«الكتاب» في الأصل مصدر بمعنى المكتوب ومعناه الجمع والمراد به في عرف الأصوليين «القرآن» من قرأت الشيء جمعته فهو علم بالغلبة ويطلق تارة ويراد به مدلول اللفظ وهو المعنى القائم بالنفس وهو محل نظر للتكلمين ويطلق أخرى ويراد به الألفاظ الدالة على ما في النفس وهو محل نظر الأصوليين فلذلك قال: و«للمعنى به هنا» أي في أصول الفقه «اللفظ المنزل على» نبينا «محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه للمتعبدين بتلاوته» أبدا فخرج بقيد المنزل الأحاديث النبوية فإنها ليست لفظا منزلا ويقول على محمد صلى الله عليه وسلم المنزل على غيره كالتورية والإنجيل وغيرهما، فلا يسمى قرءا أبدا وبالإعجاز وهو إظهار صدق النبي في دعواه الرسالة الأحاديث الربانية، وهي حكاية قول الرب سبحانه وتعالى كحديث الصحيحين «أنا عند ظن عبدي بي» (1) إلخ. وسورة منه بعض سورة كما قال المصنف في شرح مختصر (2) ابن الحاجب (3) وبالمتعبد بتلاوته أبدا ما نسخت تلاوته نحو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة (4) وفي منع الموانع (5) للمصنف ليس قولنا للمتعبدين بتلاوته من حد القرآن بل هو حكمه وهو لا يدخل الحد لأنه لإفادة تصور الشيء والحكم على شيء فرع تصوره فلو توقف عليه لزم الدور وقد يجاب بأن الحد تارة يقصد لإفادة التصور وحينئذ فلا يذكر

(1) أخرجه البخاري عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم في كتاب التوحيد باب ويحذركم الله نفسه ج 8 ص 171، وأخرجه مسلم عنه أيضا في فضل الذكر والدعاء ج 8 ص 67 منشورات دار الأفاق.

(2) ص: 29.

(3) ص: 27.

(4) أخرجه في اللوطا عن يحيى بن سعيد بن السيب في كتاب الحدود ج 3 ص 42 بلفظ الشيخ والشيخة فأرجموهما البتة وفي لنفاية ص 43 روله الحاكم وغيره.

(5) ص: 10.

فيه الحكم وتارة لإفادة تمييز مسماه عن غيره وحينئذ فيدخله الحكم لأن الشيء قد يميز بحكمه لمن تصوره بأمر يشاركه غيره فيه و«منه» أي من القرآن «البسملة» أي بسم الله الرحمن الرحيم «أول كل سورة غير براءة على الصحيح» لأنها تكتب بخط السور في مصاحف الصحابة مع أنهم لا يقرؤون في مصاحفهم ما ليس من القرآن. وقال القاضي أبو بكر الباقلاني (1) وغيره ليست البسملة منه وإنما هي في الفاتحة لا ابتداء الكتاب على عادة الله في كتبه وفي غير الفاتحة للفصل بين السور ثم القائلون أنها من القرآن اختلفوا هل هي قرآن قطعاً أو حكماً رجع النووي (2) في شرح للمذهب (3) تبعاً للجمهور الثاني واستدل على ذلك بالإجماع على منع تكفير النافي لها واجمعوا على أنها من القرآن في أثناء سورة النمل وعلى أنها ليست منه أول براءة لنزولها بالسيف الذي لا تناسبه الرحمة المستفادة من البسملة «لا ما نقل» قرءانا «أحاد» كقراءة أبي بن كعب (4) فعدة من أيام آخر (5) متتابعة فمتتابعة ليست من القرآن «على الأصح» لأن القرآن تتوفر الدواعي على نقله. وقيل قرآن حملاً على أنه كان متواتراً في العصر الأول لعدالة ناقله «و» القراءات «السبع» قراءة أبي عمرو (6) ونافع (7) وابن كثير (8) وابن عامر (9) وعاصم (10) وحَمْزَة (11) والكسائي (12) «متواترة» من النبي صلى الله عليه وسلم

(1) ص: 47.

(2) ص: 24.

(3) ص: 31.

(4) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني لُثَيم بن الحَزْرَج أبو اللُذْرِي صاحب أبي أنصاري كان قبل الإسلام من أخبار اليهود ولما أسلم كان من كتاب الوحي وشهد بدرًا وأحدًا وللشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره عثمان بجمع القرآن ومات بالمدينة سنة 21 هـ = 642 م الأعلام ج 1 ص 82 وله في الصحيحين وغيرهما 164 حديثاً.

(5) سورة البقرة: الآية 184

(6) 154-70 هـ = 771-690 م زيان بن عمار التميمي اللاتزي البصري أبو عمرو يلقب أبوه بالعلاء من أئمة اللغة والأدب وأحد

لقراء السبعة ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة الأعلام ج 3 ص 41.

(7) توفي 169 هـ = 785 م نافع بن عبيد الرحمن بن أبي نعيم الميثقي بالولاء الذي أحد لقراء السبعة للشهريين كان أسود شديد

لسود حسن الخلق كُتِبَتْ إليه رئاسة القراءة بالمدينة وبها توفي الأعلام ج 8 ص 5.

(8) 120-45 هـ = 738-665 م عبد الله بن كثير الدارلي الكوفي أبو معبد أحد لقراء السبعة كان قاضي الجماعة بمكة وكانت حرفته

الطبخة ويسمون الطبخة داريا فعرف بالداري وهو فارسي الأصل مولده ووفاته بمكة الأعلام ج 4 ص 115.

(9) 118-80 هـ = 736-630 م عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران البصري أحد لقراء السبعة ولي القضاء بدمشق

في خلافة الوليد بن عبد الملك ولد في البلقاء، وتوفي بدمشق الأعلام ج 4 ص 95.

(10) توفي 127 هـ = 745 م عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر أحد لقراء السبعة تابعي من أهل الكوفة

وبها توفي قبل إسم أبيه عبيد وبهذلة لسم أمه الأعلام ج 3 ص 248.

(11) 156-80 هـ = 773-700 م حمزة بن حبيب بن عمار بن لسماعيل التميمي قرأت أحد لقراء السبعة كان من تلاميذ النبي

فنسب إليهم وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة ومات بحلول، قال الثوري ما قرأ حمزة

حرفاً من كتاب الله إلا بأثر الأعلام ج 2 ص 277.

(12) توفي 189 هـ = 805 م علي بن حمزة بن عبد الله الأسد بالولاء الكوفي أبو الحسن الكسائي أمام في اللغة والنحو والقراءة

من أهل الكوفة بها، ولد وبها تعلم النحو بعد الكبير وتوفي بالري الأعلام ج 4 ص 283.

إليها كما نقله بعض الحنفية (1) عن أهل السنة ولا يضركون سند أسانيد القراء (2) السبعة أحاداً لأن تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ونقل عن المعتزلة (3) أن السبع أحاد قال أبو شامة (4) والمتواترة (5) كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح من لغة العرب فمتى لختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة . كما أشار إلى ذلك جمع من أئمتنا المتقدمين انتهى « قيل » أي قال ابن الحاجب (6) السبع متواترة « فيما ليس من قبيل الأداء أي التأدية فالذي من قبيل الأداء لكونه هيئة للفظ يتحقق بدونها فليس متواتراً » كـ « الاختلاف في مقدار » « اللد » الزائد على أصله هل يقتصر فيه على مقدار ألف ونصف كما قدر به مد السوسي (7) أو يبلغ قدر ألفين كما قدر به مد قالون (8) أو ألفين ونصف كما قدر به مد الكسائي أو ثلاث ألفات كما قدر به مد عاصم أو أربع كما قدر به مد حمزة (9) وورش (10) « و » في كيفية « الامالة » من ك كونها محضة وهي أن ينحى بالألف إلى الياء وبالفتحة إلى الكسرة أو بين بين وهي كذلك إلا أنها تكون إلى الألف أو الفتحة أقرب « و » في كيفية « تخفيف الهمزة » بالنقل نحو قد « أفلح » أو الإبدال نحو « يومنون » أو التسهيل نحو « أينكم » أو الإسقاط نحو « جأ أجلهم » وإيراد المصنف كلام ابن الحاجب (11) بصيغة قيل مشعر بعدم موافقته لكنه في غير هذا الكتاب وافق على عدم تواتر اللد وتردد في تواتر الامالة وحزم بتواتر تخفيف الهمزة وكذلك الاختلاف في أداء الكلمة في اللفظ كما « قال أبو شامة » (12) والألفاظ المختلف فيها

- (1) ص: 63 .
- (2) في زت أسانيد لقرآن أحاداً .
- (3) ص: 32 .
- (4) 665-599 هـ = 1267-1202 م عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم اللدسي لدمشقي أبو لقاسم شهاب الدين أبو شامة مؤرخ محدث باحث له كتب كثيرة منها للرشد الموجب إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز وإبرار للعاني في شرح لشاطبية الاعلام ج 3 ص 299 .
- (5) في زت وللتواتر .
- (6) ص: 27 .
- (7) 261-173 هـ = 874-790 م صالح بن زياد السوسي الرقي أبو شعيب مقرئ ضابط للقرآن ثقة الاعلام ج 3 ص 191 وقال الشيخ علي أول كتابه تقريب لنفع في قراءات السبع: أخذ قراءته بواسطة أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف باليزيدي ص 4 .
- (8) 220-120 هـ = 835-738 م عيسى بن مينا بن ورد بن عيسى اللدني مولى الأنصار أبو موسى أحد القراء المشهورين من أهل للدينة مولداً ووفاته انتهت إليه الرئاسة في علم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز وكان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي لقارئ فيرد عليه اللحن والخطأ وقالون دعاه به نافع لجودة قراءته ومعناه بلغة الروم جيد الاعلام ج 5 ص 110 .
- (9) ص: 75 .
- (10) 197-110 هـ = 812-798 م عثمان بن سعيد بن عدي اللصري من كبار القراء غلب عليه لقب ورش لشدة بياضه أصله من القيرون ووفاته بمصر الاعلام ج 4 ص 205 .
- (11) ص: 27 .
- (12) ص: 76 .

بين القراء » في أداء الكلمة كاختلافهم فيما فيه حرف مشدد نحو « إياهم نحب » زيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط بين الأمرين و« لا يجوز » في الصلاة ولا خارجها « القراءة بالشاذ » كما قاله النووي (1) في المجموع (2) وفي الفتاوي (3) . وقال في الفتاوي وتبطل الصلاة بالشاذ إن غير المعنى وكان قارئه عالماً عامداً . وقال في التبيان (4) إن كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة ونقل الإمامان الحافظان ابن الصلاح (5) وابن عبد البر (6) إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من يقرأها ، انتهى كلامه في التبيان فعلى هذا تبطل الصلاة بالشاذ مطلقاً سوا غير المعني أم لا ، إلا أن يحمل المطلق على المقيد والشاذ لغة المنفرد واصطلاحاً خلاف التواتر وهو ما نقل قراءنا أحاداً و« الصحيح » عند المصنف « إنه ما وراء العشرة » السبعة للتقدمة وقراءة يعقوب (7) وأبي جعفر (8) وخلف (9) فالسبعة متفق عليها . وهذه الثلاث تجوز القراءة بها لأنها متواترة « وفقاً للبغي (10) والشيخ الإمام (11) » والد للمصنف حيث قال بتواتر القراءات الثلاث ونقل البغي في تفسيره الإجماع على جواز القراءة بها إلا أنه لم يصرح بذكر خلف لأن قراءته ملفقة من قراءات (12) التسعة ونظمت هذه الثلاثة في سلك للتواتر لكونها لا تخالف رسم السبع في صحة السند ولستقامة الوجه في العربية وموافقة خط المصحف الإمام (13) .

(1) ص: 24 .

(2) المجموع في شرح للهدب للشيرازي .

(3) له كبيرة وصغيرة وهي للسماة بعيون للسائل للهمة كشف الظنون ج 2 ص 12030

(4) كتاب له يسمى لتبيان في أدب حملة القرآن .

(5) 643-577 هـ = 1245-1181 م عثمان بن عبد الرحمن صلاح الدين بن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري لشهرزوري الكندي لشرخاني أبو عمرو تقي الدين للعروف بابن صلاح أحد الفضلاء للتقدمين في التفسير والحديث ولفقه وأسماء الرجال . ولد في شرخان وتوفي بدمشق من كتبه معرفة أنواع الحديث يعرف بمقدمة ابن صلاح وفتاوي وشرح لوسيط في فقه الشافعية الاعلام ج 4 ص 204 .

(6) ص: 31 .

(7) 205-117 هـ = 821-735 م يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد أحد القراء العشرة مولده ووفاته بالبصرة كان أسامها ومقرئها له كتب منها الجامع جمع فيه لاختلاف وجوه القرآن الاعلام ج 8 ص 195 .

(8) توفي 132 هـ = 750 م يزيد بن قعقاع اللخزومي بالولاء اللدني أبو جعفر من التابعين كان إمام أهل للدينة في القراءة وعرف بالقارئ وكان من اللتين للجهدين توفي بالمدينة الاعلام ج 8 ص 186 .

(9) 229-150 هـ = 844-767 م خلف بن هشام البزري الأسدي أبو محمد أحد القراء العشرة كان عالماً عابداً ثقة توفي ببغداد الاعلام ج 2 ص: 311

(10) ص: 37 .

(11) ص: 61 .

(12) ص في زت قراءة .

(13) للمصنف الإمام الذي جمعه زيد بن ثابت بأمر من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم .

و«قيل الشاذ» «ما وراء السبعة» فتكون الثلاث من الشاذ وهو المفهوم من قول الروضة (1) كأصلها وتسوغ القراءة بالسبعة وكذا بالقراءة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه انتهى. قال الزركشي (2) في الخادم (3) جعله الشاذ ما وراء السبعة هو المشهور ولكن الصواب أنه ما وراء العشرة. وقال في الشرح وكلام النووي (4) في المجموع (5) يفهم أن الرافعي (6) لم يتكلم إلا في الصحة لا في الجواز انتهى. وحينئذ لا إشكال في كلامه «أما إجراؤه» أي الشاذ «مجرى الأحاد» في الإحتجاج به «فهو الصحيح» لأنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته وعليه الشيخ أبو حامد (7) والماوردي (8) والرويانى (9) والقاضي أبو الطيب (10) والقاضي حسين (11) والرافعي واحتجوا في إيجاب قطع ميم السارق والسارقة بقراءة ابن مسعود (12) «فأقروا إيمانهم» وقيل لا يحتج به لأنه لم تثبت قرآنيته «ولا يجوز ورود ما» أي شيء «لا معنى له في الكتاب والسنة» لأن ما لا معنى له مهمل بسان عنه كلام العقلاء فكيف بكلام الله ورسوله... «خلافاً للحشوية» في تجويزهم ورود ما لا معنى له في الكتاب مستدلين بورود الحروف للقطعة في أوائل السور وقاسوا السنة على الكتاب وأجيب بأن لهذه الحروف معاني اختلفت في تعيينها على أقوال تزيد على ثلاثين قولاً منها أنها أسماء للسور كطه ويس وسموا حشوية لقولهم بوجود الحشو في الكتاب والسنة والحشو هو الذي لا معنى له فعلى هذا تكون الشين ساكنة وقيل سموها حشوية من قول الحسن

(1) روضة الطالبين وعمدة المتقين في الفروع هدية العارفين ج 2 ص 525

(2) ص 40 .

(3) خادم الرافعي والروضة في الفروع لبدر الدين محمد الزركشي 14 مجلداً: كشف الظنون ج 1 ص 698.

(4) ص 24 .

(5) ص 77 .

(6) ص 60 .

(7) ص 68 .

(8) 450-364 هـ = 1058-974 م علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي أفضى قضاء عصره من العلماء لباحثين أصحاب تصنيفات كثيرة لتنافة ولد بالبصرة كان يميل إلى مذهب الاعتزال من كتبه أدب الدنيا والدين والهاوي في فقه الشافعية نيف وعشرون جزءاً والإقناع في الفقه الاعلام ج 4 ص 327 .

(9) ص 43 .

(10) ص 55 .

(11) ص 37 .

(12) عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل تأتي ترجمته .

البصري (1) لما وجد كلامهم ساقطاً وكانوا يجلسون في الحلقة أمامه ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي جانبها فعلى هذا تكون الشين مفتوحة. وقال ابن الصلاح (2): الفتح غلط وإنما هو بالسكون وهم قوم يجرون آيات الصفات على ظاهرها انتهى و«لا» يجوز ورود «ما يعنى» بضم الياء التحتية أي يتصد «به غير ظاهره» في الكتاب والسنة «إلا بإلـيل» يعين المراد منه كما في العام للمخصوص «خلافاً للمرجئة (3)» تجويزهم ورود ذلك من غير دليل فزعموا أن الآيات والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين أريد بها التهريب فقط بناء على معتقدهم الفاسد أن للعصية لا تضر مع الإيمان وسموا مرجئة بالهزم من أرجأه بمعنى أخره لأنهم لا يوخرون للعصية عن الاعتبار في استحقاق فاعلها العذاب وهم طائفة من القدرية (4) «وفي بقاء للجمل» في الكتاب والسنة «غير مبين» ما يراد منه إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال أحدها للنوع مطلقاً لأن الله أكمل الدين قبل وفاته بقوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ (5) وثانيها الجواز مطلقاً لقوله تعالى في متشابه الكتاب ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (6) فالوقوف هنا، كما عليه الجمهور وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة إذ لا قائل بالفرق و«ثالثها» وهو «الأصح» التفصيل لإمام الحرمين (7) وابن القشيري (8) فقالا «لا يبقى» للجمل «الكلف بمعرفته» للعمل به غير مبين للحاجة إلى بيانه حذراً من التكليف بما لا يطاق دون ما لم (9) يكلف بمعرفته لعدم الحاجة إليه ولو قال للعمل (10) به كما في البرهان (11) كان أوضح، وفي إفادة الأدلة النقلية اليقين أقول أحدها

(1) 110-21 هـ = 728-642 م الحسن بن يسار البصري أبو سعيد تابعي كان أمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمانه وهو أحد العلماء الفقهاء الصالحين الشجعان النساك ولد بالمدينة وشب في كف علي بن أبي طالب وسكن بالبصرة وعظمت هيئته في القلوب لا يخاف في الحق لومة لائم له كتاب في فضائل مة الاعلام ج 2 ص 226 .

(2) ص: 77 .

(3) صنف تكملوا في الإيمان والعمل ووقفوا للفرج في بعض مسائل الإمامة للعلل والنحل للشهرستاني ج 1 ص 114 .

(4) هم للعتزلة القائلون بانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد للصدر السابق ج 1 ص 43 .

(5) سورة المائدة : الآية 3 .

(6) سورة آل عمران: الآية 7 .

(7) ص 50 .

(8) أبو نصر عبد الرحيم تأتي ترجمته.

(9) في ز ما لا يكلف.

(10) في زت بالعمل به

(11) كتاب لإمام الحرمين في أصول الفقه.

تفيدة مطلقا حكاها الآمدي (1) عن الحشوية (2) وثانيها لا تفيدة مطلقا وهو مذهب المعتزلة (3) وجمهور الأشاعرة (4) وثالثها «و» هو «الحق» التفصيل للآمدي (5) والإمام الرازي (6) وصاحبي (7) المواقف والمقاصد «أن الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام تواتر أو غير» من المشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها فإن الصحابة علموا معانيها المرادة بالقرائن من المشاهدة ونحن علمناها بوسطة نقل تلك القرائن إلينا تواترا.

فصل المنطوق والمفهوم

اسما مفعولا من نطق وفهم «للمنطوق ما» أي معنى «دل عليه اللفظ في محل النطق» من حكم أو غيره، فالأول كتحريم التأفيف للوالدين الدال عليه قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ (8) والثاني كمدلول زيد ومدلول الأسد «وهو» أي اللفظ الدال في محل النطق ثلاثة أقسام «نص إن أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد» في نحو رأيت زيدا فإنه يفيد الذات للتشخص (9) من غير احتمال لغيرها و«ظاهر إن أحتمل» غيره احتمالا «مرجوحا كالأسد» في نحو رأيت الأسد فإنه مفيد للحيون المفترس محتمل للرجل الشجاع احتمالا مرجوحا لأنه للمعنى المجازي والأول للمعنى الحقيقي لأنه المتبادر إلى الذهن ومجمل إن أحتمل غيره احتمالا مساويا كالجون في نحو قولك في ثوب زيد الجون فإنه محتمل للأبيض والأسود على السواء و«اللفظ إن دل جزؤه على جزء المعنى» الموضوع له كغلام زيد «فمركب» لأن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد يدل على جزء معنى غلام زيد والأحسن في مثل هذا حذف ألفاء فيكون خبرا عن اللفظ وجواب

(1) ص: 39.

(2) ص: 78.

(3) ص: 32.

(4) ص: 55.

(5) ص: 39.

(6) ص: 22.

(7) صاحب المواقف في علم الكلام هو عضد الدين عبد الرحمان بن أحمد الأيجي وصاحب المقاصد هو الفتازلي مسعود بن عمر.

(8) سورة الإسراء: الآية 23.

(9) في ز لذات للحضة للشخصية وفي ت لذات للحضة.

الشرط محذوف و«ألا» يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء أصلا كهمزة الاستفهام أو يكون له جزء غير دل على معنى كزيد فإن أجزاءه وهي زي د لا تدل على معنى وإما الزلي والياء والدال فهي أسماء مسمياتها أجزاؤه أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله علما أو دال على معنى هو جزؤه ولا يقصد كالحيون الناطق علما «فمفرد» عن التركيب و«دلالة اللفظ على» تام «معناه مطابقة» لمطابقة الدال للمدلول كدلالة الإنسان على الحيون الناطق «و» دلالة اللفظ «على جزئه» أي جزء معناه «تضمن» لتضمن المعنى لجزئه المدلول كدلالة الإنسان على الحيون «و» دلالة اللفظ «على لازمه» أي لازم معناه «الذهني» سواء عاند الخارجي أم لا «التزام» لاستلزام المعنى للمدلول كدلالة العمى أي عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا على البصر اللازم للعمى ذهنا للعائد له خارجا وكدلالة الإنسان على قابل العلم الموافق له خارجا و«الأولى» وهي دلالة المطابقة «لفظية» لأنها بمحض اللفظ لا انتقال الذهن فيها من اللفظ إلى المعنى ابتداء بغير واسطة «والثنتان» وهما دلالة التضمن والالتزام «عقليتان» لأن الذهن ينتقل في التضمن من المعنى إلى جزئه وفي الالتزام من الملزوم إلى اللازم، هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها أنهما لفظيتان كالأولى اعتبارا بفهم المعنى من اللفظ ولو بوسطة وثالثها أن دلالة التضمن لفظية والإلتزام عقلية والفرق أن الجزء داخل فيما وضع له بخلاف اللازم «ثم المنطوق إن توقف الصدق» فيه «أو الصحة» له عقلا أو شرعا «على إضمار» أي تقدير «فدلالة اقتضاء» فالأول وهو ما توقف صدق المنطوق فيه على إضمار قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان... (1)، فهذا المنطوق يدل على رفع الخطأ والنسيان عن الأمة والواقع بخلافه فإن الخطأ والنسيان واقعان من الأمة لا محالة فلا بد في صدق هذا المنطوق من إضمار المؤاخذه ونحوها، والثاني وهو ما توقف صحة المنطوق فيه عقلا على إضمار قوله تعالى ﴿واسئلكم القرية﴾ (2) فإن سؤال القرية غير صحيح عقلا لأن الأبنية لا تسأل فلا بد في صحة (3) هذا المنطوق من إضمار أهل والثالث، وهو ما يتوقف صحة المنطوق فيه

(1) أخرجه ابن ماجه بسنده عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ أن الله وضع عن أمتي للخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وأخرجه عن أبي در وأبي هريرة بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز عن أمتي إلغ باب طلاق للكره والناسي ج 1 ص 659 وفي سنده لين.

(2) سورة يوسف: الآية 82.

(3) في ر ت فلا بد لصحة.

شرعا على إضمار قولك لمالك عبدا عتق عبدك عني بكذا ففعل (1)، فإن عتق عبد الغير عن الطالب إذا لم يقدر دخوله في ملكه غير صحيح شرعا فلا بد في صحة هذا للمنطوق من إضمار ملكه لي فأعتقه عني لتوقف صحة العتق شرعا على الملك و«إن لم يتوقف» الصدق في المنطوق ولا الصحة له على إضمار و«دل» اللفظ المفيد للمنطوق «على ما» أي على معنى «لم يقصد» به «فدلالة إشارة» كقوله تعالى: ﴿أجل لكم ليلة القيام الرفث إلى نسائكم﴾ (2) فإنه يدل بالمنطوق على جواز مباشرة النساء أي جماعهن إلى الصبح ويدل بالإشارة على معنى لم يقصد بالمنطوق وهو صحة صوم من أصبح جنبا للزومه بالمقصود بالمنطوق من جواز جماعهن في الليل الصادق بآخر جزء منه و«المفهوم ما» أي معنى «دل عليه اللفظ لا في محل النطق» وسمي مفهوما لأنه فهم من غير تصريح بالتعبير عنه واختلف في استفادة الحكم منه ف قيل بدلالة العقل من جهة التخصيص بالذكر وقيل بدلالة اللفظ وبه قطع إمام الحرمين (3) ثم تارة يطلق على الحكم وتارة على محله كضرب الوالدين فإنه محل للتحريم ثم هو قسمان موافقة ومخالفة والموافقة قسمان فحوى الخطاب ولحنه «فإن وافق حكمه» للشمول هو عليه الحكم «للمنطوق» به «فموافقة» لتوافق حكمهما ثم هو «فحوى الخطاب إن كان أولى» من للمنطوق سمي بذلك لأن الفحوى ما يعلم من الكلام بطريق القطع كتحريم الضرب من قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ (4) فتحريم الضرب للمفهوم من الآية أولى من تحريم التأفيف للمنطوق به لأن الضرب أشد إيذاء من التأفيف و«لحنه» أي لحن الخطاب «إن كان» حكم للفهوم «مساويا» لحكم المنطوق سمي بذلك لأن اللحن هو اللحن من قوله تعالى ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾ (5) أي معناه وذلك كتحريم إحراق مال اليتيم من قوله تعالى ﴿إل الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما﴾ (6) الآية فتحريم إحراق مال اليتيم للفهوم من الآية مساو لأكله في الإلتاف للتوعد عليه في الآية: و«قيل لا يكون» مفهوم للموافقة «مساويا» لحكم

- (1) في ز ت إسقاط ففعل
- (2) سورة البقرة: الآية 187.
- (3) ص: 50.
- (4) سورة الإسراء: الآية 23.
- (5) سورة محمد: الآية 30.
- (6) سورة النساء: الآية 10.

للمنطوق وهذا القول عزله الصفي الهندي (1) للأكثرين ونقله إمام الحرمين (2) عن الشافعي (3) وعلى هذا يختص مفهوم الموافقة بالأولى وسمى مفهوم الأولى على هذا أيضا لحن الخطاب والخلاف في التسمية ولا خلاف في صحة الاحتجاج بالمساوي كالأولى «ثم قال» إمامنا «الشافعي والإمامان» إمام الحرمين والإمام الرزاي (4) في المفهوم للموافق «دلالتهم على التوافق» قياسية» تحصل بالقياس الأولى أو للمساوي للسمى بالقياس الجلي ولا يضر في النقل عن الشافعي وإمام الحرمين عدم جعلهما للمساوي من الموافقة لأن هذا بالنظر إلى الحكم فإن حكمهما عندهما واحد وذلك بالنظر للتسمية فقط وأما الرزاي فقال إن الدلالة على المفهوم قياسية ولم ينقل عنه تصريح بتسمية ذلك مفهوم موافقة ولا فحوى خطاب ولا لحنه و«قيل» دلالتهم على التوافق «لفظية»، أي مستندة للفظ الدال على المفهوم للموافق ولا مدخل للقياس في هذه الدلالة. قال الشيخ أبو حامد الأسفرائني (5) إنه الصحيح من المذهب ثم اختلف القائلون بأنها لفظية على قولين: «فقال الغزالي (6) والآدي (7) فهتم من السياق والقرائن» لا من مجرد اللفظ فلولا دلالة السياق والقرائن في قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ (8) على أن المقصود تعظيم الوالدين واحترامهما ما فهم من منع التأفيف منع الضرب لهما ألا ترى إلى صحة قولك لعبدك، لا تشتم زيدا ولكن اضره ولولا دلالة السياق والقرائن في قوله تعالى: ﴿إل الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما﴾ (9) على أن المقصود حفظ مال اليتيم وصيانته ما فهم من منع أكله منع إحراقه ألا ترى إلى صحة قولك والله ما أكلت مال زيد وتكون قد أحرقتة فإنك لا تحت بذلك «و» على هذا القول «هي مجازية» وعلاقة للجواز فيها أنها «من» باب «إطلاق الأخص» وهو منع التأفيف والأكل في آيتي الوالدين واليتيم «على الأعم» وهو المنع من الإيذاء والمنع

(1) 715-644 هـ = 1346-1246 م محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي أبو عبد الله صفي لدين الهندي فقيه أصولي ولد بالهند وتوفي بدمشق من مصنفاته نهاية الوصول إلى علم الأصول 3 مجلدات ولغات في أصول لدين ولزبدة في علم الكلام الاعلام ج 6 ص 200.

- (2) ص: 50.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 22.
- (5) ص: 55.
- (6) ص: 39.
- (7) سورة النساء: الآية 10.
- (8) سورة ص: الآية 38.
- (9) سورة الإسراء: الآية 23.

من الإتيان ولم يبلغ هذا المجاز في الإشتهار أن يصير حقيقة عرفية و« قيل نقل اللفظ لها » أي للدلالة على الأعم « عرفاً » عوضاً عن الدلالة عن الأخص لغة فتحریم ضرب الوالدين وتحريم إحراق مال البيتيم على هذين القولين من منطوق الآيتين عرفاً « وإن خالف » حكم المفهوم حكم المنطوق « فمخالفة » ويسمى المفهوم للخالف و« شرطه » للحق له « أن لا يكون للسكوت » عنه « ترك » ذكره « لحوف » على التكلّم في نطقه بالسكوت الموافق عنده للمنطوق كقول قريب العهد بالإسلام لعبده بحضرة المسلمين تصدق بهذا الدينار على المسلمين ومراه بالمسلمين المسلمون وغيرهم وترك ذكر غيرهم خوفاً من أن يتهم بالنفاق، فالتصريح بالمسلمين لا مفهوم له « ونحوه » كالجعل بحكم للسكوت عنه كقول من يجهل حكم الغنم للعلوفة في الغنم السائمة زكاة « و » أن « لا يكون للذكور » وهو المنطوق به « خرج » ذكره « للغالب » كقوله تعالى ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ (1) فذكر الحجور جري على الغالب عادة من كون الربائب في حجور الأزواج أي في تربيتهم فتحریم الربائب اللاتي في الحجور لا تدل على حل الربائب اللاتي في غير الحجور « خلافاً لإمام الحرمين (2) » في قوله إن خروج الشيء مخرج الغالب لا يسقط التعلق بالمفهوم ولكنه في النهاية (3) وافق في آية الربائب على أن القيد فيها لموافقة الغالب فلا مفهوم له « أو » لا يكون للذكور خرج جواباً « لسؤال » عنه « أو » ببياناً لحكم « حادثة » تتعلق بذلك للذكور خاصة « أو » كان التصريح بالذكور « للجهل » من الخطاب « بحكمه » أي بحكم للذكور دون حكم للسكوت. فالأول كما لو سئل النبي صلى الله عليه وسلم، هل في الغنم السائمة زكاة؟ فيقول (4) في الغنم السائمة زكاة والثاني كما لو قيل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لفلان غنم سائمة فقال في الغنم السائمة زكاة والثالث كما لو خاطب النبي صلى الله عليه وسلم من جهل حكم الغنم السائمة دون للعلوفة. فقال في الغنم السائمة زكاة « أو » خرج للذكور لشيء « غيره » أي غير ما تقدم « مما يقتضي تخصيص » أي تخصيص حكم للمنطوق

(1) سورة نساء: الآية 23.

(2) ص: 50.

(3) أي في كتابه نهاية الطلب في دراية للذهب.

(4) في زت فقال.

« بالذكر » كزيادة الإمتنان على السكوت كما في قوله تعالى ﴿ تَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ (1) فلا يدل التخصيص بالطري على منع اللحم القديد وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء هذه المذكورات لأنها فوائد ظاهرة وهو فائدة خفية فقدمت (2) عليه. ومن موافقة السكوت للمذكور في حكمه كما سبق في بعض الأمثلة نشأ الخلاف في أن الدلالة على حكم السكوت الموافق لحكم للمنطوق . هل هي لفظية أو قياسية؟ وكان القيد من صفة وغيرها لم يذكر في المنطوق أشار للمصنف لحكاية هذا الخلاف (3) بقوله و« لا يمنع » ما يقتضي تخصيص حكم للمنطوق بالذكر « قياس السكوت » وهو المفهوم « بالمنطوق » بل يجوز قياسه إن كان بين المنطوق والسكوت علة جامعة لعدم معارضته له وقيل لا. وأشار للمصنف إلى استبعاد منع القياس المذكور بقوله: « بل قيل يعمه » أي يعم السكوت الشتمل على علة الإلحاق « للعروض بالرفع وهو اللفظ للمقيد بصفة أو غيرها يعني كيف يمتنع هذا القياس مع أن لنا قائلاً بأن العروض له القيد للذكور يعم للسكوت عنه بدون قياس. وكان القيد لم يذكر وذلك كما لو قال (4) من يجهل حكم المنطوق في الغنم السائمة زكاة، فلفظ الغنم عنده عام يشمل للعلوفة والسائمة، فالغنم معروض والصفة وهي السوم عارضة للغنم والعبارة السديدة أن تقول ولا يمتنع قياس السكوت بالمنطوق بناء على أن العروض لا يعم للسكوت وقيل يعمه فيمتنع قياسه عليه و« قيل لا يعمه إجماعاً » لأجل العارض وإنما يلحق السكوت بالمذكور قياساً، وهو الحق عند المصنف لا سيما وقد ادعى بعضهم الإجماع عليه فعلى الأول (5) يصير للعروض إذا كان فيه لفظ عموم شاملاً للمذكور والسكوت حتى لا يجوز قياس السكوت بالمذكور بعلة جامعة لأنه منصوص فلا يثبت بالقياس لانتفاء شرط الفرع وعلى الثاني (6) يكون غير المذكور مسكوتاً عن حكمه فيجوز حينئذ قياسه عليه وهو المختار بخلاف مفهوم الموافقة حيث قيل فيه سابقاً إن المنطوق يعمه لأن

(1) سورة النحل: الآية 14.

(2) في زت فلذلك قدمت.

(3) في زت وأبي حكاية هذا الخلاف أشار للمصنف بقوله.

(4) في زت كما قالوا.

(5) في زت فعلى للتع.

(6) في زت أو تقدمت.

للسكوت في مفهوم للخالفة أدون من المنطوق بل هو أولى منه أو مساو و«هو» أي مفهوم للخالفة «صفة» أي مفهوم صفة وهو أن يذكر الاسم العام مقتربا بالصفة الخاصة سواء تأخرت أم (1) تقدمت «كالغنم السائمة أو سائمة الغنم» اتفاقا «لا مجرد السائمة» من غير اقتران بالاسم العام في قول القائل في السائمة زكاة فليس من مفهوم الصفة «على الأظهر» لاختلال هذا الكلام بحذف السائمة* منه بخلاف الثالين السابقين وقيل هو منها لدلالته على السوم الزائد على الذات فيفيد نفي الزكاة عن المعلوفة مطلقا غنما كانت أو غيرها. وقال ابن السمعاني (2) الإسم للشئ كالمسلم والكافر يجري مجرى المقيد بالصفة عند الجمهور و«هل للنفي» عن محلية الزكاة في الثالين للجمع عليهما «غير سائمتها» وهي معلوفة الغنم فقط «أو غير مطلق السوائم» وهي معلوفة الغنم وغير الغنم من الإبل والبقر «قولان» الأول ناظر إلى السوم في الغنم وهو الراجح عند الأمام الرزي (3)، والشيخ أبي حامد (4) وغيرهما والثاني ناظر إلى السوم فقط. وفي للثال الثاني السائمة بوصف فقط وظاهر كلام المصنف لستواء الثالين السابقين في أن كلا منهما مفهوم حقيقة. وقال البرماوي (5) في شرح الألفية (6) الظاهر ائتغاير بينهما وأن للمقيد في للثال الأول الغنم بوصف السوم. وفي للثال الثاني السائمة بوصف كونها من الغنم وحينئذ فمفهوم الأول عدم وجوب الزكاة في معلوفة الغنم ومفهوم الثاني عدم الوجوب في سائمة غير الغنم من إبل وبقر. وقال للمصنف في منع الموانع (7) أنه التحقيق وعلم من تمثيله أنه ليس للرد بالصفة النعت النحوي بل لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية فيشمل العلة والظرف والحال والعدد فلذلك قال «ومنها» أي من الصفة بالمعنى للذكور «العلة» نحو يرجم الزاني لإحصائه أي فغير للحصن لا يرجم و«الظرف» الزماني والمكاني فالأول كقولك لوكيلك بع هذا يوم الجمعة أي لا في غيره والثاني كقولك صل خلف الإمام أي لا قبله و«الحال» كقولك جالس الأمير رخصيا أي لا ساخطا و«العدد» كقوله

(1) في زت أو تقدمت .

(2) ص: 54 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 68 .

(5) ص: 43 .

(6) ص: 43 .

(7) ص: 10 .

تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (1) أي لا أكثر من ذلك و«شرط» عطف على صفة ولذلك نكره ليعلم أنه ليس من أنواع الصفة نحو ﴿وإن كن أوليات حمل فاتفقوا عليهن﴾ (2) أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن وأما قوله تعالى ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصن﴾ (3). فقال ابن الحاجب (4) أنه خرج مخرج الغالب من أن الإكراه غالبا إنما يكون عند إرادة التحصين والخارج مخرج الغالب لا مفهوم له انتهى. والمراد بمفهوم الشرط ما فهم من تعليق الحكم على شيء بأداة شرط نحو أن وإذا و«غاية» نحو ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (5) وقوله تعالى ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ (6) فإذا طهرن واغتسلن حل قربانهن والمراد بمفهوم الغاية ما فهم من تقييد الحكم بأداة غاية كإلى وحتى واللام. ومن مفهوم للخالفة عند الجمهور مفهوم الحصر «و» هو «إنما» الدالة على إثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره نحو ﴿إنما إلهكم الله﴾ (7) أي فغيره ليس بإله حق «ومثل لا عالم إلا زيد» أي فغير زيد ليس بعالم ومفهومه إثبات العلم له هذا هو قول الجمهور وقال البرماوي (8) في شرح الألفية (9) الصحيح أنه منطوق لأنه لو قال ما له علي إلا دينار كان إقرارا بالدينار ولو كان مفهوما لم يكن مقرا لعدم اعتبار المفهوم في الأقاير انتهى.

ومن صرح بأنه منطوق أبو الحسين بن القطان (10) والشيخ أبو إسحاق الشيرازي (11) والقراقي (12) و«فصل المبتدأ من الخبر» للنكر «بضمير الفصل» نحو

(1) سورة النور: الآية 4 .

(2) سورة الطلاق: الآية 6 .

(3) سورة النور: الآية 32 .

(4) ص: 27 .

(5) سورة البقرة: الآية 187 .

(6) سورة البقرة: الآية 222 .

(7) سورة طه: الآية 98 .

(8) ص: 43 .

(9) ص: 43 .

(10) أحمد بن محمد بن أحمد القطان أبو الحسين البغدادي الشافعي توفي 359 هـ = 970 م صنف لفروع في مذهب الشافعي

وغيره من الأصول كشف المظنون ج 5 ص 65 للاعلام ج 1 ص 209 .

(11) ص 58 .

(12) توفي 684 هـ = 1285 م أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القراقي من علماء المالكية

نسبة إلى قبيلة صنهاجة من بربر للغرب وفي القراقة للحلة للجاورة لقبير الإمام الشافعي بالقاهرة وهو مصري للولد وللنشأ

والوفاة له مصنفات جليلة في الفقه والأصول منها أنوار البروق في أنوار الفروق والذخيرة في فقه المالكية ست مجلدات وكتبه

كثيره للاعلام ج 1 ص 94 .

زيد هو أفضل من عمرو أي لا غيره بخلاف الخبر المعروف بلام الجنس فإنه يفيد الحصر عند علماء المعاني فالحصر فيه مستفاد من الخبر لا من ضمير الفصل فإن جمع بينهما نحو زيد هو الفاضل كان تأكيداً للحصر كما ذكره التفتازاني (1) في شرح التلخيص و«تقديم المعمول» على عامله عند علماء البيان نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أي لا غيرك و«أعلاه» أي أقوى المذكور من أنواع مفاهيم المخالفة مفهوم «لا عالم إلا زيد» لما مر من أنه منطوق أي صراحة لسرعة تبادره إلى الذهن ورجع الزركشي (2) والولي العراقي (3) ضمير أعلاه إلى مفهوم الحصر يعني أن النفي بلا أو بما قبل ألا وهو أعلاه مفهوم الحصر والتحرير الأول «ثم» يليه «ما» أي مفهوم ما «قيل» أنه «منطوق أي بالإشارة» كمفهوم إنما ومفهوم الغاية «ثم غيره» على الترتيب في المسئلة الآتية في ترتيب المفاهيم.

مسألة المفاهيم

المخالفة لمنطوقاتها «إلا اللقب حجة لغة» لقول أكثر اللغويين بها و«قيل» حجة «شرعا» لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع و«قيل» حجة «معنى» لحصول الفائدة به من حيث للعنى وما عبر عنه هنا بالمعنى عبر عنه في مبحث العام بالعقل وعبر عنه في شرح المختصر (4) بالعرف العام لأنه معقول لأهله ولا خلاف في المعنى بل في التسمية خلافا للزركشي. أما مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بالإسم الجامد علما كان أو اسم جنس نحو قام زيد وفي النعم زكاة فلا يدل على نفي الحكم عما عدله على الصحيح و«احتج باللقب» بعض الشافعية (5) وهو أبو بكر «الدقاق» (6) «و» أبو بكر محمد «الصيرفي» (7) وبعض المالكية وهو أبو عبد الله محمد

(1) ص: 29

(2) ص: 40

(3) ص: 38

(4) ص: 29

(5) ص: أتباع الشافعي.

(6) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر المعروف بابن الدقاق الأصولي الفقيه الشافعي ولي قضاء الكرخ ببغداد له شرح للمختصر وغيره ولد سنة 306 وتوفي 392 هـ طبقات الشيرازي ص 118 والأنسوي ج 12 ص 203 ولوقي بالونيات ج 1 ص 116.

(7) توفي 330 هـ = 942 م محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر أحد المتكلمين الفقهاء من الشافعية من أهل بغداد. قال أبو بكر القفال كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي له كتب منها البيان في دلائل الاعلام على أصول الأحكام في أصول الفقه وكتاب الفروض الاعلام ج 6 ص 224.

«بن خوزيمنداد» (1) «بفتح الميم وكسرهما وعن ابن عبد البر (2) أنه بكسر الباء الموحدة بدل الميم و«بعض الحنابلة» (3) وهو منصور بن أحمد (4) على ما نقله أبو الخطاب الحنبلي (5) ومنهم من عزله إلى الإمام أحمد (6) ابن حنبل. فقالوا أنه يدل على نفي الحكم عما عدله كالصفة وإلا فلا فائدة في ذكره، وأجيب بأن فائدته استقامة الكلام إذ بإسقاطه يختل بخلاف الصفة فلا يختل الكلام بإسقاطها و«أنكر» الإمام «أبو حنيفة» (7) «المفاهيم للمخالفة» الكل فلم يحتج بشيء منها «مطلقا» في جميع أقسامها في كلام الشارع فقط كما نقله ابن الهمام (8) في تحريره (9) وهو أخبر بمذهب إمامه من المخالف له وأما قوله في للسكوت بخلاف حكم المنطوق كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة فليس من المفهوم بل من أمره آخر وذلك أن الأصل عدم الزكاة ووردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الحكم الأصلي وهو عدم الوجوب و«و» أنكر الكل «قوم» منهم ابن السمعاني (10) فلم يقولوا بشيء منها «في الخبر» المقابل للإنشاء نحو قول القائل رأيت غنما سائمة فهو إخبار عما شاهده ولا يلزم منه أن يكون لم يشاهد ما ليس

(1) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خوزيمنداد. الإمام العالم للتكلم الفقيه الأصولي. أخذ عن أبي بكر الأبهري وغيره ألف كتابا كبيرا في الخلاف وكتابا في أصول الفقه وكتابا في أحكام القرآن لم أفد على وفاته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص 103 وفي شرح الكوكب ج 2 ص 50 قبصري كان بجانب علم الكلام وينافر أهله ويحكم عليهم بأنهم من أهل الأهواء توفي في حدود 390 هـ = 999 م.

(2) 463-362 هـ = 1071-978 م يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النعمري القرطبي المالكي أبو عمر من كبار حفاظ الحديث مؤرخ أديب باحث يقال له حافظ للغرب ولد بقرطبة وتوفي بشاطبة ولي قضاء لشبونة وشنترين من كتبه الكثيرة الدرر في اختصار للغازي والسير والإستيعاب في تراجم الأصحاب والتمهيد لما في اللوطا من المعاني والأسانيد والإستدكار في شرح مذاهب لأمصا: الاعلام ج 8 ص 240.

(3) علماء مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

(4) هكذا ورد في جميع النسخ والصول وهو منصور أحمد كما في البحر للزركشي ج 4 ص 25 إرشاد الفحول للشوكاني ص 182 ويؤيده عبارة أبي الخطاب في التمهيد ج 2 ص 202 جامعة أم القرى فصل فإن علق الحكم باسم دل على أن ما عدله بخلافه نص عليه وقول الشارح ومنهم من عزله إلخ أي غير أبي الخطاب فتأمل.

(5) 510-432 هـ = 1116-1041 م محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذي أبو الخطاب البغدادي إمام الحنبلي في عصره من كتبه التمهيد في أصول الفقه والإختصار في المسائل الكبار والهداية في الفقه والخلاف، الاعلام ج 5 ص 291 كشف الظنون

ج 6 ص 6.

(6) ص: 31.

(7) ص: 24.

(8) 861-790 هـ = 1457-1388 م محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السبوسي الإسكندراني كمال الدين المعروف بابن الهمام من علماء الحنفية عارف بأصول الدبانات والتفسير والفروض والفقه والنطق من كتبه فتح القدير في شرح الهداية مجلدات في فقه الحنفية والتحرير في أصول الفقه الاعلام ج 6 ص 255.

(9) لتحرير في أصول الفقه مجلد أنظر كشف الظنون ج 1 ص 357.

(10) ص: 54.

على هذه الصفة بخلاف الإنشاء نحو زكَّ عن الغنم السائمة فإنه يفيد نفي الزكاة عن للعلوفة فالفرق أن الخبر لنسبته القائمة بالنفس متعلق خارجي يجوز الإخبار ببعضه بخلاف الإنشاء فإنه لا خارجي له فلا فائدة في القيد فيه إلا النفي عما عدله «و» أنكر الكل «الشيخ الإمام (1)» والد المصنف «في غير الشرع» من كلام مؤلف أو واقف فقال لو وقف على الفقراء لا تخرج الأغنياء بالمفهوم بل عدم استحقاقهم بالأصل وعلل التفرقة بين الشرع وغيره بأن الشارع تعالى لا يغيب عنه شيء بخلاف غيره لغلبة الذهول عليه «و» أنكر «إمام الحرمين (2)» صفة لا تناسب» الحكم كأن يقول الشارع في الغنم البيض زكاة فإن البياض لا مدخل له في إيجاب الزكاة بخلاف الصفة المناسبة وهي ما كانت كالجالية للحكم كالسوم فإن خفة المؤنة ظاهرة في الإيجاب وعدمها في عدمه «و» أنكر «قوم» منهم الإمام الرززي (3) «العدد» من المفاهيم فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزائد عليه أو الناقص عنه إلا بقرينة «دون غيره» أي غير العدد من المفاهيم فلم ينكروه.

أما مفهوم الموافقة فمتفق على حجتيه وإن اختلف في طريق الدلالة عليه هل هي لفظية أو قياسية كما سبق.

مسألة الغاية قيد منطوق

أي بالإشارة لتبادره إلى الأذهان و«الحق» عند الجمهور إنه «مفهوم» ولا يلزم من تبادره إلى الذهن أن يكون منطوقا ويجري هذا الخلاف في إنما ومثله في الرتبة فصل المبتدأ ويتلو لا عالم إلا زيد الغاية «و» الغاية «يتلوه الشرط» إذ لم يقل أحد إنه منطوق «فالصفة المناسبة» تتلو الشرط لأن بعض القائلين به خالف في الصفة «فمطلق الصفة غير العدد» من النعت والحال والظرف والعلة الخالي كل منها عن مناسبة فكلها بعد مرتبة الصفة المناسبة «فالعدد» يتلو هذه المذكورات لإنكار قوم له دونها «فتقديم للعمول» هو أدنى مفاهيم للمخالفة «لدعوى البيانين» في فن المعاني «إفادته

(1) ص: 61 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 22 .

الاختصاص» أي الحصر باستقراء مواقع الكلام البليغ و«خالفهم ابن الحاجب (1)» في شرح المفصل (2) و«أبو حيان (3)» في تفسيره. فقال كل منهما إن تقديم العمول لا يفيد الاختصاص و«الاختصاص» هو «الحصر» نفسه لأنه يفيد مفاده «خلافًا للشيخ الإمام (4)» والد للمصنف «حيث أثبتته» أي الاختصاص و«قال ليس» هو «الحصر» بل غيره لأن الحصر إثبات الحكم لشيء ونفيه عما عدله والاختصاص إعطاء الحكم للشيء والسكوت عما عدله فتقديم للعمول إنما يفيد الاختصاص لا غير وإن أفيد به النفي فمن دليل آخر.

مسألة إنما «قال الأحمدي (5)»

وأبو حيان: لا تفيد الحصر

وإنما يفيد تأكيد الإثبات فقط مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة ولا تعرض لها للنفي للمشتمل عليه الحصر بدليل حديث مسلم (6) «إنما الربا في النسيئة» (7) فإن الربا في غير النسيئة كرا الفضل ثابت بالإجماع وإن أفيد به الحصر كما في «إنما إلهاكم الله» (8) فمن أمر خارج وذلك أنه سيق للرد على اللخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله «و» قال الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي (9)» والإمام «الغزالي (10)» ورفيقه

(1) ص: 27 .

(2) كتاب له يسمى الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري.
(3) 745-654 هـ = 1344-1256 م محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجباني انفري أمير لدين أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات من تصانيفه لكثيرة البحر للحيط في تفسير القرآن، الاعلام ج 7 ص 152

(4) ص: 61 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 36 .

(7) أخرجه عن ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنما الربا في النسيئة»: البيوع ج 5 ص 50 منشورات دار الآفاق.

(8) سورة طه: 98 .

(9) ص: 59 .

(10) ص: 39 .

أبو الحسن علي «إلكيا» الهراسي (1) بكسر الهمزة والكاف وهو لفظ فارسي معناه الكبير و«الإمام» الرازي (2) «يفيد» الحصر «فهما» أي بطريق المفهوم و«قيل نطقاً» أي بطريق المنطوق أي بالإشارة كما سبق ولا بعد في إفادة المركب ما لم تفده أجزأؤه لأنه يحدث بعد التركيب ما لم يكن «و» أمّا «بالفتح الأصح أن حرف أن» المفتوحة الهمزة «فيها فرع» إن «المكسورة» الهمزة والفرع يتبع أصله «ومن ثم» أي من أجل ذلك «لأعى الزمخشري (3) والبيضاوي (4) في تفسير ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (5) «إفادتها» أي إفادة أمّا للمفتوحة «الحصر» كما في المكسورة لأن ما ثبت للأصل ثبت للفرع حيث لا معارض والأصل انتفاؤه وهو حصر مقيد لأن الخطاب مع المشركين والمعنى ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد أي لا ما أنتم عليه من الإشراك وما إلهم إلا إله واحد أي لا متعدد وفائدة اجتماع الحصرين الدلالة على أن الوحي إليه صلى الله عليه وسلم مقصور على استيثار الله بالوحدانية وليس حصراً مطلقاً لاقتضائه أنه لم يوح إليه سوى التوحيد وليس كذلك والجمهور على أنها لا تفيد الحصر والفرع لا يجب أن يجري على وتيرة الأصل في جميع أحكامه وقيل للمفتوحة أصل للمكسورة وقيل كل منهما أصل برأسه.

مسألة من الألفاظ

حدوث الموضوعات اللغوية

«من» أثر «الألفاظ» بالعباد «حدوث» الموضوعات اللغوية ليعبر «بالبناء للمفعول» عما في الضمير «أي النفس، أي ليعبر كل إنسان عما في ضمير (6) نفسه مما

(1) 450-504 هـ = 1058-1110 م علي بن محمد بن علي أبو الحسن الطبري اللقب بعماد الدين المعروف بالكنية الهراسي فقيه شافعي مفسر ولد في طبرستان وسكن بغداد واتهم بذهب الباطنية فرجم، من كتبه أحكام القرآن . الأعلام ج 4 ص 329.

(2) ص: 22

(3) ص: 23

(4) ص: 27

(5) سورة الأنبياء: الآية 108 .

(6) في زت عما في نفسه.

يحتاج إليه لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به (1) ولهذا يقال الإنسان مدني بالطبع لاحتياجه إلى أهل مدينة و«هي» أي الألفاظ الموضوعية «أفيد» دلالة على «ما في الضمير» من الإشارة والمثال بأن يشير إلى ما في الضمير أو يجعل له مثلاً أي شكلاً يدل عليه لأن الألفاظ تعم الموجود والمعدوم والإشارة والمثال يخصان الموجود المحسوس و«أسر» منهما أيضاً لتوافقها (2) للأمر الطبيعي دونهما فإن الألفاظ كصفات تعرض للنفس الضروري «و» للموضوعات اللغوية «هي الألفاظ الدالة على للعاني» المقصودة مفردة كانت أو مركبة بناء على قول المصنف في بحث الأخبار والمختار أن المركب موضوع أي بالنوع ويدخل في ذلك الضمائر المستترة فإنها ألفاظ حكما ويخرج عنه الهمل و«يعرف» بثلاثة طرق «بالنقل تواترا» كالسما والأرض لمعناها للمعروف فإنه يفيد القطع بذلك «أو» بالنقل «أحادا» كالقرء للطهر والحيض فإنه يفيد الظن بذلك و«باستنباط» أي باستخراج «العقل من النقل» كالجمع للحلى بالعام (3) فإن العقل يستنبط عموم مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه وأن كل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى فيضم (4) إحدى المقدمتين إلى الأخرى، فالعقل (5) يستنبط من هاتين المقدمتين النقيضتين عموم الجمع للحلى باللام فيحكم بعمومه «لا مجرد العقل» فإنه لا يعرف به إذ لا مجال له في ذلك و«مدلول اللفظ إما معنى جزئي» وهو ما يمتنع (6) تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد «أو كلي» وهو ما لا يمنع تصوره من الشركة فيه كمدلول الإنسان «أو» لفظ أي، وإما لفظ «مفرد مستعمل كالكلمة فهي قول مفرد» فمدلول الكلمة لفظ مستعمل يصدق على الاسم والفعل والحرف كزيد وقام وهل «أو» لفظ مفرد «مهمل كأسماء حروف الهجاء» فمدلول أسماء الحروف الهجائية لفظ مهمل يصدق على نحو الصاد والدال والقاف أسماء لحروف صدق فالصاد اسم صه والدال اسم ده والقاف اسم قه وهما السكت زائدة في الجميع لبيان الحركة «أو» لفظ «مركب» مستعمل كالخبر للمقابل

(1) في زت إسقاط به.

(2) في زت لموافقته.

(3) في زت للعموم.

(4) في زت فإذا ضم.

(5) في زت فإن لعقل .

(6) في زت ما يمنع تصوره من الشركة كمدلول الخ .

لإنشاء فمدلول الخبر مستعمل يصدق على نحو قام زيد وعمرو قاعد أو مهمل كالهذيان بالمعجمة فمدلول الهذيان لفظ مركب مهمل وفي وضع المركب ووجود المهمل خلاف يأتي في مبحث الأخبار و«الوضع جعل اللفظ دليلاً على المعنى» فيفهمه منه العارف بوضعه له لغة أو عرفاً أو شرعاً و«لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى» في وضعه له عند الجمهور محتجين بصحة الوضع للشيء وضده كالجون للأسود والأبيض ولو كانت للناسبة شرطاً لما صح ذلك لأن اللفظ الواحد لا يناسب الضدين مناسبة طبيعية في وضعه لهما «خلافاً لعباد» بن سليمان الصيمري (1) بفتح الصاد المهملة والميم نسبة لصيمر (2) قرية من آخر عراق العجم «حيث أثبتتها» بين كل لفظ ومعناه وإلا لما كان اختصاص ذلك اللفظ بذلك المعنى أولى من غيره واعتراض نقل الاشتراط عن عباد بأنه لم يصرح بذلك بل قال إفادة اللفظ للمعنى لذاته وكون هذا شرطاً يحتاج لنقل صريح في ذلك وإلا فالذهب لا يثبت بالاحتمال واختلف الناقلون عنه في المراد بالمناسبة «ف قيل بمعنى أنها حاملة» للوضع «على الوضع» على وفقها فيحتاج إلى الوضع في دلالة اللفظ على معناه وهو مقتضى نقل الأمدى (3) عنه و«قيل بل» بمعنى أنها «كافية في دلالة اللفظ على المعنى» فلا يحتاج لوضع اللفظ بل يدرك ذلك من خصه الله به كالكائف ويعرفه غيره منه وهو مقتضى نقل الإمام (4) عنه قال الأصفهاني (5) هذا هو الصحيح عن (6) عباد و«اللفظ» الدال على معنى له جهتان جهة إدراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج هل الوضع له باعتبار الجهة الأولى أو الثانية أو من غير نظر إلى شيء منهما فيه ثلاثة مذاهب. قال الشيخ أبو إسحاق (7) هو «موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافاً للإمام» الرازي (8) فإنه قال هو موضوع للمعنى الذهني وإن لم يطابق الخارج لدوران الألفاظ مع المعاني الذهنية وجوداً وعدماً فإن من رأى شبهاً

(1) هو أبو سهل من معتزلة البصرة كما في العطار ج 1 ص 347 وفي للحصول تحقيق الدكتور طه فياض ج 1 ص 244 من لطيفة أسبوعية من المعتزلة كان من أصحاب هشام بن عمرو القوطي ربما تكون وفاته في حدود سنة 250 هـ يقول عنه أبو الحسين للفظي: ملأ الأرض كتباً وخلافاً وخرج عن حد الاعتزال إلى حد الكفر والزندقة. راجع/كتبيه ولرد ص 44 والقبصرة في الدين ص 47 ونفائس الفرق في ج 1 ص 97.

(2) هي كلمة أعجمية وهي في موضعين أحدهما بالبصرة والثاني بين ديار الجبل وديار خوزستان: معجم البلدان ج 3 ص 498.

(3) ص: 39.

(4) ص: 61.

(5) 1346-1276-749-674 م الأصفهاني أو الأصفهاني محمود بن عبد الرحمن ابن القاسم شمس الدين مفسر، كان عالماً بالعقليات، من كتبه شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول وشرح البديع لابن الساعاتي في أصول الفقه، وشرح منهاج البياضوي لأعلام ج 7 ص 176.

(6) في ز ت عند عباد.

(7) ص: 48.

(8) ص: 22.

من بعد تخيله ظللاً سماه ظللاً، فإذا تحرك فظنه شجراً سماه شجراً فإذا قرب منه وآه رجلاً سماه رجلاً وأجيب بأن اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهن لظن أنه في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافه في الذهن. فالموضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه و«قال الشيخ الإمام (1)» والد للمصنف هو موضوع «للمعنى من حيث هو» من غير تقييد بخارجي أو ذهني فاستعماله في أيهما استعمال حقيقي عنده وصنف فيه مصنفاً. قال المصنف في منع الموانع (2) وليس الخلاف في الاسم المعرفة بل في اسم الجنس أي النكرة كرجل لأن المعرفة توضع تارة للخارجي كزيد وتارة للذهني كأسماء. وأعترض بأن الاسم النكرة موضوع للحقيقة من حيث هي وقيل موضوع لفرد منتشر يتناول جميع الأفراد على البدل وعلى هذين القولين مدلوله كلي والكلي يلزم أن يكون ذهنيًا «وليس لكل معنى لفظ» موضوع له فإن من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع الروائح «بل» اللفظ إنما يوضع «لكل معنى محتاج إلى» وضع «اللفظ» له كالمعاش ونحوها وبل في كلامه للانتقال من غرض إلى آخر لا للإبطال «و» اللفظ «الحكم» هو «المتضح للمعنى» نصاً كان أو ظاهراً «و» اللفظ «المتشابه» هو «ما استأثر» أي اختص «الله» تعالى «بعلمه» فلم يتضح لمخلوق معناه و«قد يطلع» الله «عليه بعض أصفياه» الراسخين في العلم، واعتراض بأن اطلاع البعض ينافي الاستيثار فأخر كلامه يدافع أوله والأحسن أن يقول للتشابه ما استأثر الله بعلمه وما لا يطلع عليه إلا بعض أصفياه والأول مبني على أن الوقف في الآية على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ والثاني مبني على أن الوقف على قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (3) وهو قول الأشعري (4). قال النووي (5) في باب الأدب من شرح مسلم (6) إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته انتهى (7) وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى ﴿فِيهِ آيَاتٌ مَحْكُمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَخْرَافٌ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (8)

(1) ص: 61.

(2) ص: 10.

(3) سورة آل عمران: الآية 7.

(4) ص: 46.

(5) ص: 24.

(6) ص: 36.

(7) بل هو في كتاب العلم في باب انتهى عن اتباع متشابه القرآن ونصه والأصح الأول وأن الراسخين يعلمونه لأنه لا يبعد إلخ ج 10 ص 100 بهامش لقسطلاني.

(8) سورة آل عمران: الآية 7.

«قال الإمام» فخر الدين الرززي (1) في المحصول (2) و«اللفظ الشائع» أي المشهور معناه بين الخواص والعوام كلفظ الحركة بمعنى الانتقال «لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى خفي» على أحد «إلا على الخواص» لأنه لا يكون خفيا عليهم بخلاف العوام لامتناع تخاطب العوام بما هو خفي عليهم غير مدرك لهم «كما يقول» بعض المتكلمين وهم «مثبتوا الحال» في تفسيرها «الحركة معنى يوجب تحرك الذات». أي الجسم فإن هذا المعنى خفي التعلق على العوام والمشهور تفسير الحركة بنفس الانتقال لأنها معنى أوجب الانتقال والقصد بهذه المسألة الرد على مثبت الحال أي الوسطة بين الوجود والعدم عرفوا الحال بأنها صفة لا موجودة ولا معدومة لكنها قائمة بوجود كالعالية وهي النسبة بين العالم والمعلوم والأمور النسبية لا وجود لها في الخارج وكان المناسب تأخيرها إلى قوله في أواخر (1) الكتاب وأنه لا حال ولكنه تبع الرززي في ذكرها عقب المتشابه لاشتراكها معه في الخفاء.

«مسألة» قال ابن فورك

والجمهور اللغات توقيفية

«قال» أبو بكر «ابن فورك (2)» بفتح الفاء ولا يصح فيه ضمها عند المحققين كما نبه عليه القرطبي (3) وأبو بكر هذا من العلماء الأجلة (4) في العقول والنقول ومن أكابر أصحاب الأشعري (5) ولذلك أفرد بالذكر «و» قال «الجمهور» أيضا «اللغات توقيفية» بمعنى أن الله تعالى هو الذي وضعها ووقف عباده عليها بأن «علمها الله عباده» إما «يوحي» إلى بعض أنبيائه كآدم لقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (6) «أو خلق الأصوات» التي سمعها بعض العباد من بعض الأجسام بأن خلق الله في ذلك

البعض أسمع اسم بقصد الدلالة على المعنى ففهم (1) السامع منه ذلك «أو» بخلق «العلم الضروري» في صدر بعض العباد واحد أو جمع بأن وضعها (2) وضع تلك الألفاظ بإزاء المعاني «وعزي» القول بأنها توقيفية «إلى» الشيخ أبي الحسن «الأشعري (3)» قيل ولا يصح عزوه إلى الأشعري لأن محقق كلامه كالقاضي أبي بكر أباقلاني (4) وإمام الحرمين (5) لم يذكروه في المسألة أصلا «و» قال «أكثر» المعتزلة «أبو هاشم (6)» وأتباعه اللغات «اصطلاحية» من البشر وضعها واحد منهم أو أكثر «حصل عرفانها» لباقي البشر «بالإشارة» من الواضع «والقرينة» منه «كالطفل» يعرف لغة أبويه بهما واحتجوا بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (7) أي بلغتهم دل ذلك على سبق اللغة (8) الإرسال ولو كان بالتوقيف لسبق الإرسال اللغة (9) فيلزم الدور وأجيب باندفاع الدور بأن يوحى إليه بها فيعملها ثم يعملها ثم يرسل «و» قال «الأستاذ» بالمعجمة أبو إسحاق الأسفرائني (10) «القدر للحتاج» إليه منها «في التعريف» للغير «توقيف» لمسيس الحاجة إليه «وغيره» أي غير القدر للحتاج إليه «محتمل» للتوقيف والاصطلاح (11) «وقيل عكسه» أي القدر للحتاج إليه في التعريق منها الاصطلاح وغيره محتمل للتوقيف والاصطلاح نقله في المحصول (12) «توقف كثير» من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها و«للختار» وفاقا لابن الحاجب (13) وابن دقيق العيد (14) «الوقف عن القطع» بواحد منها لأن أدلتها لا تفيد القطع «أن التوقيف» للمصدر به أول هذه للذهب «مظنون» فيكون هو المرجح ظنا لظهور دليله دون دليل الاصطلاح، قال الماوردي (15) في تفسيره (16)

- (1) في ز: فيهم.
- (2) في ز: بأن واضعا.
- (3) ص: 46.
- (4) ص: 47.
- (5) ص: 50.
- (6) ص: 63.
- (7) سورة إبراهيم: الآية 4.
- (8) في ز: للغات.
- (9) في ز: للغات.
- (10) ص: 48.
- (11) في ز: لاصطلاح.
- (12) ص: 34.
- (13) ص: 27.
- (14) ص: 68.
- (15) تأتي ترجمته ص: 249.
- (16) هي انكث ولعين في تفسير القرآن.

(1) في ز في آخر الكتاب.

(2) توفي 406 هـ = 1015 م محمد بن الحسن بن فورك واعظ عالم بالأصول والكلام من فقهاء الشافعية. قال ابن عساكر بلغت تصانيفه في أصول للفقه ومعاني القرآن قريبا من المائة الاعلام ج 6 ص 83. أنظر بعض مؤلفاته في كشف الظنون ج 6 ص 60.

(3) ص: 130.

(4) في ز: لأجلة وفي خ: ت الجملة وهما جمعا جليل كإجلال.

(5) ص: 54.

(6) سورة البقرة: الآية 31.

وفائدة الخلاف أن من جعل الكلام توقيفا جعل التكليف مقارنا لكمال العقل ومن جعله اصطلاحيا جعل التكليف متأخرا عن العقل مدة الاصطلاح على معرفة الكلام انتهى.

«مسألة» قال القاضي:

لا تثبت اللغة قياسياً

«قال القاضي» أبو بكر الباقلاني بالنون مع تشديد اللام أو بالهمزة مع تخفيفها و«أمام الحرمين والغزالي (1) والآمدي (2)» والصيرفي (3) وأكثر الحنفية (4) «لا تثبت اللغة قياساً وخالفهم ابن سريج (5) وابن السمعاني (6) و«ابن أبي هريرة (7)» والقاضي أبو الطيب (8) و«أبو إسحاق الشيرازي (9) والإمام الرزبي (10)». فقالوا: تثبت قياساً مثاله النبيذ المسكر من غير ماء العنب فإنه يغطي العقل هل يسمى الخمر (11) قياساً على الخمر من ماء العنب بجامع تغطية العقل أولاً فالمثبت جعل تحريمه بالقياس على الخمر والنافي جعله دخلاً في لسم الخمر من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ...﴾ (12) الآية واللائط هل يسمى زانياً فيجلد لدخوله في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (13) الآية أو يجلد بالقياس على الزاني القولان وسواء في الثبوت الحقيقة والجاز و«قيل تثبت الحقيقة» قياساً «لا للجاز» لأن رتبة الحقيقة أعلى من رتبته و«ولفظ القياس» في قولهم لا تثبت اللغة قياساً «يعني عن قولك» يابن الحاجب (14) «محل الخلاف فيما لم يثبت تعميمه

(1) ص: 39.

(2) ص: 39.

(3) ص: 88.

(4) ص: 63.

(5) ص: 73.

(6) ص: 54.

(7) توفي 345 هـ = 956 م الحسن بن الحسين بن أبي هريرة أبو علي فقيه انتهت إليه أمانة الشافعية في العراق كان عظيم القدر مهيباً له مسائل في الفروع وشرح مختصر للزنى مات ببغداد الأعلام ج 2 ص 188.

(8) ص: 55.

(9) ص: 58.

(10) ص: 22.

(11) في زت خمر.

(12) سورة المائدة: الآية 90.

(13) سورة النور: الآية 2.

(14) ص: 27.

باستقراء» كالضرب والقطع أما ما ثبت تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول فهو من اللغة بالنص فلا حاجة لثبوت (1) ما لم يسمع منه إلى القياس حتى يختلف في ثبوته لأن ما ثبت بالنص لا يفتقر إلى ثبوته بالقياس.

«مسألة» اللفظ والمعنى إن اتحدا

في الوحدة كلفظ واحد لمعنى واحد «فإن منع تصور معناه» أي معنى اللفظ «الشركة» فيه بين اثنين فأكثر «فجزئي» كزيد علماً «وإلا» يمنع تصور معناه الشركة فيه «فكلي» سواء تعدد معناه في الخارج كالإنسان أم لا كالشمس والكلبي إما «متواطئ إن لستوى» معناه في أفراد كالإنسان والشمس فإن الإنسان متساوي المعنى في أفراد الخارجية والشمس متساوية المعنى في أفرادها الذهنية سمي بذلك من التواطئ أي التوافق لتوافق أفراد معناه وإما «مشكك إن تفاوت» معناه في أفراد بالشدة والضعف أو التقدم أو التأخر وبالأولوية، فالأول كالبياض فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج والثاني كالوجود فإنه في الواجب أولى منه في الممكن مشككا للممكن والثالث كالوجود فإنه في الواجب أولى منه في الممكن سمي مشككا لتشكيك (2) الناظر فيه في أنه متواطئ نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف بأحد الأوجه الثلاثة فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل بأنه (3) متواطئ لتوافق أفراد فيه وإن نظر إلى جهة الاختلاف أو ضحه أنه (4) مشترك و«إن تعددا» أي اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس «فمتباين» أي فذلك اللفظ للتعدد للمعنى المتعدد متباين فإن كل مفرد منه بالنسبة للآخر (5) مباين له لتباين معناه و«إن اتحد المعنى دون اللفظ» كالإنسان والبشر «فمترادف» أي فذلك اللفظ للتعدد للمعنى الواحد مترادف فإن كل

(1) في ز ت في ما لم يسمع منه إلى القياس.

(2) في ز ت لتشكيكه لناظر.

(3) في ز خيله أنه.

(4) في ز: أوهمه أنه.

(5) في ز إلى لآخر.

مفرد بالنسبة إلى الآخر مرلاف له لترلافهما على معنى واحد والترلاف التوالي «وعسكه» وهو أن يتحد اللفظ ويتعدد للعنى كأن يكون للفظ معنيان فينظر «إن كان» اللفظ «حقيقة فيهما» أي المعنيين (1) كالقراء للحيض والطهر «فمشارك» لاشتراك المعنيين فيه «وإلا» يكن حقيقة فيهما بل في أحدهما «فحقيقة ومجاز» كالأسد فإنه حقيقة في الحيوان للمفترس مجاز في الرجل الشجاع أو مجاز فيهما فمجازان بناء على أنه يجوز أن تجوز في لفظ ولا يكون له معنى حقيقي كما سيأتي في بحث المجاز و«العلم» بفتحيتين «ما» أي لفظ «وضع لمعين لا يتناول» اللفظ «غيره» أي غير المعين على سبيل البديل فخرج بقوله لمعين النكرة ويقول لا يتناول غيره بقية المعارف فإن كلا منها وضع لمعين ويتناول غيره بدلا عنه فأنت مثلا وضع لما يستعمل فيه من أي جزء يستعمل فيه من جزئيات المخاطب ويتناول جزئيا آخر بدله وهلم جرا وكذلك الباقي «فإن كان التعيين» في المعين «خارجا فعلم شخص» كزيد والاشتراك الاتفاقي لا أثر له في الوضع و«إلا يكن» التعيين خارجيا بأن كان ذهنيا ملاحظا الوجود فيه «فعلم الجنس» كإسماعيل علما للسبع أي للماهية (2) الحاضرة في الذهن و«إن وضع» اللفظ «للماهية من حيث هي» أي مع قطع النظر عن التعيين في الخارج أو الذهن «فاسم الجنس» كأسد إسمها لماهية السبع وقيل إن إسم الجنس وضع لمفرد مبهم والفرق بين علم الجنس واسم الجنس على ما اختاره للصنف اعتباري وهو اعتبار الإشارة إلى نفس الماهية في الذهن في علم الجنس وعدمه في اسم الجنس والماهية فيهما مستفادة من جوهر اللفظ وعلى مقابل المختار حقيقي وهو أن علم الجنس موضوع للماهية الكلية واسم الجنس للفرد للبهيم.

مسألة الاشتقاق

من حيث قيامه بالمفعول أي المشتق أخذ لفظ من لفظ يناسبه في التركيب ليجعل دالا على معنى يناسب معناه ومن حيث قيامه بالفاعل أي الحاكم «رد لفظ إلى» لفظ

(1) في ز لي في المعنيين.
(2) في ت أي لماهية الحاضرة.

«آخر» بأن يحكم الراد بان الأول مأخوذ من الثاني ليكون فرعا عنه «ولو» كان اللفظ الآخر «مجازا المناسبة بينهما» أي بين اللفظين «في المعنى» بأن يكون معنى الثاني موجودا في الأول «و» في لفظ «الحروف الأصلية» بأن تكون فيهما على ترتيب واحد كضارب من الضرب وأشار بقوله ولو مجازا إلى تعميم الاشتقاق للحقيقة والمجاز تلويحا بالرد على الغزالي (1) وألكيا (2) والقاضي أبي بكر (3) في منع الاشتقاق من المجاز كما فهمه المصنف عنهم من قولهم إن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازا وجرى على ذلك الزركشي (4) والعراقي (5) والبرماوي (6) في شرح (7) ألفيته، وفيه نظر. فإنه لا يلزم من قول الغزالي وغيره ذلك أن يقولوا بالمنع ولو سلم ذلك فلازم القول ليس بقول على الأصح مثال الاشتقاق من الحقيقة كالناطق للمأخوذ من النطق بمعنى التكلم حقيقة ومثاله من للجاز كالناطق بمعنى الدال مجازا من قولهم الحال ناطقة بكذا أي دالة عليه فاستعمل النطق في الدلالة مجازا ثم لشتق منه اسم الفاعل وقد لا يشتق من للجاز كالأمر بمعنى الفعل مجازا لا يشتق منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ويشتقان من الأمر بمعنى القول حقيقة وخرج بقوله في المعنى نحو الحلم واللح واللحم فإنها متناسبة في الحروف الأصلية لا في المعنى فليس بعضها مشتقا من بعض وخرج بقوله في الحروف الألفاظ المتردفة كبشر وإنسان فإن أحد اللفظين وإن وافق الآخر في المعنى لم يوافق في الحروف وخرج بالأصلية الحروف الزائدة. فلا يحتاج للمناسبة فيها لعدم الاعتدال بها في الاشتقاق وهذا الاشتقاق يسمى الصغير وأما الكبير فهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف الأصول من غير ترتيب كالحمد والذبح والأكبر هو أن يكون في بعض الحروف تناسب في للخروج كنق ونهق فإن العين من مخرج الهاء. قال به من النحاة

(1) ص: 39.
(2) ص: 92.
(3) ص: 47.
(4) ص: 40.
(5) ص: 38.
(6) ص: 43.
(7) للولد نسبة في شرح الألفية ص: 43.

أبو الفتح (1) ومن اللغويين: ابن فارس (2) و«لا بد» في تحقيق الاشتقاق الصغير «من تغيير» بين اللفظين إما بزيادة حرف فقط نحو كاذب من الكذب، أو زيادة حركة كنصر من النصر، أو زيادة حرف وحركة كضارب من الضرب، أو نقصان حرف كسهل من الصهيل، أو نقصان حركة كسفر بسكون الفاء من السفر بفتحها، أو نقصان حرف وحركة كصب من الصبابة، أو زيادة حرف ونقصان حرف كصاعل من الصهيل، أو زيادة حركة ونقصانها كحذر بكسر الهمزة من الحذر بفتحها أو زيادة حرف ونقصان حركة كعاد بالتشديد من العد، أو زيادة حركة ونقصان الحرف كرجع من الرجعى، أو زيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها كموعد من الوعد، أو زيادة حركة مع نقصان حرف وزيادته كمكمل من الكمال، أو نقصان حرف مع زيادة حركة ونقصانها نحو صل من الوصل، أو نقصان حركة مع زيادة حرف ونقصانها نحو كال بتشديد اللام من الكلل، أو زيادة حرف وحركة مع نقصانها معاً نحو كامل من الكمال فهذه خمسة عشر نوعاً وتنتهي إلى أربعة وعشرين نوعاً، كما في الطولات فإن فقد التغيير لفظاً حكمنا بالتغيير تقديراً كطلب من الطلب فتقدر أن فتحة اللام في الفعل غيرها في الاسم وبذلك تكمل أركان الاشتقاق الأربعة وهي المشتق والمشتق منه والمشاركة بينهما في المعنى والحروف والتغيير. ولا يدخل الاشتقاق في ستة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية كإسماعيل، والأصوات كغاق، والأسماء المتوغلة في الإبهام كمن وما، والأسماء النادرة كطوبى له اسم للنعمة، واللغات كالجون للأبيض والأسود، والأسماء الخماسية كسفرجل ويدخل فيما سوى ذلك، نقله الزركشي (3) في البحر (4) عن ابن عصفور (5) «وقد يطرد» المشتق «كاسم الفاعل» نحو عالم لكل من قام به العلم إلا أن يمنع مانع كالفاضل فإنه يمنع إطلاقه على الله لعدم الإذن فيه «وقد يختص» ببعض الأشياء (6) «كالقارورة» براءين مهملتين للزجاجة المعروفة فتختص بذلك دون غيرها مما هو مقرر للمائع كالحوض والكوز فلا يسمى شيء منهما

- (1) توفي 392 هـ = 1002 م عثمان بن جني اللصلي أبو الفتح من أئمة الأدب ولحقه له للتحسب في شولة إقراءات والمخاصص والملمع في النحو الاعلام ج 4 ص: 204.
- (2) 329-395 هـ = 1004-941 م أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرزي أبو الحسن من أئمة اللغة والأدب قرأ عليه البديع الهمداني والصاحب ابن عباد من تصانيفه مقاييس اللغة 6 أجزاء وجامع لتأويل في تفسير القرآن والفصيح. الاعلام ج 1 ص: 193.
- (3) ص: 40.
- (4) كتاب له في أصول الفقه ثلاثة مجلدات.
- (5) 597-669 هـ = 1200-1271 م علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإنشيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور حامل لواء العربية بالاندلس في عصره من كتبه القرب في النحو والممتع في التصريف وشرح التنبي. الاعلام ج 5 ص: 27.
- (6) في ز الأسماء.

قارورة وإما القارورة بمعجمتين من أولان الخمر فمن أوضاع العجم «ومن» أي والشيء الذي «لم يبق به وصف لم يجر أن يشتق له منه» أي من لفظه «اسم» للوصف فلا يقال لشخص لم يبق به الضرب إنه ضارب «خلافاً للمعتزلة (1)» في تجويزهم إطلاق اسم المتكلم على الله تعالى إنه بمعنى خالق الكلام في جسم كاللوح لا بمعنى قيامه بذاته بناء على إنكارهم الكلام النفسي فلزم من ذلك صدق المشتق على من لم يبق وصف الاشتقاق به وأنت خبير بأن لازم المذهب ليس بمذهب على المعتمد «ومن بنائهم» على التجويز «اتفاقهم على أن إبراهيم» عليه الصلاة والسلام «ذابح» ابنه إسماعيل أي ممر عندهم آلة الذبح على محله من إسماعيل لأمر الله إياه بذبحه «واختلافهم هل إسماعيل» عليه الصلاة والسلام «مذبوح» أم لا فقيل نعم وكان كلما قطع إبراهيم شيئاً التحم. وقيل لا لأنه لم يقطع منه شيئاً والقائل هذا أطلق الذابح على من لم يبق به الذبح وما ذكره هنا من جعل محل اتفاقهم كون إبراهيم ذابحاً بمعنى ممر الآلة ومحل اختلافهم كون إسماعيل مذبوحاً بمعنى مقطوع محل الذبح أنسب بالبناء مما ذكره في شرح المختصر (2) من جعل محل اتفاقهم كون إسماعيل غير مذبوح بمعنى غير مزهق ومحل اختلافهم كون إبراهيم ذابحاً بمعنى قاطع مع أن مرادهما واحد لأن مورد اختلافهما على كل من العبارتين هل حصل قطع والتحم دون إزهاق أم لم يحصل قطع أصلاً واتفقوا على إمرار الآلة وعدم الأزهاق وعند أهل السنة ليس إبراهيم ذابحاً ولا إسماعيل مذبوحاً لا بمعنى القطع ولا بمعنى أمرار الآلة لنسخه قبل التمكن منه وما ذكر من أن إسماعيل هو المذبوح لا إسحاق هو ما عليه الجمهور، كما قاله النووي (3) ولكن حديث البخاري (4) يدل على أنه إسحاق «فإن قام به ما» أي قام بالشيء وصف «له اسم» موضوع «وجب» في اللغة «الاشتقاق» من ذلك الاسم لمن قام به ذلك الوصف كاشتقاق المتكلم من الكلام لمن قام به معناه «أو» قام بالشيء «مالمس له اسم» موضوع «كأنواع الروائح» القائمة بحملها من ذوي الروائح كرائحة التفاح القائمة بذاته فإنها لم توضع لها أسماء تخصصها استغناء عنها بالتقييد. بالإضافة كرائحة كذا

- (1) ص: 32.
- (2) ص: 29.
- (3) ص: 24.
- (4) 194-256 هـ = 810-870 م محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله حبر الإسلام والمخافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الجامع الصحيح للعروف بصحيح البخاري والتاريخ والضعفاء. في رجال الحديث الاعلام ج 6 ص: 34 وهذا الحديث في كتاب بدء الخلق عن سعيد بن جبيرة ويدل على أن إبراهيم ترك لإسماعيل رضيعاً وأمه، ولم يعد إليهما إلا بعد أن تزوج إسماعيل والذبيح أمر بذبحه عندما بلغ معه السعي: لكن قوله في الحديث فلما رآه أي رأى إسماعيل أباه قام إليه فصنعا كما يصنع الولد بالولد والولد بالولد يدل على أنه كان يتعاهده قبل ذلك فلم يتركه من رضاعه إلى هذه اللة لما عرفه بمجرد رؤيته وقله أعلم.

«لم يجب» ولم يجز أيضا الاشتقاق لاستحالاته «والجمهور» من العلماء ومنهم الإمام الرلزي (1) والبيضاوي (2) «على اشتراط بقاء» معنى «المشتق منه» في المحل الذي قام به الاشتقاق كالعلم القائم بذات العالم «في كون المشتق» المطلق على ذلك المحل «حقيقة» هذا «إن أمكن» بقاء ذلك المعنى بتمامه وقت الإطلاق كالقيام والعود فإن كلا منهما باق حال إطلاق قائم وقاعد «وإلا» يمكن بقاء ذلك المعنى بتمامه لكونه من الأعراض السيالة كالكلام الذي لا يؤخذ منه حرف إلا بعد انقطاع آخر حرف منه «فآخر» أي فالشرط في إطلاق المشتق حقيقة بقاء آخر «جزء» من المشتق منه فلا يطلق التكلم حقيقة إلا في حال التلفظ بالدال من زيد من قولنا قام زيد بعد الشروع في الكلام فإن لم يبق المعنى بتمامه ولا جزؤه الأخير في المحل فالمشتق المطلق على المحل مجاز كإطلاق المشتق على محل قبل وجود المعنى المشتق منه كقوله تعالى ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ (3) فأطلق على من سيموت وما نقله المصنف عن الجمهور هو أحد أقوال ثلاثة وثانيها وبه قال الآمدي (4) أنه لا يشترط بقاء معنى المشتق منه فيكون المشتق حقيقة بعد انقضاء المعنى لستصحابا لحالة الإطلاق السابقة ونقل أيضا عن جماعة من المعتزلة (5) منهم أبو علي الجبائي (6) وإبنيه أبو هاشم (7) وابن سينا (8). وثالثها الوقف «عن الاشتراط وعدمه وعزله الزركشي (9) في البحر (10) للآمدي (11) وابن الحاجب (12) ونوزع في ذلك وقال البرمائي (13) في شرح الألفية (14) إنه يخرج من كلام أبي الطيب (15) قول بالتفصيل بين إطلاق المشتق عقب

- (1) ص: 22.
- (2) ص: 27.
- (3) سورة الزمر: الآية 30.
- (4) ص: 39.
- (5) ص: 32.
- (6) ص: 63.
- (7) ص: 63.
- (8) 1037-980 م الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي شرف اللك الفيلسوف الرئيس صاحب التصانيف في الطب والنطق والطبعية منها للعاد في الحكمة والشفاء وأرجوزة في النطق، الاعلام ج 2 ص 241.
- (9) ص: 40.
- (10) ص: 36.
- (11) ص: 39.
- (12) ص: 27.
- (13) ص: 43.
- (14) ص: 43.
- (15) ص: 55.

423-370 هـ = 1037-980 م الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي شرف اللك الفيلسوف الرئيس صاحب التصانيف في الطب والنطق والطبعية منها للعاد في الحكمة والشفاء وأرجوزة في النطق، الاعلام ج 2 ص 241.

المعنى المشتق منه فيكون حقيقة وبين أن يتناول الزمان فلا يكون حقيقة «ومن ثم» أي ومن أجل اشتراط بقاء المعنى المشتق منه «كان اسم الفاعل» وغيره من المشتق «حقيقة في الحال أي في حال التلبس» أي تلبس الفاعل بالمعنى المشتق منه أو بجزءه الأخير «لا» حال «النطق» أي التلفظ من الناطق بالمشتق «خلافا للقرافي (1)» حيث لزم في كلامه ذلك فإنه قال محل الخلاف إذا كان المشتق محكوما به كزيد سارق أوزان فإن كان محكوما عليه كالسارق تقطع يده والزاني يجلد مائة فإنه حقيقة مطلقا فيمن اتصف به ماضيا أو حالا أو مستقبلا وإلا سقط الاستدلال لقوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (2) ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا﴾ (3) ﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْتُلُوا﴾ (4) على الوجودين في هذه الأعصار فإنه يقال لا يتناول (5) هذه الآية من الوجودين حقيقة إلا من اتصف منهم بالمعنى حال نزولها أما بعد نزولها فمجاز والأصل عدم اللجاز وهو مشكل بأن الإجماع قائم على تناولها للموجودين انتهى فأجاب المصنف تبعا لوالده عن هذا الإشكال بأن المراد بالحال حال التلبس بالمعنى وإن تأخر عن النطق بالمشتق فيما إذا كان محكوما عليه لا حال النطق بالمشتق وحاصل الجواب أنهما أبقيا المسألة على عمومها وغيرهما كالأسنوي (6) سلم للقرافي تخصيصها بما ذكر «وقيل» أي قال الآمدي (7) مخصصا لمحل الخلاف «إن طرأ على المحل» لذلك الوصف «وصف» آخر وجودي يناقض «الوصف» الأول «كطريان البيضة بعد النوم السابق «لم يسم» المحل حقيقة «بالأول» وهو المشتق من لسمه «إجماعا» فلا يسمى اليقظان نائما حقيقة باعتبار النوم السابق والخلاف في غير ذلك هذا هو المعتمد عند الزركشي (8) وتلميذه البرمائي فينبغي حمل إطلاق من أطلق الخلاف عليه ولا يرد نقل الإجماع بعد ظهور الفرق «وليس في المشتق» وهو الدال على

- (1) ص: 87.
- (2) سورة لقمان: الآية 5.
- (3) سورة النور: الآية 2.
- (4) سورة المائدة: الآية 38.
- (5) هكذا في نسخ كلها ولصواب لا تتناول.
- (6) 772-704 هـ = 1370-1305 م عبد الرحيم بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من علماء العربية من كتبه للهمات على الروضة (فقه) والهداية إلى أوامير الكفاية والأشياء والنظائر ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول، الاعلام ج 3 ص: 344.
- (7) ص: 39.
- (8) ص: 40.

هكذا في نسخ كلها ولصواب لا تتناول.

772-704 هـ = 1370-1305 م عبد الرحيم بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من علماء العربية من كتبه للهمات على الروضة (فقه) والهداية إلى أوامير الكفاية والأشياء والنظائر ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول، الاعلام ج 3 ص: 344.

ذات متصفة بمعنى للشئ منه القائم بتلك الذات كالأسود «إشعار بخصوصية» تلك «الذات» للتصفة بالسواد من كونها جسما أو غيره وإن علم من ذلك شيء فهو على طريق الإلتزام لا باعتبار كونه جزءا من مسماه ولو أشعر الأسود بخصوص الجسم كان معناه الجسم ذو السواد جسم وهذا (1) تكرار بلا فائدة.

مسألة المتوادف

وهو اللفظ للتعدد المتحد للمعنى «واقع» في الكلام العربي في الإسم والفعل والحرف كالإنسان والبشر وجلس وقعد ونعم وجبر «خلافاً لشغل (2) و» تلميذه أحمد «ابن فارس (3)» والزجاج (4) وأبي هلال العسكري (5) في نفهم وقوعه «مطلقاً» في الأسماء الشرعية واللغوية وحملوا مثل الإنسان والبشر وجلس وقعد على التباين بالصفة فالإنسان باعتبار النسيان أو أنه يأنس والبشر باعتبار بادي البشرة أي ظاهر الجلد والجلوس بأنه ما كان عن قيام والقعود بأنه ما كان عن نوم «و» خلافاً «للإمام» الرلزي (6) في نفهم وقوعه «في الأسماء الشرعية» واحتج بأن الترادف ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في النظم لإقامة الوزن والقافية وفي السجع ولا حاجة إليه في كلام الشارع والمراد بالشرعية ما وضعها الشارع كما سيأتي وأما ما أورده للمصنف تبعاً للقرافي (7) من ترادف الفرض والواجب والسنة والتطوع فلا يرد لأنه من اصطلاح أهل الشرع لا من وضعهم و«الحد» كالحيلون الناطق و«الحدود» كالإنسان «و» المتبوع وتابعه

«نحو حسن بسن» وعطشان وبطشان وخراب يباب كل لفظين منهما «غير مترادفين» أي متحدي المعنى «على الأصح» في المسألتين أما الأولى فلأن لفظ الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلاً ولفظ المحدود يدل عليها إجمالاً وما به التفصيل غير ما به الإجمال ومقابل الأصح لا ينظر إلى ذلك وأما الثانية فلأن التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه ومن شأن المترادفين استقلال كل منهما بالمعنى على حدته ومقابل الأصح يمنع ذلك «والحق إفادة التابع التقوية» للمتبوع وفي ذلك رد لقول البيضاوي (1) إذ التابع لا يفيد ولعل مراده أنه لا يفيد استقلالاً بخلافه تابعاً وسمع في خمسة نحو كثير بشر بوير بحير بدير فإن قلت ألفاظ التوكيد تفيد التقوية نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون لبتعون أبصعون فأى فرق بينها وبين التابع المذكور قلنا الفرق بينهما من وجهين أحدهما أنه يفيد مع التقوية رفع احتمال للجواز ولا كذلك التابع والثاني أنه يشترط في التابع كونه على زنة متبوعه ولا كذلك التوكيد «و» الحق «وقوع كل من» اللفظين «الرديفين» أي للتحدي للمعنى «مكان» الرديف «الآخر إن لم يكن» أي يوجد «تعبد» بضم الباء للموحدة ورفع الدال «بلفظه» أي بلفظ الرديف الآخرة كتكبيرة الإحرام للقادير عليها فلا يكفي وقوع مرادفها كخداي أكبر مكانها (2) للتعبد بلفظها عند الشافعي (3) وأحمد (4) خلافاً لأبي حنيفة (5) فإن لم يتعبد بلفظها فإنه يقع كحضر الليث مكان حضر الأسد «خلافاً للإمام» الرلزي (6) وأتباعه في نفهم ذلك «مطلقاً» سواء كان الرديفان من لغة واحدة أو من لغتين «و» خلافاً «للبيضاوي (7)» وصفي الدين «الهندي (8)» في نفهمهما وقوع كل من الرديفين مكان الآخر «إذا كانا من لغتين» «لأنك لو أتيت مكان من الجارة بمرادفها بالفارسية وهو أز بفتح الهمزة وسكون الزاي فقلت في خرج من الدار خرج أز الدار لم يستقم الكلام لأن ضم لغة إلى الأخرى كضم مهمل إلى مستعمل وذلك لا يجوز.

- (1) ص: 27.
- (2) في خ ت معناها.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 31.
- (5) ص: 24.
- (6) ص: 22.
- (7) ص: 27.
- (8) ص: 83.

(1) في ز وهو تكرار.

(2) 291-200 هـ = 914-816 م أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو لعباس المعروف بشغل الإمام الكرقي في النحو واللغة كان روية للشعر محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق لهجة ثقة حجة ولد ومات ببغداد من كتبه ألفصيح وقواعد الشعر ومعاني القرآن، الاعلام ج 1 ص 267.

(3) ص: 102.

(4) 311-241 هـ = 923-855 م إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة ولد ومات ببغداد كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه للبرد وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره من كتبه معاني القرآن والإشتقاق والأمال في الأدب واللغة وإعراب القرآن، الاعلام ج 2 ص 40.

(5) توفي بعد 395 هـ = بعد 1005 م الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال عالم بالأدب من كتبه تلخيص في اللغة ومعجم في اللغة وجمهرة الأمثال والحث على طلب العلم، ج 2 ص 196.

(6) ص: 22.

(7) ص: 87.

مسألة المشترك

وهو اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي «واقع» جاوزا في القرآن والحديث وغيرهما من لغة العرب في الأسماء كالقرء للحيض والظهر وفي الأفعال كعسعس لأقبل وأدبر وفي الحروف كمن للتبعيض وبيان الجنس «خلافاً لثعلب (1)» بمثلث أوله و«الأبهرى (2)» نسبة إلى أبهر و«البلخي (3)». نسبة إلى بلخ في نفيهم وقوعه «مطلقاً» في القرآن وغيره ونقل المصنف عنهم في شرح المختصر (4) إحالته قالوا وما ظن مشتركاً فهو إما حقيقة ومجاز كالعين حقيقة في الباصرة محاز في غيرها كالذهب لصفائه أو متواطئ كالقرء موضوع للقدر المشترك بين الظهر والحيض وهو الجمع لأن الدم يجتمع في زمان الظهر في الجسد وفي زمان الحيض في الرحم أخذاً من قرأت الماء في الخوض أي جمعته «و» خلافاً «لقوم» منهم ابن دلوود الظاهري (5) في نفيهم وقوعه «في القرآن» فقط ورد بوقوع نحو القرء وعسعس «قيل» في القرآن «وفي الحديث» معاً قالوا لو وقع فيهما لوقع إما مبيناً فيطول بلا فائدة وغير مبين فلا يفيد وأجيب باختبار أنه وقع فيهما غير مبين ويفيد إرادة أحد معنييه و«قيل» هو «واجب الوقوع» لأن للعاني أكثر من الألفاظ الدالة عليها وأجيب بمنع ذلك إذا ما من مشترك إلا ولكل من معنييه لفظ يدل عليه «وقيل» هو «ممتنع» مطلقاً عقلاً لإخلاله بفهم المقصود من الوضع وأجيب بأنه يفهم بالقرينة ومنهم من رد القول بالوجوب والقول بالامتناع إلى أنه هل وقع أم لا فإن الواقع يجب وجوده وما لم يقع يمتنع وجوده «وقال الإمام» الرازي (6) للمشارك «ممتنع بين النقيضين فقط» كوجود شيء وعدمه وعلله بأن سماعه لا يفيد غير التردد بين الأمرين وهو حاصل عقلاً فالوضع له عبث وأجيب بأن فائدته

مسألة: المشترك يصح إطلاقه

لغة «على معنييه» أو معانيه إن أمكن الجمع «معاً» كقول المتكلم الواحد في زمن واحد عندي عين ويريد الباصرة والجارية «مجازاً» لأنه لم يوضع لهما معاً وإنما وضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر «وعن الشافعي (2) والقاضي» أبي بكر الباقلاني (3) و«المعتزلة (4)» هو «حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما وفي تعبيره بعن إشارة إلى أن القول بأنه حقيقة غير مجزوم به عنده فإنه قول الشافعي والقاضي وإلى أن في نسبته للمعتزلة تساهلاً فقد منعه منهم أبو هاشم (5) والبصريان (6) والكرخي (7) «زاد الشافعي ظاهر فيهما عند التجرد عن القرأتين» للعينة لأحدهما كالمصحوب بالقرأتين للعممة لهما «فيحمل عليهما» لظهوره فيهما و«عن القاضي» هو عند التجرد عن القرأتين للعينة والمعممة «مجمل» أي غير متضح المراد منه و«لكن يحمل» عليهما «احتياطاً» لا حقيقة «وقال أبو الحسين» (8) البصري من المعتزلة و«الغزالي (9) يصح أن يراد» بالمشارك جميع معنييه عقلاً «لا أنه» أي لا أن ما يراد من معنييه «لغة» لا حقيقة كما قال الشافعي ومن تبعه ولا مجازاً كما رجحه المصنف وابن الحاجب (10) وعلى هذا النفي الحنفية (11) والبيانين وغيرهم و«قيل يجوز» لغة أن يراد به المعنيان «في النفي لا» في «الإثبات» فنحو لا عين عندي

(1) في خ ت ثم بحث.

(2) ص: 24.

(3) ص: 47.

(4) ص: 32.

(5) ص: 63.

(6) أبو عبد الله البصري الجعل وأبو الحسين.

(7) ص: 63 أي ومنعه لكرخي كذلك وليس المراد أنه من المعتزلة.

(8) توفي 436 هـ = 1044 م محمد بن علي بن الطبيب أبو الحسين البصري أحد أئمة المعتزلة ولد في البصرة وتوفي في بغداد قال الخطيب البغدادي له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته من كتبه للتعلم في أصول الفقه وتصفح الأدلة وشرح

الأصول الخمسة كلها في الأصول للاعلام ج 6 ص 275.

(9) ص: 39.

(10) ص: 27.

(11) ص: 63.

(1) ص: 106.

(2) توفي 663 هـ = 1264 م للفضل بن عمر بن الفضل الأبهري السمرقندي أمير الدين منطقي له اشتغال بالحكمة والطبيعات من كتبه هدية الحكمة الإيساغوجي وجامع لدقائق في كشف الحقائق في المنطق. الاعلام ج 7 ص 279.

(3) 235-322 هـ = 849-934 م أحمد بن سهل أبو زيد البلخي أحد الكبار الأئمة من علماء الإسلام جمع بين الشريعة والفلسفة والأدب والفنون، ولد في إحدى قرى بلخ من كتبه أقسام العلوم وشرائع الأديان وكتاب السياسة الكبير والصغير وما يصلح من أحكام النجوم. الاعلام ج 1 ص 134.

(4) ص: 29.

(5) 255-297 هـ = 869-910 م محمد بن دلوود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي المعروف بالظاهري أبو بكر قال الصفدي الإمام ابن الإمام لأهو ابن الإمام دلوود الظاهري من أذكى العالم من تصانيفه الانتصار على محمد بن جرير وعبد الله بن

شرشير وعيسى بن إبراهيم الحضرير والوصول إلى معرفة الأصول وزهرة العلوم وغيرها. الاعلام ج 6 ص 120 وهدية العارفين ج 2 ص 22.

(6) ص: 22.

يجوز أن يراد به نفي الباصرة والذهب بخلاف عندي عين فلا يجوز أن يراد به إلا أحدهما والفرق أن زيادة النفي على الإثبات معهودة كما في عموم النكرة المنفية دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو أنسب لتوافق التعبير بالصحة في قوله سابقا يصح إطلاق المشترك وقوله لاحقا وقال أبو الحسين والغزالي يصح «الأكثر» من العلماء على «أن جمعه» أي المشترك «باعتبار معنييه» أو معانيه نحو لي عيون وتريد باصرتين وجارية أو باصرة وجارية وذهبا «إن ساغ» الجمع «مبني عليه» أي على جواز إطلاق المشترك على معنييه معا، وكذا منع جمعه مبني على منع إطلاقه على معنييه والأقل من العلماء لا يبني الجمع على الإطلاق بل يجمع للمشترك سواء قبل بجواز إطلاقه على معنييه أم لا، وقوله إن ساغ الجمع إشارة إلى اختلاف النحاة في جواز جمع للمشترك فرجح ابن مالك (1) الجواز مطلقا وابن الحاجب (2) المنع مطلقا ويجرى «في الحقيقة للجاز» الخلاف في المشترك فيصح أن يراد معا باللفظ الواحد كقولك رأيت الأسد تريد به الحيوان المفترس والرجل الشجاع «خلافًا للقاضي» أبي بكر الباقلاني (3) في قطعه بعدم صحة ذلك وقال الزركشي (4) والعراقي (5) واللفظ له لم يمنع القاضي استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وإنما منع حملهما بغير قرينة فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل انتهى. والفرق أن الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى وهو من صفات التكلم والحمل اعتقاد السامع مراد التكلم أو ما اشتمل على مراده فهو من صفات السامع وأما الوضع فهو جعل اللفظ دليلا على المعنى وهو من صفات الواضع «ومن ثم» أي من أجل صحة استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه «عم» أي شمل «نحو» قوله تعالى ﴿افعلوا الخير﴾ (6) الواجب والندوب» بناء على جواز استعمال صيغة أفعل في حقيقتها وهو الوجوب ومجازها وهو الندب «خلافًا لمن خصه» أي فعل الخير «بالواجب» بناء على أنه لا يراد بصيغة أفعل للجاز مع الحقيقة «و»

(1) ص: 30 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 47 .

(4) ص: 40 .

(5) ص: 38 .

(6) سورة الحج: الآية 77 .

خلافًا لقول «من قال» فعل الخير في الآية «للقدر المشترك» بين الإيجاب والندب وهو مطلوب الفعل بناء على أن صيغة أفعل للقدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل وينبغي أن يكون هذا الخلاف مبنيًا على أن وافعلوا الخير مستأنف بخلاف ما إذا جعل معطوفاً على اعبدوا ربكم فإن المعنى اعبدوا ربكم بما تعبدكم به من الواجبات وافعلوا سائر الخيرات و«كذا للجازان» يجرى فيهما الخلاف للمتقدم في صحة إطلاق للمشترك على معنييه وعلى الأصح يصح أن يراد للجازان بلفظ واحد إذا قامت قرينة على إرادتهما أو لا قرينة وتساويا لاستعمالا كإطلاق الشراء على السوم والشراء بالوكيل ومقابل الأصل يمنع ذلك.

مسألة الحقيقة

لغة وعرفا وشرعا «لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء» فخرج بقوله مستعمل للمهمل وما وضع ولم يستعمل فإن اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا الخروج عن أحدهما إذ لا يتناولهما جنسهما وهو المستعمل ويقوله فيما وضع له الغلط كقولك خذ هذا الدرهم مشيرا إلى دينار ويقوله ابتداء للجاز فإنه موضوع وضعا ثانيا «وهي» ثلاثة أقسام «لغوية» وهي ما وضعها أهل اللغة بتوقيف أو اصطلاح كالأسد للحيوان المفترس و«عرفية» وهي ما وضعها أهل التعرف العام أو الخاص فالأول كالدابة لذوات القوائم الأربع كالفرس وهي لغة لكل ما يدب على الأرض والثاني كالفاعل للإسم المرفوع بفعل أو شبهه في عرف النحاة وهو لغة لكل من قام به فعل و«شرعية» وهي ما وضعها الشارع كالصلاة للعبادة للخصوصية وهي لغة الدعاء بخير «ووقع الأولتان» بفتح الهمزة وتشديد الولا وبالمثناة الفوقانية تثنية الأولية بخط للصنف وهي لغة قليلة والكثير الأوليان بضم الهمزة وسكون الولا وبالمثناة التحتانية (1) تثنية الأولى أما اللغوية والعرفية الخاصة فلا خلاف في وقوعهما أما العرفية العامة فانكرها

(1) في ز النحانية

قوم كالشرعية «ونفى قوم إمكان» الحقيقة «الشرعية» بناء على أن بين اللفظ ومعناه مناسبة مانعة من نقله إلى غيره «و» نفى «القاضي» أبو بكر الباقلاني (1) «و» أبو نصر (2) «بن» الإمام «القشيري» (3) نسبة لقشير بن كعب أبو (4) قبيلة «وقوعها» أي الشرعية، وقالوا إنها مستعملة في الشرع في معناها اللغوي فالصلاة مثلاً مستعملة شرعاً في معناها اللغوي وهو الدعاء والأمور الزمّة كالركوع والسجود إنما اعتبرت للاعتدال بها. «و» قال قوم وقعت «الحقيقة الشرعية» مطلقاً «فرعية كانت أو دينية وهو قول الجمهور من الفقهاء والمعتزلة (5) وحكاها ابن برهان (6) وابن السمعاني (7) عن أكثر المتكلمين وصحاحه «و» قال «قوم» منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (8) وقعت «إلا الإيمان» بكسر الهمزة فإنه باق على مدلوله اللغوي وهو تصديق القلب واعتبر الشارع في الاعتدال به التلفظ بالشهادتين من القادر «وتوقف الآمدي (9)» في وقوع الشرعية مطلقاً و«المختار» عند المصنف «وفاقاً لأبي إسحاق الشيرازي (10) والإمامين» إمام الحرمين (11) والإمام الرازي (12) «وبن الحاجب (13) وقوع» الشرعية «الفرعية» كالصلاة «لا» الشرعية «الدينية» وهي المتعلقة بأصول الدين كما فسرهما بذلك لقاضي (14) في التقريب (15) وأمام الحرمين في التلخيص (16)

(1) ص: 47.

(2) توفي 514 هـ = 1120 م عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزن أبو نصر من علماء نيسابور له شهرة كآبيه وله للقامات والأدب في الوعظ، الاعلام ج 3 ص 346 وفي كشف الظنون له تفسير القرآن وللوضع في فروع الشافعية ج 5 ص 559.

(3) 465-376 هـ = 1072-986 م عبد الكريم بن عوزين بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري من بني قشير بن كعب زين الإسلام وشيخ خراسان في عصره من كتبه لتيسير في التفسير ولطائف الإشارات في التفسير والرسالة القشيرية الاعلام ج 4 ص 57.

(4) في زت أبي قبيلة.

(5) ص: 22.

(6) 518-479 هـ = 1124-1087 م أحمد بن علي بن برهان أبو الفتح فقيه بغداد غلب عليه الأصول كان يضرب به الثقل في حل الأشكال من تصانيفه البسط والموسيط والوجيز في الفقه والأصول وكان يقول أن العامي لا يلزمه التقيد بذهب معين مولده ووفاته ببغداد، الاعلام ج 1 ص 173.

(7) ص: 54.

(8) ص: 58.

(9) ص: 39.

(10) ص: 58.

(11) ص: 50.

(12) ص: 22.

(13) ص: 27.

(14) ص: 47.

(15) كتابه الأصولي التقريب والإرشاد أنظر للحصول بتحقيق طه جابر ج 1 ص 117.

(16) أنظر كشف الظنون ج 1 ص 466 ولوفيات ج 3 ص 168.

والبرهان (1) فإن الدينية مستعملة في معناها اللغوي وهي في الإيمان التصديق القلبي «ومعنى الشرعي» الذي هو مسمى الاسم الشرعي الصادق بالحقيقة الشرعية «ما» أي شيء «لم يستفد لسمه» أي ما لم يستفد وضع الاسم له «لا من الشرع» كالصلاة ذات الركوع والسجود فإن لسم الصلاة لهذه الهيئة المخصوصة لم يستفد إلا من الشرع وإطلاق المعنى على الماصدق (2) شائع في كلامهم نظراً إلى أنه مستفاد من اللفظ كالمفهوم «و» لا يختص الاسم الشرعي بالواجب بل «قد يطلق على المندوب والمباح». فالأول كقولهم من النواقل ما يشرع أي يندب فيه الجماعة كالعبددين والثاني كقول القاضي الحسين (3) لو صلى الترويح أربعاً بتسليمه لم يصح لأنه خلاف المشروع يعني المباح وتفسير الشرعي بما لم يستفد لسمه إلا من الشرع بجامع كل من إطلاق الشرعي على المباح والواجب والمندوب لأن كلاً منها لم يستفد لسمه إلا من الشرع. يقال شرع الله الشيء أباحه وشرعه أي طلبه وجوباً أو ندباً «واللجاز» الإفرادي بكسر الهمزة لغة أو عرفاً أو شرعاً «اللفظ للمستعمل» فيما وضع له «بوضع ثان لعلاقة» بين ما وضع له ثانياً فخرج بقوله بوضع ثان الحقيقة فإنها بوضع أول وقوله لعلاقة العلم للنقل كزيد فليس بمجاز لأنه لم ينقل لعلاقة «فعلم» من تقييد الوضع بقوله ثان دون تقييد الاستعمال بذلك «وجوب سبق الوضع» للمعنى الأول «وهو» أي وجوب سبق الوضع «اتفاق» في تحقق المجاز «لا» وجوب سبق «الاستعمال» في المعنى الأول فلا يجب سبقه في تحقق المجاز «وهو المختار» إذ لا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أو لا فعلى هذا لا يستلزم للمجاز الحقيقة كما لا تستلزم الحقيقة للمجاز بالاتفاق فقد يوجد لفظ حقيقي لم يتجاوز فيه وقيل يستلزمها فيجب سبق الاستعمال وما ذكر من أنه لا يجب سبق الاستعمال «قيل مطلقاً» في المصدر وغيره و«الأصح» عند المصنف أنه لا يجب «لما عدا المصدر» ويجب سبق استعمال الحقيقة لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق مجاز إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن بالألف واللام لم يستعمل لغير الله واستعماله في حق الله مجاز لأنه من الرحمة وحقيقتها الرقة وميل القلب. وهما مستحيلان عليه تعالى «وهو» أي

(1) البرهان في أصول الفقه كشف الظنون ج 1 ص 242.

(2) ص: 39.

(3) ص: 37.

المجاز «واقع» في الكتاب والسنة وغيرهما «خلافًا للأستاذ» أبي إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبي علي «الفارسي» (2) «في نفيهما وقوع المجاز «مطلقًا» وتوقف الغزالي (3) وإمامه (4) في صحة هذا النقل عن الأستاذ «و» خلافًا «للمظاهرة» (5) «كابن دلوود» (6) وابن حزم (7) وغيرهما في نفيهما وقوعه «في الكتاب والسنة». قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب لأنه ينفي فيصدق نفيه وكلام الله ورسوله منزّه عن ذلك وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة لأن النفي لا يصح بالنسبة إلى المعنى المجازي الذي يعتبر فيه العلاقة وإنما يصح نفي المعنى الحقيقي و«إنما يعدل» عن الحقيقة «إليه» أي إلى المجاز «لثقل» لفظ «الحقيقة» على اللسان كالحنفقي بقاء معجزة مفتوحة فنون ساكنة ففاء مفتوحة فقاين بينهما ياء مثناة تحتية ساكنة اسم للداهية يعدل عنه إلى اللوت إذ الداهية. كما قال الجوهري (8) ما يصيب الشخص من نوب الدهر العظيمة «أو بشاعتها» كالحراء بكسر الحاء للمعجمة وفتح الهمزة بوزن الرسالة يعدل عنها إلى الغائط وحقيقته المكان المنخفض «أو جهلها» للمتكلم أو للمخاطب يعدل عنها إلى المجاز المعلوم عندهما «أو بلاغته» أي المجاز نحو زيد أسد فإنه أبلغ من شجاع «أو شهرته» دون الحقيقة كالرولية فإنها في ظرف الماء أشهر من معناها الحقيقي وهو البعير ونحوه «أو غير ذلك» كتعظيم المخاطب نحو سلام على المجلس العالي بخلاف سلام عليك وموافقة الروي والسجع والمطابقة والمقابلة وللجانسة إذ الم يحصل ذلك بالحقيقة فالأول كقوله (9):

عارضننا أصلاً فقلنا الربرب * حتى أضاء الأفحوان الأشيب

- (1) ص: 48 .
- (2) 377-288 هـ = 987-900 م الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي أحد الأئمة في علم العربية، له كتاب الإيضاح وتذكره في علم العربية 20 مجلدًا وتعاليق سيبويه، الاعلام ج 2 ص 179 .
- (3) ص: 39 .
- (4) ص: 50 .
- (5) علماء مذهب الإمام الظاهري
- (6) ص: 108 .
- (7) 456-384 هـ = 1064-994 م علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد عالم الأندلس في عصره واحد أئمة الإسلام أشهر مؤلفاته الفصل في اللل والأهوال والنحل واللعلى وجمهرة الانساب، الاعلام ج 4 ص 254 .
- (8) ص: 24 .
- (9) عارضننا أصلاً فقلنا الربرب، حتى أضاء الأفحوان الأشيب، هذا البيت مطلع قصيدة للبحتري يمدح بها إسحاق بن إبراهيم ج 2 في ديوانه ص 268 هو في جميع نسخ كتاب تصرف فيه الأفلام فأبعدته عن الافهام وقد أثبتته كما ورد في الديوان غير الكلمة الأخيرة فإنها وردت فيه بلفظ الأشنب وحينئذ فلا شاهد فيه فالأشنب بوصف به الثغر حقيقة فكانه قال حتى أضاء الثغر الأشنب فالمجاز في الأفحوان وعلى ما شرح عليه الشارح يكون للمعنى حتى أضاء الثغر للشيب بالشيب في البياض وأصلاً جميع أصيل وفربرب أقطع من بقر ترحش أو تغرق كما في لسان العرب.

ولو قال بدل الأشيب الأبيض خالف الروي والثاني نحو حمار ترتار بخلاف بليد ترتار والثالث مثل (1) قوله كلما لح قلبي في هولها لح في مقتى ولو قال لزداد هولي لم يكن طباقاً والرابع مثل اتخذت للأشهب الأدهم ولو قال قيذا فانت المقابلة والخامس مثل سبع سباع ولو قال شجعان فانت المجانسة «وليس» للمجاز «غالباً على» الحقيقة في كل «اللغات» العربي وغيرها «خلافاً لابن جني» (2) «بسكون الباء معرب كني بكاف بين الجيم والكاف أي ليس بكاف خالصة ولا جيم خالصة في قوله إنه غالب على الحقيقة في كل لغة إذ ما من لفظ إلا ويشتمل في الغالب على مجاز كقولك بعث العبد والمبيع بعضه «ولا» أي وليس للمجاز «معتمداً» بفتح الميم عليه أي معمولاً به «حيث تستحيل الحقيقة خلافاً لأبي حنيفة» (3) «في قوله إن المجاز عند استحالة الحقيقة معتمد عليه فحكم بالعتق على من قال لعبد الذي هو أسن منه هذا ابني عملاً بالمجاز عند استحالة الحقيقة وهي كون الأكبر مخلوقاً من نطفة الأصغر وعند الشافعي (4) لا يعتق لأن هذا اللفظ لا يصلح مجازاً عن العتق الذي هو لازم البنوة فيلغو ولو كان مثل العبد يولد لمثل سيده فإن كان غير معروف النسب من غيره عتق العبد اتفاقاً وكذا إن كان معروف النسب فإنه يعتق عندهم، وهو أصح الوجهين عند الشافعية موالدة باللازم وهو العتق وإن لم يثبت للزوم وهو البنوة «وهو» أي المجاز خلاف الأصل فإن أريد به الغالب فالمخالف فيه ابن جني (5) أو الدليل فالمراد أن المجاز خلاف الدليل أو الراجح وهو الأظهر فالمراد أن المجاز خلاف الراجح فإذا دار لفظ بين كونه محتملاً للحقيقة الراجحة والمجاز المرجوح فالراجح حملة على الحقيقة لعدم الحاجة فيها إلى قرينة فقول القائل رأيت أسداً فإنه يحتمل الحقيقة وهي الحيوان المفترس ويحتمل المجاز وهو الرجل الشجاع على خلاف الأصل فيحمل على المعنى الحقيقي «والنقل خلاف الأصل» فإذا دار لفظ بين كونه منقولاً (6) وباقياً على حقيقته اللغوية فحملة على حقيقته أرجح فقول القائل صليت يحتمل للنقول عنه وهو الدعاء بخير ويحتمل للنقول إليه وهي الصلاة الشرعية على خلاف الأصل فيحمل على المعنى الحقيقي «و» للمجاز أولى من الاشتراك

- (1) في خ إسقاط مثل قوله ولح في كل لتسج بالحاء للهملة والصباب لج بالجيم
- (2) ص: 102 .
- (3) ص: 24 .
- (4) من على مذهب الإمام الشافعي .
- (5) ص: 102 .
- (6) في ز منقولاً أو باقياً .

فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى بالاشتراك أن يكون في معنى آخر حقيقة ومجازا فحمله على المجاز أولى من حمله على المشترك لأن للمجاز أغلب (1) من الاشتراك بالاستقراء مثاله النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء أو بالعكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر والنقل «أولى من الاشتراك» فإذا احتمل اللفظ أن يكون منقولاً وأن يكون مشتركاً فحمله على النقل أولى من حمله على الاشتراك مثاله الزكاة حقيقة في النماء وهو الزيادة وما يخرج من المال محتمل لأن يكون حقيقة لغوية أيضاً فيكون مشتركاً ومحتمل لأن يكون منقولاً شرعياً «قيل» وللمجاز أولى من الإضمار فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه مجاز وإضمار فحمله على للمجاز أولى من حمله على الإضمار مثاله قولك لعبدك المعروف النسب من غيرك الأصغر منك سنا هذا ابني يحتمل أن يكون مجازاً عن العتق تعبيراً عن اللازم وهو العتق بالملزوم وهو البنوة فيعتق ويحتمل أن يكون فيه إضمار أي مثل ابني في الشفقة فلا يعتق والأصح الأول مؤخذاً باللازم وإن لم يثبت للزوم وهو البنوة «و» قيل النقل أولى «من الإضمار» فإذا احتمل لفظ أن يكون فيه نقل وإضمار فحمله على النقل أولى من حمله على الإضمار مثاله قوله تعالى ﴿وَجَرُّهُ الرِّبَا﴾ (2) محتمل أن يكون الربا نقل شرعاً إلى العقد فيفسد وبأثم فاعله ويحتمل أن يكون فيه إضمار أي أخذ الربا وهو الزيادة كبيع درهم بدرهمين مثلاً فيصح البيع إذا سقطت الزيادة ويرتفع الإثم والأصح الأول عند الشافعي (3) خلافاً لأبي حنيفة (4) «والتخصيص أولى منهما» أي من كل واحد من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام أن (5) يكون فيه تخصيص ومجاز أو تخصيص ونقل فحمله على التخصيص أولى أما أنه أولى من المجاز فلان دلالة العام على أفرادها بعد التخصيص يحتمل أن تكون حقيقة ودلالة للمجاز على معناه المجازي لا يحتمل ذلك لكونه خلاف الإجماع والحقيقة راجحة على المجاز والاحتمال للراجع راجح وأما أنه أولى من النقل فلان التخصيص خير من للمجاز. وللمجاز خير من النقل والخير

(1) في ت أقوى من لاشتراك.

(2) سورة البقرة: الآية 275.

(3) ص: 24.

(4) ص: 24.

(5) في ز ت لأن يكون

من الخير خير مثال الأول قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (1) يحتمل أن يكون مجازاً عن الذبح أي مما لم يذبح فعبر الذبح بما يقارنه غالباً من التسمية ويحتمل أن يكون المراد التلفظ بالتسمية عند الذبح وخص منه الناسي لها فتحل ذبيحته وبه قال الحنفي (2) ومثال الثاني قوله تعالى ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ فقيل هو المبادلة مطلقاً وخص منه الفاسد لعدم حله وقيل نقل شرعاً إلى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للشافعي وإنما اقتصر المصنف على هذه الخمسة وهي التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك لأنها أصل ما يخل بالتفاهم اليقيني ويقع التعارض بينها على عشرة أوجه وأصلها عشرون وجهاً وذلك أن خمسة مقابلة لأربعة وخمسة في أربعة بعشرين لكن ما قابل الشيء فقد قابله فصارت عشرة أوجه وضابط ذلك أن تأخذ كل واحد مع ما قبله فالاشتراك يعارضه الأربعة قبله والنقل يعارضه الثلاثة قبله والإضمار يعارضه الإثنان قبله والمجاز يعارضه التخصيص ومجموع ذلك عشرة أولها تعارض الاشتراك مع النقل، ثانيها الاشتراك مع الإضمار، ثالثها الاشتراك مع المجاز، رابعها الاشتراك مع التخصيص، خامسها تعارض الإضمار مع المجاز، سادسها النقل مع المجاز، سابعها النقل مع التخصيص، عاشرها تعارض المجاز مع التخصيص وكل من التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك يقدم على النسخ وقد جمعها بعضهم

فقال: يقدم تخصيص مجاز ومضمّر * * ونقل (3) تلا والاشتراك على النسخ

وكل على ما بعده متقدم * * وقدم لضداد الجميع ذوو الرسخ

ولا بد للمجاز من علاقة وهي التعلق بين المعنى الموضوع له أولاً والمعنى الموضوع له ثانياً، وأنواعها أحد وثلاثون نوعاً اقتصر المصنف منها على أربعة عشر نوعاً فقال «وقد يكون» المجاز «بالمشابهة» في «الشكل» كإطلاق الأسد على صورته للنقوشة في حائط «أو» للمشابهة في «صفة ظاهرة» كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع فالشجاعة صفة ظاهرة بخلاف الرجل الأبخر لأن البخار في الأسد صفة خفية «أو باعتبار

(1) سورة الأنعام: الآية 121

(2) من على مذهب أبي حنيفة من العلماء.

(3) في ز ت يليه الاشتراك.

ما يكون» أي يوجد في المستقبل «قطعا» نحو ﴿إِنَّكَ مَعِي﴾ (1) «أو» باعتبار ما يكون «ظنا» كإطلاق الخمر على العنب كقوله (2) تعالى ﴿إِنِّي أُرَانِي أَهْبِصُ خَمْرًا﴾ (3) وقد لا يؤول العصر إلى الخمر «لا احتمالا» كإطلاق الحر على العبد فلا يجوز «وبالضد» كإطلاق للفازة على البرية المهلكة «وللمجاورة» كإطلاق الروية على ظرف الماء فإنها في الأصل اسم للدابة التي تحمل الماء من بعير أو غيره ثم أطلقت على ظرف الماء لمجاورته لها و«الزيادة» نحو ﴿أَيْسَ كَمِثْلَهُ شَيْءٌ﴾ (4) فالكاف زائدة وقيل الزائد مثل وإلا لزم إثبات المثل والمقصود نفيه و«النقصان» نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (5) أي أهل القرية (6) و«السبب للمسبب» نحو للأمير يد أي قدرة فهي مسببة عن اليد لحصولها بها و«الكل للبعض» نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ (7) أي أناملهم في آذانهم فأطلقت الأصابع التي هي كل على بعضها وهي الأنامل لجريان العادة أن الإنسان لا يضع جميع الأصبع في أذنه و«المتعلق» بكسر الألف «للمتعلق» بفتحها وصوره كثيرة ومنها إطلاق المصدر على المفعول وعلى الفاعل. فالأول نحو ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ (8) أي مخلوقه والثاني كرجل عدل أي عادل و«بالعكس» وهي إطلاق اسم السبب على السبب كتسمية المرض الشديد موتا فإنه سبب عادي للموت وإطلاق البعض على الكل نحو فلان ذبح ألف رأس غنم والذبح للكل لا للرأس وإطلاق للمتعلق بفتح اللام على للمتعلق بكسرها نحو ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتَوَى﴾ (9) أي الفتنة و«و» إطلاق «ما بالفعل على ما بالقوة» كإطلاق المسكر على الخمر في الدن وهذه العلاقة داخلية في قوله سابقا أو باعتبار ما يكون ثم إن كان علاقته غير المشابهة فهو للجواز المرسل وإن كان علاقته المشابهة فهو الاستعارة «وقد يكون» المجاز «في الإسناد» وهو أربعة أقسام لأن المسند والسند إليه قد يكونان حقيقيين كقوله تعالى ﴿وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (10) أسندت زيادة الإيمان وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكون الآيات للتلو سببا لها عادة . وقد يكون للسند

- (1) سورة الآية الزمر: 30.
- (2) في ز في قوله تعالى.
- (3) سورة يوسف: الآية 36.
- (4) سورة الشورى: الآية 11.
- (5) سورة يوسف: الآية 82.
- (6) في ز هنا زيادة "فقد تجوز أي توسع بزيادة كلمة أو نقصها وإن لم يصدق عليه حد للجواز".
- (7) سورة البقرة: الآية 19.
- (8) سورة لقمان: الآية 11.
- (9) سورة قلم: الآية 6.
- (10) سورة الأنفال: الآية 2.

والسند إليه مجازين كأحياني اكتحالي بطلعتك فاستعمال الإحياء في السرور والاحتحال في الرؤية مجاز والمحبي في الحقيقة هو الله تعالى وقد يكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازا نحو آتيت البقل شباب الزمان وقد يكون المسند إليه حقيقة والمسند مجازا نحو أحيى الأرض الربيع «خلافاً لقوم» في نفهم للجواز في الإسناد ثم منهم من يجعل للمجاز فيما يذكر من أمثله في المسند كابن الحاجب (1) ومنهم من يجعلها في المسند إليه كالسكاكي (2) «و» قد يكون للمجاز الأفرادي «في الأفعال والحروف وفاقا لابن عبد السلام (3) والنقشواني (4) مثاله في الأفعال ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (5) أي يأتي وعكسه ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ (6) أي تلتته ومثاله في الحروف ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (7) أي ما يهلك «ومنع الإمام» الرلزي (8) «الحرف» أي للمجاز في الحرف «مطلقا». فقال لا يكون فيه مجاز أفراد لا بالذات ولا بالتبع ورده النقشواني بنحو قوله تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (9) أي عليها فإن في وضعت ابتداء للظرفين فاستعمالها للاستعلاء مجاز وأجيب بأنها هنا للظرفية المجازية فإن الجذوع ظرف للمصلوب لتمكنه عليها تمكّن للظروف من الظرف وجرى على ذلك الزمخشري (10) والبيضاوي (11) ومعنى المجاز بالتبع في الحرف أنه يجري أولا في متعلق الحرف ثم يسري للمجاز من متعلق الحرف هل هو المجزوء بالحرف أو المعنى القائم بذلك الحرف «و» منع الإمام أيضا «الفعل والمشتق» كاسم الفاعل. فقال لا يوجد فيهما مجاز «إلا بالتبع» لأصلهما وهو المصدر

(1) ص: 27.

(2) 626-555 هـ = 1160-1229 م يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخولزمي الحنفي أبو يعقوب سراج الدين عالم بالعربية والأدب مولده ووفاته بخولزم من كتبه مفتاح العلوم. رسالة في علم الناظرة. الاعلام ج 8 ص 222.

(3) 660-577 هـ = 1181-1262 م عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين للقب بسلطان العلماء فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد توفي بالقاهرة من كتبه التفسير الكبير والإمام في أدلة الأحكام وقواعد الشريعة.

الاعلام ج 4 ص 21.

(4) ورد هنا وفي لتعادل والتراجيح ونقل الزركشي في البحر كثيرا عن كتابه تلخيص الحصول ولم أقف له على ترجمة رغم

مجهود كبير.

(5) سورة النحل: الآية 1

(6) سورة البقرة: الآية 102

(7) سورة الأحقاف: الآية 35.

(8) ص: 22.

(9) سورة طه: الآية 71

(10) ص: 23.

(11) ص: 27.

بأن يقع المجاز أو لا في المصدر ثم يسري منه إلى الفعل والمشتق فإن كان المصدر حقيقة فلا مجاز فيهما واعترضه النقشواني (1) بأنه يناقض قولهم أن استعمال المشتق بعد زوال المشتق منه مجاز و«لا يكون» للمجاز «في الإعلام» مطلقا «خلافًا للغزالي (2) في ملمح الصفة» بضم الليم الأولى وفتح الثانية أي في العلم الذي يتلمح فيه معناه الأصلي وهو كونه صفة كالحارث فإنه كان صفة ثم نقل إلى العلمية فقال إنه مجاز لأنه يراد منه الصفة. وقد كان قبل العلمية موضوعا لها بخلاف العلم الذي وضع للفرق بين الذوات كأدب وسعاد فلا مجاز فيه وقد يكون للمجاز في الإعلام مطلقا حكاه ابن الأنباري (3). تقول قرأت سببويه وأنت تريد كتابه فقد تجوز بإطلاق لسم صاحب الكتاب على الكتاب ورد بأن التجوز فيه من جهة حذف الكتاب لا من جهة إطلاق لفظ صاحب الكتاب عليه وهذا الخلاف في التسمية وعدمها أولى فإن وضع العلم شخصي ووضع للمجاز نوعي وذهب الأكثرون إلى أن العلم واسطة بين الحقيقة والمجاز و«يعرف» للمجاز «بتبادر غيره» إلى الفهم من اللفظ «لولا القرينة» الصارفة كقولك رأيت أسدا يضحك فلولا القرينة وهي الضحك لتبادر إلى الفهم للمعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس و«صحة النفي» للمعنى الحقيقي في نفس الأمر كقولك للجد هذا أب فإنه يصح نفي الأب عنه «وعدم وجوب الأطرلا» فيما يدل عليه كالقرية تستعمل لأهلها وهي اسم للمحلية (4) كما في «واسئل القرية» (5) أي أهلها فإنه غير مطرد إذ لا يقال واسأل الحصار أي مالكها وقيد الوجوب للإحتراز عن جواز الأطرلا كما في الأسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة و«جمعه» أي جمع اللفظ الدال عليه «على خلاف جمع» اللفظ الدال على «الحقيقة» كالأمر بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر واعترض بأن المشترك قد يختلف الجمع في معنييه لاختلافهما مع أن كلا منهما حقيقة كالذكران والذكور في جمع الذكر ضد الأنثى والمذاكير في جميع الذكر بمعنى الفرج على غير قياس. قال

(1) ص: 186.

(2) ص: 39.

(3) 558-469 هـ = 1163-1076 م محمد بن عبد الكريم بن إبراهيم الشيباني أبو عبد الله سديد الدولة ابن الأنباري كاتب

الإتشاء بديون الخلافة ببغداد خمسين سنة كان ذا رأي وتدبير وكان فاضلا أدبيا بينه وبين الحريري مراسلات مدونة.

الأعلام ج 6 ص 215.

(4) في ت بالحلّة وفي ز للملحة وكتب بطرتها وهي لم.

(5) سورة يوسف: الآية 82.

الجوهري (1) لأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفعل وبين الذكر الذي هو العضو في الجمع و«بالتزام تقييده» كجناح الذل أي لين الجانب بخلاف المشترك من الحقيقة فإنه يقيّد من غير لزوم كالعين الجارية. وهذا المثال من قبيل المجاز في المفرد. وإضافة الجناح فيه للذل قرينة للمجاز والتزام هذه الإضافة علامة ميزت المجاز عن الحقيقة والعلاقة حينئذ المشابهة وهي أن الجناح آلة يخفضها الطائر شفقة على فراخه ممن يقصدها بسوء «وتوقفه» في إطلاق اللفظ عليه «على المسمى» الآخر «الحقيقي» نحو «ومكروا ومكر الله» (2) أي جازاهم بإطلاق المكر على المجازة عليه متوقف على وجود المكر وهو المسمى الآخر وهذا المجاز يسمى في البديع بالمشاكلية وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا كما تقدم أو تقديرا نحو «أفأئمنوا مكر الله» (3) فإن مكرهم وإن لم يذكر في اللفظ فهو مقدر التقدم و«الإطلاق على المستحيل» فإن الإستحالة تقتضي أنه غير موضوع له فيكون مجازا نحو «واسأل القرية» (4) فاستعمل سؤال القرية في سؤال أهلها ولا شك أن سؤال القرية بقصد الاستخبار مستحيل لأنها الأبنية للمجموعة وإنما يسأل أهلها ويعد الاتفاق على وجود العلاقة في المجاز هل يشترط في أنواع المجاز أن تنقل (5) بأعيانها عن العرب أم لا بل يكتفي بالعلاقة قد اختلف فيه (6) و«اختار لشرط السمع» من العرب «في نوع للمجاز» فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه إلا إذا سمع من العرب صورة منه أو أكثر ومقابل المختار وصحة ابن الحاجب (7)، أنه لا يشترط السمع بل يكتفي بالعلاقة التي نظرت إليها العرب فيكفي السمع في نوع مثلا لصحة التجوز في عكسه و«توقف الأمدي (8)» في الاشتراط وعدمه، أما شخص للمجاز بمعنى أنه لا يستعمل إلا في الصور المستعملة للعرب فلا يشترط السمع في ذلك الشخص إجماعا بل هو راجع للمتكلم بشرط عدم خروجه عما اعتبرته العرب من أنواع علاقة للمجاز.

(1) ص: 24.

(2) سورة آل عمران: الآية 54.

(3) سورة الأعراف: الآية 99.

(4) سورة يوسف: الآية 82.

(5) في ت أن تسمع.

(6) في ز ت فيه خلاف.

(7) ص: 27.

(8) ص: 39.

«مسألة المعرب»

بتشديد الراء المفتوحة «لفظ غير علم استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم» فخرج بقوله غير علم العلم الأعجمي فإنه باق على ما كان عليه من العجمة فلا يسمى معربا وظاهر كلامه في شرح المختصر (1) أنه يسمى بذلك حيث لم يقل غير علم وخرج بقوله في غير لغتهم الحقيقة والمجاز فإن كلا منهما استعمل فيما وضع له في لغة العرب و«ليس» للمعرب واقعا «في القرآن» العزيز «وفاقا للشافعي» (2) في رسالته (3) و«ابن جرير» الطبري (4) في تفسيره (5) و«الأكثر» من العلماء محتجين بنحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (6). وقيل إن للعرب واقع في القرآن كمشكاة اسم لكوة لا تنفذ وهل هي حبشية أو هندية قولان. قال بالأول الرلزي (7) وبالثاني الأمدي (8) وابن الحاجب (9) وكالقسطاس وهي رومية لسما للميزان ولستبرق وسجيل فارسيتان الأولى اسم لغليظ الديباج والثانية اسم للحجر من الطين. وأجيب عن هذه الألفاظ ونحوها بأن وضع العرب لها وافق وضع غيرهم فيكون مما اتفق عليه اللغتان كالصابون والتنور واتفق الجميع على وقوع العلم العجمي في القرآن كإبراهيم وإسماعيل وعلم من نصب الخلاف في وقوعه في القرآن أنه واقع في السنة وقد بوب عليه البخاري (10). فقال باب من تكلم بالفارسية والرطانة (11) وأسند فيه

(1) ص: 29.

(2) ص: 24.

(3) في أصول الفقه.

(4) 310-224 هـ = 923-839 م محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر اللوزج للفسر الإمام توفي ببغداد، له أخبار الرسل وللوك يعرف بتاريخ الطبري 11 جزءا وجامع البيان في تفسير القرآن 30 جزءا والاسترشاد في علوم الدين، الاعلام

ج 6 ص 69.

(5) قال في إتيان هو أجل التفسير وأعظمها. وقال النووي أجمعت الأمة على أنه لم يصف في التفسير مثله كشف لظنون ج 1 ص 437. قال في أول كتابه جامع البيان والاصول في ذلك عندنا أن يسمى عربيا أعجميا أو حبشيا عربيا ج 1 ص 9.

(6) سورة يوسف: الآية 2

(7) ص: 22.

(8) ص: 39.

(9) ص: 27.

(10) ص: 103.

(11) جاء في كتاب الجهاد والسير ج 4 ص 36 ط د ل الفكر.

عن أم خالد (1) أتيت النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي وعلي قميص أصفر فقال صلى الله عليه وسلم: سنه سنه. قال ابن المبارك (2) هي بالحشية حسنة وفي البخاري أيضا ويكثر الهرج (3)، أي القتل. قال أبو موسى الأشعري (4) هي لغة الحبشة ومنهم من نصب الخلاف في وقوعه في السنة أيضا كابن القشيري (5) وغيره.

مسألة اللفظ

إما حقيقة أو مجاز أو حقيقة ومجاز

اللفظ الواحد بعد الاستعمال في المعنى «إما حقيقة» فقط كالأسد للحيوان المفترس «أو مجاز» فقط كالأسد للرجل الشجاع أو حقيقة ومجاز، إما «باعتبارين لمعنيين مختلفين كلفظ العام للخصوص فإنه حقيقة باعتبار دلالة على ما بقي مجاز باعتبار سلب دلالة على ما أخرج منه أو باعتبار وضعين كالصوم فإنه في اللغة مطلق الإمساك. وفي الشرع إمساك معروف (6) وكالدابة في اللغة لكل ما يدب على الأرض وفي العرف العام لذوات القوائم الأربع فاستعمال الصوم في مطلق الإمساك حقيقة لغوية مجاز شرعي وفي الإمساك المعروف حقيقة شرعية مجاز لغوي واستعمال الدابة في كل ما يدب على الأرض حقيقة لغوية مجاز عرفي وفي ذوات الأربع فقط حقيقة عرفية مجاز لغوي ويدخل في قوله باعتبارين اجتماع الحقيقة والمجاز في الإرادة على

(1) كُتبت أمه بولدها خالد بن الزبير بن العوام وكان الزبير تزوجها فكان لها منه خالد وعمرو ابنا الزبير، وذكر ابن سعد أنها ولدت بالحشية وقدمت مع أبيها بعد خيبر وهي تعقل وأبوها خالد بن سعيد بن العاصي بن أمية أسلم قديما ثالث ثلاثة أو رابع أربعة ولستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر. كتاب القلباس فتح الباري ج 10 ص 280. وجاء ذكرها في الإصابة ج 4 ص 238 للطبعة الأولى.

(2) 181-118 هـ = 797-736 م عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي للروزي أبو عبد الرحمن الحافظ شيخ الإسلام

للجهاد لتاجر صف التصانيف والرحلات أفنى عمره في الأسفار حاجا ومجاهدا وتاجرا وجمع الحديث والفقه مات بهيت

منصرفا من غزو الروم وهو أول من صنف في الجهاد، الاعلام ج 4 ص 115.

(3) جاء في كتاب الفتن باب ظهور الفتن فتح الباري ج 13 ص 14.

(4) 124 قبل هـ = 44 هـ = 665-602 م عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب أبو موسى من بني الأشعر من قحطان

صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين وأحد الحكمين، الاعلام ج 4 ص 114 الإصابة ج 2 ص 359.

(5) ص: 112.

(6) في ز ت الإمساك للعرف.

القول بجواز الجمع بينهما فيها ويخرج عنه استعمال اللفظ حقيقة ومجازا باعتبار واحد فإنه ممتنع للتنافي بين وضعي الحقيقة والمجاز في لفظ واحد و«الأمران» وهما الحقيقة والمجاز «متنافيان» عن اللفظ الموضوع «قبل الاستعمال» لأن الاستعمال مشروط فيهما ولا يوجد المشروط بدون شرطه فلا يوصف اللفظ قبل الاستعمال بكونه حقيقة ولا مجازا بل ولسطة بينهما «ثم هو» أي اللفظ المذكور «محمول على عرف المخاطب» بكسر الطاء وهو الشارع أو أهل العرف أو أهل اللغة «ففي» خطاب «الشرع» للمحمول عليه هو للمعنى «الشرعي لأنه عرفه» أي لأن الشرعي عرف الشارع «ثم» إن لم يوجد معنى شرعي أو وجد وصرف عنه صارف فالمحمول عليه هو للمعنى «العرفي العام» لأن الظاهر إرلاته لتباده إلى الأذهان «ثم» إن لم يوجد معنى عرفي أو وجد وصرفه صارف فالمحمول عليه هو للمعنى «اللغوي» لتعيينه حينئذ والحاصل أن الذي له مع للمعنى الشرعي معنى عرفي عام (1) أو معنى لغوي أو هما يحمل أولا على الشرعي وأن الذي له معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولا على العرفي العام و«قال الغزالي (2) والأمدى (3)» في الذي له معنى شرعي ومعنى لغوي محمولة «في الإثبات» هو للمعنى «الشرعي» على حسب ما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم إني إذن أصوم (4)، حتى يستدل به على صحة صوم النفل بنية من النهار «و» اختلف الغزالي والأمدى «في النفي» وعبارتهما النهي. فقال «الغزالي» اللفظ «مجممل» أي لا يتضح المراد منه كانهي عن صوم يوم النحر إذ لو حمل على المعنى الشرعي لزم صحة صومه إذ لا ينهى إلا عن ما يمكن صومه شرعا ولو حمل على اللغوي كان حملا للكلام على غير عرف المتكلم «و» قال «الأمدى» محمله المعنى «اللغوي» لتعذر الشرعي بالنهي لحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر (5) وأجيب بأن المراد بالشرعي ما يسمى شرعا بذلك الإسم صحيحا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد وبالاتفاق على حمل قوله صلى الله عليه

(1) في ز ت أن الذي له للمعنى الشرعي وله معنى عرفي عام.

(2) ص: 39.

(3) ص: 39.

(4) روله مسلم عن عائشة رضي الله عنها بلفظ يا عائشة هل عندك شيء؟ قالت: فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء. قال فإني صائم. كتاب الصيام باب جواز صوم ثلاثة بنية من النهار ج 3 ص 159 منشورات دار لآفاق ورواه عبد الرزاق في اللصنف عنها بلفظ قال إذا أصوم اليوم ج 4 ص 288.

(5) روله مسلم بهذا اللفظ بسنده عن أبي سعيد الخدري ج 3 ص 153 منشورات لآفاق ورواه البخاري بسنده عنه بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر والنحر في باب صوم يوم الفطر ج 2 ص 249.

وسلم: دعي الصلاة أيام أقرئك (1) على المعنى الشرعي مع أن دعي في معنى النهي «وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة أقوال» أولها وبه قال أبو حنيفة (2) الحقيقة المرجوحة أولى في الحمل لأصالتها وثانيها وبه قال أبو يوسف (3) المجاز الراجح أولى لغلبته و«ثالثها» وعزي إلى الشافعي (4) وهو «المختار» اللفظ «مجممل» أي متساو ما في للنهجا (5) لأن كل واحد منهما راجع على الآخر من وجه ومرجوح من وجه آخر فيحصل التعادل وينبغي على الأقوال ما لو حلف لا يشرب من هذا النهر ولا نية له فحقيقة الشرب منه أن يكون (6) بفيه ومجازه الراجح أن يغترف منه بآناء ونحوه فهل يحث بالأول لا بالثاني أو عكسه أو يحث بكل منهما وفي بعض الشروح أو لا يحث بواحد منهما وهو منتقد فإنه يوهم لابتناؤه على مختار للمصنف أنه للمذهب والذي في الروضة (7) وأصلها (8) الحث بكل منهما كما قررنا فإن هجرت الحقيقة قدم للمجاز عليها اتفاقا مثاله كما في الروضة كأصلها في كتاب الإيمان أنه لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة حمل على الأكل من ثمرتها أي فيحث به دون ورقها وأغصانها التي هي الحقيقة للهجرة حيث لا نية وإن تساوى كل من الحقيقة والمجاز قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت غالبية و«ثبوت حكم» بدليل كالإجماع وذلك الحكم «يمكن كونه مرلا من خطاب» له حقيقة ومجاز «لكن» يكون الخطاب الدال على ذلك المراد «مجازا لا يدل» الثبوت المذكور «على أنه» أي على أن ذلك الحكم الثابت بالإجماع مثالا «هو المراد منه» أي

(1) روله في جامع الأصول عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عنه صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة بلفظ تدع الصلاة أيام أقرئك ج 8 ص 234 ورواه أبو داود بلفظ فانظري إذا أتى قرك: فلا تصلي فإذا امر قرك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء ج 1 ص 180 مختصر للندري، وقال لصابوني في روائع البيان ص 329 ج 1 أخرجه الدررقي وأنظر الكشف ج 1 ص 365 ورواه ابن ماجه بلفظ أبي داود ج 1 ص 203 وفي جامع البيان للطبري ج 2 ص 444 قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي جبيش دعي الصلاة أيام أقرئك.

(2) ص: 24.

(3) 113-182 هـ = 731-798 م يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه كان فقيها علامة من حفاظ الحديث وأول من دعي بقاضي القضاة وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب إمامه من كتبه الخراج والآثار وهو مسند أبي حنيفة والنوادر، الاعلام ج 8 ص 193.

(4) ص: 24.

(5) ص: 36.

(6) في ز ت أن يكرك بفيه.

(7) ص: 58.

(8) هو شرح الوجيز للرقعي أنظر كشف الظنون ج 1 ص 929.

القول بجواز الجمع بينهما فيها ويخرج عنه استعمال اللفظ حقيقة ومجازا باعتبار واحد فإنه ممتنع للتنافي بين وضعي الحقيقة والمجاز في لفظ واحد و«الأمران» وهما الحقيقة والمجاز «منتفيان» عن اللفظ الموضوع «قبل الاستعمال» لأن الاستعمال مشروط فيهما ولا يوجد المشروط بدون شرطه فلا يوصف اللفظ قبل الاستعمال بكونه حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما «ثم هو» أي اللفظ المذكور «محمول على عرف المخاطب» بكسر الطاء وهو الشارع أو أهل العرف أو أهل اللغة «ففي» خطاب «الشرع» المحمول عليه هو المعنى «الشرعي لأنه عرفه» أي لأن الشرعي عرف الشارع «ثم» إن لم يوجد معنى شرعي أو وجد وصرف عنه صارف فالمحمول عليه هو المعنى «العرفي العام» لأن الظاهر إرلاته لتباده إلى الأذهان «ثم» إن لم يوجد معنى عرفي أو وجد وصرفه صارف فالمحمول عليه هو المعنى «اللغوي» لتعينه حينئذ والحاصل أن الذي له مع المعنى الشرعي معنى عرفي عام (1) أو معنى لغوي أو هما يحمل أولا على الشرعي وأن الذي له معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولا على العرفي العام و«قال الغزالي (2) والأمدى (3)» في الذي له معنى شرعي ومعنى لغوي محملة «في الإثبات» هو المعنى «الشرعي» على حسب ما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم إني إذن أصوم (4)، حتى يستدل به على صحة صوم النفل بنية من النهار «و» اختلف الغزالي والأمدى «في النفي» وعبارتهما النهي. فقال «الغزالي» اللفظ «محمل» أي لا يتضح المراد منه كانهي عن صوم يوم النحر إذ لو حمل على المعنى الشرعي لزّم صحة صومه إذ لا ينهي إلا عن ما يمكن صومه شرعا ولو حمل على اللغوي كان حملا للكلام على غير عرف المتكلم «و» قال «الأمدى» محمله المعنى «اللغوي» لتعذر الشرعي بالانهي الحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر (5) وأجيب بأن المراد بالشرعي ما يسمى شرعا بذلك الاسم صحيحا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد وبالاتفاق على حمل قوله صلى الله عليه

(1) في ز ت أن الذي له المعنى الشرعي وله معنى عرفي عام.

(2) ص: 39.

(3) ص: 39.

(4) روه مسلم عن عائشة رضي الله عنها بلفظ يا عائشة هل عندك شيء؟ قالت: فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فإني صائم. كتاب الصيام باب جواز صوم النافلة بنية من نهار ج 3 ص 159 منشورات دار الأفاق ورواه عبد الرزاق في اللصف عنها بلفظ قال إذا أصوم اليوم ج 4 ص 288.

(5) روه مسلم بهذا اللفظ بسنده عن أبي سعيد الخدري ج 3 ص 153 منشورات لآفاق ورواه البخاري بسنده عنه بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر ونحر في باب صوم يوم الفطر ج 2 ص 249.

وسلم: دعي الصلاة أيام أقرئك (1) على المعنى الشرعي مع أن دعي في معنى النهي «وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة أقوال» أولها وبه قال أبو حنيفة (2) الحقيقة المرجوحة أولى في الحمل لأصالتها وثانيها وبه قال أبو يوسف (3) للمجاز الراجح أولى لغلبته و«ثالثها» وعزي إلى الشافعي (4) وهو «الختار» اللفظ «محمل» أي متساو ما في المنهاج (5) لأن كل واحد منهما راجع على الآخر من وجه ومرجوح من وجه آخر فيحصل التعادل وينبغي على الأقوال ما لو حلف لا يشرب من هذا النهر ولا نية له فحقيقة الشرب منه أن يكون (6) بفيه ومجازه الراجح أن يغترف منه بإناء ونحوه فهل يحث بالأول لا بالثاني أو عكسه أو يحث بكل منهما وفي بعض الشروح أو لا يحث بواحد منهما وهو منتقد فإنه يوهم لا بتناؤه على مختار المصنف أنه المذهب والذي في الروضة (7) وأصلها (8) الحث بكل منهما كما قررنا فإن هجرت الحقيقة قدم للمجاز عليها اتفاقا مثاله كما في الروضة كأصلها في كتاب الإيمان أنه لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة حمل على الأكل من ثمرتها أي فيحث به دون ورقها وأغصانها التي هي الحقيقة للهجرة حيث لا نية وإن تساوى كل من الحقيقة والمجاز قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت غالبية و«ثبوت حكم» بدليل كالإجماع وذلك الحكم «يمكن كونه مرادا من خطاب» له حقيقة ومجاز «لكن» يكون الخطاب الدال على ذلك المراد «مجازا لا يدل» الثبوت المذكور «على أنه» أي على أن ذلك الحكم الثابت بالإجماع مثالا «هو المراد منه» أي

(1) روه في جامع الأصول عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عنه صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة بلفظ تدع صلاة أيام أقرئك ج 8 ص 234 ورواه أبو داود بلفظ فانظري إذا أتى قرءك: فلا تصلي فإذا امر قرؤك فخطري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء ج 1 ص 180 مختصر للنوري، وقال الصابوني في ربيع البيان ص 329 ج 1 أخرجه الدررقي وأنظر الكشف ج 1 ص 365 ورواه ابن ماجه بمثل لفظ أبي داود ج 1 ص 203 وفي جامع البيان للطبري ج 2 ص 444 قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش دعي الصلاة أيام أقرئك.

(2) ص: 24.

(3) 113-182 هـ = 731-798 م يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه كان فقيهها علامة من حفاظ الحديث وأول من دعي بقاضي اقضاء وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب إسماعيل من كتبه الخراج والآثار وهو مستند أبي حنيفة والناظر. الاعلام ج 8 ص 193.

(4) ص: 24.

(5) ص: 36.

(6) في ز ت أن يكرع بفيه.

(7) ص: 58.

(8) هو شرح الرزقي أنظر كشف الظنون ج 1 ص 929.

من الخطاب «بل يبقى الخطاب على حقيقته» لعدم الصارف عنها «خلافا للكرخي (1)» من الخفية (2) «و» أبي عبد الله «البصري (3)» من المعتزلة (4) في قولهما يدل على إرادة اللجاز ولا يبقى الخطاب على حقيقته إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثاله انعقاد الإجماع على وجوب التيمم على للجامع الفاقد للماء يمكن إرادته من قوله تعالى أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا (5) لكن على جهة اللجاز في الملامسة لأنها عند الكرخي (1) والبصري (2) وغيرهما حقيقة في الجس باليد مجاز في الجماع فتكون الآية حينئذ مستند الإجماع إذ لو كان له مستند غير الآية لذكر وحكم بعدم نقض الوضوء بالجلس والجواب من طرف القائل ينقض الوضوء بالجلس أنه يجوز أن يكون مستند الإجماع غير الآية وحينئذ فاللمس فيها على حقيقته من الجس ولقائل أن يقول للملامسة حقيقة تماس البدنين بشيء من أجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا فالجماع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناوله اللفظ حقيقة واعتراض على المصنف بأن هذا الخلاف مفرع على امتناع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما صرح به الأصفهانى (6) وهو مرجوح عنده وجوابه أنه بضد إلزام للخالفين وهم لا يقولون بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه.

«مسألة» الكناية لفظ استعمال

في معناه صرادا منه لازم المعنى

«الكناية» بالنون «لفظ يستعمل في معناه» الحقيقي «مراداً منه لازم المعنى» سواء انتقل من اللزوم إليه بواسطة أم لا فالأول نحو قولهم زيد كثير الرماد مراداً به

- (1) ص: 63 .
- (2) فص: 63 .
- (3) 369-288 هـ = 980-900 م الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله للقب بالجعل فقيه من شيوخ المعتزلة من كتبه الإيمان والإقرار والعرفة الاعلام ج 2 ص 244 وفي هدية لعارفين ولد سنة 303 وتوفي 399 الحسين بن علي بن إبراهيم بن الكاغدي أبو عبد الله للتكلم البصري الخنفي للعروف بالجعل ج 1 ص 307 .
- (4) ص: 32 .
- (5) سورة اللائدة: الآية 6 .
- (6) ص: 94 .

كرمه فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الطبخ ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى الكرم وللزوم في ذلك كله عادي والثاني نحو زيد طويل النجاد مراداً به طويل القامة إذ طولها لازم لطول النجاد أي حمائل السيف «فهى حقيقة» لاستعمال اللفظ في معناه الحقيقي وإن أريد منه لازمه «فإن لم يرد» باللفظ «للعنى» الحقيقي و«إنما عبر باللزوم عن اللازم فهو» أي اللفظ للمكنى به «مجاز» لأنه يستعمل في غير معناه الأول والعلاقة فيه إطلاق للزوم على اللازم و«التعريض» بمعجمة «لفظ استعمال في معناه» الحقيقي «ليلولح» بفتح اللو المشددة والهاء المهملة أي للتلويح «بغيره» كقوله تعالى حكاية عن الخليل «بل فعله كبيرهم هذا» (1) وضمير فعله يرجع لكسر الأصنام وكانت سبعين صنما فكسرها بفأس حتى لم يبق إلا الكبير علق الفاس في عنقه كأنه غضب أن يعبد معه الأصنام الصغار فكسرها والقصد بهذا التلويح تعنيف العابدين للأصنام بأنها لا تصلح لكونها آلهة لأنهم إذا نظروا بعين عقولهم علموا عجز كبير الأصنام عن الكسر والإله لا يكون عاجزاً وإذا غضب كبير الأصنام لعبادة غيره فالله تعالى أحق أن يغضب لعبادة غيره ممن ليس باله «فهو» أي التعريض بالنسبة إلى استعمال اللفظ في المعنى الأصلي «حقيقة أبداً» لأن اللفظ فيه لم يستعمل في غير معناه بخلافه في الكناية فإن المراد منه لازم المعنى وقد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً كما اختاره والد المصنف (2) وفي المفتاح (3) أن التعريض بالنسبة إلى المعنى الأصلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد أوضحه السيد (4) في حاشية اللطول (5) فلا نطيل بذكره.

فصل «الأسماء والحروف»

للمذكورة هنا سبع وعشرون كلمة «أحدها إذن قال سيبويه (6) للجواب

- (1) سورة الأنبياء: الآية 63 .
- (2) ص: 61 .
- (3) مفتاح العلوم للسكاكي: ونصه وأعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل كناية وأخرى على سبيل اللجاز ص 174 دار الكتب
- (4) ص: 49 .
- (5) ص: 49 .
- (6) ص: 27 .

والجزء» معا «قال» أبو علي «الشلوبين» (1) بفتح اللام وهو الأبيض الأشقر بلغة الأندلس «دائما وقال» أبو علي «الفارسي» (2) غالبا «كقولك إذن أكرمك لمن قال إني أريد أن أزورك فقد أجبتة وجعلت إكرامك جزءا زيارته ومن غير الغالب أن تتمخض للجواب كقولك إذن تصدق لمن قال إني أحبك إذ لا مجازاة هنا والأصل عدم التأويل «الثاني إن» بكسر الهمزة وسكون النون «للشرط» نحو ﴿وَإِنْ تَعَوَّدُوا نَحْدَ﴾ «والنفي» نحو: (3) ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلَاطَةٍ﴾ (4) بهذا و«الزيادة» كقوله (5):

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب

«الثالث أو» العاطفة «المشك» من التكلم نحو ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (6) و«الإبهام» على السامع نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (7) و«التخيير» سواء امتنع الجمع نحو تزوج هندا أو أختها أم جاز نحو جالس العلماء أو الزهاد و«مطلق الجمع» كالولو نحو

جاء الخلافة أو كانت له قدرا (8)

أي وكانت و«التقسيم» وهو نوعان تقسيم الكلّي إلى جزئياته أو تقسيم الكل إلى أجزائه فالأول نحو الكلمة إسم أو فعل أو حرف والثاني كقوله: فقالوا لنا ثنشان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل (9)

«بمعنى إلى» كقوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك للننى (10)

(1) 562-645 هـ = 1166-1247 م عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي أبو علي الشلوبيني أو الشلوبين من كبار العلماء بالنحو واللغة مولده ووفاته بإشبيلية من كتبه القولين في علم العربية وشرح للقدماء الجزولية وحواش على كتاب للفصل للمخشوي الاعلام ج 5 ص 62 .

(2) ص: 114 .

(3) سورة الأنفال: الآية 19

(4) سورة يونس: الآية 68 .

(5) قال في خزنة الأدب ج 2 ص 125 للطبعة الأولى بولاق: ولم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الإستشهاد به في كتب النحو واللغة والله أعلم.

(6) سورة المؤمنون: الآية 113 .

(7) سورة سبأ: الآية 24 .

(8) هذا صدر بيت لجريز بن الخطفي وقامه كما أتى ربه موسى على قدر وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز للقاصد لنحوية في شرح شواهد الألفية ص 485 ج 2 بهامش خزنة الأدب وقال في الغني والذي رأيته في ديوان جرير جاء الخلافة إذ كانت .

(9) البيت لجعفر بن عليّة الحارثي حاشية الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 112 في معاني = أو

(10) هذا صدر بيت مستشهد به في كتب النحو دون غيره لقائله: وقامه فما لقادت الأسال إلا لصابر.

«والإضراب كبل» نحو قوله تعالى ﴿كَلِمَاحُ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (1) أي بل هو أقرب نبيه على ذلك الرضى (2) «قال الحريري» (3) «وتبعه أبو البقاء» (4) «والتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع» يقال ذلك لمن قصر الزمن بين وداعه وسلامه. قال ابن هشام (5) في حواشي التسهيل والحق أن أو هنا للشك وهو محصل للمعنى المراد من سرعة الوداع وكان زمانه لما اشتدت مقاربتة لزمن السلام أشكل الحال انتهى. «الرابع أي بالفتح» للهمزة و«السكون» للياء «للتفسير» في المفرد نحو عندي غضنفر أي أسد وفي الجملة نحو.

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب (6)

فأنت مذنب تفسير لترمينني بالطرف فإن معناه تنظر إلي بطرف عينها نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب «ولنداء القريب أو البعيد أو للمتوسط أقول» أولها للمبرد (7) وثانيها لسيبويه (8) وثالثها لابن برهان (9) «الخامس أي بالفتح

(1) سورة النحل: الآية 77 .

(2) توفي نحو 686 هـ = نحو 1287 م محمد بن الحسن الرضي الأستر أباضي نجم الدين عالم بالعربية من أهل لسترباد لشنهر بكتابة الوقية في شرح الكافية لابن الحاجب جزء 1 وشرح مقدمة ابن الحاجب أسماة بالشافعية في لصف، الاعلام ج 6 ص 86 .

(3) 446-616 هـ = 1054-1122 م القاسم بن علي بن عثمان أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير صاحب اللقائات الحريرية ومن كتبه درة الغواص في أوهام الخواص وملحة الأعراب، الاعلام ج 5 ص 177 .

(4) 538-616 هـ = 1143-1216 م عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي أبو أبقاء محب الدين عالم بالأدب واللغة وفقرئض والحساب أصله من عكبر ومولده ووفاته ببغداد من كتبه شرح للثني واللباب في علل أبناء والأعراب وشرح للمع لابن جني والبيان في إعراب القرآن، الاعلام ج 4 ص 80 .

(5) 708-761 هـ = 1309-1360 م عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام من أئمة العربية مولده ووفاته بمصر من تصانيفه مغني اللبيب وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب ورفع الخصاصة عن قرأه الفلاحة 4 مجلدات ولتذكرة 15 جزءا وغيرها، الاعلام ج 4 ص 147 .

(6) قال في خزنة الأدب وهذا البيت لم أقف على تمتته وقائله مع أنه مشهور قلما خلا منه كتاب نحوي ج 4 ص 493 .

(7) 210-286 هـ = 826-899 م محمد بن يزيد بن عبد الأكبر لثمالي الأزدي أبو عباس المعروف بالمبرد أمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة ووفاته ببغداد من كتبه الكامل والذكر وللؤنث وللقضب، الاعلام ج 7 ص 144 .

(8) ص: 27 .

(9) ص: 112 .

والتشديد اسم للشرط نحو ﴿إِيَّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (1) و«الاستفهام» نحو ﴿أَيْكُمْ يَأْتِينِي بَعْرُشَهَا﴾ (2) و«موصولة» نحو:

فَسَلِمَ عَلَى أَهْلِهَا أَفْضَلُ (3)

أي الذي هو أفضل و«دالة على معنى الكمال» فتكون صفة للنكرة وحالا من المعرفة ولا تستعمل إلا مضافة فإن أضيفت لجامد فهي للمدح بكل صفة وإن أضيفت لمشتق فهي للمدح بالمشتق منه فقط فالأول نحو مررت برجل أي رجل أو بعالم أي عالم أي كامل في الرجولية أو العلم، والثاني نحو جاءني زيد أي رجل أو أي عالم أي كاملا في صفات الرجولية أو العلم و«وصلة لنداء ما فيه لال» نحو ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ (4)

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ (5) «السادس إذ اسم للماضي ظرفا» نحو جئتكم إذ طلع الفجر أي وقت طلوعه و«مفعولا به» نحو ﴿وَإِذْ كَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكُنْزَكُمْ﴾ (6) أي لاذكروا وقت كونكم قليلا هذا مذهب الأخفش (7) والزجاج (8) و«يدلا من المفعول» نحو ﴿وَإِذْ كَرَفِي الْكِتَابِ مَرِيْمَ إِذْ انْتَبَذَتْ﴾ (9) أي وقت انتبازها و«مضافا إليها اسم زمان» نحو ﴿يَوْمَئِذٍ تَحْدِثُ أَخْبَارَهَا﴾ (10) وهي من إضافة الأعم إلى الأخص و«اسم للمستقبل في الأصح» نحو ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي إِعْنَاقِهِمْ﴾ (11) فإن يعلمون مستقبل لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا ومقابل الأصح بأول ذلك ويقول هي هنا للماضي على تنزيل للمستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك و«وترد للتعليل» وهل تكون «حرفا» كاللام «أو ظرفا» بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ إذ قولان في المغنى (12) من غيّر ترجيح

(1) الإسراء: 110.

(2) سورة النمل: الآية 38.

(3) هذا عجز بيت وصدره إذا ما لقيت بني مالك قال في خزنة الأدب لم يبلغي قائله. وقال ابن الأنباري حكاه أبو عمرو الغشيان بضمتهم أيهم عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب اه غسان قائل البيت وزعم ابن هشام أنه لرجل من غسان والله أعلم ج 2 ص 523.

(4) سورة اللائدة: الآية 41.

(5) سورة الفجر: الآية 27.

(6) سورة الأعراف: الآية 86.

(7) ص: 26.

(8) ص: 106.

(9) سورة مريم: الآية 16.

(10) سورة الزلزلة: الآية 4.

(11) سورة غافر: الآية 71.

(12) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام

ونسب الأول لسيبويه (1) نحو أكرمت زيدا إذ جاءني أي لمجيئه أو وقت مجيئه و«للمفاجأة» بعد بينا أو بينما «وفاقا لسيبويه» وهل هي حرف أو ظرف زمان أو مكان أقوال نحو بينا أو بينما أنا واقف إذ قدم زيد أي فاجأ قدومه وقوفي أو فاجأ زمان أو مكان قدومه وقوفي وقيل ليست للمفاجأة وهي في ذلك ونحو زائدة «السابع إذا للمفاجأة» بين جملتين ثانيهما ابتدائية «حرفا وفاقا للأخفش وابن مالك (2). وقال المبرد (3) وابن عصفور (4) ظرف مكان والزجاج (5) والزمخشري (6) ظرف زمان» نحو خرجت فإذا زيد واقف أي فاجأ وقوفه خروجي أو مكانه أو زمانه وهل الفاء الداخلة عليها زائدة لازمة أو عاطفة لجملة المفاجأة على ما قبلها أو للسببية للحضة كفاء الجواب أقوال أولها للفارسي (7) وثانيها لابن جني (8) وثالثها للزجاج «وترد» إذا «ظرفا للمستقبل مضممة معنى الشرط غالبا» فيجاب بالفاء نحو إذا جاء زيد فأكرمه ومن غير الغالب نحو آتيتك إذا احمر البسر أي وقت احمراره «وندر مجيئها للماضي» نحو ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (9) فإنها نزلت بعد الرؤية والانفضاض «والحال» نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (10) فإن الغشيان مقارن لليل (الثامن الباء) للوحدة (للإلصاق) وهو تعليق شيء بشيء واتصاله به لأن الباء تعلق الفعل بالمفعول (حقيقة) كأمسكت الحبل بيدي (ومجازا) كمررت بزيد فإن المرور لم يلتصق بزيد وإنما التصق بمكان يقرب منه و«التعدية» كالهزمة نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (11) أي أذهب و«الاستعانة» وهي الداخلة على آلة الفعل نحو نجرت الخشب بالقدم و«السببية» نحو ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (12) و«للمصاحبة» نحو ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ (13) أي مصاحبا له و«الظرفية» الزمانية

(1) ص: 27.

(2) ص: 30.

(3) ص: 129.

(4) ص: 102.

(5) ص: 106.

(6) ص: 23.

(7) ص: 114.

(8) ص: 102.

(9) سورة الجمعة: الآية 11.

(10) سورة الليل: الآية 1.

(11) سورة البقرة: الآية 17.

(12) سورة النساء: الآية 160.

(13) سورة النما: الآية 170.

واللكانية فالأول نحو ﴿نجيناهم بسحر﴾ (1) والثاني نحو ﴿وما كنت بجانب الضروي﴾ (2) و«البديلة» كقول بعضهم ما يسرني أني شهدت بدارا بالعقبة (3) أي بدلها و«المقابلة» فتدخل تارة على الثمن وتارة على المثل من الأول ﴿وشروه بثمن بخس﴾ (4) ومن الثاني ﴿ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا﴾ (5) و«المجاوزه» نحو ﴿فاسأل به خبيرا﴾ (6) أي عنه و«الاستعلاء» نحو ﴿ومنهم من إن تألفه يبدنار﴾ (7) أي عليه و«القسم» الاستعطافي وغيره فالأول نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفا والثاني كقوله:

أو تحلفني بربك العلي * أني أبو ذيلك الصبي (8)

و«الغاية» نحو ﴿وقبأ أحسن بي﴾ (9) أي ألي و«التوكيد» نحو ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (10) و«كذا التبعية» فإنه من معاني الباء «وفاقا للأصمعي» (11) بفتح اليم و«الفارسي» (12) والكوفيين و«بن مالك» (13) نحو ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ (14) أي منها وقوله شربن بماء البحر (15) أي منه ومنه عند الشافعي (16) ﴿وامسجوا برؤوسكم﴾ (17) في آية الوضوء «التاسع بل للعطف» إذا وليها مفرد نحو ما جاء زيد بل عمرو وجاء زيد بل عمرو و«الإضراب» إذا وليها جملة (إما للإبطال) لما وليته نحو ﴿أم يقولون به جنة بل

جاءهم بالحق﴾ (1) فالجائي بالحق لا جنون به «أو للانتقال من غرض إلى آخر» نحو ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا﴾ (2) فما قبل بل باق على حاله «العاشر بيد» بفتح الموحدة وسكون الياء التحتية وفتح الدال اسم «بمعنى غير» وعليه قوله صلى الله عليه وسلم: «نحن الآخرون السابقون بيد (3) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» أي غير أنهم و«بمعنى من أجل» ذكره أبو عبيدة (4) والشافعي (5) فيما رواه ابن حبان (6) في صحيحه عند عقب الحديث المتقدم و«عليه» قوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد «بيد أني من قريش» أي من أجل أني منهم وقيل هذا الحديث لا أصل له (7) «الحادي عشر ثم حُرف عطف للتشريك» في الإعراب والمعنى اتفاقا و«الهيئة على الصحيح» خلافا للفراء (8) و«الترتيب خلافا للعبادي» (9) أبي عاصم في قوله إذا قال وقفت على أولادي ثم أولاد أولادي بظنا بعد بطن أنه للجمع كالولو نقله عنه القاضي الحسين (10) في فتاويه وهذا القول حكاه السيرافي (11) عن الفراء وحكاه غيره عن الأخفش (12) ولا حجة له في قوله تعالى ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا﴾ (13) الإمكان حملها على حذف

(1) سورة المؤمنون: الآية 70

(2) سورة المؤمنون: الآية 62-63

(3) رواه البخاري عن أبي هريرة إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن لآخرين الحديث كتاب الجمعة ج 1 ص 211.

(4) 209-110 هـ = 728-824 م معمر بن اللثني قتيبي بالولا. تبصري أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم بالأدب واللغة مولده

وفاته في البصرة لع مجاز القرآن ومآثر العرب ومعاني القرآن وكتبه تبلغ نحو 200 مؤلف الاعلام ج 7 ص 272 .

(5) ص: 24 .

(6) توفي 354 هـ = 965 م محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم البستي ويقال له ابن حبان

مؤرخ علامة جغرافي محدث قال ياقوت أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره من مصنفاته للسند الصحيح في

الحديث وروضة العقلاء في الأدب والأنواع والتقسيم في الأهرية جمع فيه ما في الكتب الستة. الاعلام ج 6 ص 78 .

(7) قال السيوطي في عقود الجمان في تأكيد للدخ بما يشبه الذم: أورده أصحاب الغريب ولا يعلم من أخرجه ولا أسنده ص 129 .

(8) 207-144 هـ = 761-822 م يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد أو بني منقر أبو زكرياء المعروف

بالفراء إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ومن كلام ثعلب لولا إفرأ ما كانت اللغة. ولد بالكوفة وتوفي بطريق

مكة وكان من تقدمه في اللغة فقيها من كتبه للقصور والمدود ومعاني القرآن وآلة الكتاب. الاعلام ج 8 ص 146 .

(9) 458-375 هـ = 985-1066 م محمد بن أحمد بن محمد العبدي الهروي أبو عاصم فقيه شافعي من القضاة ولد بهرة وصنف

كتبا منها أدب القضاة واللبسوط والهادي إلى مذهب العلماء وطبقات الشافعية. الاعلام ج 5 ص 314 .

(10) ص: 34 له الفتاوى للفيدة أنظر كشف الظنون ج 5 ص 310 .

(11) ص: 37 .

(12) ص: 26 .

(13) سورة الاعراف: الآية 11.

(1) سورة القمر: الآية 34 .

(2) سورة القصص: الآية 44 .

(3) هو واقع لزرقى يقول لابنه رفاعة ما يسرني الخ البخاري باب شهود للملائكة بدراج 5 ص 14 .

(4) سورة يوسف: الآية 20 .

(5) البقرة: 41 .

(6) سورة الفرقان: الآية 59 .

(7) سورة آل عمران: الآية 75 .

(8) البيت لرؤية بن العجاج: للقاصد النحوية للعيني ج 2 ص 232 ثم قال وقال ابن بري هذا الرجز لبعض العرب.

(9) سورة يوسف: الآية 100 .

(10) سورة البقرة: الآية 195 .

(11) 216-122 هـ = 740-831 م عبد الملك بن قريش بن علي بن اصمع الباهلي روية العرب وإحد أئمة العلم باللغة والشعر

والبلدان مولده وفاته في البصرة كان كثير لتطواف في البوادي يقتبس علومها ويتلقى أخبارها من تصانيفه الإبل

وخلق الإنسان والتلذذ وغيرها الاعلام ج 4 ص 162 .

(12) ص: 114 .

(13) ص: 30 .

(14) سورة الإنسان: الآية 6 .

(15) هذا بعض بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف لسحاب وقامه شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجح خضر لهن نسيج: للقاصد

النحوية ج 3 ص 249 .

(16) ص: 24 .

(17) سورة النازعة: الآية 6 .

مضاف تقديره ولقد خلقنا إياكم وزئدة عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ (1) إلى قوله ثم ﴿تاب عليهم﴾ ومن هنا حكى ابن هشام (2) في اللغني (3) الخلاف في التشريك وليس كذلك لأن الكلام في العاطفة لا في مطلق ثم «الثاني عشر حتى لانتها الغاية غالباً» نحو ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ (4) ونحو مات الناس حتى الأنبياء ومن غير الغالب أن تكون للابتداء نحو حتى ماء دجلة أشكل (5) و«للتعليل» نحو سلم حتى تدخل الجنة أي لتدخلها و«ندر» مجيء حتى «للاستثناء» كقوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجرد وما لديك قليل (6)

أي إلا أن تجرد وهو استثناء منقطع و«الثالث عشر رب للتكثير» كقوله صلى الله عليه وسلم «يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» (7) و«للتقليل» كقوله

إلا رب مولود وليس له أب * * * وذو ولد - لم يلد أبولن (8)

يريد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام و«لا يختص بأحدهما» أي التكثير أو التقليل «خلافاً لزاعم ذلك» أي زاعم أنها تختص بالتكثير وهو ابن درستويه (9)

والجرجاني (1) والزمخشري (2) وعزاه ابن خروف (3) وابن مالك (4) لسيبويه (5) وزعم أنها تختص بالتقليل وهو قول الجمهور «الرابع عشر على الأصح أنها قد تكون لسا» بقله «بمعنى فوق» وذلك إذا دخل عليها من نحو قوله:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها (6)

أي من فوقه ومن ثم قال الشلوين (7) وابن خروف أنها اسم دائماً. وقال السيرافي (8) حرف دائماً ولا مانع من دخول حرف جر على مثله و«تكون حرفاً للاستعلاء» حساً نحو ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ (9) أو معنى نحو ﴿ففضلنا بعضهم على بعض﴾ (10) و«المصاحبة» نحو ﴿وإن ربك لجذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ (11) مع ظلمهم و«للمجاورة كعن» كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير (12)

أي عني و«التعليل» نحو ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ (13) أي لهدايته إياكم (14) و«الظرفية» نحو ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ (15) أي في حين غفلة و«الاستدراك» نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رحمة الله أي لكنه و«الزيادة» نحو قوله صلى الله عليه وسلم: لا أحلف على يمين (16) أي يميناً «إما

(1) توفي 471 هـ = 1078 م عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر واضع أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان من كتبه لسرر البلاغة ودلائل الإعجاز والجمل في النحو واللغني في شرح الإيضاح 30 جزءاً وغيرها، الاعلام ج 4 ص 48.

(2) ص: 40.

(3) 609-524 هـ = 1212-1130 م ابن خروف النحوي علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن عالم بالعربية أندلسي له شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل للزجاج وله ردود على بعض معاصريه، الاعلام ج 4 ص 330.

(4) ص: 27.

(5) ص: 30.

(6) البيت لمزاحم العقيلي من قصيدة عدتها 84 بيتاً ومن هذا البيت الخ القصيدة 25 بيتاً كلها في وصف القفا وهو شاعر: خزنة الأدب ج 4 ص 258.

(7) ص: 128.

(8) توفي 358 هـ = 969 م الحسين بن عبد الله السيرا في أبو سعيد نحوي عالم بالأدب له الإقناع في النحو والبلاغة وشرح كتاب سيبويه وغيرها، الاعلام ج 2 ص 195 ولوفيات ج 2 ص 78.

(9) سورة غافر: الآية 80.

(10) سورة البقرة: الآية 253.

(11) سورة الرعد: الآية 6.

(12) البيت للفحيف العقيلي يمدح لها حكيم بن السبب القشيري وعجزه لعمر الله أعجبنى رضاها والفحيف شاعر إسلامي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام وهو شاعر مقل، خزنة الأدب ج: 249-250.

(13) سورة البقرة: الآية 185.

(14) في زهد ابنه لكم وفي تلهديكم.

(15) سورة القصص: الآية 15.

(16) روله البخاري في باب قول الله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعلمون﴾ آخر ج 8 ص 217.

(1) سورة لقمة: الآية 118.

(2) ص: 129.

(3) ص: 129.

(4) سورة القدر: الآية 5.

(5) البيت لجبرير صدره فما زلت أقتلى تمج دماها: بدجلة حتى ماء دجلة أشكل: من قصيدة يهجو بها الأخطل ديوله ص 457 وخزنة الأدب ج 4 ص 143.

(6) البيت للمقنع الكندي: حاشية الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 195.

(7) ورد في البخاري في باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل بلفظ يارب كسبة في الدنيا عارسة في الآخرة ج 2 ص 43 قال في فتح الباري ج 13 ص 22 في كتاب الفتن وفي رواية هشام من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.

(8) البيت لرجل من زئد لسرة: حاشية الأمير ج 2 ص 207: والتصريح ج 2 ص 18 وللأفاصد لنحوية ج 3 ص 255 وقال وحكى أبو علي الفارسي أن قائله هو معمر الجني: وورد في الخزانة بلفظ عجت الخ ج 1 ص 397.

(9) 347-258 هـ = 958-871 م عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن الرزيان أبو محمد علماء اللغة فارسي الأصل توفي ببغداد من تصانيفه تصحيح الفصح وكتاب الكتاب والإرشاد في النحو وغيرها الاعلام ج 4 ص 76.

على يعلو ففعل» اتفاقا نحو ﴿ولعلهم﴾ (1) وبذلك يكمل لها أنواع الكلمة الثلاثة «الخامس عشر الفاء العاطفة للترتيب للمعنوي» نحو ﴿أما ته فاقبره﴾ (2) و«الذكري» وهو عطف مفصل على مجمل نحو ﴿فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾ (3) و«للتعقيب في كل شيء بحسبه» تقول تزوج فلان فولد له إذا لم يكن التزويج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته و«للسببية» نحو ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ (4) «السادس عشر في للظرفين» للكانني والزمانني فالأول نحو ﴿في أجدني الأرض﴾ (5) والثاني نحو ﴿في بضع سنين﴾ (6) و«للمصاحبة» نحو ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ (7) أي معها و«التعليل» نحو ﴿فذلكم الذي لم تنتني فيه﴾ (8) أي لأجله و«الاستعلاء» نحو ﴿ولأطلبنكم في جذوع النخل﴾ (9) أي عليها فإن الصلب ينبئ عن الظهور والاشتهار والظرفية تشعر بالاستتار و«التوكيد» وهي الزائدة نحو قال ﴿اركبوا فيها﴾ (10) أي لركبوها و«التعويض» وهي الزائدة عوضا عن في أخرى محذوفة نحو زهدت فيما رغبت والأصل زهدت فيما رغبت فيه فحذفت في بعد رغبت وزيدت بعد زهدت و«بمعنى الباء» نحو قوله:

ويركب يوم الروع منا فولوس * بصيرون في طعن الأباهر والكلبي (11)
أي بطعن «و» بمعنى «إلى» نحو ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾ (12) أي إليها «و» بمعنى «من» كقوله:

ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال (13)

أي منها «السابع عشر كي للتعليل» كقوله تعالى ﴿فردناه إلى أمه كي تقر بحينها﴾ (2) أي لأجل القرة و«بمعنى أن المصدرية» كقوله تعالى ﴿لكيلا تأسوا﴾ (1) أي لأن لا تأسوا «الثامن عشر كل اسم لاستغراق أفراد» المضاف إليه (المنكر) نحو ﴿كل امرئ بما كسب رهين﴾ (3) والمعروف للمجموع نحو كل العالمين حادث «و» لاستغراق «أجزاء» المضاف إليه «المفرد المعرف» نحو كل الرجل يفنى أي كل أجزائه هذا هو الأصل في معنى كل وقد يتخلف فتاتي مضافة إلى المنكر والمراد استغراق الأجزاء كقراءة السبعة غير أبي عمرو (4) وابن ذكوان (5) ﴿كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾ (6) بترك تنوين قلب وقد تأتي مضافة إلى المفرد المعرف والمراد استغراق الأفراد نحو ﴿كل الطعام كاذب لبني إسرائيل﴾ (7) وأجيب عن الأول بأنه على تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاءها وعن الثاني بأنه من قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى كالنكرة «التاسع عشر اللام الجارة تأتي «للتعليل» كقوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة (8)

أي لأجل ذكرى إياك و«الاستحقاق» وهي الواقعة بين معنى وذات نحو العزة للمومن (9) و«الاختصاص» نحو السرج للديبة و«الملك» نحو الدار لزيد. قال ابن الخشاب (10) والفرق بين الثلاثة أن مالا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما صلح له التملك ولكن أضيف إليه ما ليس بمملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فالأم فيه للملك و«الضرورة أي» المثال و«العاقبة» نحو ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس﴾ (11) و«التمليك» نحو وهبت لزيد توبا أي ملكته إياه

(1) سورة القصص: الآية 13.

(2) سورة الحديد: الحديد 22.

(3) سورة فطور: الآية 19.

(4) ص: 75.

(5) 242-173 هـ = 857-789 م عيد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري أبو عمرو من كبار القراء لم يكن في عصره قراء منه توفي بدمشق، الأعلام في ج 4 ص 65.

(6) سورة غافر: الآية 35.

(7) سورة آل عمران: الآية 93.

(8) البيت لأبي صخر الهذلي وقامه كما انتفض لعصفور بلله لقطر لتصريح ج 1 ص 336 وللقايد لنحوية ج 3 ص 67.

(9) في زت للمومنين.

(10) 567-492 هـ = 1172-1099 م عيد الله بن أحمد بن الخشاب أبو محمد لعلم معاصره بالعربية من أهل بغداد مولدا ووفاة عان عارفا بعلوم الدين متطعا على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة من تصانيفه شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في نحو 4 مجلدات والترجيل في شرح الجمل للزجاجي ونقد اللقامات العربية، الأعلام ج 4 ص 67.

(11) سورة الأعراف: الأعراف 179.

- (1) سورة المؤمنون: الآية 91.
- (2) سورة عبس: الآية 21.
- (3) سورة قنساء: الآية 153.
- (4) سورة القصص: الآية 15.
- (5) سورة الروم: الآية 3.
- (6) سورة الروم: الآية 4.
- (7) سورة القصص: الآية 79.
- (8) سورة يوسف: الآية 32.
- (9) سورة طه: الآية 71.
- (10) سورة هود: الآية 41.
- (11) البيت لزيد الخليل الصحابي والأباهر جمع أبهر وهو عرق مستيقظ الصلب متصل بالقلب والكلبي جمع كلية للإنسان والحيوان كليتان وهما لخماتان حمراولان لازقتان بعظم الصلب وصفهم بالحق في الطعن فهم يعتمدون للقاتل، خزنة الأدب ج 4 ص 148.
- (12) سورة إبراهيم: الآية 9.
- (13) البيت لامرئ أقيس وصدره وهل يعمن من كان أحدث عهدا الأمير على مغنى اللبيب ج 1 ص 253 خزنة الأدب ج 1 ص 29.

و«شبهه» نحو ﴿والله جهل لجهل من أنفسكم أزواجا﴾ (1) و«توكيد النفي» وهي الداخلة في خبر كان أو يكون للنفيتين نحو ﴿وما كان الله ليظلمكم على الغيب﴾ (2) لم يكن الله ليخفر لهم ﴿(3) و«التعدي» نحو ﴿وتله للجبين﴾ (4) و«التأكيد» وهي ثلاثة أنواع للمعترضة بين الفعل المتعدي ومفعول كقوله:

وملكت ما بين العراق ويشرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد (5)
والمعترضة بين للتضاييق كقوله:

يا بوس للحرب التي وضعت (6)

والمقوية للعامل لتأخيرها نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (7) ولفرعيتها نحو ﴿هو الحق مصدقا لما معهم﴾ (8) و«بمعنى إلى» نحو ﴿بِأَنِّ رِيكَ أَوْحَى لَهَا﴾ (9) أي إليها «و» بمعنى «على» نحو ﴿يَخْرُجُ لِلْإِنْقَافِ﴾ (10) أي عليها «و» بمعنى «في» نحو ﴿وَنُفِخَ الْمَوَازِينُ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (11) أي فيه «و» بمعنى «عند» نحو بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴿(12) بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة الجحدري (13) أي عندما جاءهم «و» بمعنى «بعد» نحو ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (14). أي بعده «و» بمعنى «من» نحو ﴿سَمِعُوا لَهَا شَهِيْقًا﴾ (15) أي منها «و» بمعنى «عن» نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (16) أي عنهم ولو كانت اللام للتبليغ لقليل ما سبقتمونا إليه أي إلي الإيمان «العشرون لولا

- (1) سورة النحل: الآية 72.
- (2) سورة آل عمران: الآية 179.
- (3) سورة النساء: الآية 168.
- (4) سورة الصافات: الآية 103.
- (5) لبيت لابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان: الأمير على معنى للبيب ج 1 ص التصريح ج 2 ص 11.
- (6) هذا صدر بيت تمامه أر لقط فاستراحوا وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة لشاعر: الأمير على معنى للبيب ج 1 ص 312 وكتاب سيبويه ج 2 ص 207.
- (7) سورة يوسف: الآية 43.
- (8) سورة البقرة: الآية 91.
- (9) سورة الزلزلة: الآية 5.
- (10) سورة الإسراء: الآية 107.
- (11) سورة الأنبياء: الآية 47.
- (12) سورة ق: الآية 5.
- (13) عاصم بن أبي السباح العجاج وقيل ميمون أبو للجسر الجحدري البصري أخذ لقراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس. قال خليفة بن خياط وغيره مات قبل ثلاثين ومائة وقال للدائي سنة 128: طبقات القراء لابن الجزري ج 1 ص 349.
- (14) سورة الإسراء: الآية 78.
- (15) سورة الملك: الآية 7.
- (16) سورة الأحقاف: الآية 11.

حرف معناه في الجملة الأسمية امتناع جوابه لوجود شرطه» نحو لولا زيد أي موجود لأكرمتك لمتنع الإكرام وهو الجواب لوجود زيد وهو الشرط «و» معناه «في» الجملة «للمضارعة التحضيض» بمهلة ومعجمتين وهو الطلب الحثيث نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ (1) أي لتستغفروه ولابد «و» معناه في الجملة «للماضية التوبيخ» نحو ﴿فَلَوْلَا نَجَرْتَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ (2) وبخهم الله على عدم نصر الشركاء إياهم «قيل وترد» لولا «للفني» بمنزلة لم، قاله الهروي (3) وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمْنَتْ﴾ (4) أي لم تكن أمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس والاستثناء متصل وقال الأخفش (5) والكسائي (6) والفراء (7)، إنها في هذه الآية للتوبيخ والمعنى فهلا كانت قرية واحدة من القرى للمهلكة أمنت قبل مجيء العذاب فنفعها إيمانها ويؤيده قراءة أبي (8) وعبد الله (9) فهلا ويلزم من ذلك معنى النفي لأن اقترن التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه والاستثناء منقطع وإلا فيه بمعنى لكن «الحادي والعشرون لو حرف شرط» يكسر «للماضي» نحو لو جثنتي لأكرمتك و«يقول للمستقبل» نحو أحسن إلى زيد ولو أساء وعلى الماضي «قال سيبويه» (10) لو «حرف لما» أي لفعل «كان سيقع» أي لانتفاء ما كان يقع وهو الجواب «لوقوع غيره» وهو الشرط و«قال غيره» من المعربين «حرف امتناع» أي امتناع الجواب «لامتناع» أي لامتناع الشرط ولا خلاف بين هذين القولين في المعنى ومراهما إن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل وبقاء الجواب على حاله مع انتفاء الشرط عارض في بعض الصور الآتية فسقط ما قيل والصواب أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته.

- (1) سورة النمل: الآية 46.
- (2) سورة الأحقاف: الآية 28.
- (3) «415-340 هـ = 1025-951 م» علي بن محمد أبو الحسن الهروي عالم باللغة و النحو من أهل هرة من كتبه ذخائر في النحو والأزهرية وللرشد في النحو، الاعلام ج 4 ص 327.
- (4) سورة يونس: الآية 98.
- (5) ص: 26.
- (6) ص: 75.
- (7) ص: 75.
- (8) ص: 75.
- (9) هو ابن مسعود قال الشوكاني في فتح القدير ج 2 ص 474 ولولا هذه هي التحضيضية لتي بمعنى هلا. كما قال الأخفش والكسائي وغيرهما ويدل على ذلك ما في مصحف أبي وابن مسعود فهلا قرية توفي عبد «لله 32 هـ = 653 م» وهو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن أكابر الصحابة فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن السابقين إلى الإسلام وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة وكان خادما رسول الله لأمين وصاحب سره ورفيقه في حله وترحاله وغزواته الاعلام ج 4 ص 137.
- (10) ص: 27.

وإنما لها تعرض لامتناع الشرط و«قال» أبو علي «الشلوبين (1) لا تدل لو على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب وإنما هي «لمجرد الربط» للجواب بالشرط وتبعه على ذلك ابن هشام الخضرلوي (2) ورده (3) في المغني (4) و«الصحيح وفاقا للشيخ الإمام» والد المصنف (5) ما قاله ابن مالك (6) في التسهيل (7) لو حرف شرط يقتضي «امتناع ما يليه واستلزامه لتأليه» إنتهى والمعنى أنه يقتضي امتناع ما يليه وهو الشرط مثبتا كان أو منفيًا ويقتضي استلزام الشرط لتأليه وهو الجواب مثبتا كان أو منفيًا فالأقسام أربعة لأنهما إما مثبتان نحو: لو جاء زيد أكرمه، أو منفيان نحو لو لم يجرى ما أكرمه أو الأول مثبت والثاني منفي نحو لو يجئني عتبت عليه «ثم ينتفي التالي» أيضا وهو الجواب «أن ناسب» للمقدم وهو الشرط بأن يكون بينهما ارتباط عادي أو عقلي أو شرعي «ولم يخلف للمقدم» شرط «غيره» في مناسبة الجواب له «كـ ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (8)» أي السموات والأرض ففسادهما بخروجهما عن نظامهما للشاهد مناسب لتعدد الآلهة لما بينهما من الارتباط العادي عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف للمقدم وهو التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد هذا تقرير كلامه وقال ابن الحاجب (9) في أماليه (10) إن هذه الآية سيقت لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة لأنه خلاف للفهوم من السياق ولأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة لأن للراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه إنتهى «لا إن خلفه»

(1) ص: 128 .

(2) محمد بن يحيى بن هشام الخضرلوي نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس ويقال له الأندلسي حاشية الأمير على مغني اللبيب ج 1 ص 3 وفي الاعلام 575-646 هـ = 1180-1248 م محمد بن يحيى بن هشام الخضرلوي الأنصاري الخزرجي أبو عبد الله المعروف بابن البردعي عالم بالعربية أندلسي من أهل الجزيرة الخضراء توفي بتونس من كتبه لخب في مسائل مختلفة عدة أجزاء والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح والإقتران في تلخيص الإيضاح والنقض على للمتعب لابن عصفور وغيرها ج 7 ص 138 .

(3) أي ابن هشام جمال الدين بن عبد الله ص 129 .

(4) ص: 130 .

(5) ص: 61 .

(6) ص: 30 .

(7) تسهيل الفوائد وتكميل للقاصد في النحو: كشف الظنون ج 1 ص 405 .

(8) سورة الأنبياء: الآية 22 .

(9) ص: 27 .

(10) النحوية فيه فوائد شتى من النحو . أنظر كشف الظنون ج 1 ص 162 .

أي خلف للمقدم غيره في ترتب التالي عليه فلا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالي «كقولك لو كان» هذا الشاخص «إنسانا لكان حيوانا» فالحيوان مناسب للإنسان لما بينهما من الارتباط العقلي لأنه جزؤه ويخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم من انتفاء الإنسان عن شيء انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون غير إنسان إذ لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم «ويثبت التالي» على حاله مع انتفاء المقدم بقسيميه «إن لم يناف» وجود التالي انتفاء للمقدم «وناسب» وجود التالي انتفاء للمقدم إما «ب» المناسب «الأولى كلو لم يخف لم يعص» من قول عمر (1) رضي الله عنه نعم العبد صهيب (2) لو لم يخف الله لم يعصه (3) . رتب عدم العصيان على عدم الخوف وعدم العصيان بالخوف أولى وأنسب «أو المساواة» أي بالمناسب للمساوي «كلو لم تكن ربيبة لما حلت» لي للرضاع» من قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (4) إنها لو لم تكن ربيبة في حجرى ما حلت لي أنها لابنة أخي من الرضاعة (5) رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة وكونها ابنة أخ رضاعا وهما متساويان في عدم الحل شرعا «أو» بالمناسب «ألا دون كقولك» في امرأة عرض عليك نكاحها «لو انتفت أخوة النسب» بيني وبينها «لما حلت» لي «للرضاع» بيننا بالأخوة وهذا المثال مقلوب وصوابه لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت من النسب رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع للبين بأخوتها من النسب والأخوة من النسب مناسبة لعدم الحل شرعا فيترتب أيضا عدم الحل على الأخوة من الرضاع للناسب له شرعا لكن دون مناسبة للأول لأن حرمة الرضاع أدون من

(1) «40 قبل هـ = 23 هـ = 584-644 م» عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمر المؤمنين لصحابي الجليل صاحب الفتوحات يضرب بعدله للثل أسلم قبل الهجرة بخمس سنين . قال ابن مسعود ما كنا نقدر أن نصلي عند الكعبة حتى أسلم عمر . الاعلام ج 5 ص 45 .

(2) «32 قبل الهجرة - 38 هـ = 592-659 م» صهيب بن سنان بن مالك من بني النمر بن قاسط صحابي جليل من أرمى العرب سهما وله بأس وهو أحد السابقين إلى الإسلام . الاعلام ج 3 ص 210 .

(3) قال السيوطي في عقود الجمان ص 37 قال الشيخ بها . الذين في عروس الافراح ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفًا لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة الفحص عنه قال السيوطي قلت ما زال في نفسي منه حتى رأيته فسررت به سرورا لم يعد له شيء . لكنه في سالم لا في صهيب فأخرجه أبو نعيم في الحلية عن محمد بن علي بن حبيش عن أحمد بن حماد بن سفيان عن زكرياء بن يحيى بن أبي صالح كاتب الليث عن أبي لهبة عن عباد بن نسي عن عبيد الرحمان بن غنم عن عبيد الله بن الأرقم عن عمر بن الخطاب . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن سالما شديد الحب لله لو لم يخف الله عز وجل ما عصاه وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس قلت قال ابن رجب الحنبلي في كتابه

لستشاق نسيم الأنس وذكر أبو عبيد في غريبه أن عمر قال نعم العبد صهيب ليخ ص: 31 .

(4) «28 ق هـ = 62 هـ = 596-681 م» هند بنت سهيل المعروف بابي أمية بن المغيرة القرشية الخزومية أم سلمة من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها في السنة الرابعة للهجرة وكانت من أكمل نساء عقلا وخلقا وهي قديمة الإسلام هاجرت مع زوجها الأول أبي سلمة إلى الحبشة . الاعلام ج 8 ص 97 .

(5) أخرجه البخاري بسنده عن أم حبيبة بنت أبي سفيان ج 4 ص 125 في كتاب النكاح باب «وأماهاكم الإتي أرضعكم»

حرمة النسب «وترد» لو «للتسني» نحو ﴿فلو أن لنا كرة فنتكوى﴾ (1) أي ليت لنا كرة و«العرض» بفتح العين المهملة وسكون الراء وهو طلب يلين ورفق نحو: لو تنزل عندنا فنكرمك و«التحضيض» بمهملة فمعجمتين وهو طلب بحث ولزجاج نحو: لو تسلم فتدخل الجنة أي هلا تسلم و«التقليل نحو» قوله صلى الله عليه وسلم "ردوا السائل" أي بالإعطاء و«لو يظلف محرق» (2) «رواه النسائي» (3) والمعنى تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف. قاله ابن هشام اللخمي (4) وقد يدعى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها لا منها لأن الظلف يشعر بالتقليل والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل والمراد بالمحرق للشوي للنتفع به «الثاني والعشرون لن حرف نفي» لحدث المضارع و«نصب» للفظه و«لستقبال» لزمانه «ولا تفيد توكيد النفي ولا تأبيده خلافا لمن زعمه» وهو الزمخشري (5) ذعب في الكشف (6) إلى الأول وفي الأموذج (7) إلى الثاني و«ترد» لن «للدعاء وفاقا لابن» السراج (8) وابن «عصفور» (9) «بضم العين نحو» قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين» (10). قال معناه فاجعني لا أكن ولم يثبت ذلك ابن مالك (11) ولا حجة في الآية لإمكان حملها على النفي للحض ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه «الثالث والعشرون ما ترد اسمية» في

- (1) سورة الشعراء: الآية 102
- (2) روله في اللوطا في ما جاء في الساكنين بلفظ ردوا للسكن ولو بظلق محرق ج 3 ص 109 وأخرجه النسائي في باب رد السائل ج 5 ص 81.
- (3) «303-215 هـ = 915-830 م» أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر ديناثر أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن القاضي الحافظ شيخ الإسلام أصله من نسا بخراسان له السنن الكبرى في الحديث وللجني وهو السنن الصغرى والضعفاء وللتروكون الاعلام ج 1 ص 171.
- (4) توفي 577 هـ = 1181 م محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي أبو عبد الله عالم بالأدب أندلسي من كتبه للدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان والفصول وغيرها، الاعلام ج 5 ص 318.
- (5) ص: 23.
- (6) ص: 59.
- (7) كتاب قنطريه من الفصل.
- (8) توفي 316 هـ = 929 م محمد بن السري بن سهل أبو بكر أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد يقال ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله مات شابا من كتبه الأصول في النحو وشرح كتاب سيبويه والشعر والشعراء وغيرها، الاعلام ج 6 ص 136.
- (9) ص: 102.
- (10) سورة القصص: الآية 17.
- (11) ص: 30.

خمسة أماكن و«حرفية» في غيرها فالإسمية ترد «موصولة» نحو ﴿ما عندكم ينفق﴾ (1) الآية أي الذي عندكم ينفق والذي عند الله باق «ونكرة موصوفة» نحو مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك و«للتعجب» نحو ﴿فما أصبرهم على النار﴾ (2) و«استفهامية» نحو ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ (3) و«شرطية زمانية» نحو ﴿فما استقاموا لكم﴾ (4) الآية أي فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم «و» شرطية «غير زمانية» نحو ﴿وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم﴾ (5) «و» الحرفية ترد «مصدرية كذلك» أي زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ (6) أي مدة دولي حيا وغير الزمانية نحو ﴿وإذا ما عنتم﴾ (7) أي عنتكم و«نافية» نحو ﴿ما هن أمهاتهم﴾ (8) «وزائدة كافة» نحو ﴿إنما الله إله واحد﴾ (9) و«غير كافة» نحو ﴿عما قليل﴾ (10) «الرابع والعشرون من» بكسر الميم «لا ابتداء الغاية غالبا» في للكان اتفاقا نحو ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ (11) وفي الزمان عند الكوفيين نحو ﴿من أول يوم﴾ (12) والمراد بالغاية هنا جميع المسافة كما نبه عليه الرضي (13). قال إذ لا معنى لا ابتداء النهاية «و» من غير الغالب ورودها «للتبعيض» نحو ﴿لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ (14) أي بعضه «والتبيين» نحو ﴿أساور من ذهب﴾ (15) «والتعليل» نحو ﴿من غم أعيدوا فيها﴾ (16) أي لأجله و«البديل» نحو ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ (17) أي بدلها و«الغاية» كإلى

- (1) سورة النحل: الآية 96.
- (2) سورة البقرة: الآية 175.
- (3) سورة طه: الآية 17.
- (4) سورة التوبة: الآية 7.
- (5) سورة البقرة: الآية 215.
- (6) سورة مريم: الآية 32.
- (7) سورة آل عمران: الآية 118.
- (8) سورة الحجرات: الآية 2.
- (9) سورة النساء: الآية 171.
- (10) سورة المؤمنون: الآية 40.
- (11) سورة الإسراء: الآية 1.
- (12) سورة التوبة: الآية 108.
- (13) ص: 129.
- (14) سورة آل عمران: الآية 92.
- (15) سورة الحج: الآية 23.
- (16) سورة الحج: الآية 22.
- (17) سورة التوبة: الآية 38.

نحو قربت منه أي إليه و«تنصيص العموم» وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل لأن النكرة المنفية ظاهرة في العموم محتملة لنفي الواحد في الدار من رجل لأن النكرة المنفية ظاهرة في العموم محتملة لنفي الواحد فإذا اجرت بمن ارتفع احتمال الواحدة فإن كانت النكرة مختصة بالنفي كانت من لتأكيد التنصيص على العموم نحو ما في الدار من أحد و«الفصل» بين المتضادين نحو ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ (1) و«مرادفة الباء» نحو ﴿ينظرون من طرف خفي﴾ (2) أي به قاله يونس (3) وهو ظاهر أن أريد أن الطرف آلة للنظر وإما أن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لا ابتداء الغاية قاله الدماميني (4) و«مرادفة عن» نحو ﴿قد كنا في غفلة من هذا﴾ (5) أي عنه و«مرادفة في» نحو ﴿فإن كان من قوم عبادكم﴾ (6) أي في قوم بدليل قوله ﴿وهو مومن﴾ نقله ابن الصباغ (7) عن الشافعي (8) و«مرادفة عند» نحو ﴿لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً﴾ (9) أي عند الله قاله أبو عبيدة (10) وقيل أنها هنا للبدل أي بدل طاعة الله أو بدل رحمة الله و«مرادفة على» ﴿ونصرناه من القوم﴾ (11) أي عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى متعناه «الخامس والعشرون من» بفتح الميم «شرطية» نحو ﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾ (12) و«لستفهامية» نحو ﴿من ذا الذي يحوكمكم من الله﴾ (13) و«موصولة» نحو ﴿ولله يسجد من في السموات﴾ (14) و«نكرة موصوفة» نحو مررت بمن معجب لك أي بإنسان معجب لك «قال أبو علي» الفارسي (15) «ونكرة تامة» كقوله:

(1) سورة البقرة: الآية 220.

(2) سورة الشورى: الآية 45.

(3) 182-94 هـ = 798-713 م يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن ويعرف بالنحوي علامة بالأدب كان إمام نحاة البصرة في عصره أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من كتبه معاني القرآن كبير وصغير ولفظة والنولاد ومن كلامه ليس لعبي مروءة ولا لمقص أبيان بها.، الاعلام ج 8 ص 261.

(4) 827-763 هـ = 1424-1362 م محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد اللخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالسرعة وفنون الأدب ولد في الأسكندرية من كتبه شرح لغني اللبيب ونزول الغيث لتفقد فيه شرح لأمية العجم للصفدي وشرح للجزرجية ومصابيح الجامع شرح لصحيح البخاري، الاعلام ج 6 ص 57.

(5) سورة الأنبياء: الآية 97.

(6) سورة النساء: الآية 92.

(7) ص: 55.

(8) ص: 24.

(9) سورة آل عمران: الآية 10.

(10) ص: 133.

(11) سورة الأنبياء: الآية 77.

(12) سورة النساء: الآية 123.

(13) سورة الأحزاب: الآية 17.

(14) سورة الرعد: الآية 15.

(15) ص: 114.

ونعم من هو في سر وإعلان (1)

فمن تمييز وفاعل نعم مستتر فيها والضمير للنفصل هو المخصوص بالمدح وغير أبي علي لم يثبت ذلك ويقول من موصولة فاعل نعم وما بعدها صلة لها والمخصوص بالمدح هو محذوف راجع إلى بشر في البيت قبله «السادس والعشرون هل» تختص بالدخول على اللوجب نحو: هل قام زيد؟ فيجواب: بنعم أو لا، فتكون لطلب التصديق مطلقاً إيجاباً أو سلباً ولا تدخل على منفي فلا يقال هل لم يقم زيد ومن قال كالمصنف تعبا لشيخه (2) ابن هشام (3) في اللغني (4) هل «لطلب التصديق الإيجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي» فقد أثقل ذهنه من السؤال إلى الجواب. قال السكاكي (5) وغيره هل لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الإنفاء يقال في جواب هل قام زيد نعم أو لا فاطلق التصديق ولم يقيده بالإيجاب وعلم منه أنها لا تكون لطلب التصور فلا يقال هل الإنسان وإنما يقال ما الإنسان فيقال في جوابه حيون ناطق «السابع والعشرون الولو» العاطفة «لمطلق الجمع» بين المتعاطفين في الحكم من غير تقييد بمعية أو تأخر أو تقدم هذا هو الأصح و«قيل» هي «للترتيب» لكثرة لستعمالها فيه وبه قال قطرب (6) والرعي (7) والفراء (8) والزاهد (9) وهشام (10) وثعلب (11) فقيل مطلقاً وقيل حيث يستحيل الجمع نحو ﴿أركعوا واسجدوا﴾ (12) وقيل في المفردات دون الجمل

(1) صدره ونعم مذكراً من ضاقت مذاهبه والبيت قيل في بشر أخي عبد الملك كان جواداً وقبلة وكيف أهدب أمراً أو أراح له، وقد زكأت إلى بشر بن مروان أورده الأمير في حاشيته على مغني اللبيب دون عزم ج 2 ص 29 والعين في القاصد للنحوية ج 1 ص 487 والبيدادي في الخزانة ج 4 ص 114.

(2) فالمصنف من تلاميذ ابن هشام.

(3) ص: 129.

(4) ص: 130.

(5) ص: 119.

(6) توفي 206 هـ = 821 م محمد بن اللستين بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة من اللواحي كان يرى رأى للعزلة النظامية وهو أول من وضع للثلاث في اللغة وقطرب لقب دعاه به استاذة سيبويه من كتبه معاني القرآن والنولاد والأضداد وغيرها الاعلام ج 7 ص 95.

(7) 420-328 هـ = 1049-940 م علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الرعي عالم بالعربية أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد من تصانيفه في النحو الجديع قال الأتباري حسن جداً وشرح مختصر الجرمي وشرح لإيضاح لأبي علي لغارسي الاعلام ج 4 ص 318.

(8) ص: 113.

(9) توفي 546 هـ = 1151 م محمد بن عبد الرحمن بن أحمد أبو عبد الله البخاري علاء الدين للقب بالزاهد مفسر من أهل بخارى كان مفتياً أصولياً عارفاً بعلم الكلام صنف كتاباً في تفسير القرآن قيل: أكثر من ألف جزء وله محاسن الاسلام الاعلام ج 6 ص 191.

(10) توفي 209 هـ = 824 م هشام بن معاوية أبو عبد الله نحوي ضرير من أهل الكوفة من كتبه الحدود وللختصر والقياس كلها في النحو، الاعلام ج 8 ص 88.

(11) ص: 106.

(12) سورة الحج: الآية 77.

و« قيل للمعية » لأنها للجمع والولو الأصل فيه المعية، وبه قال بعض الحنفية (1) ولم يقل الجمع المطلق كما قال ابن الحاجب (2) لايهامه تقييد الجمع بالإطلاق والغرض نفي التقييد كما قال للصف في شرح المختصر (3) وقال أخوه (4) في شرح المختصر التعبيران سواء.

فصل «الأمر»

قسمان لفظي ونفسي الأول «أم ر» أي اللفظ المركب من هذه الأحرف الثلاثة للمساء بألف ميم راء فالألف لسم أ والليم لسم م، والراء لسم ر، وعلى هذا فيقرأ بصيغة الماضي مفككا «حقيقة في القول» أي اللفظ «المخصوص» الدال على طلب الفعل بأي لفظ كان من صيغة فعل أمر أو اسم فعله أو مضارع مقرون بلامه أو مصدره بمعناه فالأول نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (5) أي قل لهم صلوا، والثاني نحو: "إذا قلت لصاحبك وإمام يخطب يوم الجمعة صه فقد لغوت" (6) كذا في بعض الطرق والثالث نحو ﴿لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ (7) والرابع نحو ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ (8) «مجاز في الفعل» اللغوي كقوله تعالى ﴿أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (9) أي من فعله و«قيل» أم ر وضع حقيقة «للقدر المشترك» بين القول والفعل بالإشتراك اللغوي، فيكون من باب للتواطئ قيل وهذا القول لا يعرف قائله و«قيل» أمر «مشترك بينهما» أي بين القول والفعل بالإشتراك اللفظي فيكون حقيقة فيهما و«قيل» مشترك بين القول والفعل والفعل و«بين الشأن والصفة والشيء» فيكون مشتركا بين الخمسة فالقول نحو

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ أي قل لهم والفعل نحو ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (1) أي في الفعل الذي تعزم عليه والشأن نحو وما أمر فرعون (2) أي وما شأنه والصفة كقوله: لأمر ما يسود من يسود (3)

أي لصفة من صفات الكمال والشيء كقوله: (4) لأمر ما جدع قصير أنفه أي لشيء والأصل في الاستعمال الحقيقة فيكون مشتركا بينها وأجيب بأن للجاز خير من الإشتراك القسم الثاني النفسي «وحده اقتضاء فعل غير كف» بفتح الكاف «مدلول عليه» أي على الكف «بغير» لفظ «كف» بضم الكاف فاقتضاء الفعل طلب فيشمل الأمر والنهي الجازمين وغير الجازمين وغير كف مخرج للنهي فإنه طلب فعل هو كف ومدلول على الكف بغير لفظ كف مدخل لنحو قوله صلى الله عليه وسلم كف عليك (5) هذا يعني اللسان فإنه أمر بالكف عن الشيء لا نهى عنه وسمى للصنف مدلول كف أمراً لا نهياً، موافقة للدال في اسمه فإن مدلول كف ولا تفعل واحد فإن دل عليه بلفظ كف سمي أمراً وإن دل عليه بلفظ لا تفعل سمي نهياً لأن النهي طلب كف ومن أنكر الكلام النفسي كالمعتزلة (6) اقتصر على اللفظي «و» الأصح أن الأمر «لا يعتبر فيه علو» بأن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه «ولا استعلاء» بأن يكون الطالب يطلب العلو في الطلب بإظهار تعاضد على المطلوب منه و«قيل يعتبران» وبه جزم ابن القشيري (7) والقاضي عبد الوهاب (8) وإطلاق الأمر دونهما مجازي و«اعتبرت المعتزلة» إلا أبا الحسين (9) منهم «وأبو إسحاق الشيرازي (10) وابن الصباغ (11)

(1) سورة آل عمران: الآية 159 .

(2) سورة هود: الآية 97 .

(3) صدره عزم على إقامة ذي صباح، وأبيات لانس بن مدرك المشعبي وهو جاهلي، خزنة الأدب ج 1 ص 476 قال وصحفه ابن خلف في أبيات الكتاب بأوس بن مدرك وورد في الكتاب ج 1 ص 227 قال رجل من خثعم البيت.

(4) قصير للزباء كما في أمثال منجد الطلاب وللثلل ضمنه الحريري مقامته 27 ص 284 .

(5) هذا بعض حديث معاذ الذي روه قنمزي وقال حسن صحيح وأورده النووي في رياض الصالحين ص 413 .

(6) ص: 32 .

(7) ص: 112 .

(8) 422=362 هـ = 1031=973 م عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعلبي البغدادي أبو محمد قاض من فقهاء المالكية من كتبه فتلقين في فقه المالكية (ط) ومسائل الخلاف وغرر للحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة وشرح فصول الأحكام (ط)، الاعلام ج 4

ص 184 .

(9) ص: 109 .

(10) ص: 58 .

(11) ص: 55 .

(1) ص: 63 .

(2) ص: 27 .

(3) ص: 29 .

(4) الشيخ بها، الدين ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب: حواشي الشيخ محمد الجوهرى على غاية الوصول شرح لب الأصول لأبي زكريا، الأنصاري ص 62 . وكشف الظنون ج 5 ص 113 وابن السبكي هذا ولد 719 وتوفي 763 وهو أحمد بن علي بن عبد الكافي وله عروس الأفراح شرح تلخيص الفتاح وغيرهما.

(5) سورة طه: الآية 132 .

(6) روه الجماعة إلا ابن ماجة بلفظ نصت ورواه الإمام أحمد وأبو داود بلفظ ومن قال: صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له، للتنقيح 2 ص 30 وفي فتح قباري ج 2 ص 414 وأحمد من حديث علي مرفوعاً من قال: صه فقد تكلم ومن تكلم فلا جمعة له، ولأبي داود نحوه.

(7) سورة طلاق: الآية 7 .

(8) سورة محمد: الآية 4 .

(9) سورة هود: الآية 73 .

والسمعاني (1) العلو « فقط » واعتبر « أبو الحسين » المعتزلي و« الإمام » الرززي (2) و« الأمدي (3) وابن الحاجب (4) » وابن برهان (5) « الاستعلاء » فقط و« اعتبر أبو علي » الجبائي (6) و« ابنه » أبو هاشم (7) زيادة على العلو « إرادة الدلالة باللفظ على الطلب » ليخرج بهذه الإرادة لستعمال الأمر في غير الطلب كالتهديد نحو ﴿ **اعملوا ما تشاء** ﴾ (8) فإنه لا يتميز عن التهديد إلا بالإرادة وأجيب بأن الأمر حقيقة في الطلب فإذا أريد غيره كان مجازاً محتاجاً لقرينة.

ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال الاقتضاء للأخذ في تعريف الأمر معناه الطلب وهو نظري والطلب أخفى من الأمر والتعريف بالأخفى ممتنع فأشار إلى دفعه بقوله و« الطلب بديهي » التصور لأن كل عاقل يفرق بالبديهية بين الطلب والخبر فلا يكون نظرياً و« الأمر » للحدود باقتضاء فعل إلى آخره « غير الإرادة » لذلك الفعل لأن الله تعالى أمر بالإيمان من علم عدم إيمانه كأبي لهب (9) ولم يرد إيمانه لإخباره تعالى بعدم إيمانه وما أخبر الله بعدمه ممتنع (10) وقوعه والممتنع وقوعه غير مراد « خلافاً للمعتزلة » في قولهم الأمر نفس الإرادة والذي ألجأهم إلى ذلك أنهم لما أنكروا الكلام النفسي ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء للحدود به الأمر قالوا أنه الإرادة ونقل الزركشي (11) في البحر (12) عن بعض المتأخرين الحق أن الأمر، يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية فإنه لا يأمر إلا بما يريد شرعاً ودينياً وقد يأمر بما لا يريد ككوناً

(1) 426=489=1035=1096 م منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد للروزي السمعاني أبو اللفظ مفسر من علماء الحديث من أهل مرو مولداً ووفاء له تفسير السمعاني والانتصار لأصحاب الحديث ولقواطع في أصول الفقه، الاعلام ج 7 ص 303.

(2) ص: 22.

(3) ص: 39.

(4) ص: 27.

(5) ص: 112.

(6) ص: 63.

(7) ص: 63.

(8) سورة فصلت: آية 40.

(9) توفي 2 هـ = 624 م عبد العزي بن عبد المطلب هاشم من قرش عم رسول الله واحد الشجعان في الجاهلية ومن أشد الناس عدوة للمسلمين كان غنياً عتياً كبير عليه أن يتبع ديناً جاء به ابن أخيه وفيه نزلت ﴿ **تبت يدا أبي لهب** ﴾ مات بعد بدر ولم يشهداه، الاعلام ج 4 ص 12.

(10) في زت ممتنع.

(11) ص: 40.

(12) ص: 36.

وقدرا كإيمان أبي لهب (1) وكأمره خليله (2) بالذبح ولم يذبح وأمره رسوله بخمسين صلاة ولم يصلها وفائدته العزم على الامتثال وتوطين النفس عليه وإنما قال المصنف والأمر ولم يقل والطلب غير الإرادة لأن الطلب كله ليس أمراً عند المعتزلة (3) بل إرادة وأمرًا خاصاً وهو طلب مع العلو ليكون هو في محل الخلاف لا مطلق الطلب.

مسألة القائلون بالنفسي

اختلفوا هل الأمر صيغة تخصه

«مسألة القائلون بـ» الكلام « النفسي » وهم أهل السنة « اختلفوا هل للأمر » النفسي « صيغة تخصه » بأن تدل عليه دون غيره « فقليل نعم وقيل لا و« النفي » منقول « عن الشيخ » أبي الحسن الأشعري (4) وغيره ثم اختلف في مراده بالنفي « فقليل » النفي « للوقف » على معنى أنه يقول لا أدري ما وضعت له صيغة إفعال حقيقة في وضع اللسان العربي من وجوب وندب كما قاله ابن الهمام (5) في تحريره (6) وفاقاً لابن الحاجب (7) « وقيل » النفي « للاشتراك » بين الأمر والتهديد والتعجيز والتكوين فلا يحمل على شيء منها إلا بدليل هكذا نقله ابن برهان (8) عن الشيخ (9) واتباعه ثم قال الغزالي (10) تبعاً لإمامه (11) « و« هذا » الخلاف في صيغة إفعال » والمراد بها كل ما يدل على الأمر من صيغته للتقدمة فلا يدل عند الأشعري وموافقيه على الأمر بخصوصه إلا بانضمام قرينة كان يقال إفعال وجوباً أو لزوماً أو حتماً دون قول القائل

(1) ص: 148.

(2) إبراهيم عليه السلام.

(3) ص: 32.

(4) ص: 46.

(5) ص: 89.

(6) كتاب له في الأصول ص 133.

(7) ص: 27.

(8) ص: 112.

(9) أبي الحسن الأشعري.

(10) ص: 39.

(11) ص: 50.

أمرتكم ونحوه فإنها صيغة أخبار وظاهر كلام اللصنف أن الخلاف في صيغة أفعول خاصة فإنها الواردة لمعان مختلفة «و» ذلك أنها «ترد» لستة وعشرين معنى «للجواب والندب» نحو ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ (1) «فالإيتاء واجب والكتابة مندوبة و» «الإباحة» نحو ﴿وَإِذَا جَلَسْتُمْ فَاصْطَلُّوا﴾ (2) و«التهديد» نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (3) أي من حرام أو مكروه و«الإرشاد» نحو ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (4) و«إرادة الإمتثال» كقولك حر اسقني ماء فإنك لا تحدث (5) من نفسك إلا إرادة إمتثال السقي فإن فرض ذلك من السيد لعبده أمكن أن يكون للجواب أو الندب مع زيادة كونه لغرض السيد و«الإذن» كقولك لمن طرق الباب ادخل و«التأديب» كقولك لصبي تجول يده في القصعة كل مما يليك و«الإنذار» نحو ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنْ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (6) ويفارق التهديد بذكر الوعيد و«الإمتنان» نحو ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِكُمْ اللَّهُ﴾ (7) ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه و«الإكرام» نحو ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ (8) فقريئة السلام والأمن تدل على الإكرام و«التسخير» والمراد به الإنتقال إلى حالة ممتحنة نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (9) و«التكوين» وهو الإيجاد عن العدم بسرعة نحو ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (10) و«التعزيز» أي إظهار العجز نحو ﴿فَاتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ (11) و«الإهانة» نحو ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (12) و«التسوية» نحو ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (13) أي فصبركم وعدمه سواء و«الدعاء» نحو ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ (14) و«التمنى» مثله ابن فارس (15) بقولك لشخص كن فلانا قال الزركشي (16) في

- (1) سورة نور: الآية 33
- (2) سورة اللائدة: الآية 2
- (3) سورة فصلت: الآية 40
- (4) سورة البقرة: الآية 282
- (5) في ز ت فلا تجد
- (6) سورة إبراهيم: الآية 142
- (7) سورة الانعام: الآية 142
- (8) سورة الحجر: الآية 46
- (9) سورة البقرة: الآية 65
- (10) سورة يس: الآية 82
- (11) سورة الطور: الآية 34. وتلاوة فليأتوا بحديث مثله لكنه جاء في كل النسخ هكذا.
- (12) سورة المدخان: الآية 49
- (13) سورة الطور: الآية 16
- (14) سورة اللائدة: الآية 114
- (15) ص: 102
- (16) ص: 23

البحر (1) وهذا أولى من التمثيل بقول امرئ القيس (2).
ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل (3)

لأنه قد يدعى في انجلي (4) استعارة التمني، إنتهى. و«الإحتقار» نحو ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ (5) فإنه حقير بالنسبة إلى معجزة موسى عليه الصلاة والسلام و«الخبر» نحو قوله صلى الله عليه وسلم: إذا لم تستح فاصنع ما شئت (6) أي صنعت ما شئت و«الأنعام» أي تذكر (7) النعمة نحو ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (8) و«التفويض» وهو رد الأمر إلى الغير ويسمى أيضا التحكيم وسماء العبادي (9) التسليم نحو ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (10) و«التعجب» للمخاطب نحو ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ (11) و«التكذيب» نحو ﴿فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (12) و«اللمشورة» نحو ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ (13) و«الاعتبار» نحو ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (14) فإن في ذلك لعبرة (15) لمن يعتبر فهذه ستة وعشرون معنى وأوصلها بعضهم لنيف وثلاثين والأول منها خاص بالقائلين بالكلام النفسي وباقيها لا اختصاص له بهم و«الجمهور» قالوا صيغة أفعول «حقيقة في الوجوب» فقط «لغة أو شرعا أو عقلا مذهب» ثلاثة أصحابها عند الشيخ أبي إسحاق الشيرازي (16) أولها ونقله إمام الحرمين (17) عن الشافعي (18) واختار في البرهان (19) ثانيها و«قيل» صيغة أفعول حقيقة «في الندب» وبه قال

- (1) ص: 36
- (2) نحو 130-80 قبل الهجرة = 497-545 م = امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني أكل للزل أشهر شعراء العرب على الإطلاق للاعلام ج 2 ص 11
- (3) وقامه بصبح وما الإصباح منك بأمثل والبيت في معلقته للشهيرة: شرح للعلاقات للزوزني ص 27
- (4) في ز ت قد يدعى ل في انجلي
- (5) سورة يونس: الآية 80
- (6) أخرجه البخاري عن ابن مسعود في الأدب باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ج 7 ص 100
- (7) في ز ت أي تذكر
- (8) سورة البقرة: الآية 172
- (9) ص 133
- (10) سورة طه: الآية 72
- (11) سورة الإسراء: الآية 48
- (12) سورة آل عمران: الآية 93
- (13) سورة اصفاف: الآية 102
- (14) سورة الانعام: الآية 99
- (15) في ز ت عبرة
- (16) ص: 58
- (17) ص: 50
- (18) ص: 24
- (19) ص: 79

أبو هاشم (1) وغيره. و«قال» أبو منصور «للماتريدي» (2) من الحنفية هي موضوعة «للمشترك بينهما» أي للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب فتكون من المتواطئ و«قيل» هي «مشتركة بينهما» بالاشتراك اللفظي فتكون موضوعة لكل منهما وبه قال المرتضي (3) من الشيعة «وتوقف القاضي» أبو بكر الباقلاني (4) و«الغزالي» (5) والأمدى (6) فيهما «بمعنى أنهم لا يدرون أي حقيقة في الوجوب أم في الندب أم فيهما» و«قيل» هي «مشتركة فيهما» أي في الوجوب والندب و«في الإباحة» وهل هو اشتراك لفظي أو معنوي قولان و«قيل» هي مشتركة «في» هذه «الثلاثة» الوجوب والندب والإباحة «و» في «التهديد» وينقدح طرد القولين اللفظي والمعنوي فيه و«قال عبد الجبار» (7) من المعتزلة (8) تفريعا على إنكاره الكلام النفسي هي موضوعة «لإرادة الإمتثال» الصادقة بالوجوب والندب و«قال» أبو بكر «الأبهري» (9) من المالكية (10) «أمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم للمبتدأ» منه «للمندب» بخلاف الموافق لأمر الله أو المبين له للوجوب أيضا وحكى الزركشي (11) في البحر (12) أن تلميذه القاضي عبد الوهاب (13) نقل عنه أن قوله الذي رجع إليه آخر موافقة الجمهور من غير فرق بين أمر الله وأمر رسوله و«قيل» هي «مشتركة» بين الخمسة الأول «الوجوب والندب والإباحة والتهديد والإرشاد» و«قيل» وهي مشتركة «بين الأحكام الخمسة» الوجوب والندب والإباحة والتجريم والكرهية

(1) ص: 63.
(2) توفي 333 هـ = 944 م محمد بن محمد بن محمود أبو منصور للماتريدي من فقهاء الحنفية ومن أئمة الكلام نسبة إلى ما تريد من كتبه لتوحيد وأوهام للمعتزلة ومآخذ الشريعة في أصول الفقه وتأويلات لقرآن وغيرها، الاعلام ج 7 ص 19.
(3) 278-310 هـ = 891-922 م محمد بن يحيى بن الحسين بن لقاسم بن إبراهيم العلوي الطائلي للقب بالمرتضي إمام زيدي فقيه عالم بالأصول من أهل صعدة باليمن وبها توفي من كتبه الإيضاح والنوئل وجواب مسائل مهدي كلها في الفقه، الاعلام ج 7 ص 135 وشيعة الرجل أتباعه وأنصاره وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علما وأهل بيته حتى صار لسا خاصا بهم قاموس مادة شاع.

- (4) ص: 47.
(5) ص: 39.
(6) ص: 39.
(7) ص: 63.
(8) ص: 32.
(9) ص: 165.
(10) علماء مذهبه.
(11) ص: 23.
(12) ص: 36.
(13) ص: 147.

و«المختار» عند المصنف «وفاقا للشيخ أبي حامد» الأسفرائني (1) و«إمام الحرمين» (2) «أنها» «حقيقة في الطلب الجازم» لغة وهو ما لا يحتمل التقييد بالمشيئة وترتب الوعيد على تركه بالعقاب بأمر خارج وهو الشرع «فإن صدر» الطلب الجازم بصيغة أفعل «من الشارع أوجب» صدوره منه «الفعل» من المكلف بخلاف صدوره من غير الشارع فلا يوجب الفعل إلا أن يكون الشارع أوجب طاعة ذلك الغير كأمر السيد عبده بفعل فإنه يجب على العبد امتثاله وإذا وردت صيغة أفعل من الشارع مجردة عن القرائن وفرعنا على أنها حقيقة في الوجوب فهل يجب اعتقاد أن المراد بها الوجوب قبل البحث عن كون المراد بها الوجوب أو غيره أو لا؟ قولان كالقولين الآتين في وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص وإلى ذلك أشار المصنف بقوله «وفي وجوب اعتقاد الوجوب» من (3) المطلوب بها «قبل البحث» عما يصرفها عنه إن كان «خلاف العام» هل يجب اعتقاد عمومته حتى يتمسك به قبل البحث عن المخصص، فالأصح نعم وما قاله المصنف حكاه الشيخ أبو حامد وابن الصباغ (4) في العدة (5) وهي مسألة غريبة قل من ذكرها وإذا فرعنا على اقتضاء الأمر الوجوب فإن ورد الأمر «أي صيغته» بعد حظر «بمهمة لمعجمة أي تحريم» قال الإمام «الرازي» (6) «أو» بعد «لستئذنان» فيه «فلإباحة» حقيقة لتبادرها إلى الذهن فالأول كقوله تعالى ﴿وَإِذَا جَلَلْتُمْ فَاصْطَلِحُوا﴾ (7) والثاني ما مثل به الإمام الرازي من قول الصحابة كيف نصلي عليك (8) قال قولوا اللهم صل على محمد. وفيه نظر لأن سؤالهم عن الكيفية وليس فيها لستئذنان والمثال الجيد أن يقولوا: أنصلي عليك: فيقول لهم: صلوا و«قال» القاضي «أبو الطيب» (9) «و» «الشيخ أبو إسحاق الشيرازي» (10) «و» أبو المظفر «السمعاني» (11) والإمام «الرازي» «للووجوب» حقيقة كما في غير ذلك نحو

- (1) ص: 68.
(2) ص: 50.
(3) في ز في المطلوب.
(4) ص: 55.
(5) في أصول الفقه أني ص: 435.
(6) ص: 22.
(7) سورة لائحة: الآية 2.
(8) أخرجه البخاري عن كعب بن عجرة في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي حميد في بابا هل يصلي على غير النبي. الدعوات ج 7 ص 156-157.
(9) ص: 55.
(10) ص: 58.
(11) ص: 148.

﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (1) و«توقف إمام الحرمين» (2) فلم يحكم بإباحة ولا وجوب «أما النهي» أي صيغته الواردة «بعد الوجوب فالجمهور» قالوا «للتحریم» كما في غير ذلك والفرق أن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بدفع المفسد أكثر من جلب المصالح «وقيل للكرهية» على قياس أن الأمر للإباحة والجامع حمل كل من الصيغتين على أدنى المراتب و«قيل للإباحة» نظرا إلى أن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت الجواز فيه و«قيل لإسقاط» أي لرفع «الوجوب» فيكون نسخا له ويرجع الأمر لما كان قبله من تحريم لكون الفعل مضرة أو إباحة لكونه منفعة و«إمام الحرمين على وقفه» أي على توقفه في مسألة الأمر فقال أما أنا فنأستحب الوقف عليه كما قدمته في صيغة الأمر بعد الخطر.

مسألة الأمر لطلب الماهية

«مسألة الأمر» أي إفعال موضوع «لطلب الماهية» للأمور بها «لا» موضوع «لتكراره ولا مرة و» لكن «المرة» الواحدة لا توجد للماهية بأقل منها فهي «ضرورية» وليست مدلول الأمر و«قيل» المرة «مدلوله» قاله أبو حنيفة (3) وغيره وعلى هذا والذي قبله يكون حمله على التكرار بقرينة و«قال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (4) و«أبو حاتم» القزويني (5) وغيرهما الأمر «للتكرار مطلقا» سواء علق بشرط أو صفة أم لا وتحمل على المرة بقرينة والمراد بالتكرار فعل مثل الأول لا الأول بعينه فإنه محال قاله الصفي الهندي (6) و«قيل» للتكرار «إن علق بشرط» نحو ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جَنَابًا فَاطْهَرُوا﴾ (7) «أو صفة» نحو ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (8) فتتكرر الطهارة بتكرر الجنابة وتتكرر الجلد بتكرر الزنا ويحمل المعلق المذكور على المرة بقرينة كأمر الحج للعلق بالإستطاعة وعلى هذا إن لم يتعلق

- (1) سورة التوبة: الآية 5.
- (2) ص: 50.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 48.
- (5) توفي 440 هـ = 1048 م = محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف الأنصاري أبو حاتم الطبري القزويني من علماء الشافعية تفقه على الشيخ أبي حامد الأسفرائني والباقلاني أشهر كتبه الخيل، الاعلام ج 7 ص: 168 وطبقة الشافعية ج 5 ص 313
- (6) ص: 83.
- (7) سورة المائدة: الآية 6
- (8) سورة النور: الآية 2.

الأمر بشرط ولا صفة حمل على المرة فقط ويحمل على التكرار بقرينة وقيل للعلق بالصفة (1) يقتضي التكرار دون العلق بالشرط (2) ولارتضاه القاضي أبو بكر (3) ورجحه بعض المتأخرين و«قيل بالوقف» عن المرة والتكرار وهو محتمل لقولين محكيين أحدهما أن الأمر مشترك بينهما فيتوقف أعماله في أحدهما على قرينة والثاني أنه لأحدهما ولا نعرفه فتوقف عليه أيضا لعدم عملنا بالواقع و«لا» هو مقتض «لفور» أي المبادرة بالفعل عقب ورود الأمر بفعل للأمور به «خلافاً لقوم» من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية (4) في قولهم الأمر لفور و«قيل» الأمر «للفور أو العزم» في الحال على الفعل في المستقبل به وبه قال من المعتزلة (5) أبو علي الجبائي (6) وابنه أبو هاشم (7) وعبد الجبار (8) وحكاه ابن الحاجب (9) عن القاضي (10) ورده و«قيل» الأمر «مشترك» بين الفور والتراخي وصححه الأصفهاني وقيل بالوقف عن الفور والتراخي بمعنى لا نعلم أوضع الأمر للفور أم التراخي وعلى هذا الخلاف ينبغي قوله و«المبادر» بالفعل «ممثل» للأمر بناء على القول بالفور «خلافاً لمن منع» الفور وقال أنه للتراخي «و» خلافاً لقول «من وقف» عنهما ولو قال للمصنف خلافاً لمن منع المبادرة ومن وقف عنها لسقط ما قيل أن ظاهر كلام المصنف مشعر بأن لنا قائلاً بأن المبادر غير ممثل وليس كذلك فقد قال جمع منهم الحرمين (11) إن هذا القول لم يصر إليه أحد.

- (1) في ز ت بصفة.
- (2) في ز ت بشرط.
- (3) ص: 47.
- (4) علماء هذه للذهب.
- (5) ص: 32.
- (6) ص: 63.
- (7) ص: 63.
- (8) ص: 63.
- (9) ص: 27.
- (10) أبي بكر الباقلاني 47.
- (11) ص: 50.

مسألة الرازي والشيرازي

وعبد الجبار: الأمر يستلزم القضاء

«مسألة» قال جمع من الحنفية (1) منهم أبو بكر «الرازي» (2) والقاضي أبو زيد (3) وشمس الأئمة السرخسي (4) وفخر الإسلام البزدوي (5) «و» جمع من الشافعية منهم الشيخ نجم الدين بن الرفعة (6) والشيخ أبو إسحاق «الشيرازي» (7) وجمع من المعتزلة منهم أبو الحسين البصري (8) «و» القاضي «عبد الجبار الأمر» الأول بشيء مؤقت «يستلزم القضاء» له إن لم يفعل في وقته للمعين له شرعا لإشعار الأمر الأول بطلب استدراكه لأن القصد منه الفعل ولم يفعل فيجب قضاؤه بالأمر «و» قال الأكثر «من العلماء» القضاء «ليس بالأمر وإنما هو «بأمر جديد» وهو الأصح ونقله إمام الحرمين (9) عن الشافعية (10) وقال به أكثر أصحابه كالشيخ أبي حامد (11) وسليم الرازي (12) وابن الصباغ (13) ويدل لهم حديث الصحيحين من نسي الصلاة

(1) ص: 63 .

(2) ص: 22 .

(3) توفي 430 هـ = 1039 م هو القاضي عبد الله بن عمر بن عيسى المعروف بأبي زيد الدبوسي من أكابر فقهاء الحنفية أول من وضع علم الخلاف من كتبه تأسيس النظر وتقويم الأدلة، والأسرار في الفروع والأصول، وفيها الأعيان ج 3 ص 48 الاعلام ج 4 ص 109 وفي كشف الظنون: عبيد الله بن عيسى الدبوسي «دبوسة قرية سمرقند القاضي أبو زيد الفقيه الحنفي أحد لقضاء السبعة توفي ببخاري سنة 432 من تصانيفه الأسرار في الأصول والفروع وأمد الأقصى من خزنة الهدى والأثر في الأصول وخزنة الهدى في الفتاوى وشرح الجامع الكبير للشيباني ج 5 ص 648 .

(4) توفي 483 هـ = 1090 م محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة قاض من كبار الأحناف مجتهد من أهل سرخس في خراسان أشهر كتبه للبسوط في الفقه وفتاوى شرح الجامع الكبير للإمام محمد وشرح السير الكبير والأصول في أصول الفقه وغيرها، الاعلام ج 5 ص 315 .

(5) 400-482 هـ = 1010-1089 م علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند نسبة إلى بزدة من كتبه للبسوط وكنز الوصول في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي وتفسير القرآن كبير جدا وغنا، الفقه، الاعلام ج 4 ص 328 .

(6) ص: 54 .

(7) ص: 58 .

(8) ص: 109 .

(9) ص: 50 .

(10) ص: 24 .

(11) ص: 39 .

(12) 365-447 = 975-1055 م أبو الفتح الرازي سليم بن أيوب فقيه أصله من الري حج فغرق في البحر له كتب منها غريب

للحديث والإشارة، الاعلام ج 3 ص: 116 .

(13) ص: 55 .

فليصلها إذا ذكرها (1) وجه الدلالة منه أن قوله فليصلها أمر جديد غير الأمر الأول وهو «أقيموا الصلاة» (2) فلو كان الأمر الأول باقيا على حاله لم يحتج إلى هذا الثاني فلما ذكره دل على أن الوجوب به لا بالأمر الأول وإلا لما كان لذكره فائدة ولم يخالف الشيرازي (3) أصحابه في ذلك فذكره مع الأولين سهو ولا فرق في الأمر بين أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا جليا و«الأصح أن الآتيان به الشيء» «الأمر به» شرعا «يستلزم الأجزاء» بالمآتي (4) به لسقوط الطلب وقيل لا يستلزمه لجواز ألا يسقط المآتي به القضاء بأن يحتاج إلى الفعل ثانيا كما في صلاة من ظن الطهارة ثم تبين له الحدث والخلاف مبني على تفسير الأجزاء فمن فسره بأنه الكفاية في سقوط الطلب وهو الأصح قال بالأول ومن فسره بأنه إسقاط القضاء قال بالثاني «و» الأصح عند الجمهور «أن الأمر» للمخاطب «بالأمر» لغيره «بالشيء» ليس أمرا» لذلك الغير «به» أي بالشيء مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لأولياء الصبيان مروهم بالصلاة لسبع (5) فليس الصبيان مأمورين بالصلاة بأمر الشارع بل بأمر الأولياء فإن الأولياء مأمورين أن يأمرهم وقيل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب وقد تقوم قرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشيء كما وقع لابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فيراجعها (6) «فالمأمور بالمراجعة هو ابن عمر (7) وليس هو المخاطب وإنما للمخاطب أبو «و» الأصح «إن الأمر» بمد الهمزة وكسر الليم وهو المتكلم «بلفظ يتناول» أي المتكلم «داخل فيه» أي في ذلك اللفظ. مثاله قول السيد لعبده أكرم العلماء وكان السيد عالما فيدخل السيد في الأمر بالإكرام وقيل لا يدخل لبعده أن يريد المتكلم نفسه وصححه المصنف في مبحث العام وجمع بين التصحيحين في منع الموانع (8) بحمل كلامه

(1) أخرجه البخاري عن أنس في مواقيت الصلاة باب من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها ج 1 ص 148 وأخرجه مسلم عن أبي هريرة في باب قضاء الصلاة لفاتحة، ج 2 ص 138 منشورات دار الآفاق

(2) سورة البقرة: الآية 43 .

(3) ص: 58 .

(4) في ز ت للمآتي به.

(5) أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين وأضربرهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع ج 1 ص 270 مختصر للنذري.

(6) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق عن عبد الله بن عمر، ج 6 ص 163 .

(7) قبل هـ 73 = 613-692 م عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن صحابي نشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة مولده ووفاته بها أفتى في الإسلام ستين سنة وعرضت عليه الخلافة بعد موت عثمان فأبى وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة، الاعلام ج 4 ص 108 .

(8) ص: 10 .

«مسألة»

«قال الشيخ أبو الحسن الأشعري (1) و«القاضي» أبو بكر الباقلاني (2) في التقريب (3) «الأمر النفسي» أي القائم بالنفس «بشيء معين» إيجاباً كان أو ندباً «نهى عن ضده الوجودي» فصد الوجوب التحريم وضد الندب الكراهة فإذا قيل صل الظهر فقد نهاه عن الحرام وإذا قال صل الوتر فقد نهاه عن المكروه والجامع لهما الطلب فهو بالنسبة إلى الوجوب والندب أمر وبالنسبة إلى التحريم والكراهة نهى «و» ذكر إمام الحرمين (4) «عن القاضي» أبي (5) بكر المتقدم أنه صار في آخر مصنفاته إلى أن الأمر ليس نفس النهي ولكنه «يتضمنه» أي يدل عليه ضمناً لا قصداً وأصل الخلاف هل متعلق الأمر بالشيء هو متعلق النهي عن ضده أو مستلزم له و«عليه» أي على التضمنين «عبد الجبار (6) وأبو الحسين (7) «البصري من المعتزلة (8) «والإمام» الرزائي (9) و«الآمدي» (10) من أهل السنة فالأمر بالسكون يتضمن النهي عن التحرك فإن قلت الخلاف في الأمر النفسي والمعتزلة ينكرونه فكيف سأل للمصنف نقل التضمن فيه عن المعتزلين (11) قلت سوغ ذلك كون النفسي هو الطلب المستفاد من الأمر اللفظي وذلك الطلب هو حقيقة الأمر النفسي وهو يتعلق بترك الضد ونحن نسميه نفسياً وهما لا يسميانه بذلك و«قال إمام الحرمين (12) والغزالي» (13) الأمر النفسي «لا عينه» أي النهي ولا يتضمنه لجواز أن لا يريد الأمر الضد حالة الأمر ويمتنع أن يكون الأمر طالبا لما لا يريده و«قيل أمر الوجوب يتضمن» النهي عن ضده «فقط» وأمر

هنا على الإنشاء سواء صدر عن المنشئ للحكم وهو الله تعالى أو عن المبلغ عنه وهو النبي صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه في مبحث العام على الخطاب أعم من كونه إنشاء أو خبراً انتهى والمعتمد عدم الدخول فقد رجحه ابن الصباغ (1) والشيخ أبو حامد (2) وجرى عليه الراجعي (3) والنووي (4) وقد تقوم قرينة على عدم الدخول كقول السيد لعبده تصدق على من دخل داري وقد دخلها السيد واحترز بقوله يتناول المتكلم عن مثل ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذَبِّحُوا بِقَرَّةٍ﴾ (5) فلا يدخل موسى عليه الصلاة والسلام في الأمر اتفاقاً لأن اللفظ غير متناول له بدليل قوله فذبحوها (6) و«الأصح تبعاً للآمدي (7) «إن النيابة تدخل» الفعل «للمأمور» به البدني جوازاً كالحج بشرطه «إلا لما منع» كالصلاة استقلالاً لا تبعاً كركعتي الطواف فإنها تقبل النيابة تبعاً لبقية أعمال الحج وقالت المعتزلة (8) لا تدخل النيابة البدني لأن الأمر به إنما هو لقهر النفس وكسرها بفعله والنيابة غير محصلة لذلك وأجيب بأن النيابة لا تاباه لما فيها من بذل المؤونة وتحمل اللثة وأما المال كترقية الزكاة فليس من محل الخلاف كما نبه عليه الأصفى الهندي (9) وقال اتفقوا على جواز النيابة في العبادة المالية ووقوعها كترقية الزكاة واختلفوا في البدنية فذهب أصحابنا إلى جوازها ووقوعها ومنعه غيرهم انتهى وفي تعبيره بالوقوع تنبيه على أن مراد الآمدي (10) بالجواز الجواز العقلي لا الشرعي فلا ينافيه قول تلميذه ابن عبد السلام (11) في أماليه (12) الطاعات يعني البدنية لا تدخلها النيابة إلا الحج والصوم لأن مراده الحكم الشرعي فلم يتولداً على محل واحد.

- (1) ص: 46.
- (2) ص: 47.
- (3) ص: 112.
- (4) ص: 50.
- (5) ص: 47.
- (6) ص: 63.
- (7) ص: 109.
- (8) ص: 32.
- (9) ص: 22.
- (10) ص: 39.
- (11) في زت عن المعتزلة.
- (12) ص: 50.
- (13) ص: 39.

- (1) ص: 55.
- (2) ص: 68.
- (3) ص: 60.
- (4) ص: 24.
- (5) سورة البقرة: آية 67.
- (6) سورة البقرة: آية 71.
- (7) ص: 39.
- (8) ص: 32.
- (9) ص: 83.
- (10) ص: 39.
- (11) ص: 119.

(12) ذكره صاحب كشف الظنون ج 5 ص 580 وج 1 ص 166 وهو الأمالي في التفسير

الندب لا يتضمن النهي عن ضده والفرق أن أضداد الندب مباحة غير منهي عنها واحتراز بالمعين عن اللبهم من أشياء كما في الواجب المخير فإن الأمر على التخيير قد يتعلق بالشئ وضده فليس الأمر بالشئ اللبهم من أشياء فيها ضدان فأكثر نهيا عن ضده من تلك الأشياء ولا متضمنا له وبالوجودي عن العدمي أي ترك المأمور به فالأمر نهى عنه أو يتضمنه قطعاً «أما» الأمر «اللفظي فليس عين النهي» اللفظي «قطعاً ولا يتضمنه على الأصح» وقيل يتضمنه على معنى أنه إذا قيل أسكن كان على معنى لا تتحرك أيضاً لأنه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك و«أما النهي» النفسي عن شيء تحريماً أو كراهة «فقيل» هو «أمر بالضد» له إيجاباً أو ندباً قطعاً بناءً على أن المطلوب في النهي فعل الضد وقيل لا، بناءً على أن المطلوب فيه انتفاء الفعل «وقيل على الخلاف» الجاري في الأمر من أن النهي أمر بالضد أو يتضمنه أو لا عينه ولا يتضمنه أو نهى التحريم يتضمن الأمر بالضد دون نهى الكراهة ويقاس النهي اللفظي على الأمر اللفظي.

وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنه إذا خالف هل يستحق العقاب بترك المأمور به فقط في الأمر وبفعل النهي عنه فقط في النهي أو يستحق العقاب بارتكاب الضد أيضاً.

مسألة الأصوات غير متعاقبين

أو بغير متماثلين غيران

«مسألة الأمران» الصادران من أمر واحد حال كونهما «غير متعاقبين» وتعاقبهما بأن لا يكون بينهما فصل بسكوت أو غير ويصدق متعلق غير للمتعاقبين بالمتماثلين والمتخالفين «أو» الصادران حال (1) كونهما متعاقبين «بغير» أي بشيئين غير (متماثلين) ويصدق هذا بعطف وتركه نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (2) ونحو أضرب زيدا أعطه درهما «غيران» خبر الأمران فيجب العمل بهما قطعاً سواء أمكن

(1) في ز: لصادران من أمر واحد حال كونهما
(2) سورة البقرة: الآية 43.

الجمع بينهما كصل وصم أو امتنع كقف وطف «و» الأمران «للتعاقبان» لكن «بمتماثلين و» الحال أنه «لا مانع من التكرار» في متعلقهما المطلوب منهما من عادة أو غيرها «و» الأمر «الثاني» منهما «غير معطوف» نحو صل ركعتين صل ركعتين «وقيل معمول بهما» لأن الأصل التأسيس ونقله المصنف في شرح المختصر (1) عن الأكثرين منا ومن غيرنا و«قيل» الأمر الثاني «تأكيد» للأول نظراً إلى الظاهر و«قيل بالوقف» عن التأسيس والتأكيد لاحتمالهما و«في» الأمر الثاني «للمعطوف» على الأمر الأول نحو صل ركعتين وصل ركعتين قولان قيل «التأسيس أرجح» من التأكيد لظهور العطف فيه و«قيل التأكيد» أرجح من التأسيس لتمام المتعلقين «فإن رجح التأكيد» على التأسيس «بعادي» تمنع (2) العادة من التكرار كاندفاع الحاجة بالمرّة الأولى أو غير عادي كالتعريف. فالأول نحو اسقني ماء واسقني ماء والثاني نحو صل ركعتين وصل الركعتين «قدم» التأكيد فإن العادة باندفاع الحاجة بمرّة في الأول والتعريف في الثاني يرجحان التأكيد و«إلا» ترجح التأكيد بعادي أو غيره نحو صل ركعتين وصل ركعتين «فالوقف» عن التأسيس والتأكيد لاحتمالهما ومن خص ترجيح التأكيد بالعادي بأن يكون في غير العطف وخص انتفاء ترجيحه بأن يكون في العطف فقد خالف ما في الأحكام (3) وللختصر (4) وشروحه (5) ففيها أنه مع العطف أن رجح التأكيد بتعريف أو غيره وقع التعارض فيقدم الأرجح وإن تساوى فالوقف وخرج بقول المصنف ولا مانع من التكرار ما إذا كان هناك مانع من تكرار الأمر عقلاً كإقتل زيدا أقتل زيدا أو شرعاً كأعتق عبدك أعتق عبدك فالثاني في المثلين تأكيد اتفاقاً فإنه يستحيل عقلاً تكرار القتل في زيد ويستحيل شرعاً تكرار العتق في العبد إذا لم يلتحق بدار الحرب ثم يسترق.

فصل النهي

«النهي النفسي» اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف» وما في معناه كذر ودع

(1) ص: 29.
(2) في ز: يمنع في العادة.
(3) الأحكام في أصول الأحكام للأمدي. كشف الظنون ج: 1 ص: 17.
(4) ص: 29.
(5) ص: 29.
(6) في ز: وشرحه.

واترك ولمسك فإنما هو كذلك أمر، والمراد أن يكون النهي بصيغة لا تفعل والإقتضاء كالجنس يشمل الإقتضاء الجازم وغيره وبإضافته للكف يخرج الأمر ولا يعتبر في النهي علو ولا استعلاء على الأصح كما في الأمر و«قضيته الدوام» على الكف «ما لم يقيد بالمرة» الواحدة فإن قيد بها كقولك لا تسافر اليوم فإن السفر فيه مرة من السفر فقضيته المرة فيحمل عليها و«قيل» تعنيته الدوام «مطلقا» وتقييده بالمرة صارف له عن قضيته وصيغة النهي لا تفعل «وترد صيغته للتحريم» نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (1) و«الكرهية» نحو ﴿وَلَا تَيْمُمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَنْفَقُونَ﴾ (2) و«الإرشاد» نحو ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَعُكُمْ﴾ (3) والفرق بين الإرشاد والكرهية. إن الإرشاد لدرء مفسدة دينوية والكرهية لدرء مفسدة دينية والآية تبين أن النهي عن السؤال لدرء مفسدة دينوية وهي سماع ما يسوءهم سماعه و«الدعاء» نحو ﴿لَا تَوَاجِهْنَا﴾ (4) و«بيان العاقبة» نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ (5) الآية أي عاقبة الجهاد الحياة لا المات و«التقليل» بالقاف نحو ﴿وَلَا تَهْجُوا عَيْنَكُمْ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ﴾ (6) أي فهو قليل و«الإحتقار» نحو ﴿لَا تَحْتَضِرُوا قُرْآنَ كُفَرْتُمْ﴾ (7) و«اليأس» نحو ﴿لَا تَحْتَضِرُوا الْيَوْمَ﴾ (8) و«يجري» في الإرادة والتحريم ما «تقدم من الخلاف في «الأمر» فقيل لا تدل صيغة النهي على الطلب إلا إذا أريد الدلالة بها عليه والمجهور على أنها حقيقة في التحريم وقيل في الكراهة وقيل فيهما وقيل في أحدهما ولا نعرفه و«قد» «يكون» النهي «عن» شيء «واحد» وحكمه ظاهر و«و» قد يكون النهي عن «متعدد جمعا» بينهما «كالحرام للخير» نحو لا تفعل هذا أو ذاك فيحرم جمعهما لا فعل أحدهما فقط وعليه ترك أحدهما فقط و«و» قد يكون النهي عن متعدد «فرقا كالنعلين يلبسان» جميعا «أو ينزعان» جميعا و«لا يفرق» بينهما بلبس أحدهما فقط أو نزع فقط فهو منهى عنه لحديث الصحيحين: لا يمشين أحدكم في نعل واحدة (9) لينعلهما جميعا أو ليخلعهما جميعا فيصدق أن

(1) سورة الأنعام: الآية 151.

(2) سورة البقرة: الآية 267.

(3) سورة البقرة: الآية 101.

(4) سورة البقرة: الآية 286.

(5) سورة آل عمران: الآية 169.

(6) سورة طه: الآية 131.

(7) سورة التوبة: الآية 66.

(8) سورة التحريم الآية 7.

(9) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب اللباس في باب لا يمشي في نعل واحد ج 7 ص 49. وأخرجه مسلم في اللباس أيضا عن أبي هريرة ج 6 ص 153 منشورات دار الأفاق.

النعلين منهى عنهما لبسا أو نزعا من جهة الفرق بينهما بخلاف الجمع بينهما باللبس أو النزاع فإنه لا نهى فيه و«و» قد يكون النهي عن متعدد «جميعا» بياء بعد الميم «كالزنا والسرقة» فكل واحد منهما منهى عنه سواء أتى به مفردا أم مع الآخر «ومطلق نهى التحريم» وهو ما لم يقيد بفساد أو صحة مقتضى للفساد في النهي عنه جزما «وكذا التنزيه في الأظهر» فمطلق نهى التنزيه مقتضى «للفساد» أيضا فلا يعتد بالمنهية عنه إذا وقع واختلف في دلالة مطلق النهي على الفساد فقيل «شرعا» إذ لا يفهم ذلك إلا من الشرع «وقيل لغة» لفهم أهل اللغة ذلك من مجرد اللفظ «وقيل معنى» لأن الشيء إنما ينهى عنه إذا استعمل على ما يقتضي فساده والكلام «فيما عدا المعاملات» من العبادات والإيقاعات للطلاق والعق «مطلقا» سواء رجع النهي فيما ذكر إلى نفس النهي عنه كصلاة الحائض وصومها أو إلى لازم ما ذكر كصوم يوم النحر والصلاة في الأوقات المكروهة و«و» أما للمعاملات فالنهي «فيها» مقتضى للفساد «أن رجع» النهي إلى أمر داخل فيها نص كالنهي عن بيع الملاقيح وهي ما في بطون الأمهات من الأجنة «قال» الشيخ عز الدين «بن عبد السلام» (1) في القواعد (2) «أو احتمال رجوعه إلى أمر داخل» فيها تغليباً له على الخارج وعبارته وكل تصرف نهى عنه ولم يعلم لماذا نهى عنه فهو باطل حملاً للفظ النهي على الحقيقة انتهى ومثله بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (3) «أو» رجع إلى أمر «لازم» لها كالنهي عن بيع درهم بدرهمين فأنها من ربا الفضل والنهي فيها راجع إلى أمر لازم لها وهو الزيادة المشروطة «وفاقاً للأكثر» من العلماء في أن النهي للفساد في المذكورات وحكاها ابن برهان (4) عن نص الشافعي (5) و«قال الغزالي» (6) والإمام الرزبي (7) النهي للفساد «في العبادات فقط» دون المعاملات والإيقاعات ففسادها لفوات (8) ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي «فإن كان»

(1) ص: 119.

(2) القواعد الكبرى في فروع الشافعية، ج 2 ص: 1359.

(3) روله في التتقي من أخبار للصطفى لأبي البركات عبد السلام بن تيمية عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان صاع لبايع وصاع للشري، روله لدر قطني ج 2 ص 325 ولبن ماجه ج 2 في إجتارات.

(4) ص: 112.

(5) ص: 24.

(6) ص: 39.

(7) ص: 22.

(8) في ز. فساد ركن وفي ت فساد.

مطلق النهي «لخارج» عن المنهي عنه غير لازم له «كالوضوء بمغصوب» وكالبيع وقت نداء الجمعة «لم يفد» النهي الفساد «عند الأكثر» من العلماء لأن النهي عن الوضوء بماء مغصوب والبيع وقت النداء لأمر خارج عن حقيقة الوضوء وهو إتلاف مال الغير عدواناً وخارج عن حقيقة البيع وهو تفويت الجمعة وكل من الإتلاف والتفويت غير لازمين للوضوء والبيع أما الإتلاف فقد يحصل بغير وضوء وأما التفويت فقد يحصل بغير بيع «وقال» الإمام «أحمد» (1) بن حنبل مطلق النهي «يفيد» الفساد «مطلقاً» من غير تفصيل و«لفظه» أي النهي «حقيقة» في الفساد وأن انتفى الفساد «فيه» «لدليل» خاص إذ لا يخرج ذلك عن حقيقته: إنتهى كلام الإمام أحمد. مثاله النهي عن طلاق الحائض فإن الأمر بمراجعتها دل على انتفاء الفساد فيه فيقع الطلاق في حال الحيض فهذا النهي الخاص لا يخرج النهي المطلق عن كونه باقياً على حقيقته لأنه لم ينتقل عن جميع موجهه من الكف والفساد فهو كالعام للمخصوص (2) «و» قال «أبو حنيفة» (3) مطلق النهي «لا يفيد» الفساد «مطلقاً» من غير التفصيل للتقدم قال أبو حنيفة «نعم للنهي» عنه وهو القبيح «لعيته» شرعاً كصلاة الحائض وبيع الملاقيح «غير مشروع» فلا خلاف في فساده وحينئذ «فساده عرضي» أي عارض للنهي لأن المنهي عنه يجب أن يكون متصور الوجود شرعاً وما ليس بمشروع لا يتصور وجوده شرعاً والنهي عن المستحيل عبث فالنهي المتعلق به ليس على حقيقته بل استعمل مجازاً عن النفي الذي الأصل فيه أن يستعمل في غير المشروع إخباراً عن عدمه لانعدام محله وعلاقة المجاز بينهما المشابهة في اقتضاء عدم الفعل وإن كان اقتضاء النهي بعدم من قبل القيد واقتضاء النفي بعدم من الأصل فعرض الفساد للنهي من حيث استعماله مجازاً عن النفي ثم «قال» أبو حنيفة و«المنهي» عنه «لوصفه يفيد» النهي فيه «الصحة» للمنهي عنه ويفسد الوصف فقط كما لو تباع شخصان درهما بدرهمين ثم طرحا الزيادة فيصح البيع عنده واحتراز المصنف بمطلق النهي عن النهي المقيد بما يدل على الفساد أو الصحة فيعمل به في ذلك اتفاقاً، فالأول نحو لا تصل بغير طهارة والثاني نحو لا تصروا الغنم

(1) ص: 31.

(2) في ز للخصص.

(3) ص: 24.

فمن ابتاعها فهو بخير النظرين (1) الحديث واختلف فيما نفي عنه القبول هل يكون صحيحاً أو فاسداً على قولين مبنيين على أن القبول أخص من الصحة أو مرادف لها وإليهما أشار المصنف بقوله و«قيل أن نفي عنه القبول» فإنه يفيد الصحة لظهور النفي في عدم الثواب دون الاعتداء وعليه الحديث: «إذا أبق العبد من مواليه لم يقبل الله له صلاة حتى يرجع إليهم». (2) روله مسلم (3) وهذا القول مبني على أن القبول أخص من الصحة ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولا ثبوته وإنما دل على ثبوته هنا لأن ما ليس بصحيح لا يصح نفي القبول عنه كما لا يصح نفي الأبصار عن الحائط و«قيل بل النفي» للقبول «دليل الفساد» لظهوره في عدم الاعتداء وعليه الحديث: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» (4) روله الشيخان (5). وهذا القول مبني على أن القبول مرادف للصحة واختاره ابن دقيق العيد (6) إلا ما دل الدليل على صحته و«نفي الأجزاء كنفي القبول» في أنه يفيد الفساد أو الصحة قولان مبنيان على أن الأجزاء الكفاية في سقوط الطلب أو إسقاط القضاء والأرجح الأول وحمل عليه الحديث لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن (7) روله الدارقطني (8) وغيره (9) و«قيل» نفي الأجزاء «أولى بالفساد» من نفي القبول لتبادر عدم الاعتداء منه إلى الذهن.

(1) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في البيوع باب نهي للبايع أن لا يحفل بالإبل والغنم، ج 3 ص: 26 وأخرجه مسلم عنه كذلك ج 5 ص: 4 منشورات دار الآفاق.

(2) روله عن جرير بلفظ إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة أما زيادة حتى يرجع إليهم فهي في حديث جرير أيضاً أما عبد الله بن مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم ج 1 ص 59 منشورات دار الآفاق.

(3) ص: 36.

(4) روله مسلم عن أبي هريرة بلفظ لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ج 1 ص 140 ورواه البخاري عنه في كتاب الوضوء بلفظ لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ج 1 ص 43.

(5) هما البخاري ومسلم.

(6) ص: 68.

(7) روله في اللتنقي عن الدارقطني بلفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ج 1 ص: 382.

(8) 385-306 هـ = 995-919 م علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني لشافعي أمام عصره في الحديث وأول من صنف في لقراءات ولد بدر لفظ من أحياء بغداد وتوفي بها في من كتبه لسان والعلة للوردة في الأحاديث النبوية وللجنتي وللزلف وللخلف وغيرها. الاعلام ج 4 ص 314.

(9) كابن خزيمة وابن حبان وأبي حاتم بلفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

فصل «العام»

الشمولي «لفظ يستغرق الصالح له» من جزئياته «من غير حصر» نحو من فإنها صالحة لكل من يعقل وما فإنها صالحة لكل ما لا يعقل من غير حصر والمراد بالصلاحية التناول لأفراده دفعة لا على سبيل البذل كالنكرة في الإثبات فإنها في حال التثنية تتناول كل اثنين اثنين وفي حال الجمع تتناول كل جمع جمع تناول بدل لا تناول شمول وشمل الحد اللفظ للمستعمل في حقيقته أو مجازة (1) أو حقيقته ومجازه وللشترک المستعمل في أحد معانيه كلفظ العين في أفراد الباصرة فقط لقرينة وخرج بقوله من غير حصر لسم العدد من حيث الأحاد فإنه يستغرقها بحصر نحو ليس له عندي عشرة فليس بعام ويشكل عليه صحة الإستثناء منه نحو له عشرة إلا ثلاثة والإستثناء معيار العموم كما سيأتي ويجاب باختلاف الجهة فإن العام من جهة اللفظ والعموم من جهة المعنى ويؤيده فرق الزركشي (2) في البحر (3) بين العموم والعام بأن العام اللفظ للتناول والعموم تناول اللفظ لما يصلح له انتهى و«الصحيح دخول» الصورة «النادرة» و«الصورة» «غير المقصودة» وإن لم تكن نادرة «تحتته» أي تحت العام لشمول الحكم لهما نظرا للعموم وقيل لا يدخلان تحت العام نظر المقصود المتكلم بالعام عادة والفرق بينهما أن غير المقصودة لا تخطر بالبال غالبا وتدرك بالقرينة بخلاف النادرة مثال النادرة قولك كل عبد لي حر وفيهم من دخل في ملكه ولم يعلم به فإنه يدخل تحتته ويعتق عليه على الصحيح «و» الصحيح «إنه» أي العام «قد يكون مجازا» كما يكون للمجاز عاما نحو جاءني الأسود الرماة إلا زيدا وقيل لا يكون العام مجازا فلا يكون المجاز عاما فلا يتناول جميع الأفراد إلا بقرينة كما تقدم في المثال . ولو قال والصحيح دخول المجاز تحت العام كان أنسب لما قبله ووافق للنقول في المسألة «و» الصحيح «في العموم إنه من عوارض الألفاظ» حقيقة لا مجازا «قيل ومن عوارض «اللغاني» كذلك فيكون مشتركا بينهما ثم قيل بالإشتراك اللغوي فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما كالمواطن وقيل بالاشتراك اللفظي فيكون موضوعا لكل منهما حقيقة فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام ذهنيًا كان ذلك المعنى كمعنى

(1) في خ في حقيقته أو مجازيه.

(2) ص: 40 .

(3) ص: 36 .

الإنسان فإنهر من المعاني الكلية التي لا توجد خارجاً أو كا المعنى خارجيا أي من الموجودات الخارجة عينا (1) كان كمعنى المطر أو عرضا كمعنى الخصب بكسر الخاء «وقيل به» أي بعروض العموم «في» المعنى «الذهني» حقيقة بخلاف المعنى الخارجي فإنه فيه مجاز وقيل ليس من عوارض المعاني لا حقيقة ولا مجازا وقيل من عوارضها مجازا ونسبه الهندي (2) إلى الجمهور وقيل العموم مجاز في الألفاظ والمعاني و«يقال» في اصطلاح الأصوليين «للمعنى أعم» وأخص و«للفظ عام» وخاص تفرقة بين صفتي الدال وهو اللفظ والدلول وهو المعنى وخص المعنى بأفعل لأنه أعم من اللفظ «و» اللفظ العام «مدلوله» من حيث الحكم عليه «كلية أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة» لأنه في قوة قضايا بعدد أفراده «إثباتا» خبرا أو أمرا نحو جاء عبيدي فأكرمهم «أو سلبا» نفيا أو نهيا نحو ما خالفوا فلا تهنهم أي جاء فلان وجاء فلان وأكرم فلانا وأكرم فلانا وما خالف فلان وما خالف فلان ولا تهن فلانا ولا تهن فلانا وهكذا فكل من هذه القضايا محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة فكذا ما هو قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فإن قلت فقد قال القرافي (3) إن دلالة المطابقة دلالة اللفظ على مسماه بكماله ولفظ العموم كـ ﴿اقتلوا المشركين﴾ (4) لا يدل على الواحد منهم كزيد للمشارك بالمطابقة لأن زيدا ليس تمام مسمى للمشركين قلت أجاب الأصفهاني (5) بأن الدلالات محلها في لفظ مفرد دال على معنى لا حكم فيه وأما عند الحكم فإنه متضمن لقضايا كثيرة فدلالة للمشركين على قتل زيد للمشرك مطابقة انتهى فلذلك قلنا من حيث الحكم عليه «لأكل» وهو المقابل للجزء أي ليس مدلول العام حين الحكم عليه كلا لأن الكل هو المحكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل يرفع الصخرة العظيمة أي مجموع الرجال لا كل فرد و«لا كلي» وهو المقابل للجزئي أي ليس مدلول العام حين الحكم عليه كليا لأن الكلي محكوم فيه على الماهية أي الحقيقة من حيث هي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل

(1) في ز ت جهر ا كان

(2) ص: 83 .

(3) ص: 87 .

(4) سورة لقمان: الآية 5 أي كقول تعالى ﴿اقتلوا﴾ .

(5) ص: 94 .

خير من المرأة أي حقيقته خير منحيقته «و» العام «دلالته على أصل المعنى قطعية» لأنه لا يحتمل خروجه بالتخصيص بل ينتهي التخصيص إليه كما سيأتي «و» هو المشهور «عن الشافعي (1)» رضي الله عنه والمراد بأصل المعنى الواحد من أفراد العام حيث كان العام غير جمع والثلاثة أو الإثنين حيث كان العام جمعا على الخلاف في أقل الجمع أهو ثلاثة أو اثنين والأصح أصح «و» دلالة العام «على كل فرد بخصوصه ظنية» ولا تكون قطعية إلا بالقرائن «وهو» منقول «عن الشافعية (2)» وبعض الحنفية (3) لاحتماله للتخصيص في الجملة لكثرة التخصيص في العمومات و«عن» أكثر «الحنفية» دلالته على كل فرد بخصوصه «قطعية» ومعناه أن العام يدل على ثبوت الحكم في جميع ما يتناوله من الأفراد قطعاً ومرداهم بالقطع عدم الإحتمال الناشئ عن الدليل لأعدم الإحتمال مطلقاً كما صرحوا به و«عموم الأشخاص» للكلفين «يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع» لأن الأشخاص لا غنى لها عنها فقله تعالى ﴿اقتلوا المشركين﴾ (4) يتناول قتل كل مشرك على أي حال كان وفي أي زمان كان وفي أي بقعة كان وخص منه أهل الذمة «و» هذا الإستلزام المذكور «عليه الشيخ الإمام (5)» والد المصنف والإمام الرلزي (6) وذهب القرافي (7). وجماعة من المتأخرين إلى أن العام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأحوال والبقاع والمطلق يكتفى بالعمل به في صورة فاقتلوا للمشركين يتناول كل مشرك لكن لا يعم الأحوال حتى يقتل في حال الذمة ولا البقاع حتى يدل على قتل للمشركين في أرض الهند ولا الزمان (8) حتى يدل على القتل اليوم قال ويلزم على هذه القاعدة أن لا يعمل بعام في هذه الأزمنة ورده السبكي (9).

(1) ص: 24.

(2) ص: 68.

(3) ص: 63.

(4) سورة النوبة: الآية 5.

(5) ص: 61.

(6) ص: 22.

(7) ص: 87.

(8) في زت ولا لأزمان.

(9) مر أول الكتاب.

«مسألة»

صيغ العموم «كل» نحو كل إنسان يموت وقد تقدمت «والذي والتي» نحو أكرم الذي يحسن إليك والتي تحبك أي كل من أحسن إليك وكل من أحببتك ولستشكل جعل الموصول من صيغ العموم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون معهودة وأجيب بأن العهد ليس في الموصول المدعى عموم بل في صلته وقيد العهد فيها لا يسقط عموم الموصول بل يخصه اللهم إلا أن يكون الموصول واقعاً على شخص معين نحو أحسن إلى زيد الذي قام وعند التي قعدت فلا عموم فيه «وأي وما» الشرطيتان وتقدمتا «ومتى» للزمان في الإستفهام والشرط نحو متى تقوم ومتى تقم أقم «وأي» للمكان في الإستفهام والشرط نحو أين كنت وأين تجلس اجلس و«حيثما» للمكان في الشرط فقط نحو حيثما تجلس اجلس و«نحوها» كجمع الذي والتي وكمن الإستفهامية والشرطية والموصولة وتقدمت في الحروف فهذه كلها «للعوم حقيقة» لتبادره إلى الذهن و«قيل للخصوص» حقيقة وهو الواحد في صيغ عموم ليست للجمع كمن وما والإثنان أو الثلاثة في صيغ عموم هي جمع الذين ولستعمال كل وما عطف عليها على هذا القول في العموم مجاز و«قيل مشتركة» بين العموم والخصوص لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الإستعمال الحقيقة و«قيل بالوقف» عن واحد منها بمعنى لا نعلم أي حقيقة في العموم أم في الخصوص أم فيهما وهذا القول يعزى للأشعري (1) وكثير من أتباعه كالقاضي (2) و«الجمع» للذكر أو المؤنث «المعرف باللام» نحو ﴿قل للمؤمنين﴾ (3) و﴿قل للمؤمنات﴾ (4) «أو الإضافة» نحو ﴿يوسفكم الله في أولادكم﴾ (5) الشامل للذكر والإناث «للعوم ما لم يتحقق عهد» فإن تحقق عهد صرف إليه وينتفي العموم «خلافاً لأبي هاشم (6)» وأبي علي الجبائي (7) وجمع من الفقهاء في قولهم لا يفيد العموم «مطلقاً» بل هو للجنس الصادق بفرد كما في قولك

(1) ص: 46.

(2) ص: 47.

(3) سورة قنور: الآية 30.

(4) سورة قنور: الآية 31.

(5) سورة نساء: الآية 11.

(6) ص: 63.

(7) ص: 63.

تزوجت النساء إذا لم تتزوج إلا واحدة فإن قامت قرينة على العموم صرف إليه كما في الآية السابقة «و» خلافاً «لإمام الحرمين» (1) «في نفيه العموم عن الجمع المذكور» إذا احتمل معهود» أي إذا احتمل الجمع العموم والعهد فاللفظ متردد بين العهد والعموم حتى تقوم قرينة فإن تحقق عهد صرف إليه جزماً وعلى القول بالعموم في الجمع المذكور (2) فقليل أفرادهم جموع وقيل أحاد وعليه الأكثرون (3) من أئمة الأصول والنحو والتفسير وسواء في ذلك الإثبات والنفي فالإثبات نحو ﴿وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (4) أي يثيب كل فرد فرد منهم والنفي نحو ﴿أَلَا اللَّهُ لَا يَحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (5) أي يعاقب كل فرد فرد منهم وإنما فسرت المحبة فيهما بذلك بأن معناها الحقيقي مستحيل في حقه تعالى ومحل عموم الجمع لكل فرد حيث لم تقم قرينة على إرادة مجموع الأفراد فإن قامت انصرف الجمع لمجموع الأفراد نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم «و الفرد للحلي» باللام «مثله» أي مثل الجمع للمعرف باللام في كونه للعموم إلا أن تحقق عهد كقوله تعالى ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ (6) فيعم كل بيع وخص منه البيع الفاسد كالربا «خلافاً للإمام» الرلزي (7) في نفيه العموم عن المفرد للحلي باللام «مطلقاً» سواء أكان واحدة بالتاء أم لا، سواء أكان هناك عهد أم لا، فيكون للحلي باللام عنده للجنس الصادق بفرد (8) كأكلت التمر ولبست الثوب أي فرداً منه إلا أن قاومت قرينة على العموم فيحمل عليه كقرينة الاستثناء في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (9) فإن الإستثناء من شيء قرينة دالة على عمومته وعلى هذا فاللام في ﴿وَأَجَلُ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ للعهد «و» خلافاً «لإمام الحرمين» (10) والغزالي (11) «في نفيهما العموم عن المفرد للحلي باللام فيما» إذا لم يكن واحده بالتاء «كالماء بشرط «زاد» «الغزالي» بقوله «أو يميز» واحدة «الوحدة» كالرجل فيقال فيه رجل واحد فالمحلى في المثالين للجنس الصادق

(1) ص: 50.

(2) في ز ت الجمع للذكر.

(3) في ز ت الأكثر.

(4) سورة آل عمران: الآية 134.

(5) سورة آل عمران: الآية 32.

(6) سورة البقرة: الآية 274.

(7) ص: 22.

(8) في ز ت مفرد.

(9) سورة العصر: الآية 2/1.

(10) ص: 50.

(11) ص: 39.

بالبعض كشربت الماء ونظرت الرجل فلا يعم ما لم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم أي كل دينار خير من كل درهم ولو في قوله أو يميز بمعنى الواو لأن التمييز بالوحدة قيد فيما إذا لم يكن واحدة بالتاء فإنه إذا ميز بالوحدة لا يعم كالرجل وإذا لم يميز بالوحدة كالذهب فإنه يعم ولم يخالف فيما واحدة بالتاء كالتمر إنه للعموم وبقي عليه المفرد المضاف لمعرفة فإنه للعموم على الصحيح كما صرح به المصنف في شرح المختصر (1) كقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (2) أي كل أمر وخص منه أمر الندب فإن تحقق عهد صرف إليه جزماً في المحلى وغيره «والنكرة» للمعنوية إسماً كانت أو فعلاً الواقعة «في سياق النفي للعموم وضعاً» نظراً إلى أن الحكم في العام على كل فرد بالمطابقة كما تقدم و«قيل لزوماً» نظراً إلى النفي يتوجه أولاً إلى الماهية ويلزمه نفي كل فرد و«عليه» أي اللزوم «الشيخ الإمام» والد (3) للمصنف تبعاً للحنفية (4) ويتفرع على الخلاف ما لو قال شخص والله لا أكلت ونوى تخصيص الأكل بغير التمر مثلاً فيقبل منه ذلك على القول الأول فلا يحث بأكل التمر لأن أكلت عام وضعاً يقبل التخصص بالنية ولا يقبل منه التخصص على القول الثاني والنكرة في سياق النفي تفيد العموم «نصاً إن بنيت» مع لا «على الفتح» أو جرت بمن الزائدة فالأول نحو لا رجل في الدار والثاني نحو لا من رجل في الدار فلا يجوز بل رجلان «و» النكرة المنفية تفيد العموم «ظاهراً إن لم تب» على الفتح ولم تجر بمن الزائدة نحو لا في الدار رجل فيحتمل نفي الواحد احتمالاً مرجوحاً لصحة أن يقال لا في الدار رجل بل رجلان أو بل رجال والأكثر أن يعمم اللفظ لغة كما تقدم وسكت عن النكرة الواقعة في سياق الشرط (5) نحو من يأتيني بال أجازه فإن العموم فيها بدلي كما قال المصنف في شرح المنهاج (6) قال البرماوي (7) وقد يكون شمولياً نحو ﴿وَأَجَلُ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَةٌ﴾ فإنه شامل لكل واحد منهم و«قد يعمم اللفظ عرفاً

(1) ص: 29.

(2) سورة النور: الآية 61.

(3) ص: 61.

(4) ص: 68.

(5) في ز ت في سياق أدوات الشرط.

(6) ص: 36، ج، شرحه هذا في كشف الظنون ج 2 ص 1879.

(7) ص: 43.

كالفحوى» واللعن وهما مفهوما الموافقة الأولى والمساوي نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْءُ﴾ (1) ونحو ﴿إِنَّ الْغَنِيِّ يُكَفَى أَمْوَالُ الْيَتَامَى﴾ (2) الآية قيل نقلهما العرف إلى تحريم جميع الإيذات والإتلافات وسبق في المفهوم إن لاستفادة ذلك من العرف راي لم يرتضه المصنف «و» كإضافة الحكم إلى الأعيان نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ (3) نقله العرف من تحريم العين إلى تحريم جميع الإستمتاعات المقصودة من الإناث من الوطء ومقدماته وقيل إنه مجمل «أو» يعمم اللفظ «عقلا كترتيب الحكم على الوصف» فإنه يفيد عليه الوصف للحكم عقلا على معنى أنه كلما وجد الوصف وجد الحكم نحو حرمت الخمرة لإسكارها (4) فالحكم وهو التحريم مترتب على الوصف فإن الإسكار علة للتحريم فحيثما وجدت العلة وجد للعلول وحيثما انتفت انتفى و«كمفهوم للمخالفة» عند القائلين به كقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم الزكاة (5) فإنه دال على انتفاء الوجوب في غير السائمة كذا في للحصول (6) قيل ولم يتابع عليه والأظهر ما اختاره في العالم (7) إن دليل العموم فيه العرف العام وهو المعبر عنه فيما مضى بالمعنى و«الخلاف في» المفهوم مطلقا من «أنه لا عموم له لفظي» لأنه يرجع إلى اللفظ والتسمية ومنشأ الخلاف في العموم هل هو من عوارض الألفاظ والمعاني أو من عوارض الألفاظ فقط؟ فمن قال بالأول أثبت للمفهوم عموماً لأن العام عنده لفظ يستغرق في الجملة الشامل للعموم اللفظ والمعنى ومن قال بالثاني نفى عنه العموم لأن العام عنده لفظ يستغرق ما يصلح له في محل النطق ولا خلاف من جهة المعنى من أنه شامل لجميع صور ما عدا المذكور من عرف وإن صار به منطوقا أو عقل «و» الخلاف «في أن الفحوى» وهو مفهوم للموافقة «بالعرف و» إن «للمخالفة» أي مفهوما «بالعقل تقدم» في مبحث المفهوم فقال في الأول دلالة قياسية وقيل لفظية وقيل نقل اللفظ لها عرفا وفي الثاني المفاهيم إلا القلب حجة لغة وقيل شرعا

(1) سورة الإسراء: الآية 23.

(2) سورة النساء: الآية 10.

(3) سورة النساء: الآية 33.

(4) لفظ الحديث عند مسلم: كل شرب مسكر حرام.

(5) أخرجه البخاري عن أنس في الزكاة: في باب زكاة الغنم: وفي صدقة الغنم في سائمتها إلخ... ج 2 ص 124 ولنساني كذلك ج 5 ص 29 وللتفتي عنه في باب صدقة اللواتي ج 2 ص 124.

(6) ص: 34.

(7) العالم في أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي ورد في كشف الظنون ج 2 ص 1726.

وقيل معنى فعبر هنا عن المعنى بالعقل و«معييار العموم الاستثناء» فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى والمعييار كالمفتاح آلة الاعتبار وهو الاختبار والمراد به هنا ما يختبر به عموم اللفظ أما ما فيه حصر كأسماء الأعداء فإنه خارج عن مفهوم العموم ولهذا لم يشترط ابن مالك (1) في الإستثناء كونه من عام بل جوزه من النكرة في الإثبات بشرط الفائدة نحو ما جاءني قوم صالحون إلا زيد أو خرج عليه الاستثناء من العدد و«الأصح أن الجمع للنكر» في الإثبات «ليس بعام» فإذا قيل جاء عبيد لزيد فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنان وقيل عام لأنه بعام» كما يصدق على أقل الجمع يصدق على جميع الأفراد فيحمل عليها «و» الأصح «إن أقل مسمى الجمع» كرجال وزيد «ثلاثة» وبه قال أبو حنيفة (2) والشافعي (3) والإمام (4) وأتباعه «لا إثنان» وهو مقابل الأصح. وبه قال مالك والأستاذ أبو إسحاق (5) والغزالي (6) فإن قلت هذا في جمع القلة واضح وإما في جمع الكثرة فمشكل لأن النحاة أطبقوا على أن أقله أحد عشر قلت أجاب عنه المصنف في شرح المختصر (7) لشيوخ العرف في إطلاق الدراهم على ثلاثة ويجري الخلاف في ضمير الجمع أيضا «و» الأصح في الجمع تصحيحا وتكسيرا «إنه يصدق على الواحد مجازا» لاستعماله فيه كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْغَنِيِّ يُكَفَى أَمْوَالُ الْمَحْصَنَاتِ﴾ (8) فإن المراد عائشة (9) رضي الله تعالى عنها وقيل لا يصدق عليه والمراد بالمحصنات في الآية جميع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم «و» الأصح «تعميم العام» للسوق لغرض سواء كان «بمعنى اللدح والذم» أم غيرهما «إذا لم يعارضه عام آخر» لم يسق لشيء من ذلك نحو ﴿إِنَّ الْإِبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (10) فإن عارضه عام آخر لم يسق

(1) ص: 30.

(2) ص: 24.

(3) ص: 24.

(4) ص: 61.

(5) ص: 48.

(6) ص: 39.

(7) ص: 30.

(8) سورة النور: الآية 23.

(9) قيام 9 قبل الهجرة 58 هـ = 613-678 م «عائشة بنت أبي بكر عبد الله بن عثمان القرشي فقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية بعد الهجرة فكانت أحب نساءه إليه وأكثرهن رواية للحديث، الاعلام ج 3 ص 240.

(10) سورة الإنفطار: الآية 13-14.

لذلك قدم نحو ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم (1) فهذه الآية سبقت للمدح وتعم بظاهرها بإباحة الجمع بين الأختين ولكن عارضها عام آخر لم يسبق للمدح وإنما سيق لبيان الحكم وهو ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (2) فإنه شامل لحزمة وطء الأختين جميعا بملكي اليمين والنكاح فقدم على ما قبله فإن قلت من أين لتفديد العموم في وأن تجمعوا قلت من سبب المصدر من أن والفعل فإنه في تأويل مصدر مضاف لمعرفة والتقدير وحرم عليكم جمعكم بين الأختين ومثال ما سيق لغرض غير المدح والذم قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضج نصف العشر (3) فإنه سبق لبيان مقدار الواجب فهو عام في القثاء والرمان والقصب ولكن عارضه عام لم يسبق لذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم فأما القثاء والرمان والقصب فعفروراه الحاكم (4) فيقدم على الأول وما ذكره من تعميم للسوق لذلك أحد أقوال ثلاثة وثانيها لا يعم مطلقا لأنه لم يسبق للتعميم و«ثانيها لا يعم مطلقا» سواء عارضه عام آخر أم لا وينظر عند المعارضة إلى المرجح «و» الأصح «تعميم نحو لا يستوون» من قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (5) فإنه لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن نفيها لأن الفعل النفي في ضمنه مصدر منكر والنكرة في سياق النفي تفيد العموم هذا ما ذهب إليه الشافعي (6) وصححه ابن برهان (7) والأمدى (8) وابن الحاجب (9) وقيل (10) لا يعم نظرا إلى أن الاستواء النفي هو الاشتراك في بعض

(1) سورة اللومنون: الآية 6

(2) سورة النساء: الآية 23

(3) أخرجه البخاري عن سالم بن عبد الله عن أبيه بلفظ فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضج نصف العشر في كتب الزكاة باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ج 3 ص 67 منشورات الأفاق وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة في باب صدقة الزرع والتمارج 1 ص 580

(4) 405-321 هـ = 1014-933 م «محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني نيسابوري الشهير بالحاكم ويعرف بابن البيع أبو عبد الله من أكابر حفاظ الحديث والاصنفيت فيه مولده ووفاته بنيسابور من تصانيفه تاريخ نيسابور ولستدرک علی الصحیحین أربع مجلدات والإكليل للدخل وغيره، الإعلام ج 6 ص 227 وفي موطأ الإمام مالك في ما لا زكاة فيه من الفواكه ما يشبه روبة الحاكم وكذا في مصنف ابن أبي شيبة والصنعاني موقرنا على عطاء.

(5) سورة السجدة: الآية 18

(6) ص: 24

(7) ص: 112

(8) ص: 39

(9) ص: 22

(10) في زت زيادة والإمام هنا والصواب ما في خ بدليل ما بعده.

الوجوه وهو مذهب الحنفية (1) واختاره الإمام (2) والبيضاوي (3). ومن فوائد الخلاف الاستدلال بهذه الآية على أن الفاسد هل يلي عقد النكاح أو لا فلا يلي على الأول ويلي على الثاني «و» الأصح تعميم الفعل المتعدي إذا وقع بعد نفي ولم يذكر له مفعول كقولك والله «لا أكلت» فإنه عام في نفي جميع المأكولات فيحث بفرد منها وقيل لا يعم لأنه نفي للحقيقة وهي شيء واحد ورجحه الإمام (4) وهو مذهب الحنفية وفائدة الخلاف قبول التخصيص ببعض المأكولات فيقبل على الأول فلا يحث بغيره ولا يقبل على الثاني «قيل» والأصح تعميم الفعل للذكر إذا وقع في سياق الشرط نحو قولك «إن أكلت» فعبدى حر فهو للمنع من جميع المأكولات وقيل لا يعم وبه قال أبو حنيفة (5) وإنما عبر عنه للصنف بقيل لأنه يرى أن عموم النكرة في سياق الشرط بدلي دائما ونوزع في ذلك والغالب أنه شمولي كقوله تعالى ﴿وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (6) أي كل فرد فرد من المشركين ولذلك سوى ابن الحاجب (7) بين الشرط والنفي وتمثيله بالفعل المتعدي يخرج القاصر نحو إن خرجت فعبدى حرفان ظاهر كلام الغزالي (8) والأمدى (9) إن الخلاف لا يجري فيه فيجوز التخصيص فيه بالنية جزما لكن القاضي عبد الوهاب (10) أطلق الفعل «لا المقتضي» بكسر الضاد وهو اللفظ الطالب لإضمار أحد أمور فإنه ليس بعام لأنه لا يعم جميعها على الصحيح لاندفاع الضرورة ببعضها واختاره الشيخ أبو إسحاق (11) والغزالي وابن السمعاني (12) والرزي (13) وابن الحاجب وقيل هو عام فيعمها

(1) ص: 63

(2) ص: 61

(3) ص: 27

(4) ص: 63

(5) ص: 24

(6) سورة لقوة: الآية 6

(7) ص: 27

(8) ص: 39

(9) ص: 39

(10) ص: 147

(11) ص: 48

(12) ص: 54

(13) ص: 22

حذرا من الإجمال حكاه القاضي عبد الوهاب (1) عن أكثر المالكية (2) والشافعية (3) واختاره النووي (4) في الروضة (5) في الطلاق فقال: والمختار لا يقع طلاق الناسي لأن دلالة الإقتضاء عامة، انتهت. مثاله حديث مسند أخيه عاصم (6) رفع عن أمي الخطأ والنسيان فاقضى بظاهره رفع الخطأ والنسيان عن جميع الأمة وذلك متعذر فوجب إضمار المواخظة أو الضمان أو العقوبة فقد رنا المواخظة لئلا يفرط من مثله وقيل يقدر جميعها ويسمى ذلك المقدار المقتضى بالفتح لأنه أمر اقتضاء النص لتوقف صحته عليه «و» لا «العطف على العام» فإنه لا يقتضي العموم في المعطوف على الأصح وقيل يقتضيه لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصفته وإليه ذهب بعض الحنفية (7) مع اتفاقهم على أن النكحة الواقعة في سياق النفي تعم مثاله ما روى الإمام أحمد (8) وأبو دلوود (9) والنسائي (10) لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده (11) فإن قوله بكافر في المعطوف عليه يعم الذمي والحربي، فهل يقدر في المعطوف بكافر فيكون عاما أيضا قالوا نعم وحص منه غير الحربي بالإجماع قلنا لا حاجة إلى ذلك بل يقدر بحربي فإن قالوا يلزم التخالف بين المتعاطفين في الوصف قلنا لا يضر وهذا من الفريقين مبني على أنه من عطف المفرد على المفرد أما إذا جعل من عطف الجملة على الجملة فلا حاجة فيه إلى تقدير إذ للعني لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل معاهد في مدة عهده لقوله تعالى ﴿فَاتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ﴾ (12)

«والفعل المثبت» بدون كان «و» المقترن بكان فلا يعمان أقسامهما فالأول نحو حديث بلال (1) أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة (2) فلا يعم الفرض والنفل والثاني «نحو» حديث أنس (3) أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يجمع» بين الصلاتين «في السفر» (4) فلا يعم جمع التقديم والتأخير وقيل يعمان لصديقهما بكل من قسمي الصلاة والجمع وقد يفيد المضارع للمقترن بكان التكرار كقوله تعالى ﴿وَكَاكَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْحِلْيَةِ وَالزَّيْكَاتِ﴾ (5) وقد لا يفيد كقول جابر (6) رضي الله عنه كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فنذبح البقرة عن سبعة (7) لأن إحرامهم متمتعين بالعمرة إلى الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان مرة واحدة في حجة الوداع وقد يفيد التكرار بدون كان نحو حاتم (8) يكرم الضيف أي يتكرر منه ذلك و«لا» الحكم «للتعلق بعله» كقول الشارع حرمت الخمرة لإسكارها (9) فإنه لا يعم كل مسكر «لفظا» على الأصح و«لكن يعمه قياسا» وقيل يعمه لفظا لذكر العلة فكأنه قال حرمت للمسكر وقيل لا يعمه أصلا وهو محكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني (10) «خلافا لزاعمي ذلك» أي العموم في المسائل الخمس للمقتضى وما ذكر بعده «و» الأصح «أن ترك الاستفصال» في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال «ينزل منزلة العموم في اللقال» هذه عبارة الشافعي (11) رضي الله عنه . كما قال إمام الحرمين (12) ومعناها أنه صلى الله

- (1) توفي 20 هـ = 641 م بلال بن أبي رباح أبو عبد الله مؤذن رسول الله وخازنه على بيت ماله من مولدي السرة وأحد السابقين للإسلام توفي في دمشق له في البخاري 44 حديثا، الاعلام ج 2 ص 73.
- (2) أخرجه البخاري في الحج باب إغلاق البيت عن سالم عن أبيه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاغلقوا عليهم فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالا فسأله هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم بين العمودين اليمانيين، ج 2 ص 160 وأخرجه مسلم في الحج أيضا والنسائي فيه وفي الصلاة.
- (3) 10 قبل الهجرة 93 هـ = 612-712 م أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم لنجاري الخزرجي الأنصاري أبو ثمامة أو أبو حمزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه روى عنه رجال الحديث 2286 حديثا ولد بالمدينة وأسلم صغيرا وخدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قبض ثم رجع إلى دمشق وإلى البصرة وبها توفي وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، الاعلام ج 2 ص 24.
- (4) أخرجه البخاري عن أنس في باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء: قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر وقبله عن ابن عباس يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء، ج 2 ص 39.
- (5) سورة مريم: الآية 55.
- (6) 16 قبل هـ 78 هـ = 607-697 م جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي صحابي جليل من للكثيرين في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم وله ولأبيه وصحبة غزاة تسع عشرة غزوة، الاعلام ج 2 ص 104.
- (7) أخرجه مسلم عن جابر ج 4 ص 88 منشورات دار الآفاق.
- (8) توفي 46 قبل الهجرة = 558 م حاتم بن عبد الله بن سعيد بن المشرج الطائي القحطاني أبو عدى فارس شاعر جولا جاهلي يضرب للثب بجرده كان من أهل نجد الاعلام ج 2 ص 151.
- (9) لعله جاء لمجرد التثال ولفظ الحديث عند مسلم كل شراب مسكر حرام.
- (10) ص: 47.
- (11) ص: 24.
- (12) ص: 50.

- (1) ص: 147.
- (2) ص: 24.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 24.
- (5) ص: 58.
- (6) الفضل بن جعفر التميمي أبو القاسم المعروف بأخي عاصم: في فوائده حدثنا الحسين بن محمد حدثنا محمد بن مصفى بن صفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، الإبتهاج بتخريج أحاديث النهاج ص 128 وكتاب الفوائد هذا ورد ذكره في كشف الظنون ج 2 ص 1295 ولعله للرواية بمسند.
- (7) ص: 24.
- (8) ص: 31.
- (9) ص: 41.
- (10) ص: 142.
- (11) الحديث أخرجه أبو دلوود عن قيس بن عباد عن علي بن بلظ لا يقتل مومن بكافر ولا ذو عهد في عهده ج 6 ص 329 مختصر للندري وأخرجه النسائي عن ابن حسان بن علي بهذا اللفظ في باب سقوط القود من السلم للكافر ج 8 ص 24.
- (12) سورة التوبة: الآية 4.

عليه وسلم إذا حكم بأمر في واقعة اطلع عليها واحتمل وقوعها على وجه أو أكثر يكون ما حكم به جاريا في كل محتملاتها ، وكأنه تلفظ بالعموم فيها فمن ذلك أن غيلان بن سلمة (1) الثقفي لما أسلم على عشرة نسوة قال له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً وفارق سائرهن (2) رواه الشافعي (3) وغيره (4) فلم يستفصل صلى الله عليه وسلم غيلان هل تزوج العشرة معا في عقد واحد أم مرتباً فعدم استفصاله منزل منزلة التنصيص على عموم الأحوال كلها وإلا كان (5) تأخيراً للبيان عن وقت الحاجة وقيل أنه لا ينزل منزلة العموم بل هو مجمل وأول الخفية (6) أمسك بابتدى نكاح أربع منهن في المعية واستمر على الأربع الأول في الترتيب فإن قلت فقد نقل عن الشافعي عبارة أخرى وهي وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الإحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط (7) بها الاستدلال وبينهما تعارض فإن العبارة الأولى فيها عموم فيستدل بها والثانية فيها إجمال فلا يستدل بها فكيف الجمع . قل: جمع بعضهم بينهما بحمل العبارة الأولى وقائع فيها قول من النبي صلى الله عليه وسلم يحال عليه العموم كحديث غيلان السابق ويحمل الثانية على وقائع ليس فيها إلا مجرد فعله صلى الله عليه وسلم والفعل لا عموم له كحديث ابن عباس (8) . إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر (9) فإن ذلك يحتمل أن يكون لعذر المرض وأن يكون جمعا صوريا بأن يكون آخر الأولى إلى آخر وقتها وعجل الثانية وصلها عقبها أول وقتها «و» الأصح «إن نحو ﴿يا أيها النبي اتق الله﴾ (10)

(1) توفي 23 هـ 644 م غيلان بن سلمة الثقفي حكيم شاعر جاهلي أدرك الإسلام وسلم يوم الطائف وعنده عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاختر أربعاً فصارت سنة وكان أحد وجوه ثقيف تفرد في الجاهلية بأن قسم أعماله على الأيام فكان له يوم يحكم بين الناس ويوم ينشد فيه شعره ويوم ينظر فيه إلى جماله وهو ممن وفد على كسرى وأعجب بكلامه بالإعلام، ج 5 ص 124 وفيات الأعيان ج 1 ص 404 والإصابة ج 3 ص 189 .

(2) مسند الشافعي ص 274 .

(3) ص: 24 .

(4) أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر، قال أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: خذ منهن أربعاً: كتاب النكاح باب لرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ج 1 ص 628 وزاد في للثقي فأسلمن معه وقال: روله أحمد وابن ماجه والترمذي وأنظر تحفة الطالب لابن كثير ص 343 .

(5) في ز ت لكان تأخيراً .

(6) ص: 63 .

(7) في ز ت فسقط وهو جيد .

(8) 3 قبل هـ = 68 هـ 687-619 م عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو عباس حبر الأمة الصحابي الجليل ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة فلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الأحاديث الصحيحة توفي بالطائف له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً، الإعلام ج 4 ص 95 .

(9) روله مسلم عنه ج 2 ص 152 .

(10) سورة الأحزاب: الآية 1 .

«لا يتناول الأمة» في الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يتناولهم ولا ينصرف الحكم عنه إلا بدليل خارجي وهو محكي عن أبي حنيفة (1) وأحمد ابن حنبل (2) واختاره جمع من أصحاب الشافعي (3) منهم أمام الحرمين (4) ومحل الخلاف إذا أمكن إرادة الأمة معه ولم تقم قرينة على إرادتهم معه أما ما لا يمكن فيه ذلك نحو ﴿يا أيها الرسول بلغ﴾ الآية أو أمكن فيه ذلك ولكن قامت قرينة على إرادتهم معه نحو ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾ (5) الآية فليس من محل الخلاف، أما نحو يا أيها الأمة فقال القاضي عبد الوهاب (6) والهندي (7) لا يدخل النبي فيهم قطعاً «و» الأصح «أن نحو ﴿يا أيها الناس﴾ (8)» مما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم من العمومات المتناولة له لغة «يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم وإن اقترن بقل» وثانيها لا يشمل مطلقاً لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره و«ثالثها التفصيل» بين أن يقترن بقل فلا يشمل لظهوره في التبليغ وإن لم يقترن بقل فيشمله لظهوره في التبليغ وإن لم يقترن بقل فيشمله ونقل عن الصيرفي (9) وزيفه إمام الحرمين وغيره «و» الأصح في نحو ﴿يا أيها الناس﴾ «إنه يعم العبد» شرعاً كما يعمه لغة حكاة ابن برهان (10) عن معظم الأصحاب وقيل لا يعمه لصرف منافعه إلى سيده شرعاً وأجيب بأن ذلك في غير أوقات ضيق العبادات «و» الأصح أنه يعم «الكافر» أيضاً لأنه مخاطب بفروع الشريعة على الصحيح . وقيل لا يعمه بناء على أنه غيره مكلف بها «و» الأصح أنه «يتناول للموجودين» وقت ورود الخطاب به «دون من» وجد بعدهم» فلا يتناولهم لعدم وجودهم وقت الخطاب وقيل يتناولهم أيضاً لمساواتهم للموجودين في الحكم للطلب من الخطاب إجماعاً وإليه ذهب الخنابلة (11) وجوباً أن مساواتهم للموجودين في الحكم إفا هو (12) بدليل منفصل

(1) ص: 24 .

(2) ص: 31 .

(3) ص: 24 .

(4) ص: 50 .

(5) سورة الطلاق: الآية 1 .

(6) ص: 147 .

(7) ص: 83 .

(8) سورة البقرة: الآية 21 أول مكان ورد فيه .

(9) ص: 88 .

(10) ص: 112 .

(11) علماء للذهب الجنبلي .

(12) في ز في الحكم ظاهر بدليل .

وهو مستند لإجماع لا من يأبها الناس والقول بأن إطلاق الناس على المجودين والمعدومين على وجه التغليب شائع جوبه أن الأصل عدم التغليب «و» الأصح «أن من الشرطية تتناول الإناث» وضعا بدليل قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَهْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى﴾ (1) وجه الدلالة منه أن من ذكر أو أنثى بيان لمن الشرطية فيتناول القسمين وذهب بعض الحنفية (2) إلى أنها لا تتناول الإناث وبني على ذلك عدم قتل المرتدة في حديث البخاري (3) والسنن (4): «من بدل دينه فاقتلوه» (5) لزعمه اختصاص من بالذكور وعلى الأصح السابق تقتل وخرج بقوله الشرطية للموصولة والاستفهامية. وقال الصفي الهندي (6) الظاهر أنه لا فرق والخلاف جار في الجميع «و» الأصح «أن جمع المذكر السالم» كالمسلمين في قول القائل وقفت هذا على المسلمين «لا يدخل فيه النساء ظاهراً بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾» (7) الآية فإن العطف يقتضي التغاير فإن دلت قرينة على الدخول دخلت على الأصح كما لو قال وقفت على بني هاشم فإن القصد الجهة قاله الزركشي (8) وقيل يدخل النساء ظاهراً لمشاركتهم للذكور في غالب الأحكام وإليه ذهب الحنابلة (9) وتقييده الجمع بالسالم لبيان محل (10) النزاع فيما ميز بين صيغة المذكر والمؤنث بعلامة فإن العرب تغلب فيه للمذكر على المؤنث وذلك كالمسلمين وضمير الجمع كفعلوا وأفعلوا فهذه الصيغة إذا أطلقت هل هي ظاهرة في دخول النساء أو لا الأصح الثاني «و» الأصح «إن خطاب الواحد» من الناس بحكم في مسألة ولم يقتصر به ما يختص به «لا يتعداه» إلى غيره وعلى هذا يبنني استدلال الأمة على حكمننا بمثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ (11) الآية، فإن هذه الضمائر لبني

(1) سورة النساء: الآية 123.

(2) ص: 63.

(3) ص: 103.

(4) أخرجه ابن ماجه كتاب الحدود ج 2 ص 848 وأبو د لوود مختصر للنذري ج 6 ص 14 والنسائي في الحكم في الرد

ج 7 ص 104.

(5) أخرجه البخاري عن عكرمة عن ابن عباس في كتاب استتابة الرد باب حكم الرد ج 8 ص 50.

(6) ص: 83.

(7) سورة الأحزاب: الآية 35.

(8) ص: 40.

(9) ص: 63.

(10) في ز أن محل.

(11) سورة البقرة: الآية 43.

إسرائيل فلا يتعداهم الخطاب إلينا «وقيل يعم» غيره «عادة» لجريان عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجمع وقيده ابن تيمية (1) بأن يشاركوهم في المعنى ثم قال وهذا في الخطاب الولد على لسان محمد صلى الله عليه وسلم أما خطابهم على لسان أنبيائهم فهي مسألة شرع من قبلنا انتهى «و» الأصح «أن خطاب» الشارع في «القرآن والحديث بـ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾» (2) ونحوه «لا يشمل الأمة» الإسلامية لأن المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى وقيل يشملهم فيما يتشاركون فيه «و» الأصح «إن المخاطب بكسر الطاء وهو المتكلم «داخل في» عموم متعلق «خطابه إن كان خبراً» نحو ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾» (3) فإنه سبحانه وتعالى عليم بذاته وصفاته «لا» إن كان «أمراً» كقول السيد للحسن لعبده أكرم من أحسن إليك فلا يدخل السيد في هذا والفرق بين الخبر والأمر أنه يبعد أن يريد الأمر نفسه بخلاف للخبر وقيل يدخل مطلقاً نظراً لظاهر اللفظ وقيل لا يدخل مطلقاً لبعد أن يريد للمتكلم نفسه إلا بقرينة. وقال النووي (4) في الروضة (5) في كتاب الطلاق إنه الأصح عند أصحابنا في الأصول والنهي كالأمر كما صرح به للصف في شرح المختصر (6) وصح في بحث الأمر الدخول في الأمر وتقدم الكلام فيه «و» الأصح «إن نحو ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾» (7) «يقتضي الأخذ» للصدقة «من كل نوع» من أنواع أموالهم إلا أن يخص بدليل من السنة وقيل لا يقتضيه وكفي أخذ الصدقة من نوع واحد من الأموال لدلالة من على التبعية وهو منقول عن الكرخي (8) واختاره ابن الحاجب (9) مع قوله أن الأكثرين على خلافه و«توقف الأمدي (10)» عن ترجيح واحد من القولين والأول ناظر إلى الجميع والثاني ناظر إلى المجموع. ولما فرغ من مباحث العام شرع في مباحث التخصيص فقال:

(1) 728-661 هـ = 1263-1328 م أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني لدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي

الدين ابن تيمية الإمام شيخ الإسلام آية في التفسير والأصول فله ولسانه مختاربان من كتبه لفتاوي وإيمان ومنهاج السنة والصارم السلول على شاتم الرسول وكتبه كثيرة. الاعلام ج 1 ص 144.

(2) سورة النساء: الآية 171.

(3) سورة النساء: الآية 176.

(4) ص: 24.

(5) ص: 58.

(6) ص: 30.

(7) سورة التوبة: الآية 104.

(8) ص: 63.

(9) ص: 22.

(10) ص: 39.

التخصيص

«التخصيص» هو «قصر العام على بعض أفراد» فلا يراد منه البعض الآخر سواء أكان انتفاء إرلاته باعتبار الحكم فقط دون التناول أم باعتبارهما معا والأول يسمى العام للمخصوص والثاني يسمى العام المراد به المخصوص وسيأتي الفرق بينهما و«القابل له» أي للتخصيص «حكم ثبت لمتعدد» لفظا أو معنى فالأول نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (1) فالحكم بالقتل ثابت لكل مشرك لفظا وخص منه الذي ونحوه والثاني كمفهوم الموافقة نحو ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْه﴾ (2) فالحكم بعدم الإيذاء ثابت لجميع أنواعه معنى وخص منه حبس الوالدين بدين الولد فإنه جائز كما صححه الغزالي (3) وصحح النووي (4) تبعا لتصحيح البغوي (5) وغيره النع ومفهوم للخالفة نحو إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث (6) إن مفهومه إنه إذا لم يبلغ قلتين يحمل الخبث خص من الخبث ميتة ما لا نفس له سائلة و«الحق جوله» أي التخصيص «إلى» أن لا يبقى بعد الإخراج غير فرد «واحد إن لم يكن لفظ العام جمعا» نحو من و للفرد للمحلى بالام «و» جوله تخصيص العام «إلى أقل الجمع» ثلاثة على الراجح واثنين على مقابله «إن كان» لفظ العام «جمعا» نحو المسلمين والمسلمات. وهذا التفصيل للفتاوى الشاشي (7) و«قيل» يجوز التخصيص إلى أن يبقى واحد «مطلقا» سواء كان لفظ العام مفردا أم جمعا لأن أفراد الجمع أحاد كغيره وبه قال جمع كثير منهم الشيخ أبو إسحاق (8) وإمام الحرمين (9) و«شد للنوع» من التخصيص إلى واحد «مطلقا» بأن

(1) سورة التوبة: الآية 5.

(2) سورة الإسراء: الآية 23.

(3) ص: 39.

(4) ص: 24.

(5) ص: 37.

(6) رواه النسائي عن ابن عمر عن أبيه عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث باب التوقيف في الماء ج 1 ص 175 ورواه أبو داود عنه أيضا بهذا اللفظ ج 1 ص 56 مختصر للنذري ورواه عنه بهذا اللفظ الخمسة، للتنقيح ج 1 ص 15.

(7) 976-904 م محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي لفتاوى أبو بكر من كبار علماء عصره من تصانيفه أدب القاضي على مذهب الشافعي تفسير القرآن محاسن الشريعة في فروع الشافعية وأصول الفقه وشرح رسالة الشافعي وغيرها و«شاشي» نسبة إلى شاش وهي مدينة وراء نهر سيحون وهذا لفتاوى غير للروزي. الاعلام، ج 6 ص 274 هدية العارفين ج 2 ص 48 وفيات الأعيان ج 4 ص 200.

(8) ص: 48.

(9) ص: 50.

لا يجوز إلا إلى أقل الجمع مطلقا حكاية ابن برهان (1) «وقيل بالمنع» من التخصيص «إلا أن يبقى» عدد «غير محصور» فيجوز التخصيص حينئذ وصححه الإمام الرزوي (2) والبيضاوي (3) وغيرهما و«قيل» بالمنع من التخصيص «إلا أن يبقى» عدد «قريب من مدلوله» أي العام قبل التخصيص فيجوز التخصيص حينئذ نقله ابن الحاجب (4) عن الأكثر والفرق بين هذا القول والذي قبله أن مقتضى هذا عدم صحة إخراج الأكثر أو النصف وإن كان الباقي غير منحصر ومقتضى الذي قبله جوله قاله ابن حنبل (5) وقال الزركشي (6) وتبعه أبو زرعة العراقي (7) وهذان القولان الأخيران متحدان معنى إذ المراد بكونه يقرب من مدلول العام أن يكون غير محصور فإن العام هو المستغرق لما يصلح له من غير محصور. وقال تلميذه البرماوي (8) وتبعه تلميذه للحلي (9) هما متقاربان و«العام للمخصوص عموم» لجميع أفراد «مراد تناولا» أي من جهة تناول لفظه لجميع أفراد «لا» أن عموم مراد «حكما» فإن بعض أفرادها بالنظر إلى تخصيصه لا يشمل حكم العام «و» العام «المراد به المخصوص ليس» عمومهم لجميع أفراد «مرادا» أصلا لا من جهة الحكم ولا من جهة التناول «بل» هو بحسب مفهومه «كلي» نظرا لأفراده بحسب أصله «لستعمل في جزئي» من أفراد «و» من ثم «أي ومن أجل أنه كلي لستعمل في جزئي» كان مجازا

(1) ص: 112.

(2) ص: 22.

(3) ص: 27.

(4) ص: 27.

(5) جاء في كشف الظنون عند ذكر شرح جمع الجوامع: وشرح أبي العباس أحمد بن خلف بن حنبل للتوفى بعد سنة 895 ج 1 ص 596 وفي الاعلام 815-898-1412-1493 م أحمد بن عبيد السلام بن موسى بن عبيد الحق لزيدي القيرواني أبو العباس المعروف بحنبل عالم بالأصول مالكي من أهل القيروان، استقر بفرنس وولي قضاء طرابلس الغرب ثم صرف عنه فتوجه إلى تونس وولي مشيخة بعض الدروس إلى أن توفي بها له كتب لضيء الامع في شرح جمع الجوامع وشرح مختصر خليل مطول وتوضيح في شرح التنقيح. الاعلام ج 1 ص 147 وفي طبقات المالكية أحمد بن عبد الرحمن عرف بحنبل ص 259.

(6) ص: 40.

(7) ص: 38.

(8) ص: 43.

(9) 864-791 هـ = 1459-1389 م جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم للحلي الشافعي أصولي مفسر مولده وفاته بالقاهرة له تفسير الذي أنه السبوطي وكثر الرافعي في شرح النهج في فقه الشافعية ولبيد الطالع على جمع الجوامع وشرح لورقات لإمام الحرمين وغيرها. الاعلام ج 5 ص 333.

قطعا» لأنه استعمل في غير ما وضع له أولا مثاله قوله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ (1) فالناس عام والمراد به خاص وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح إطلاقه عليه لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة وقيل المراد بهم العرب فظهر بهذا أن الناس كلي استعمل في جزئي لا كلية لعدم شمول الحكم لجميع الأفراد وما تقدم من كون مدلول العام كلية إنما جاء من جهة شمول الحكم لكل الأفراد وإذا (2) انتفى هذا الشمول كان استعمال الكلي في الجزئي فلا تسامح في عبارته ثم ما ذكره من كونه مجازا إنما يأتي على القول بأن العام لا يدل على أفراده بالمطابقة فإن قلنا يدل عليها بالمطابقة لم يكن مستعملا في غير موضوعه فلا يكون مجازا بل حقيقة لأنه كاستعمال المشترك في أحد معنياه وهو استعمال حقيقي ويفترق العام للخصوص والمراد به الخصوص باعتبار القرينة فإن قرينة الأول لفظية وقد تنفك عنه وقرينة الثاني عقلية وغير منفكة عنه و«الأول» وهو العام للخصوص «الأشبه» أنه «حقيقة» في البعض الباقي بعد تخصيصه «وفاقا للشيخ الإمام (3)» والد للمصنف و«الفقهاء» الكثيرين من الشافعية ومنهم الشيخ أبو حامد (4). وقال أنه مذهب الشافعي (5) وأصحابه والكثير من الحنفية (6) والحنابلة (7) وحجتهم أن تناول اللفظ للبعض الباقي في التخصيص كتناوله بلا تخصيص وذلك تناول حقيقي اتفاقا فليكن هذا تناول حقيقة مثله «وقال» أبو بكر «الرازي (8) من الحنفية هو حقيقة «إن كان الباقي» بعد التخصيص «غير منحصر» بحيث يعسر العلم بعده وإلا فمجاز كذا قال للمصنف تبعا لجمع والذي في كتب الحنفية عن الرازي. أنه إن كان الباقي جمعا فحقيقة وإلا فمجاز نبه على ذلك ابن الهمام (9) في تحريره (10) «و» قال «قوم» منهم الإمام (11) في الحصول (12)

(1) سورة النساء: الآية 54.

(2) في فإذا ت فإنه

(3) ص: 61.

(4) ص: 68.

(5) ص: 24.

(6) ص: 63.

(7) ص: 24.

(8) ص: 22.

(9) ص: 89.

(10) ص: 89.

(11) ص: 22.

(12) ص: 34.

والكرخي (1) من الحنفية وأبو الحسين (2) من المعتزلة (3) هو حقيقة «إن خص بما» أي بمخصص «لا يستقل» من صفة أو شرط أو استثناء أو غير ذلك وإن خص بما يستقل من حس أو عقل أو غيرهما فمجاز والفرق إن ما لا يستقل جزء من المقيد به فالعموم بالنظر إليه فقط فإذا قلت أكرم بني تميم الطوال فالعموم في الطوال منهم فقط دون غيرهم بخلاف المستقل نحو ﴿تظهر كل شيء﴾ ونحو ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ «و» قال «إمام الحرمين (4)» هو «حقيقة ومجاز باعتبارين» وفي نسخة باعتباري «تناوله والإقتصار عليه» فباعتبار تناوله للبعض الباقي بعد التخصيص حقيقة وباعتبار الإقتصار على ذلك البعض مجاز «و» قال «الأكثر» من العلماء «مجاز مطلقا» لأن العام حقيقة في استغراق الأفراد فاستعماله في بعضها يلزم عليه إما الاشتراك أو للجواز، وللجواز خير من الاشتراك فيحمل على للجواز وهو ما اختاره ابن الحاجب (5) والبيضاوي (6) والصفي الهندي (7) و«قيل» هو مجاز «إن استثنى منه» لأنه بالاستثناء يتبين أنه أريد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من التخصصات اللفظية فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط وهو منقول عن القاضي (8) و«قيل» مجاز «إن خص بغير لفظ» كالعقل بخلاف ما إذا خص بلفظ كالصفة أو الشرط فحقيقة لأن العموم بالنظر إليه فقط «و» العام «للتخصص» بفتح الصاد الأولى وهو ما دخله التخصيص هل هو حجة في الباقي بعد التخصيص أولا؟ «قال الأكثر» هو «حجة» مطلقا لاستدلال الصحابة به من غير نكير عليهم و«قيل» هو حجة «إن خص بمعين نحو: أكرم بني تميم إلا الفسقة بخلاف اللبهم نحو إلا بعضهم فلا يكون حجة لإبهامه للخرج إذ كل فرد منه يحتمل أن يكون هو

(1) ص: 63.

(2) ص: 109.

(3) ص: 32.

(4) ص: 50.

(5) ص: 27.

(6) ص: 27.

(7) ص: 83.

(8) ص: 47.

للخرج وعزي الى الأكثرين (1) و«قيل» حجة إن خص «بمتصل» كالصفة لما مر من أنه حقيقة فإن خص بمنفصل كالحس والعقل فهو مجمل فلا يكون حجة و«قيل» هو حجة في الباقي «إن أنبأ عنه العموم» كـ ﴿اقتلوا المشركين﴾ (2) فإن عمومه ينبئ عن الحربي كما ينبئ عن الذمي والمستأمن فإذا أخرجنا عن العموم بقي حجة في الحربي فإن لم يكن العموم منبئا عنه فليس بحجة كـ ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (3) فإن عموم السارق لا ينبئ عن كون المسروق ربع دينار فصاعدا ولا عن كونه مخرجا من حرز فإذا انتفى العمل به عند فقد النصاب والحرز لم يعمل به عند وجودهما. قال الهروي (4): وهذا التفصيل ملغى لأن كونه لا ينبئ عن النصاب والحرز كذلك اقتلوا المشركين لا ينبئ عن أهل الذمة والحرب انتهى وفيه نظر و«قيل» هو حجة «في أقل الجمع» ثلاثة أو اثنين لأنه للتيقن وما عداه مشكوك فيه وبه قال الغزالي (5) وابن القشيري (6) وطائفة و«قيل» هو «غير حجة مطلقا» لأنه يشك فيما يراد منه إذ يحتمل أن يكون قد خص بغير ما ظهر فلا يتبين المراد منه إلا بقرينة وبه قال جمع منهم أبو ثور (7) وعيسى بن أبان (8) بالموحدة ونقله إمام الحرمين (9) وغيره عن كثير من الشافعية (10). قال المصنف وهذا الخلاف مفرع على قول من يقول العام للخصوص مجازا ما على القول بأنه حقيقة فهو حجة جزما و«يتمسك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن للخصص» اتفاقا كما قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني (11) و«كذا» يتمسك به «بعد الوفاة» للنبي صلى الله عليه وسلم «خلافا لابن سريج (12)»

(1) في ز الى الأكثر

(2) سورة التوبة: الآية 5.

(3) سورة المائدة: الآية 38.

(4) في خ الرهوني والصباب ما في زت الهروي ص 139.

(5) ص: 39.

(6) ص: 112.

(7) توفي في 240 هـ = 854 م إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي أبو ثور لفقبيه صاحب الإمام لشافعي قال ابن حبان كان أحد أئمة الدنيا فقهها وعلمها وورعا وفضلا صنف الكتب وفرع على لسان ودب عنها يتكلم في الرأي فيخطئ ويصيب مات ببغداد شيخا وقال ابن عبد البر له مصنفات كثيرة منها كتاب فيه اختلاف مالك وشافعي وذكر مذهبه في ذلك وهو أكثر ميلا إلى لشافعي، الاعلام ج 1 ص 37.

(8) توفي في 221 هـ = 836 م عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى قاض من كبار فقهاء الخنفية كان سريعا بإنفاذ الحكم عفيفا من كتبه إثبات القياس واجتهاد الرأي والجامع في لفقهاء واللجنة الصغيرة في الحديث، الاعلام ج 5 ص 100.

(9) ص: 50.

(10) ص: 24.

(11) ص: 48.

(12) ص: 73 بالسین للهملة والجيم وما جاء بلفظ شريح فغلط.

وغيره من عامة الأصحاب في وجوب التوقف فيه حتى يبحث عن للخصص له فإن وجد له مخصص عمل به وإلا عمل بالعموم «و» على قول ابن سريج إذا اقتضى العام عملا موقتا هل يعمل بالعموم مطلقا أو لا مطلقا أو يفصل أقوال «ثالثها إن ضاق الوقت» لم يجب البحث عن للخصص وإن وسع وجب «ثم يكفي في البحث» على قول ابن سريج «الظن» أي غلبة الظن بأن لا مخصص للعام «خلافا للفاصي» أبي بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع وعبرة القاضي (1) في التقريب (2) حتى يقطع أو يظن وهي صريحة في أن القطع غير متعين عنده وحكى الغزالي (3) قولاً ثالثاً أنه لا (4) يكفي الظن ولا يشترط القطع بل لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفس بانتفاء مخصص و«للخصص» بكسر الصاد الأولى «قسمان» متصل ومنفصل «الأول للتصل وهو» لفظ غير مستقل بنفسه بل مرتبط بالعام وألفاظه «خمسة أحدها الاستثناء» على تقدير مضاف أي لفظ الاستثناء «و» الاستثناء معنى «هو الإخراج» بين (5) متعدد «بإلا أو إحدى أخواتها» حال كون الإخراج مع المخرج منه «من متكلم واحد» حقيقة أو حكما فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الْيَاقِينُ﴾ (6) والثاني كما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم إلا أهل الذمة (7) عقب نزول قوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ (8) لأن صدره من النبي صلى الله عليه وسلم كالمصرح به في كلام الله تعالى لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قراءة فيكون لستثناء وقال الصفي الهندي (9) المرجح إنه ليس لستثناء وإنما هو من للخصصات للنفصلة وصححه القاضي أبو بكر أيضا بناء على رأيه من أن شرط الكلام صدره من ناطق واحد «وقيل مطلقا» سواء صدر من متكلم واحد أم لا، بناء على أنه لا يشترط في الكلام صدره من ناطق واحد لأن اتحاد الناطق ليس معتبرا في الكلام كما أن اتحاد الكاتب

(1) ص: 47.

(2) ص: 112.

(3) ص: 39.

(4) في ز ت إنه يكفي وما في خ هو الصواب لأن المراد لا يكفي مجرد الظن وحده ولا يشترط الوصول إلى لقطع بل بينهما.

(5) في ز ت من متعدد وهو جيد.

(6) العصر: 2/1.

(7) لو للفرض والتقدير

(8) لتوبة: 5.

(9) ص: 83.

ليس معتبرا في كون الخط خطأ قاله ابن مالك (1) والمعتمد الأول ويؤيده قول الروضة (2) لو قال لي (3) عليك ألف . فقال إلا درهما لم يكن مقرا بما عدا للمستثنى في الأصح وخرج بقوله بإلا أو إحدى أخواتها ما لو قال شخص لزيد علي ألف لستثنى منها مائة فإن فيه وجهين في الراجعي (4) أحدهما إنه استثناء والثاني إنه وعد بالاستثناء وليس استثناء (5) و«يجب» في المستثنى «اتصاله» بالمستثنى منه «عادة» لأنهما في حكم كلام واحد فلا يضر انفصاله لسكتة (6) تنفس أوعي أو سعال «و» نقل «عن ابن عباس (7)» روايات فقل أنه يجوز انفصاله «إلى شهر وقيل» إلى «سنة وقيل» يجوز انفصاله «أيدا» وأول الأكثرون ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه محمول على أن الاستثناء يقع متصلا بكلام الشخص وينوي شيئا ثم يظهر ما نواه بعد ذلك ويدين فيه «و» نقل «عن سعيد ابن جبير (8)» أنه يجوز انفصاله «إلى أربعة أشهر» ونقل «عن عطاء» بن أبي رباح (9) و«الحسن» البصري (10) أنه يجوز انفصاله «في» دوام بقاء «للجلس» ونقل «عن مجاهد (11)» إنه يجوز انفصاله «إلى سنتين وقيل» يجوز انفصاله «ما لم يأخذ» أي يشرع للتكلم «في كلام آخر» غير كلامه الأول فإذا شرع في كلام آخر امتنع الاستثناء وقيل «يجوز انفصاله» بشرط أن ينوي «الاستثناء» «في الكلام» فإن لم تعرض له نية الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه لم يعتد به ثم على اشتراط النية قيل يعتبر وجودها أول الكلام وقيل يكفي بوجودها قبل فراغه إما في أوله أو أثنائه (13). وهذا هو الصحيح على

(1) ص: 30

(2) ص: 58

(3) لعله لو قال لك علي ألف إلخ .

(4) ص: 60

(5) في زت باستثناء .

(6) في زت بسكتة .

(7) ص: 178

(8) 95-45 هـ = 665-714 م سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي أبو عبد الله تابعي كان أعلمهم على الإطلاق وهو حبشي الأصل أخذ لعلم عن ابن عباس وابن عمر ثم كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه يقول: أنسألوني وفيكم بن لم دهما يعني سعيدا . الاعلام ج 3 ص 93

(9) 114-27 هـ = 647-732 م ابن أبي رباح عطاء بن سلم بن صفوان تابعي من أجل الفقهاء . كان عبدا أسود . ولد في جند باليمن ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم توفي فيها . الاعلام ج 4 ص 235

(10) ص: 79

(11) 104-21 هـ = 642-722 م مجاهد بن جبر أبو الحجاج للكي مولى بني محروم تابعي مفسر من أهل مكة . قال للذهبي شيخ القراء واللفسين أخذ التفسير عن ابن عباس قرأه عليه ثلاث مرات يقف عند كل آية يسأله فيم نزلت وكيف كانت قيل أنه مات وهو ساجد . الاعلام ج 5 ص 278

(12) في زت أو في أثنائه

اعتبار النية و«قيل يجوز» انفصاله «في كلام الله فقط» لا في كلام غيره والفرق أنه تعالى لا يغيب عن علمه شيء فإن علمه شامل لكل معلوم فالاستثناء مراد له أو لا ، بخلاف غيره «أما» الاستثناء «المنقطع» وهو ما كان للمستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو جاء القوم إلا حمارا «فشالها» أي الأقوال «متواط» في المنفصل (1) وللتصل أي مشترك بالاشتراك للعنوي بينهما وأولها أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وهو الأصح وثانيها أن المنقطع لا يسمى استثناء لا حقيقة ولا مجازا وهو محكي عن القاضي (2) في التقريب (3) والشيخ أبي إسحاق الشيرازي (4) و«الرابع مشترك» بالإشتراك اللفظي أي موضوع لكل منهما على انفراده و«الخامس الوقف» أي لا يعلم أهو حقيقة فيهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ويتحصل في المنقطع أقوال أحدها يسمى استثناء مجازا والثاني لا يسمى استثناء لا حقيقة ولا مجازا والثالث يسمى استثناء حقيقة بالإشتراك للعنوي والرابع يسمى استثناء حقيقة بالإشتراك اللفظي والخامس الوقف عن واحد منها . وأعلم أن في الكلام الاستثنائي شبه تناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم ينفي صريحا ففي قولك لزيد علي عشرة إلا ثلاثة إثبات للثلاثة في ضمن العشرة ونفي للثلاثة صريحا ولا شك أنهما لا يصدقان معا والتناقض غير جائز في الكلام لا سيما في مثل قوله تعالى ﴿ قَلْبُكَ فِيهِمْ أَهْلُ سَنَةِ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (5) فاحتاج العلماء إلى تقرير دلالة الاستثناء دون تناقض واختلفوا في طريق التقرير على ثلاثة مذاهب و«الأصح» منها «وفاقا لابن الحاجب (6) إن المراد بعشرة في قولك» مثلا له علي «عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار» جميع «الأفراد» أي الأحاد «ثم أخرجت ثلاثة» بقولك إلا ثلاثة «ثم أسند» الحكم «إلى الباقي» بعد الإخراج وهو سبعة «تقديرًا وإن كان» الإسناد «قبله» أي قبل إخراج الثلاثة إلى العشرة «ذكرًا» أي لفظا ففي اللفظ أسند الحكم لعشرة وفي التقدير أسند لسبعة فليس الاستثناء مثبتا (7) للمراد بالأول

(1) في زت في المتصل والمنقطع

(2) ص: 47

(3) ص: 112

(4) ص: 58

(5) سورة العنكبوت: الآية 13

(6) ص: 27

(7) في زت عليه يحصل الإخراج فكأنك قلب علي الباقي من عشرة أخرجت منها ثلاثة

وليس في ذلك إلا الإثبات فقط ولا نفي أصلا فلا تناقض و«قال الأكثر» من العلماء «المراد» بعشرة في المثال المذكور «سبعة» فقط و«إلا» ثلاثة «قرينة» دالة على ذلك المراد وتلك القرينة تثبت (1) أن لكل وهو عشرة مستعمل مجازا في الجزء وهو سبعة و«قال القاضي» أبو بكر الباقلاني «عشرة إلا ثلاثة» لفظ مركب مدلوله «بإزاء إسمين مفرد» وهو سبعة و«مركب» وهو عشرة إلا ثلاثة ولا نفي أيضا أيضا على القولين قول الأكثر وقول القاضي (2) فلا تناقض و«و» شرط الاستثناء عدم استغراقه فلذلك «لا يجوز» الاستثناء «للمستغرق» فلو قال له علي عشرة إلا عشرة لزمه عشرة ولغى (3) الاستثناء «خلافا لشذوذ» نحو ما نقله القرافي (4) عن ابن طلحة (5) في للدخل (6) إنه نقل عن مالك (7) قولين فيمن قال لإمرأته: أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا أحدهما يقع الطلاق وهو يقتضي فساد الاستثناء والثاني لا يقع عليه الطلاق وذلك يقتضي صحة الاستثناء للمستغرق. قال القرافي والأقرب أن هذا الخلاف باطل لأنه مستغرق بالإجماع إنتهى. ومن نقل الإجماع على امتناع للمستغرق الأمدي (8) والرازي (9) والإمام (10) ومحل الإجماع (11) إذا اقتصر عليه فإن عقبه باستثناء آخر غير مستغرق، فالخلاف فيه مشهور نحوه علي عشرة إلا عشرة إلا ثلاثة فليلزمه عشرة لبطلان الأول لاستغراقه والثاني لترتبه عليه وقيل يلزمه ثلاثة لأن الثلاثة مستثناة من العشرة تبقى سبعة والسبعة مستثناة من العشرة تبقى ثلاثة. وقيل يلزمه سبعة لبطلان للمستغرق دون الثاني «قيل ولا» يجوز الاستثناء «الأكثر» من الباقي نحوه علي

(1) في زينت .

(2) ص: 47 .

(3) أي بطل وفي ز ت ولغي .

(4) ص: 87 .

(5) ولد 511 وتوفي 598 هـ أبو بكر عبد الله بن طلحة بن أحمد بن عبد الرحمن بن عطية للحاربي الغرناطي الإمام لعالم أفاضل كان معدودا في فقهاء بلده صدرا في أهل الشورى وافتتبا سمع آياه وابن عم أبيه القاضي أبا محمد عبد الحق وأبا الحسن ابن لبادش وتفقه بأبي محمد بن السماك وسمع أبا الفضل عياضا وأجاز له عدد من العلماء وروى عنه جلة منهم أبو الحسن بن عميرة، طبقات للالكية ص: 161

(6) كتاب لابن طلحة للالكي في لوائن، أنظر اللبناني على هذا للحل ج 2 ص 14 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 39 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 22 .

(11) في ز ت ومحل الخلاف وهو غير ظاهر .

عشرة إلا ستة ويجوز المساوي نحوه له علي عشرة إلا خمسة والأقل نحو عشرة إلا ثلاثة و«قيل» لا يجوز الأكثر «إن كان العدد» في المستثنى والمستثنى منه «صريحا» نحوه علي عشرة إلا تسعة فإن لم يكن العدد صريحا نحوه: خذما في الكيس إلا الزيوف وكانت الزيوف أكثر من الباقي أو مساوية فإنه يصح حكاية ابن الحاجب (1) في الأكثر والعضد (2) في المساوي و«قيل لا يستثنى من العدد عقد صحيح» نحوه ألف إلا مائة فلا يصح بخلاف مائة إلا تسعة فيصح و«قيل لا» يستثنى من العدد «مطلقا» لا عقد ولا غيره وهو قول ابن عصفور (3) وأجاب عن قوله تعالى ﴿فَلْيَبْثُ فِيهِمْ الْآخِرُ سَنَةً إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (4) بأن الألف تستعمل في التكرير كقولك لمن يستعجلك اصبر ألف سنة أي زمانا طويلا والأصح جواز كل من الأكثر والعقد الصحيح و«الاستثناء من النفي إثبات» كقولك ليس له علي شيء إلا عشرة فيلزمه عشرة و«بالعكس» أي من الإثبات نفي كقولك له علي عشرة إلا خمسة فيلزمه خمسة هذا (5) ما ذهب إليه الشافعي (6) والجمهور في المسألتين «خلافا لأبي حنيفة» (7) فيهما كما قال الصفي الهندي (8) وقال الإمام (9) في للعالم (10) إن خلاف أبي حنيفة في المسألة الأولى فقط وقال التفتازاني (11) في حاشية العضد (12) إن المذكور في كتب الحنفية (13) أنه ليس من الإثبات نفيا ولا من النفي إثباتا بل هو تكلم بالباقي بعد الثنيا (14) ومعناه أنه أخرج للمستثنى وحكم على الباقي من غير حكم على المستثنى وقال البرماوي (15) ما قاله الشافعي والجمهور موافق لقول سيبويه (16) والبصريين (17) وما قاله أبو حنيفة

(1) ص: 27 .

(2) ص: 42 .

(3) ص: 102 .

(4) سورة العنكبوت : الآية 13

(5) في ز ت وهذا .

(6) ص: 24 .

(7) ص: 24 .

(8) ص: 83 .

(9) ص: 22 .

(10) ص: 172 .

(11) ص: 29 .

(12) ص: 42 .

(13) ص: 63 .

(14) في ز ت بعد الإستثناء

(15) ص: 43 .

(16) ص: 27 .

(17) نحاة البصرة وهي بالعراق .

موافق لقول نحاة الكوفة (1) لأنه كوفي انتهى «و» الاستثناءات «المتعددة إن تعاطفت» أي عطف بعضها على بعض «فلأول» وهو المستثنى منه ترجع المستثنيات كلها نحوه عشرة إلا أربعة وإلا اثنين وإلا واحدا فيلزمه ثلاثة لأن المخرج سبعة وهي الأربعة والإثنان والواحد ومجموعها سبعة و«إلا» تتعاطف «فكل» منها يرجع «لما يليه» لا إلى المستثنى منه «ما لم يستغرقه» أي في مدة عدم استغراق كل استثناء ما يليه نحوه علي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا يلزمه سبعة لأن الواحد مخرج من الإثنين يبقى واحد والواحد مخرج من الأربعة يبقى ثلاثة والثلاثة مخرجة من العشرة يبقى ثلاثة والثلاثة مخرجة من العشرة يبقى سبعة وكل استثناء منها غير مستغرق لما يليه لأن الواحد لا يستغرق الإثنين وهما لا يستغرقان الأربعة وهي لا تستغرق العشرة وإن استغرق كل من المستثنيات ما يليه نحوه علي عشرة إلا عشرة إلا أحد عشر بطل الجميع وإن استغرق غير الأول نحوه علي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة رجع جميع المستثنيات إلى المستثنى منه فيلزم واحد فقط لأن الإثنين والثلاثة والأربعة تسعة مخرجة من عشرة يبقى واحد وإن استغرق الأول فقط نحوه عشرة إلا عشرة إلا أربعة قيل يلزمه عشرة لبطان الأول لاستغراقه والثاني تبعا وقيل أربعة اعتبارا لاستثناء الثاني من الأول لأنه لما عقب الاستثناء بالاستثناء خرج (2) الأول عن كونه مستغرقا هذا هو الأصح كما في نظيره من الطلاق وقيل ستة اعتبارا للثاني دون الأول «و» الاستثناء «الوارد بعد جمل متعاطفة» يعود «للكل» من الجمل المتقدمة عليه إن أمكن عود الاستثناء لكلها بأن قام الدليل على ذلك كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ (3) فهذا الاستثناء عائد لكل جزما فإن لم يمكن عوده إلا للأول فقط أو الأخير فقط لدليل اقتضى ذلك فلا خاف في العود إليه فقط مثال الأول قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَبْتُلِكُمْ بِنَهْرٍ﴾ (4) الآية فاستثناء من لغترف يرجع لمن شرب منه فقط لا لمن يطعمه ومثال الثاني قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾ الآية فقوله ﴿إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوا﴾ (5) يرجع للدية فقط لا للكفارة ومثال ما

- (1) بالضم: للصهر للشهور بأرض بابل بالعراق.
- (2) في زت أخر.
- (3) سورة الفرقان: الآية 68/69/70.
- (4) سورة البقرة: الآية 247.
- (5) سورة النساء: الآية 91.

أمكن عوده لكل الذي هو محل الخلاف قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (1) وفي بعض النسخ بعد قوله «للكل» «تفريقا» أي بجعل الاستثناء من كل المفرقين مع بقائهما على تفريقهما و«قيل جمعا» أي بجمع الفرق ويستثنى ذلك من المحاصل منهما ماله إذا قال أنت طالق ثلاثا وثلاث إلا أربعة فإن قلنا أن الفرق لا يجمع وهو الأصح أوقفنا الثلاث لأن قوله إلا أربعة استثناء من كل منهما وهو باطل لاستغراقه وإن جمعنا الفرق فكأنه قال ستا إلا أربعة فيقع ثنتان و«قيل للكل إن سيق» الجمل «الكل لغرض» واحد عاد الاستثناء للكل نحو: سلم على بني تميم وأخلع عليهم وأمدحهم إلا أن سافروا فالغرض من جملة سلم وأخلع وأمدح واحد وهو الإكرام فإن سيق الجمل لأغراض متعددة عاد الاستثناء للأخيرة فقط نحو أكرم بنات عوف واستأجرهن واستولدهن إلا القصار منهن و«قيل إن عطف» كل الجمل «بالولو» عاد الاستثناء إلى الكل وإن كان بشم أو بالفاء عاد إلى الأخيرة فقط وبه قال إمام الحرمين (2) والآمدي (3) وابن الحاجب (4) وهو ظاهر منهاج (5) النووي (6) تبعا لأصله و«قال أبو حنيفة (7) والإمام الرلزي (8) يرجع الاستثناء «للاخيرة فقط» لأنه للتيقن ولهذا قال إن شهادة القاذف مردودة وإن تاب «وقيل» الاستثناء عقب الجمل «مشترك» بين عوده للكل وعوده للأخيرة لوروده تارة للكل وتارة للأخيرة وبه قال للرتضي (9) من الشيعة (10) و«قيل بالوقف» أي لا نعلم ما الحقيقة منهما وبه قال القاضي (11) والزلزي (12) والغزالي (13) ويتبين للرا على قولي الوقف والاشتراك بالقرينة «و» الاستثناء «الوارد بعد مفردات» كتصدق بهذا الفقير واللسكين وابن

- (1) سورة لنور: الآية 5/4.
- (2) ص: 50.
- (3) ص: 39.
- (4) ص: 27.
- (5) منهاج الطالبين في الفروع أنظر كشف الظنون ج 6 ص 525.
- (6) ص: 24.
- (7) ص: 24.
- (8) ص: 22.
- (9) ص: 152.
- (10) ص: 152.
- (11) ص: 47.
- (12) ص: 70.
- (13) ص: 39.

السبيل إلا افسقة منهم «أولى بها لعود إلى «الكل» من الولد بعد جمل لعدم استقلال للمردات «أما القرآن» بكسر القاف أي الاقتران في العطف «بين الجملتين لفظاً» بأن تعطف إحداهما على الأخرى «فلا يقتضي التسوية» بينهما «في غير المذكور حكماً» نصب على التمييز عن النسبة أي لا يقتضي القرآن تسوية حكمهما في غير المذكور عند الجمهور بدليل قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ﴾ (1) فعطف وإجبا على مستحب ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ﴾ (2) فعطف وإجبا على مباح «خلافاً لأبي يوسف» (3) من الخنفية (4) «و» أبي إبراهيم (5) المزني (6) «من الشافعية» (7) في قولهما يقتضي التسوية في ذلك لأن العطف يقتضي المشاركة في الحكم كقوله تعالى ﴿مَسْكُوهٍ فِيهِ مَكْرُوفٌ أَوْ فَارِقُوهُ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا﴾ (8) فالإشهاد في الفارقة غير واجب فكذا في الرجعة ويجاب بأن الجمل الناقصة في حكم الجملة الواحدة «الثاني» من المخصصات للتصلة اللفظ المفاد منه «الشرط» و الشرط عن الأصوليين «هو ما» أي شيء «يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته» وليس بمقوم وذلك كالطهارة فإنها شرط للصلاة ويلزم من عدم الطهارة عدم الصلاة ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة ولا عدمها لجواز أن يتطهر ولا يصلي وينقسم إلى شرعي كما مثلنا وعقلي كالحياة للعلم وعادي كالسلم للصعود ولغوي وهو تعلق أمر على آخر بأداة شرط وهو المراد بالمخصص هنا نحو أكرم العلماء إن عملوا بعلمهم أي العاملين منهم فينعدم الإكرام للأمر به بانعدام العمل ويوجد بوجوده إذا امتثل الأمر واحترز للمصنف بقوله يلزم من عدمه العدم من الماتع فإنه لا يلزم من عدمه شيء ويقول له ولاي لزم من وجوده وجود ولا عدم من السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ويقول له لذاته من شيئين أحدهما مقارنة الشرط للسبب كالحول والنصاب ، فالحول شرط لوجوب الزكاة والنصاب سبب

(1) سورة النور: الآية 33.

(2) سورة الانعام: الآية 141.

(3) ص: 125.

(4) ص: 63.

(5) جاء في خ أبي عبد الله والصاب أبي إبراهيم كما في ز ت.

(6) 175-264 هـ = 791-878 م إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم اللزني صاحب الإمام الشافعي من أهل مصر كان زاهدا عالما، مجتهدا أقوى الحجج وهو إمام الشافعيين من كتبه: الجامع الكبير والصغير وللختم والترغيب في العلم نسبته إلى مزينة من مضر. قال الشافعي اللزني ناصر مذهبي وقال في قوة حجته لو ناظر الشيطان لغلبه الاعلام ج 1 ص 329 كشف الظنون ج 5 ص 207 وفيات الأعيان ج 1 ص 217.

(7) ص: 24.

(8) سورة اطلاق: الآية 2

للوجوب فإنه يلزم منه وجود الوجوب لكن لا لذات الشرط وهو الحول بل لوجود السبب وهو النصاب والثاني مقارنة الشرط للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم منه العدم لكن لا لذات الشرط بل لوجود المانع فظهر من هذا أن قوله لذاته راجع إلى العدم والوجود معا واحترزنا بقولنا وليس بمقوم عن جزء العلم لأنه كالشرط فيلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ومعنى المقوم الداخر في مسمى الماهية فركن للماهية مقوم لها بخلاف شرطها فإنه خارج عنها قاله ابن حنبل (1) و«هو» أي الشرط للمخصص «كاستثناء اتصالا» فيشترط اتصاله كالأصح في الاستثناء و«أولى» من الاستثناء «بالعود الي» الجمل «الكل» للتقدمة عليه نحو أكرم بني عدنان وأحسن إلى بني معد وأخلع على بني مضران جاءوك فيعود الشرط إلى الكل «على الأصح» وقيل بالإتفاق وقيل إلى الأخيرة فقط وقيل بالوقف ولم يقس الخنفية (2). الشرط على الاستثناء في العود إلى الكل فقالوا في الشرط يعود إلى الكل وفي الاستثناء يعود لما قبله فقط والفرق أن الشرط له صدر الكلام فهو مقدم تقديرا بخلاف الاستثناء وضعفه في العوض (3) بأنه في التقدير إما يتقدم على المقيد به فقط «و» قد يخالف الشرط الاستثناء فإن الشرط «يجوز إخراج الأكثر به وفاقا» من المخالفين في الاستثناء وفي إخراج الأكثر بالاستثناء خلاف تقدم «الثالث» من المخصصات للتصلة «الصفة» نحو أكرم العلماء العاملين خرج غير العاملين وهي «كالاستثناء في العود» إلى كل متعدد على الأصح «ولو تقدمت» مثال المتأخرة وقفت على أولادي وأولادهم المحتاجين فتعود الصفة إلى الأولاد وأولادهم ومثال للتقدمة وقفت على محتاجي أولادي وأولاد أولادي فتعود الصفة إلى الأولاد وأولاد الأولاد وقيل لا «أما» الصفة «للتوسطة» بين متعدد كوقفت على أولادي للمحتاجين وأولادهم «فا» المصنف. قال بعد قوله أنه لا يعلم فيها نقلا و«للمختار اختصاصها بما وليته» وقيل لا يتعين ذلك فيجوز أن يعود (4) لما وليها لأنها بالنسبة إلى ما قبلها متأخرة وبالنسبة إلى ما بعدها متقدمة وكل من للتقدمة وللتأخرة يعود إلى الكل كما تقدم

(1) ص: 183.

(2) ص: 63.

(3) ص: 42.

(4) في ز ت فيجوز أن تعود إلى ما وليها أيضا.

ولذلك سكتوا عنها «الرابع» من المخصصات المتصلة «الغاية» وهي منتهى الشيء كوقفت هذا على بناتي إلى أن يتزوجن فخرج من تزوجت فلا تعطى شيئا وبه قال الشافعي (1) والجمهور وقيل تدخل الغاية فيما قبلها مطلقا وقيل تدخل إن كان من الجنس كبعثك الأشجار إلى هذه الشجرة (2) وإلا فلا كبعثك الأشجار إلى هذا البيت والغاية «كالإستثناء في العود» لكل ما تقدمها في الأصح كوقفت على أولادي وأولادهم إلى أن يستغنوا «للمرأ» بالغاية للمخصصة عند الأصوليين «غاية تقدمها عموم يشملها لو لم تأت» تلك الغاية «مثل» قوله تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ (3) فلو لم تأت هذه الغاية وهي إعطاء الجزية قاتلتناهم وإن أعطوا الجزية و«أما» غاية لم يتقدمها عموم يشملها «مثل» قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (4) فإن طلوع الفجر ليس من أجزاء الليل حتى تشملها الليلة «فلتحقيق» أي فالغاية فيه لتحقيق «العموم» فيما قبل حتى فالغاية فيها ليست للتخصيص وبيان تحقيق العموم في الآية أن الليلة سلام في جميع أجزائها كلها إلى طلوع الفجر كيلا يظن أن كونها سلاما مخصوص ببعض أجزائها و«كذا» الغاية لتحقيق العموم في قولهم «قطعت أصابعه من الخنصر إلى البنصر» بكسر أولهما لا غير وثالثهما ويجوز فتحه بل قال الفارسي (5) أن اللغة الفصحى فتح صاد خنصر والمعنى أن زيدا مثلا قطعت جميع أصابعه حتى البنصر فتقطع أولا الخنصر ثم الأصابع الثلاث غير الخنصر والبنصر ثم قطع البنصر وهو الذي يلي الخنصر ولو قال من الخنصر إلى الإبهام كما قال في شرحي للخنصر (6) والنهاج (7) كان أوضح ولكنه قصد السجع والتدقيق في فهم المراد بالتعميم (8) وأتى بمثالين لأن الغاية داخلية في المغياو من اللغيا في الثاني بخلافهما في الأول «الخامس» من المخصصات المتصلة «بدل البعض من الكل» نحو أعجبني زيد وجهه فإن زيدا معبر به عن الذات بجميع أجزائها

- (1) ص: 24.
- (2) في زت كبعث هذه الأشجار إلى هذه الشجرة
- (3) سورة لتوبة: الآية 29.
- (4) سورة القدر: الآية 5.
- (5) ص: 114.
- (6) ص: 29.
- (7) ص: 36.
- (8) في ز بالعموم.

من وجه وغيره فإذا قلت وجهه فقد خصصت الإعجاب بوجهه فقط. قال البرماوي (1) وبه قال الشافعي (2) كما نقله أبو حيان (3) عنه و«لم يذكره الأكثرون وصوبهم» أي صوب عدم ذكرهم إياه «الشيخ الإمام» والد (4) المصنف لأن المبدل منه في نية الطرح فلم يتحقق فيه معنى الإخراج والتخصيص لابد فيه من إخراج وكون المبدل منه في نية الطرح فمفهوم من لفظ البدل فإنه لا يجتمع مع المبدل منه فإذا اجتمعا قدر عدم اجتماعهما وفاء بذلك وفيه نظر فإن المبدل منه ليس في نية الطرح دائما «القسم الثاني» من المخصص «النفصل» وهو ما يستقل بنفسه وهو ثلاثة أقسام حس وعقل ونقل وبدأ بالحس وهو للمشاهدة فقال «يجوز التخصيص بالحس» كقوله تعالى أخبارا عن الريح للرسلة على عاد ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (5) أي تهلكه ونحن نشاهد موجودات لم تدمرها الريح كالسما والأرض و«العقل» الضروري والنظر فالأول كقوله تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (6) فالعقل قاض بالضرورة إنه تعالى لم يخلق ذاته ولا صفاته لاستحالة خلق القديم والثاني كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (7) فإن العقل قاض بنظره أن الطفل ولجنون غير دأخلين في التكليف بالحج لعدم فهمهما «خلافًا لشذوذ» من للتكلمين في منعهم التخصيص بالعقل و«منع الشافعي (8)» في الرسالة (9) «تسميته تخصيصا» نظرا إلى أن ما يخص بالعقل لا تصح إرادته بالحكم فقال في قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ هذا عام لا خاص (10) فيه فكل شيء من سما وأرض وذو روح وشجر وغير ذلك فالله خالقه انتهى و«هو» أي الخلاف «لفظي» لأنه عائد إلى اللفظ والتسمية فيما نفى عنه العقل حكم العام هل يسمى تخصيصا أولا والنقل وإليه أشار بقوله و«الأصح جواز تخصيص الكتاب» العام «به» أي بالكتاب الخاص وهو من تخصيص قطعي للأن بقطعيه كقوله تعالى

- (1) ص: 47.
- (2) ص: 7.
- (3) ص: 135.
- (4) ص: 81.
- (5) سورة الإحقاق: الآية 25.
- (6) سورة المزمر: الآية 62.
- (7) سورة آل عمران: الآية 97.
- (8) ص: 7.
- (9) كتاب له في أصول الفقه مطبوع.
- (10) في ز لا خصوص وهو الأظهر.

﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (1) خصص عمومته للحوامل بقوله تعالى ﴿وأولات الإحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ (2) ومقابل الأصح قول بعض الظاهرية (3) لا يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ويرده ما تقدم من الآيتين «و» جواز تخصيص «السنة» العامة «بها» أي بالسنة الخاصة كتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (4) ومقابل الأصح قول دلوود (5) وطائفة أن السنة مع السنة متعارضتان فلا يجوز تخصيص إحدهما بالأخرى «و» الأصح جواز تخصيص السنة العامة «بالكتاب» الخاص كتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم ما أبين من حي فهو ميت (6) بقوله تعالى ﴿ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين﴾ (7) ومقابل الأصح لا يجوز ذلك لقوله تعالى ﴿لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (8) جعله مبينا للكتاب فلا يكون الكتاب مبينا لسنته ودفع بأنه لا مانع من ذلك لأنهما من عند الله «و» الأصح جواز تخصيص «الكتاب» العام «ب» السنة «للتواتر» الخاص ومثله البيضاوي (9) بتخصيص آية الموارث (10) بحديث القتاتل لا يرث مع أنه ضعيف (11) فضلا عن أن يكون متواترا وأجاب القرافي (12) عنه بأن زمان التخصيص كان في عصر الصحابة فيحتمل أن يكون متواترا ذلك الوقت

(1) سورة البقرة: الآية 228.

(2) سورة الطلاق: الآية 4.

(3) ص: 108.

(4) أخرجه البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس فيما دون خمس أوق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس أوسق صدقة لزكاة باب ما أدى زكاته فليس يكنز ج 2 ص 111 ورواه مسلم عنه في لزكاة بتقديم الجزء الأخير ج 3 ص 66.

(5) 270-201 هـ = 884-816 م دلوود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان اللقب بالظاهري أحد الأئمة للجهندين في الإسلام سمي بالظاهري لأخذه بظاهر الكتاب والسنة وأعراضه عن التأويل والبري ولقياس من تصانيفه أبطال لتقليد كتاب الإجماع كتاب الأصول وغيرها: هدية لعارفين ج 1 ص 359 ج 2 ص 333.

(6) روى ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما قطع من البيهمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة ج 2 ص 1702 وروى عن تميم الدلري إلا فيما قطع من حي فهو ميت ص 1073. ورواه بلفظ الكتاب الحاكم من حديث أبي سعيد لبقية ص 41.

(7) سورة النحل: الآية 80.

(8) سورة النحل: الآية 44.

(9) ص: 27.

(10) بوضيكم لله.

(11) روله ابن ماجه في اللباب من طريق لسحاق بن أبي فروة عن أبي هريره ج 2 ص 883. وقال ابن كثير في التحفة ص 318 قال لشرمذي هذا حديث لا يصح ولا يعرف إلا من هذا الوجه وإسحاق بن عبد الله بن فروة تركه بعض أهل العلم. وقال أحمد بن حنبل والعمل على هذا عند أهل العلم.

(12) ص: 87.

ولا يضر صيرورته في هذا الزمان أحادا ومقابل الأصح لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة للتواتر الفعلية بناء على أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يخص بكسر الصاد والأصح خلافه «وكذا» يجوز تخصيص الكتاب العام «بخبير الواحد» الخاص «عند الجمهور» مطلقا وهذا أصح الأقوال وثانيها لا مطلقا وحكاة ابن برهان (1) عن المتكلمين و«ثالثها» وبه قال عيسى بن أبان الحنفي (2) يجوز «إن خص» قبل لذلك «بقاطع» كالعقل لضعف دلالة العام بعد تخصيصه بالدليل القاطع فإن دلالة العام عنده قبل التخصيص بالدليل القاطع قطعية فإذا خص بالدليل القاطع صار ظني الدلالة بالنسبة إلى آحاده بخلاف ما لم يخص أصلا أو خص بدليل ظني. قال للمصنف باحثا في دليل عيسى بن أبان و«عندي عكسه» وهو للنوع إن خص قبل ذلك بقاطع وإلا جاز لأن الغالب في العمومات أن تخص حتى قيل ما من عام إلا وقد خص إلا قوله تعالى ﴿والله بكل شيء عليم﴾ (3) ونحوه فما خص بقاطع داخل في الغالب فلا حاجة إلى تخصيصه وما لم يرد قاطع يخصه تدعو الحاجة إلى إدخاله في الغالب فيعتبر تخصيصه بخبر الواحد لذلك وهو بحث ظاهر و«قال الكرخي (4)» من الحنفية (5) يجوز تخصيص الكتاب بخبر الآحاد إن خص قبل ذلك «بمنفصل» قطعي أو ظني فإن لم يخص أصلا أو خص بمتصل لم يجز تخصيص الكتاب بالآحاد وهو مبني على قول تقدم في بحث العام إن للخصوص بما لا يستقل حقيقة «وتوقف القاضي» أبو بكر الباقلاني (6) عن القول بالجواز وعدمه مع أنه واقع كتخصيص قوله تعالى ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ (7) الشامل للولد الكافر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (8) روله البخاري (9) ومسلم (10) ويجرى

(1) ص: 112.

(2) ص: 186.

(3) سورة النساء: الآية 175.

(4) ص: 63.

(5) ص: 63.

(6) ص: 47.

(7) سورة النساء: الآية 11.

(8) روله البخاري في الفرق باب لا يرث إلخ عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ج 8 ص 11 ومسلم عنه كذلك ج 5 ص 59 منشورات دار الأفاق.

(9) ص: 103.

(10) ص: 36.

الخلاف في تخصيص السنة للتواترة بالآحاد كما صرح به القاضي أبو بكر الباقلاني والبيضاوي (1) ولم يتعرض له الإمام (2) وابن الحاجب (3) «و» الأصح جواز تخصيص كل من الكتاب والسنة «بالقياس» إن كان حكم أصله مخرجاً من العموم بنص خاص من كتاب أو سنة متواترة أو آحاد «خلافاً للإمام» الرازي (4) في منعه ذلك «مطلقاً» حذراً من تقديم القياس على النص لأن النص أصل للقياس في الجملة فلا يقدم القياس عليه «و» خلافاً «للجبائي (5)» في منعه التخصيص بالقياس «إن كان» القياس «خفياً» لضعفه بخلاف الجلي وسيأتي بيانهما في آخر كتاب القياس والمعروف كما قال بعضهم حكاية التفصيل عن ابن سريج (6) والإطلاق عن الجبائي وعلى ذلك مشى في شرحه للبيضاوي (7) والمختصر (8) «و» خلافاً «لابن أبان (8)» في منعه التخصيص لكتاب أو سنة بالقياس «إن لم يخص» العام «مطلقاً» وعليه الحنفية فإن خص جاز تخصيصه بالقياس لضعف دلالاته حينئذ وقد أطلق عيسى (9) ابن أبان الجواز هنا وقيد فيما سبق من التخصيص للكتاب والسنة بخبر الواحد بما إذا خص العام بقاطع لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد إلا أن يكون رويه فقيها «و» خلافاً «لقوم» في منعهم التخصيص بالقياس «إن لم يكن أصله» وهو للقياس عليه «مخصصاً» بفتح الصاد لي مخرجاً «من العموم» بنص فإن كان مخرجاً منه بنص جاز التخصيص بالقياس «و» خلافاً «للكرخي (10)» في منعه التخصيص بالقياس «إن لم يخص» العام «بمنفصل» وذلك صادق بأن لم يخص أصلاً أو خص بمتصل فإن خص بمنفصل جاز التخصيص بالقياس لضعف دلالة العام حينئذ و«توقف إمام الحرمين (11)»

- (1) ص: 1327.
- (2) ص: 22.
- (3) ص: 27.
- (4) ص: 27.
- (5) ص: 63.
- (6) ص: 73.
- (7) ص: 27.
- (8) ص: 29.
- (9) ص: 186.
- (10) ص: 63.
- (11) ص: 50.

في كتبه الأصولية عن القول بالجواز وعدمه وخالف ذلك في كتبه الفروعية وفي شرح البرهان (1) للأبياري (2) إشارة إلى أن محل الخلاف في قياس مظنون إما القياس المقطوع به فيجوز تخصيص العموم به اتفاقاً «و» يجوز التخصيص «بالحوى» وهو مفهوم الموافقة وقيد البرماوي في شرح الألفية (3) بما إذا كان الحكم فيه أولى من المذكور ومثله بحديث أبي دلوود (4) والنسائي وابن ماجه (5) لي الواجد يحل عرضه وعقوبته (6) خص بمفهوم قوله تعالى في حق الوالدين ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أَهْ﴾ (7) ففحواه يدل على تحريم أذلها بحبس وغيره ولذلك لا يحبس الوالدان بدين الولد على الأصح عند النووي (8) تبعاً لتصحيح البغوي (9) ونقله إمام الحرمين عن المعظم واللي للطل والواجد بالجيم الغني وفسر سفيان الثوري (10) حل العرض بأن يقال مظنني حقي والعقوبة بالحبس و«كذا دليل الخطاب» وهو مفهوم للخالفه يجوز تخصيص العام به «في الأرجح» مثاله حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه (11) خص بمفهوم حديث ابن ماجه (12) وغيره إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل الخبث وقيل لا يخص العام بمفهوم للخالفه لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وللنطوق مقدم على المفهوم «و» يجوز تخصيص العام «بفعله» صلى الله عليه وسلم و«تقريره في الأصح» فيهما فالأول كنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر ثم صلى

- (1) ص: 79.
- (2) ص: 40.
- (3) ص: 43.
- (4) ص: 41.

- (5) 209-273 هـ = 824-887 م محمد بن يزيد الربيعي القزويني أبو عبد الله ابن ماجه أحد الأئمة في علم الحديث من أهل قزوين صنف كتابه سنن ابن ماجه وهو أحد الكتب الستة المعتمدة وله تفسير القرآن وتاريخ قزوي. الاعلام ج 7 ص 144.
- (6) روله ابن ماجه في الصدقات باب الحبس في الدين عن عمرو بن اشريد عن أبيه ج 2 ص 811 والنسائي عنه في البيوع مطل لغني ج 7 ص 316 وأبو دلوود في الأقضية ج 5 ص 235 مختصر للنذري.
- (7) سورة الإسراء: الآية 23.
- (8) ص: 22.
- (9) ص: 37.
- (10) 161-97 هـ = 778-716 م سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله أمير المؤمنين في الحديث له الجامع الكبير والصغير في الحديث وكتاب في الفرائض وكان آية في الحفظ. الاعلام ج 3 ص 104 والطبقات ص 95.
- (11) روله النسائي وأبو دلوود بدون الإستثناء.
- (12) أخرجه ابن ماجه في الطهارة عن أبي أمامة الباهلي. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه (ج 1 ص 174) والنسائي في الطهارة باب ذكر بشر بضاعة ج 1 ص 174.

ركعتين بعد العصر لسبب (1) فيحصل التخصيص بذلك والثاني كتقريره صلى الله عليه وسلم على ترك وضوء من نام قاعدا (2) وقيل فعله وتقريره لا يخصصان بل ينسخان حكم العام وأجيب بأن التخصيص أولى من النسخ لما فيه من أعمال الدليلين «و» الأصح أن عطف العام على الخاص لا يخصصه كقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْجَالُ أَجْلُهُمْ أَقْبَلُ مِنْكُمْ جَمَلُهُمْ﴾ (3) فإنه عام في المطلقات والتوفى عنهن وإن كان قد عطف على ما هو خاص بالمطلقات وهو قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْكُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ﴾ (4) وهذه مسألة غريبة ذكرها القفال الشاشي (5) ومثلها بهذه الآية وظاهر تعبير المصنف يقتضي أن فيها خلافا وللشهور أن الخلاف بين الشافعية (6)، إنما هو في العكس وهو عطف الخاص على العام كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده وتقدم الكلام عليه في بحث العام لكن مدرك الحنفية هناك في التخصيص به وهو وجوب اشتراك للتعاطفين في الأحكام يقتضي طرد خلافهم في عطف العام على الخاص كما في اللتان «و» الأصح «إن رجوع الضمير» من المذكور عقب العام «إلى البعض» من أفراد العام لا يخصصه بل يبقى على عموم كقوله تعالى ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (7) المذكور بعد عموم قوله ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية العام في البوائن والرجعيات لأن أحقية البعول بالذكر خاص بالرجعيات ومقابل الأصح قول أكثر الحنفية أن رجوع الضمير للمذكور يخصص العام وعدم رجعية البوائن من دليل آخر «و» الأصح عند الجمهور وعزله في للحصول (8) للشافعي (9) أن «مذهب الرلوي» للعباس إذا كان مذهبه يخالف العام

- (1) أخرجه البخاري في باب إذا أكل وهو يصلي عن عبد الرحمن بن هرمز ج 1 ص 67 وفي باب وفد عبد القيس عن بكر أن كريبا لخب ج 5 ص 117 وأخرجه مسلم عن بكر عن كريب ج 2 ص 210 وفي الحديث سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصلينها فقال سألت عن لركعتين بعد العصر وأن أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن لركعتين اللتين بعد أظهر فهما هاتان.
- (2) أخرجه أبو داود عن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون لعشاء الأخيرة حتى تخف رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون ج 1 ص 143 مختصر للنذري.
- (3) سورة الطلاق: الآية 4.
- (4) سورة الطلاق: الآية 4.
- (5) ص: 182.
- (6) ص: 24.
- (7) سورة البقرة: الآية 228.
- (8) ص: 34.
- (9) ص: 24.

لا يخصص ما روله و«لو» كان الرلوي للعام «صحابيا» مثاله حديث البخاري (1) من رواية ابن عباس (2) من بدل دينه فاقتلوه مع أن مذهب ابن عباس إن ثبت عنه أن المرتدة لا تقتل كما هو مذهب أبي حنيفة (3) ومقابل الأصح أن مذهب الرلوي يخصص العام مطلقا سواء كان الرلوي صحابيا أم لا وقالت الحنفية (4) والحنابلة (5) إن مذهب الصحابي غير الرلوي للعام وقيل يخصصه إن كان الرلوي للعام صحابيا «و» الأصح «إن ذكر بعض أفراد العام» بحكم العام إذا حكم عليه بمثل حكم العام «لا يخصص» العام مثاله رواية مسلم (6) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الإهاب فقد طهر (7) مع حديث مسلم إنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به . فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها (8) فإنه ذكر بعض أفراد ما دخل تحت قوله إذا دبغ الإهاب فقد طهر فلا يقتضي تخصيص الحكم بذلك البعض وقيل يخصصه أي يقصره على ذلك البعض بمفهومه إذ لا فائدة لذكره إلا التخصيص وأجيب بأنه مفهوم لقب ومفهوم اللقب ليس بحجة كما تقدم وفائدة ذكر البعض نفى احتمال تخصيصه من العام «و» الأصح «إن العادة» الجارية «بترك بعض للأمر» به أو بفعل بعض المنهي عنه لصيغة (9) العموم «تخصص» أي تلك العادة بقصر العام على غير المتروك في الأول وغير المفعول في الثاني «إن» كانت العادة في عهده صلى الله عليه وسلم «وعلم بها و» أقرها النبي صلى الله عليه وسلم أو كانت بعد وأقرها «الإجماع» من الكثير من الناس على فعلها ولم ينكر الباكون عليهم وتسامح للمصنف في إسناد التخصيص إلى العادة لأن التخصيص في الحقيقة هو التقرير أو الإجماع الفعلي ومقابل الأصح أن العادة المذكورة لا تخصص

- (1) ص: 103.
- (2) ص: 178.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 63.
- (5) ص: 132.
- (6) ص: 36.
- (7) أخرجه مسلم آخر كتاب الحيض في باب طهارة جلود للبيته بالدباغ عن ابن عباس ج 1 ص 191 وأخرجه انسائي بلفظ يطهرها للاء والقرض ج 7 ص 175: وابن مساجه في اللباس بلفظ أيا أعاب فسقط طهر ج 2 ص 1193.
- (8) أخرجه مسلم عن ابن عباس في نفس الباب ج 1 ص 190.
- (9) في زت بصيغة.

«و» الأصح «إن» اللفظ «العام لا يقصر على المعتاد» بين الناس في عرفهم «ولا على ما وراءه» أي خلف المعتاد «بل تطرح له» أي للعام «العادة السابقة» عليه فيستمر عمومته في القسمين مثال الأول ما لو كان عاداتهم إطلاق الطعام على البر أو للقتات ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا ومثال الثاني ما لو كان عاداتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام بالطعام فقبل يقصر الطعام في الأول على البر المعتاد وفي الثاني على غير البر المعتاد والأصح عدم القصر عليهما «و» الأصح «أن نحو» قول لأصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى بالشفعة للجار (1) لا يعم» كل جار «وفاقا للأكثر» لأن ما ذكر ليس لفظ (2) الرسول صلى الله عليه وسلم بل حكاية لفعله ويحتمل أن قضاءه كان لجار بصفة يختص بها على أن هذا الحديث بلفظ قضى (3) لا يعرف وقيل يعم كل جار لأن الظاهر أن الصحابي روى كما سمع من غير زيادة ولا نقص.

«مسألة»

«مسألة جواب السائل» نوعان مستقل دون السؤال بحيث لو ورد ابتداء كان مفيدا أو «غير» مستقل وهو ما لا يفيد بدون السؤال كنمعم ويلي فغير «المستقل دونه» أي دون السؤال «تابع للسؤال في عموم» إن كان عاما وخصوصه إن كان خاصا. فالأول حديث الترمذي (4) وغيره (5)، أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل

(1) قال ابن كثير لم أر هذا اللفظ في شيء من الكتب الستة: تحفة الطالب لمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب ص 178 وفي جامع الأصول عن أنس بن مالك سمرة بن حذوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال جار ادلر أحق بالدر ج 2 ص 13 ورواه ابن أبي شيبة عن عبيد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار ج 7 ص 164 (2) في زت ليس لفظ رسول الله إلخ. (3) إنا الذي لا يعرف في الكتب الستة لفظ للجار إما قضى فهو رواية البخاري عن جابر بن عبد الله قال قضى رسول الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم كتاب الشفعة ج 3 ص 74 على أن قول أبي رقع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للجار أحق بسقيه في معنى قضى به للجار والسقب لقرب قال في لسان العرب ومنه الحديث للجار أحق بسقيه والسقب بالسبن والصاد في الأصل لقرب ويحتج بهذا الحديث من أوجب الشفعة للجار وإن لم يكن مقاسا أي أن الجار أحق بالشفعة من الذي ليس بجار ومن لم يشبهته للجار تأول الجار على الشريك فإن الشريك يسمى جارا هـ لسان العرب ج 1 ص 469 مادة سقب قلت يؤيد تفسير الجار بالشريك قول أبي رقع: يا سعد اتبع مني بيتي في ذلك فكون لبنتين في در سعد دليل على كونها بينهما

(4) 279-209 هـ = 824-892 م محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي أبو عيسى من أئمة علماء الحديث وحفاظه من أهل ترمذ تلميذ البخاري ومشاركه في بعض أشياخه يضرب به للثل في الحفظ له الجامع الكبير وشمائل النبوة والتاريخ ولعل في الحديث لإعلام ج 6 ص 322.

(5) رواه النسائي في البيوع باب شره الرطب بالتمر عن زيد بن أبي عياش بلفظ فقالوا نعم فنهى عنه ج 7 ص 269 ورواه عنه ابن ماجه في لتجارته بلفظ فنهى عن ذلك ج 2 ص 761 وعنه بهذا اللفظ أبو داود في قبوع باب في قتمر ج 5 ص 32

عن بيع الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا بیس قالوا نعم قال فلا إذن فقوله فلا إذن جواب غير مستقل بدون السؤال وهو عام لكل بيع للرطب بالتمر فيعم السائل وغيره في امتناع بيع كل رطب بتمر والثاني كما لو (1) توضع رجل من البحر وسأل النبي صلى الله عليه وسلم هل يجزئه ذلك فقال يجزيك فقوله يجزيك خاص بالسائل عن الوضوء بماء البحر فيختص بالسائل «و» الجواب «المستقل» بنفسه دون السؤال ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون أخص من السؤال أو مساويا له في العموم والخصوص أو أعم منه. فالأول «الأخص» منه «جائز» الوقوع وجوز ذلك مشروط بما «إذا أمكنت أعم منه. فالأول «الأخص» منه «جائز» الوقوع وجوز ذلك مشروط بما «إذا أمكنت معرفة للسكوت» عنه من الجواب ولا بد من اعتبار ثلاثة أمور أحدها أن يكون في الجواب تنبيه على حكم للسكوت عنه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ثانيها أن يكون للخطاب بالجواب أهلا للتنبيه بذلك بأن يكون من أهل الإجتهد وإلا لم يفد التنبيه ثالثها أن يبقى من وقت العمل زمن متسع لتأمل المجتهد ما يتوقف عليه التنبيه لئلا يلزم تكليف مالا يطاق مثاله أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر (2) في جواب من أفطر في نهار رمضان ماذا عليه فيفهم من قوله جامع أن الإفطار بغير الجماع لا كفارة فيه فإما إذا لم يمكن معرفة للسكوت من الجواب فلا يجوز وقوعه لتأخير البيان عن وقت الحاجة «و» الثاني «المساوي» للسؤال في العموم أو الخصوص حكمه «واضح» مثال المساوي في العموم كان يقال من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب ما على من جامع في نهار رمضان ومثال للمساوي في الخصوص كان يقال عليك كفارة كالظاهر في جواب من قال جمعت في نهار رمضان ماذا علي والثالث الأعم من السؤال مندرج في قوله «و» العام «الوارد» على سبب خاص» في سؤال أو غيره «معتبر عموم» فلا يخصه ذلك السبب الذي ورد عليه بل تبقى دلالة على العموم «عند الأكثر» ولا عبارة بخصوص السبب مثاله ما روي عن أبي سعيد الخدري قيل: يا رسول الله أتتوضأ أي أنت من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن (3) فقال: إن الماء طهور لا ينجسه شيء أي من للذكورات وغيرها

(1) لو للفرض والتقدير.

(2) أي مثلا.

(3) رواه عنه النسائي بلفظ وهي بئر يطرح فيها لحوم الكلاب والحيض والنتن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء ج 1 ص 174.

نظرا إلى العموم. قال الشافعي (1): وكانت بئر بضاعة لا تتغير بما يلقي فيها من النجاسات لكثرة مائها ومقابل الأكثر أن السبب يخص ويصير معنى الحديث لا ينجمه شيء من المذكورات وإما غير المذكورات فمسكوت عنه فلا يكون عدم التنجيس ثابتا به بل بدليل آخر كالقياس على المذكورات ومحل الخلاف حيث لم تكن قرينة دالة على العموم «فإن كانت» أي وجدت «قرينة التعميم فأجدر» أي أحق باعتبار العموم مما لم توجد القرينة مثاله قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (2) فإن سبب نزول هذه الآية كما قيل أن رجلا سرق رداء صفوان (3) فذكر السارقة مع السارق قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط بل على إرادة التعميم وقال الحافظ بن حجر (4) لم أر هذا السبب في شيء من كتب التفسير وقد تقوم القرينة على اختصاص العام بالسبب كنهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه (5) وذلك يدل على اختصاصه بالحريات فلا يتناول المرتدات و«صورة السبب» التي ورد عليها العام «قطعية الدخول» في العام «عند الأكثر» من العلماء لورود العام فيها «فلا يخص» أي يخرج من العام «بالإجتهد» بخلاف الزائد عليها فقد يدخله التخصيص و«قال الشيخ الإمام (6)» والد للمصنف صورة السبب «ظنية» فيجوز إخراجها من العام بالإجتهد ونقل للمصنف في شرح المختصر (7) عن القاضي (8) وغيره الإجماع على أن صورة السبب داخله قطعاً وإثماً عورض ذلك بل لازم

قول أبي حنيفة (1) إن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق إلا بالإقرار فإنه يلزم من قوله ذلك إخراج ولد الأمة المستفرشة من عموم قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش (2) مع أن صورة السبب الذي ورد هذا العام عليه هو ولد زمعة (3) ولازم للذهب ليس بمذهب على الأصح «قال» والد المصنف أيضاً و«يقرب منها» أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظني «خاص» وقع «في القرآن تلاه في الرسم» للقرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن لم يتله في النزول «عام» فاعل تلاه «للمناسبة» بين التالي والتلو مثاله قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ (4). فهذا عام تال لخاص وهو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَجِيًّا مِنَ الْكِتَابِ يَوْمَنُورُ بِالْجَبِ﴾ (5)، آيات فإنها نزلت في كعب بن الأشرف (6) وأصحابه من أهل الكتاب الذين كتبوا صفة النبي صلى الله عليه وسلم مع بيانها (7) لهم وأخذ للوائق أن لا يكتموا ذلك فكان ذلك أمانة عندهم فلم يودوها وخانوا فيها وذلك مناسب لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ (8) فهذا عام في كل أمانة وذاك خاص بأمانة هي صفة محمد صلى الله عليه وسلم والعام تال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول بست سنين وهذه الأمانة الخاصة قطعية الدخول في الأمانات العامة أو ظنية الدخول فيها إلا أنها لم يرد العام بسببها بخلاف صورة السبب فلهذا قال ويقرب منها.

مسألة إن تأخر الخاص عن العمل نسخ العام

إذا ورد نصان عام وخاص فأيهما يعمل به؟ فينظر «إن تأخر الخاص عنه» دخول وقت «العمل» بالعام «نسخ» الخاص «العام» بقدر ما عارضه من أفراد العام لا جميع أفراد العام فإنه لا خلاف في جواز العمل ببقية أفراد العام في المستقبل و«إلا» يتأخر

- (1) ص: 24.
- (2) أخرجه البخاري عن عائشة في الأحكام باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه ج 8 ص 116 وأخرجه أيضا في البيوع والحواريين والقرض وأخرجه مسلم عنها في الرضاع ج 4 ص 171 منشورات دار الآفاق.
- (3) لولد عبد الرحمن بن زمعة وزمعة أبو سرودة بنت زمعة أم اللومنين لقسطاني ج 10 ص 249: الأحكام.
- (4) سورة النساء: الآية 58.
- (5) سورة النساء: الآية 51.
- (6) قتله محمد بن مسلمة حين قال صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الأشرف وهو يهودي من بني لنظير حض على الأخذ بشأ من قتل من قريش بيد وقصته في البخاري في اللغز.
- (7) في زت مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ للوائق عليهم إن إلخ.
- (8) سورة النساء: الآية 58.

- (1) ص: 24.
- (2) سورة المائدة: الآية 38.
- (3) أخرجه النسائي في أرجل يتجاوز للسارق عن سرقته عن صفوان بن أمية أن رجلا سرق بردة له فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه. فقال يارسول الله قد تجاوزت عنه فقال أبا وهب أفلا كان قبل أن تأتينا به فقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ج 8 ص 68) وليس فيه ما يدل على أن الآية نزلت فيه بل يدل على أن الحكم معلوم قبله وجاء في أسباب النزول للنسائي ص 111. قال الكلبي: نزلت في طعمة بن أبيرق سارق للدرع.
- (4) 773-852 هـ = 1372-1449 م أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر من أئمة العلم والتاريخ ولد وتوفي بالقاهرة ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث فأصبح حافظ للإسلام في عصره من تصانيفه لكثيرة لدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ولسان البزن والأحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام وفتح الباري في صحيح البخاري. الاعلام ج 1 ص 178.
- (5) قال لقسطاني هي غزوة لفتح كما في العجم الأوسط للطبراني ج 5 ص 147 والحديث رواه البخاري عن ابن عمر في الجهاد باب قتل النساء في الحرب ج 4 ص 21 وأخرجه مسلم في اللغز وأبو دلود في الجهاد وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة في بعض الطريق فنهى عن قتل النساء والمصبيان ج 2 ص 947.
- (6) ص: 22.
- (7) ص: 29.
- (8) ص: 47.

وأخص من وجهه، والأول إما أن يعلم منه تاريخ ورودهما أو يجهل، وإن علم فإما أن يكون الخاص مؤخرا عن العام أو عكسه وإما أن يتقارنا فإن كان الخاص مؤخرا عن العام فهو قسمان أحدهما أن يكون قبل دخول وقت العمل، والثاني أن يكون بعده.

فصل المطلق والمقيد

«للمطلق والمقيد» هذا مبحثهما «للمطلق الدال على الماهية بلا قيد» من وحدة وتعدد واختار بقوله بلا قيد عن النكرة فإن دلالتها مقيدة بالوحدة الشائعة «وزعم الأمدى (1) وابن الحاجب (2) دلالتهم على الوحدة الشائعة» أخذوا من تعريفيهما الآتي «توهماه النكرة» أي وقع وهما أن المطلق هو النكرة لأن كلا منهما دل على الوحدة الشائعة حيث لم يخرج عن الأصل وهو الفرد إلى التثنية أو الجمع وهذا التوهم لزم من تعريفيهما فالأمدى عرف للمطلق بالنكرة في سياق الإثبات وابن الحاجب عرفه بما دل على شائع في جنسه وكلا التعريفين صادق على النكرة لأن النكرة في سياق الإثبات دالة على الوحدة الشائعة وهذا هو الموافق لأسلوب الأصوليين لأن كلامهم في قواعد استنباط أحكام أفعال المكلفين والتكليف متعلق بالأفراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقلية «ومن ثم» أي من أجل ما زعمه الأمدى (3) وابن الحاجب (4) من دلالة للمطلق على الوحدة الشائعة «قالا الأمر بمطلق للماهية أمر بجزئياتها لا بالكلية المشتركة، فالمطلوب باضرب مثلا فعل جزئي من جزئيات الضرب من حيث مطابقته للماهية الكلية لأن المقصود وجود الماهية ولا وجود لها في الأعيان وإنما توجد جزئياتها فالأمر بها أمر بجزئي لها قال المصنف و«ليس» ما قاله «بشيء» لأننا نفرق بين الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء وإذا فرق بين هذه الأمور علم أن المطلوب بالأمر بشيء مطلق للماهية من حيث هي لا تفيد جزئية ولا كلية و«قيل» الأمر بمطلق للماهية أمر «بكل جزئي» لها لاشعار بعدم التقييد بالتعميم وإليه ذهب الإمام فخر الدين (5).

- (1) ص: 39.
- (2) ص: 27.
- (3) ص: 39.
- (4) ص: 27.
- (5) ص: 22.

الخاص عن دخول وقت العمل بالعام فإنه يصدق بأربع صور إحداها أن يتأخر الخطاب بالخاص عن الخطاب بالعام قبل دخول وقت العمل الثانية أن يتأخر الخطاب بالعام عن الخطاب بالخاص مطلقا، الثالثة أن يتقارنا أي يتصل الخطاب بالعام بالخطاب بالخاص في التكلم به، الرابعة أن يجهل تاريخهما فإن اتفق شيء من ذلك «خصص» الخاص العام في كل من الصور الأربع و«قيل إن تقارنا تعارضا في قدر الخاص» من العام «كالنصين» الخاصين (1) للختلفين بالنصوصية فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجح يرجحه على العام و«قالت الحنفية (2) وإمام الحرمين (3) العام للتأخر» عن الخاص «ناسخ» للخاص المتقدم كعكسه بجامع التأخر و«فرق بأن العمل بالخاص للتأخر لا يلغي العام بخلاف العكس وعلى قول الحنفية وإمام الحرمين «فإن جهل» التاريخ بين العام والخاص «فالوقف» عن العمل بواحد منهما كما حكاه ابن السمعاني (4) عنهم «أو التساقط» كما حكاه ابن الحاجب (5) عنهم، مثال العام «**اقتلوا المشركين**» (6) والخاص لا تقتلوا أهل الذمة (7) «وإن كان كل» منهما «عاما من وجه» خاصا من وجه «فالترجيح» بينهما من دليل خارج عنهما واجب لتعاد لهما سواء تقارنا أم تأخر أحدهما عن الآخر و«قالت الحنفية (8) المتأخر ناسخ» للمتقدم مثاله حديث البخاري (9) من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء (10) فالأول عام في الرجال والنساء، خاص بأهل الردة. والثاني خاص بالنساء، عام في الحرييات والرتدات. والحاصل أن النصين إما أن يكون أحدهما أعم من الآخر مطلقا والآخر أخص مطلقا وإما أن يكون كل منهما أعم من الآخر من وجه

(1) في زت كالتصين للختلفين وما في خ هو الصحيح.

(2) ص: 63.

(3) ص: 50.

(4) ص: 54.

(5) ص: 27.

(6) سورة التوبة: الآية 5.

(7) جاء في البخاري في الجهاد باب أثم من قتل معاهدا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل معاهدا لم يرحم رجلة الجنة وأن ربحها ليجود من مسيرة أربعين عاما (ج 4 ص 65).

(8) ص: 68.

(9) ص: 103.

(10) روى البخاري عن ابن عمر في الجهاد باب قتل النساء في الحرب (ج 4 ص 21) ومسلم عنه في الجهاد أيضا باب تحريم قتل النساء والصبيان (ج 5 ص 144) منشورات دار الأفاق.

فقال إنه أمر الماهية المشتركة بين الأفراد لا بجزئي معين و« قيل » الأمر بمطلق الماهية « إذن » للمكدن « فيه » أي في كل جزئي أن يفعله ويخرج عن عهدة للأمور بواحد من جزئيات تلك الماهية قاله الصفي الهندي (1) بحثا.

المطلق والمقيد

« مسألة للمطلق والمقيد » في الأحكام « كالعام والخاص » فما جاز تخصيص العام به من التتفق عليه والمختلف فيه من التخصصات يجوز تقييد المطلق به وما لا ، فلا « و » يزيد للمطلق والمقيد على العام والخاص بأحكام منها « أنهما أن اتحد حكمهما وموجبهما » بكسر الجيم أي سبب حكمهما و« كانا مثبتين » كإطلاق الرقبة في كفارة القتل في موضع وتقييدها بالإيمان في موضع آخر (2) و« تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو » أي للمقيد « ناسخ » للمطلق بالنظر لصدقه بغير المقيد و« إلا » يتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فإنه يصدق بأربع صور بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق لا عن وقت العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقا (3) أو تقارنا بأن يعقب أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما فإن اتفق ذلك « حمل المطلق » في الصور الأربع « عليه » أي على المقيد جمعا بين الدليلين ولا يكون ناسخا للمطلق في الأصح و« قيل للمقيد ناسخ » للمطلق « إن تأخر » عن وقت الخطاب بالمطلق كما لو تأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر وأجيب بأنه قياس مع قيام الفارق إذ التأخر عن وقت العمل يستلزم تأخير البيان عنه وذلك لا يجوز بخلاف التأخير عن وقت الخطاب دون العمل و« قيل » لا يكون للمقيد ناسخا للمطلق بل يلغى القيد و« يحمل المقيد على المطلق » هذا (4) إذا كان المطلق والمقيد مثبتين و« إن كانا منفيين » نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر أو منهيين نحو لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب

كافرا « فقائل » الحجة بـ « المفهوم » للخالف كالشافعي (1) « بقيده به » أي يقيد المطلق بالمقيد في ذلك ونافي الحجة بالمفهوم كأبي حنيفة (2) يلغى القيد ويجري المطلق على إطلاقه « و » هذه المسألة في التحقيق « هي خاص وعام » لكون للمطلق نكرة في سياق النفي فيعم ولكون للمقيد مخصصا وليست من المطلق والمقيد في شيء وإن عبر بهما فهو بالنسبة إلى الإصطلاح مجاز « وإن كان أحدهما أمرا والآخر نهيا » نحو: اعتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة اعتق رقبة مومنة لا تعتق رقبة « فالمطلق » من ذلك « مقيد بضد لصفة » التي في المقيد لتجتمع ، فالمطلق في المثال الأول مقيد بضد الكفر وهو الإيمان وفي الثاني مقيد بضد الإيمان وهو الكفر و« إن اختلف » للموجب بكسر الجيم وهو « السبب » واتحد الحكم كإطلاق الرقبة في كفارة الظهار في قوله تعالى ﴿ فتحرير رقبة ﴾ (3) وتقييد الرقبة بالإيمان في كفارة القتل في قوله تعالى ﴿ فتحرير رقبة مومنة ﴾ (4) فالحكم واحد وهو وجوب الاعتاق والسبب مختلف وهو الظهار والقتل « فقال أبو حنيفة (5) » رضي الله عنه « لا يحمل » للمطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب بل يبقى المطلق على إطلاقه و« قيل يحمل » للمطلق على المقيد « لفظا » أي يحمل عليه بمجرد ورود اللفظ للمقيد من غير حاجة إلى جامع ونسبه لماوردي (6) والرويانسي (7) وسليم الرلزي (8) إلى ظاهر مذهب الشافعي (9) ولم ينسبه للصنف إليه فقال « وقال الشافعي رضي الله عنه يحمل للمطلق المقيد « قياسا » فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المتقدم حرمة سبب كل من الظهار والقتل فيحمل للمطلق فيه على المقيد قياسا لوجود الجامع ولا يحمل المطلق على المقيد مع وجود الفارق بينهما كآية عدة الوفاة مع آية عدة الطلاق فالأولى وهي ﴿ الذين يتوفون منكم ﴾ (10) الآية مطلقة لأنها لم تقيد بالدخول والثانية وهي ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ (11) الآية مقيدة

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) سورة المجادلة: الآية 3 .

(4) سورة النساء: الآية 92 .

(5) ص: 24 .

(6) ص: 112 .

(7) ص: 43 .

(8) ص: 251 .

(9) ص: 24 .

(10) سورة البقرة: الآية 240 .

(11) سورة البقرة: الآية 288 .

(1) ص: 83 .

(2) كان يقال مثلا أعتق رقبة في كفارة القتل ثم يقال في موضع آخر اعتق رقبة مومنة في كفارة القتل فهو مجرد تمثيل وإلا فالرقبة قيدت بالإيمان في القتل في سورة النساء: 92 وأطلقت في كفارة لظهار في المجادلة: 3 وكفارة اليمين في اللائدة: 89 .

(3) في ز ت حذف مطلقا ولا ضرب ما في خ أنظر للحلي

(4) ص: في ز ت فيما إذا كان

بالدخول في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَظُنَّهَا﴾ (1) فلا تقيد عدة الموت بالدخول قياسا على عدة الطلاق لوجود الفارق وهو بقاء أحكام الزوجية بعد الموت من تغسيلها للزوج وراثتها منه بخلاف البائن «فإن اتحد الموجب» فيهما وهو السبب و«اختلف حكمهما» كإطلاق اليدين في آية التيمم (2) وتقبيدهما بالمرافق في آية الوضوء (3) وسبب التيمم والوضوء واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف من مسح المطلق وغسل للمقيد بالمرافق «فعلى الخلاف» للتقدم من أنه على الرجوع لا يحمل المطلق على اللقيد أو يحمل عليه لفظا أو قياسا وهو الراجح والجامع في النثال المذكور لشتراك التيمم والوضوء في سبب حكمهما وهو الحدث «و» للطلق «المقيد» في محلين «بمتنافيين» وقد أطلق في محل كما في قوله تعالى في قضاء أيام رمضان ﴿فعدة من أيام﴾ (4) من غير تقيد بتتابع ولا تفريق وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين (5) بقيد التتابع وفي صوم التمتع ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ (6) بقيد التفريق بين الثلاثة والسبعة «يستغنى عنهما» أي يستغنى المطلق عن القيدين للتماثل فيبقى على إطلاقه لامتناع تقبيده بهما لتنافيهما وبوحد منهما لاتتفاء مرجحه فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق هذا «إن لم يكن» المطلق «أولى بأحدهما» أي بأحد القيدين من القيد الآخر «قياسا» فإن كان أولى بالتقيد بأحدهما من الآخر من حيث القياس بأن وجد الجامع بينه وبين مقيده دون الآخر قيد به بناء على الراجح من أن حمل المطلق على المقيد قياسي، أما على القول بأنه لفظي فلا يقيد بأحد القيدين للتماثل بل يبقى على إطلاقه.

- (1) سورة الأحزاب : الآية 19
- (2) سورة النساء : الآية 43.
- (3) سورة البقرة : الآية 7 .
- (4) سورة البقرة : الآية 184 .
- (5) سورة البقرة : الآية 40 .
- (6) سورة البقرة : الآية 195 .

الظاهر والمؤول

فصل «الظاهر والمؤول» هذا مبحثهما «الظاهر ما» أي لفظ «دل» على معنى «دلالة ظنية» أي راجحة فيه مرجوحة في غيره ولا فرق في تلك الدلالة بين أن تكون لغوية أو عرفية أو شرعية. فالأول كالأسد فإنه راجح في الحيوان للفترس مرجوح في الرجل الشجاع والثاني كالغائط فإنه راجح في الخارج للمستقذر مرجوح في المكان المظنن والثالث كالصلاة فإنها راجحة في ذات الركوع والسجود مرجوحة في الدعاء وخرج بالظنية القطعية وهي دلالة النص كزيد فإن دلالة على معناه قطعية «و» للؤول ما دل على المعنى دلالة مرجوحة إذ «التأويل حمل الظاهر على المحتمل للرجوح، فإن حمل» على الرجوح «لدليل» قطعي أو ظني مقتض للحمل «فصحيح» أي فهو تأويل صحيح «أو» حمل على الرجوح «لما يظن دليلا» وليس بدليل في نفس الأمر «ففساد» أي فهو تأويل فاسد «أو» حمل على الرجوح «لا لشيء» أصلا «فلعب» أي فهو لعب «لا تأويل» للظاهر لأنه إنما يسمى مؤولا لأنه يؤول إلى الظهور عند قيام الدليل عليه فإذا لم يوجد دليل قاطع ولا مظنون فلا تأويل ثم التأويل قريب يترجح على الظاهر بأدنى دليل وبعيد لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه فمن القريب تأويل ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (1) على عزمتم على القيام إليها ووجه قرينه قيام الإجماع على أن المراد ذلك و«من البعيد تأويل» الحنفية (2) «لمسك» من قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان (3) وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن (4) «على ابتدئ» نكاح أربع منهن فيما إذا نكحهن معا لبطلانه كالمسلم ولستمر على الأربع الأول فيما إذا نكحهن مرتبا ووجه بعده، إن المخاطب بمحل التأويل وهو أمسك قريب عهد بالإسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم «و» من البعيد تأويل الحنفية أيضا «ستين مسكينا» من قوله

- (1) سورة البقرة : الآية 7
- (2) ص: 63 .
- (3) ص: 178 .
- (4) واللفظ للشافعي في مسنده ص: 274 .

تعالى ﴿فَإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ (1) «على ستين مدا» على حذف مضاف والتقدير فإطعام طعام ستين مسكينا وهو ستون مدا فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوما كما يجوز إعطاؤه لستين مسكينا في يوم واحد ووجه بعده أنه يلزم عليه إبطال للنصوص عليه وهو ستون مسكينا ولا يجوز أن يستنبط من النص معنى يبطله واعتبار ما لم يذكر من المضاف ومن البعيد تأويل الحنفية أيضا «أيا امرأة نكحت نفسها» من قوله صلى الله عليه وسلم: أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل (2) روله أبو دلود (3) وغيره (4) «على الصغيرة والأمة والمكاتبة» على الترتيب كما في مختصر ابن الحاجب (5) فبعضهم حمل المرأة في هذا الحديث على الصغيرة لصحة تزويج الكبيرة نفسها عندهم فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأة في لسان العرب كما أن الصغير ليس رجلا فحملها بعض آخر منهم على الأمة فاعترض بما روله البيهقي (6) من قوله صلى الله عليه وسلم فإن أصابها فلها مهر مثلها (7) فإن مهر الأمة لسيدها لا لها فحملها بعض آخر من متأخريهم على المكاتبة فإن المهر لها ووجه بعده على كل من التأويلات أنه قصر للعام على صورة نادرة منافية لما قصده الشارع من عموم منع لستقلال المرأة بالنكاح «و» من البعيد تأويل الحنفية (8) أيضا «لا صيام لمن لم يبيت» للأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له (9) روله بهذا اللفظ أبو دلود (10) وغيره (11) «على» صوم «القضاء

- (1) سورة المجادلة: الآية 4.
- (2) ثلاث مرات روله عن عائشة ج 3 ص 26 مختصر للنذري
- (3) ص: 41.
- (4) وأخرجه عنها ابن ماجه بلفظ ليا امرأة لم ينكحها الولي الخ ج 1 ص 605.
- (5) ص: 27.
- (6) 458-374 هـ = 1066-994 م أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر من أئمة الحديث ولد في خسر جرد من قرى بيهق بنيسابور قال إمام الحرمين ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه إلا البيهقي فإن له الفضل ولأنه على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه ويوسط مؤجزة وتأييد آرائه قال الذهبي لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً لكان قادراً من كتبه لسان الكبرى للعارف والأسماء والصفات وكتبه كثيرة، الاعلام ج 1 ص: 116
- (7) وكذا روله ابن ماجه وأبو دلود وهو تمام الحديث للتقدم أيا امرأة الخ.
- (8) ص: 63.
- (9) الذي جاء في مختصر للنذري من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ج 3 ص 331 قال وقد روي من حديث عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له ص 332 ورواه ابن ماجه عن حفصة عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ لا صيام لمن لم يفرضه من الليل ج 1 ص 542.
- (10) ص: 41.
- (11) روله بهذا اللفظ عن ابن عمر عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له للجبتي في الصيام ج 4 ص 179 وكذا روله بلفظ من لم يجمع الخ.

والنذر» لصحة غيرهما من الصيام عندهم بنية من النهار ووجه بعده أنه قصر للنص العام على نادر «و» من البعيد تأويل أبي حنيفة (1) دون صاحبيه (2) حديث ابن حبان (3) وغيره (4) «ذكاة الجنين ذكاة أمه» برفع ذكاة الثانية ونصبها «على التشبيه» فقدر الرفع على حذف مضاف والأصل مثل ذكاة أمه وقدر النصب على حذف حرف التشبيه والأصل كذكاة أمه فحذف الجار وانتصب للجرور وعلى التقديرين فالمراد الجنين الحي لحرمة الميت عنده وأحله أصحابه كالشافعي (5) ووجه بعده ما فيه من التضييق لاحتياجه إلى ذكاة، ومن إمكان حمل الكلام على خلاف تقديره فيحمل الرفع على التقديم والتأخير والأصل ذكاة أم الجنين ذكاة له يدل له رواية ذكاة الجنين بذكاة أمه (6) ويحمل النصب على حذف حرف الظرفية والأصل في ذكاة أمه فحذفت في وانتصب مجرورها ويدل له رواية البيهقي ذكاة الجنين في ذكاة أمه (7) وإذا كان ذكاة أم الجنين ذكاة له فلا يحتاج إلى تذكيره إذا لم تدرك فيه حياة مستقرة «و» من البعيد تأويل الحنفية (8) ومالك (9) وأحمد (10) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ (11) الآية «على بيان» محل «للسرف» دون بيان لستيعاب الأصناف بالعطاء كما ذهب إليه الشافعي (12) وعند الحنفية ومالك وأحمد يجوز صرف الصدقات لأي صنف من المذكورين في الآية ووجه بعده ظهور الآية في لستيعاب جميع الأصناف ولستحقاق الجميع حيث أضاف الصدقات إليهم بلام الإستحقاق وعطف

- (1) ص: 24.
- (2) هما أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني.
- (3) ص: 133 زلا في بلوغ اللرم وصححه ابن حبان ص 282.
- (4) قال في التتقى روله أحمد والترمذي وابن ماجه ج 2 ص 877 وأخرجه الإمام أحمد في السند بسنده عن أبي سعيد الخدري وقال هذا إسناد حسن مختصر للنذري ج 4 ص 120 وأخرجه ابن ماجه في اللبائخ عن أبي سعيد بلفظ سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجنين، فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه ج 2 ص 1067 وأخرجه أبو دلود عن جبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة أمه ج 4 ص 119.
- (5) ص: 27.
- (6) أخرجه البيهقي فالباء سببية أي أن ذكاة الجنين حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية. ليوثق ما عند البيهقي أيضا ذكاة الجنين في ذكاة أمه: سبل لسلام للصنعاني ج 4 ص 88.
- (7) وفي اللوطا عن عبد الله بن عمر كان يقول إذا انحرت لنافقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها وعن ابن السبب ذكاة ما في بطن البهيمة في ذكاة أمه ولشترط تمام خلقه ونبت شعره وهو مذهب مالك ج 2 ص 40.
- (8) ص: 63.
- (9) ص: 24.
- (10) ص: 31.
- (11) لقنوة: 60.
- (12) ص: 24.

بعضهم على بعض بولو التشريك «و» من البعيد تأويل بعض الشافعية (1) قوله صلى الله عليه وسلم «من ملك ذا رحم محرم» عتق عليه (2) وفي رواية فهو حر (3) «على الأصول والفروع» دون بقية الأرحام للحارم ووجه بعده ما فيه من صرف العام عن عموميه ويجاب بأن المقتضي لذلك الإضطراب في هذا الحديث فقال النسائي (4) منكر (5). وقال الترمذي (6) لا يتابع ضمرة (7) عليه. وقال الحاكم (8) صحيح وعلى تقدير صحته يقال مخصصه القياس على النفقة فإنها لا تجب عند الشافعي لغير الأصول والفروع «و» من البعيد تأويل يحيى بن اكنم (9) وغيره (10) حديث الصحيحين لعن الله «السارق يسرق البيضة» فتقطع يده (11) «على سرقة بيضة الحديد» وهي الخردة على رأس المقاتل دون بيضة الدجاجة ليوافق حديث اعتبار النصاب في قطع اليد ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاجة والمراد بذلك التوبيخ لسارق القليل دون الكثير كما جرى عرف الناس بذلك «و» من البعيد تأويل بعض السلف «بلال يشفع الآذن» للأخذ من حديث النسائي أمر

- (1) ص: 24.
- (2) روله عبد الرزاق لصنعاني في اللصف عن قتادة موقوفا على عمر بن الخطاب بلفظ من ملك ذا رحم محرم عتق ج 9 ص 183.
- (3) أخرجه أبو داود عن سمرة قال وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة قال أبو داود ولم يحدث هذا الحديث إلا حماد بن سلمة وقد شك فيه وقال علي بن اللبني هذا عندي منكر ج 5 ص 407.
- (4) 142 لم أجده في اللبني للنسائي ولعله في السنن الكبرى له ورواه ابن ماجة عن سمرة بن جندب عنه صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذا رحم محرم فهو حر ج 2 ص 843.
- (5) قال في البيهقيونية.
- (6) وللنكر ألفرد الذي رولغا * * * تعديله لا يحمل لتفردا
- (7) ص: 341.
- (8) ضمرة بن ربيعة الدمشقي إرملي روى عن مولاة علي بن أبي جميلة والثوري وخلق وروى عنه نعيم بن حماد وخلق وثقه أحمد ويحيى والنسائي وغيرهم ومات سنة 202 طبقات الحفاظ للسيوطي ص 154.
- (9) ص: 204.
- (10) 242-109 هـ 775-857 م يحيى بن اكنم بن محمد بن قطن لتبسمي الأسدي للروزي أبو محمد قاض رفيع القدر عالي الشهرة من نبلاء الفقهاء له غزوات وله كتب في الأصول وكتاب أورده على العرقين سماه الغنينة بينه وبين داود بن علي مناظرات لاعلام ج 8 ص 138.
- (11) كالأعشى كما جاء في البخاري في الحدود بعد ذكر الحديث وقال في سبل السلام وأما تأويل الأعشى له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالجيل جبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في تنهجين على سارق لتفويته لعظيم الخفير ج 4 ص 20.
- (12) روله البخاري في الحدود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ج 8 ص 15 ورواه مسلم عنه كذلك ج 5 ص 113 منشورات دار الأفاق.

بلال أن يشفع الآذن ويؤثر الإقامة (1) «على أن يجعله» أي آذن بلال «شفعا لآذن ابن أم مكتوم (2)» بأن يؤذن بلال للصباح قبل أن يؤذن ابن أم مكتوم كما في حديث الصحيحين (3) لا على جعل كلمات الآذن شفعا ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من تشنية كلمات الآذن ومن أن الأول لا يكون شفعا للشاني وما في صحيح ابن خزيمة (4) وغيره (5) من تأخير آذن ابن أم مكتوم فهو من المفلوب (6).

المجمل

فصل «للمجمل ما» أي شيء «لم تتضح دلالتة سواء كان قولاً أم فعلاً فخرج ما لا دلالة له كالمجمل وما له دلالة واضحة كالمبين «فلا إجمال في آية السرقة» وهي قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (7) لا في القطع ولا في اليد خلافا لبعض الحنفية (8) في قوله بالإجمال فيهما لأن القطع يطلق على الشق والإبانة واليد تطلق على العضو إلى الكوع وإلى المنكب ولم يتضح شيء من ذلك وفعل الشارع مبين لذلك ودفع بأن إطلاق اليد إلى المنكب حقيقة والقطع ظاهر في الإبانة ورطلاق اليد إلى الكوع مجاز دل عليه فعله صلى الله عليه وسلم «و» لا إجمال في «نحو حرمت عليكم أمهاتكم» (9) «ما أسند فيه التحريم إلى الأعيان فإن العرف

- (1) روله عن أنس قال أن رسول صلى الله عليه وسلم أمر بلالا إن ج 2 ص 3 وبلال ص 289.
- (2) توفي 23 هـ 643 م عمرو بن قيس ولم مكتوم أمه عاتكة ويقال لسمه عبد الله وعمرو أكثر من المهاجرين السابقين ولستخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة وحضر لقادسية فقاتل وهو أعمى ترجمته في الإصابة ج 2 ص 523 والأعلام ج 5 ص 83
- (3) روله البخاري في الأدب عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن بلالا ينادي بليل فكلوا ولشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ج 1 ص 153 ورواه عنه مسلم في الصيام بلفظ فكلوا ولشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ج 1 ص 153 ورواه عنه مسلم في الصيام ج 3 ورواه عنه مسلم في الصيام بلفظ فكلوا ولشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ج 3 ص 129.
- (4) 311-223 هـ = 838-924 م محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي أبو بكر إمام نيسابور في عصره كان فقيها مجتهدا عالما بالحديث وتوفي بنيسابور لقبه السبكي بإمام الأئمة تزيد مصنفاته على 140 منها كتاب التوحيد ومختصر المختصر للسمى بصحيح ابن خزيمة للأعلام ج 6 ص 29.
- (5) كأحمد وابن حبان جاء في منهج ذوي لشر شرح منظومة علم الأثر ص 83 ومثله أيضا «أي للقلب» البلقيني بحديث أنيسة عند أحمد وليني خزيمة وحبان إذا آذن ابن أم مكتوم فكلوا ولشربوا وإذا آذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الحديث إذ للجمهور حديث الصحيحين.
- (6) قال السيوطي في المنظومة في علم الأثر القلب في اللق وفي الإسناد قرأ ما بإبدال الذي به لنتشر إلخ.
- (7) سورة البقرة: الآية 38.
- (8) ص: 63.
- (9) سورة النساء: الآية 86.

قاض بأن المراد تحريم الإستمتاع بوطء ونحو فهو من المبين خلافا للكرخي (1) والبصري (2) وبعض الشافعية (3) في قولهم بأنها مجملة لأن الإسناد إلى الأعيان لا يصح فلا بد من تقدير شيء وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ولا مرجع لبعضها فكان مجملا وجوبه يعرف مما تقدم ولا إجمال في ﴿وَامْسَحُوا بُرُؤَكُمْ﴾ (4) خلافا لبعض الحنفية في قولهم بالإجمال في ذلك لتردد المسح بين كل الرأس وبعضها ومسح الشارب الناصية مبين للإجمال ومنع الشافعية التردد بأن المسح في الآية مطلق صادق بأقل ما ينطلق عليه اسم للمسح وبغيره كمسح الناصية فيكون المسح حقيقة في القدر المشترك ومن قال بمسح كل الرأس فلا إجمال عنده أيضا لتعلق المسح بالرأس التي (5) هي حقيقة في الكل «و» لا إجمال في نحو قوله صلى الله عليه وسلم «لا نكاح إلا بولي» (6) صححه الترمذي (7) وبغيره (8) خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني (9) في قوله بالإجمال لعدم صحة النفي من تقدير شيء ويحتمل أن يكون للقدر نفي الصحة أو الكمال ولا مرجح لأحدهما فكان مجملا وأجاب الجمهور بعدم إجماله بناء على ثبوت الحقائق الشرعية فإن المختل منها لفقد شرط أو ركن منفي حقيقة لأن الشرعي هو التام الأركان للتوفر للشرائط «و» لا إجمال في قوله صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (10). روله الحافظ أخو عاصم (11) خلافا لبعض

(1) ص: 63.

(2) ص: 109.

(3) ص: 91.

(4) سورة المائدة: الآية 6.

(5) الرأس مذكر قال المزاجي في الجمل باب ما يذكر ولا يجوز تأنيبه من الأعضاء الرأس فبدأ به ص 295 وقال في الصباح للنير في مادة روس: الرأس عضو معروف وهو مذكر.

(6) قال في التتقي عن أبي موسى عنه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي ج 2 ص 504.

(7) قال الترمذي ورواية الذين روى عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أصح عندي للتتقي ج 2 ص 504 ورواه ابن ماجه عن ابن عباس قال وفي لزوم في إسناده المزاج بن رطاة مدلس وكذا روله عن أبي موسى ج 1 ص 605 والترمذي مر ص 341.

(8) قال علي بن الدبني حديث إسرائيل صحيح في لا نكاح إلا بولي وسأل عنه البخاري. فقال الزيادة من الشقة مقبول وإسرائيل ثقة ج 3 ص 28 مختصر للندري.

(9) ص: 57.

(10) روله ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ إن الله وضع عن أمتي للخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ج 1 ص 659 ونظر تحفة الطالب لمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب ص: 271.

(11) ص: 176.

الحنفية (1) وبعض القدرية (2) وأبي الحسين (3) وأبي عبد الله (4) البصريين من المعتزلة (5) في قولهم بالإجمال لتردد مثل ذلك بين نفي الصورة والحكم والجواب أن نفي الصورة لا يمكن إرادته لما فيه من نسبة كلامه صلى الله عليه وسلم للخلف فتعين أن يكون المراد الحكم واعترض على المصنف بأنه جزم في بحث العام بنفي العموم عن هذا الحديث وجزم هنا بعدم إجماله وجمع البرماوي (6) بينهما بأنه جزم في بحث العام بنفي العموم عن هذا الحديث وجزم هنا بعدم إجماله وجمع البرماوي بينهما بأنه لا يلزم من نفي عموميه ثبوت إجماله بدليل انتفائهما إذا دل الدليل على بعض المقدرات «و» لا إجمال في «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» المأخوذ من حديث الصحيحين بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب (7) خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني وشرح هذا يعلم من شرح لا نكاح إلا بولي والحاصل أنه لا إجمال في آية السرقة وما عطف عليها «لوضح دلالة الكل» فيكون من المبين «و» خالف قوم» في الجميع كما تقدم بيانه «و» إنما الإجمال في مثل القراء» بفتح القاف وضمها لتردد بين الطهر والحيض لا اشتراك بينهما فحملة الشافعي (8) على الطهر، وأبو حنيفة (9) على الحيض وكل منهما موافق لجمع من الصحابة والتابعين «و» في «النور» لصلاحيته للعقل ونور الشمس لتشابههما من حيث الإهداء بكل منهما في الجملة «و» في «الجسم» لصلاحيته للسماء والأرض وبغيرهما من الأجسام المختلفة «و» في «مثل المختار لتردده بين» اسم «الفاعل» فيكون أصله مختير بكسر اللثناة التحتانية بوزن مقتدر «و» اسم «المفعول» بفتح التحتانية بوزن معتبر تحركت الياء في كل منهما بعد فتحة فقلبت ألفا ويقع التمييز

(1) ص: 32.

(2) نسبة للقدر وهم المعتزلة لأنهم يقولون أن العبد قادر على خلق أفعاله أنظر لللل والنجل للشهرستاني ج 1 ص 43.

(3) ص: 109.

(4) 369-288 م الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله اللقب بالجعل من شيوخ المعتزلة انتشرت شهرته مولده ووفاته ببغداد من كتب الإيمان والإقرار واللعنة وغيرها الإعلام ج 2 ص 244 كشف الظنون ج 5 ص 307 طبقات الشيرازي 143 وغيرها.

(5) ص: 32.

(6) ص: 43.

(7) أخرجه البخاري عن عبادة بن الصامت في كتاب الآذان باب وجوب القراءة في الصلاة كلها ج 1 ص 184 وأخرجه مسلم عنه في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة ج 2 ص 9 منشورات دار الأفاق.

(8) ص: 24.

(9) ص: 24.

لهما بحرف الجر تقول في الفاعل مختار لكذا وفي المفعول مختار من كذا «و» في «قوله تعالى ﴿أَوْ يَعْهَدُوا لَكُمْ سَبْعَ شَهْرٍ﴾ (1)» لتردده بين الزوج والولي وعلى الأول الشافعي (2) وأبو حنيفة (3) وعلى الثاني مالك (4) «و» في ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ فإنه مستثنى من ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةِ الْإِنْعَامِ﴾ (5) ووجه إجماله أنه استثناء مجهول والمجهول إذا أخرج من معلوم يصير الكل من المستثنى والمستثنى منه مجهولا «و» في ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (6) لتردد لفظ والراسخون بين العطف والاستئناف والجمهور على الثاني وهو (7) موافق لما سلف من أن المتشابه ما استأثر الله بعلمه «و» في «قوله عليه الصلاة والسلام» مما رواه الشيخان «لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه في جداره (8)» لتردد ضمير جداره بين عوده إلى صاحب الخشب وهو الجار لأنه أقرب مذكور أو إلى الأحد لأنه للحدث عنه وخشبه بلفظ الجمع مضاف للمضني وروي خشبة بالأفرد منونا «و» في «مثل قولك زيد طبيب ماهر» لتردد هذا القول بين رجوع للهارية إلى الموصوف بالطب وهو زيد فتكون مهارة زيد في الطب وغيره وإلى وصف زيد وهو طبيب فتكون مهارة زيد في الطب فقط «و» في قولك «الثلاثة زوج وفرد» لتردد الثلاثة في هذا القول بين كون جميع أجزائها زوجا وفردا وكون جميع صفاتها زوجا وفردا والأول قضية صادقة والثاني قضية كاذبة لأن الثلاثة لا تتصف بالزوجية والفردية معا لما بينهما من التضاد والإجمال إنما دخله من حيث دلالاته الأصلية وتعين الأول للصون عن الكذب و«الأصح» في للجمل «وقوعه في الكتاب والسنة» كما تقدم خلافا لدلوود الظاهري (9) ولم يتابع «و» الأصح «أن للسمى» أي للمعنى «الشرعي» للفظ كلفظ الصلاة والصوم «أوضح من»

- (1) سورة البقرة: الآية 235.
- (2) ص: 24.
- (3) ص: 24.
- (4) ص: 24.
- (5) سورة المائدة: الآية 2.
- (6) سورة آل عمران: الآية 7.
- (7) في ز فهو موافق.

(8) رواه مسلم في البيوع في باب غرض الخشب في جدار الجار عن أبي هريرة بلفظ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره ج 5 ص 57 وأخرجه البخاري عنه في اللطائم باب لا يمنع الخ بلفظ لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره. قال في فتح الباري ج 5 ص 110 كذا الأبي ذر بالتثنية على أفرد الخشب وغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ورواه ابن ماجه عن ابن عباس بلفظ لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره وقال في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف ج 2 ص 783.

(9) ص: 198.

مسماه اللغوي» والرد بالشرعي للأخوذ من الشرع صحته أو فساداه لا ما يكون صحيحا فقط إجمال في لفظ له معنى شرعي ومعنى لغوي بل يحمل على الشرعي بناء على الصحيح من ثبوت الحقائق الشرعية إلا أن يقوم دليل على إرادة المعنى اللغوي ومقابل الأصح أنه لا يحمل على الشرعي في النهي فقبل أنه مجمل وعليه الغزالي (1) وقبل يحمل على اللغوي وعليه الأمدى (2) «وقد تقدم» الكلام على هذه المسألة في بحث الحقيقة والمجاز وذكرت هنا توطئة وتفريعا لقوله «فإن تعذر» في لفظ مسماه الشرعي «حقيقة فيرد إليه» أي إلى المسمى الشرعي «بتجاوز» محافظة على مسماه الشرعي ما أمكن «أو» هو «مجمل» لتردد بين مجازه الشرعي وحقيقته اللغوية فلا يرد إلى مسماه الشرعي بتجاوز «أو يحمل على» مسماه «اللغوي» تقدما للحقيقة على اللجاز «أقول» ثلاثة والمختار منها الأول وعليها يحمل حديث الترمذي (3) وغيره الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام (4) تعذر فيه مسمى الصلاة شرعا فيرد إليه بتجاوز بأن يقال الطواف حكمه حكم الصلاة في الطهارة وستر العورة والثنية ويدل على التجوز قوله إلا أن الله أحل فيه الكلام أو يحمل على المسمى اللغوي وهو الدعاء بخير لاشتغال الطواف عليه فلا يعتبر فيه الطهارة وغيرها أو هو مجمل لتردد بين الأمرين و«المختار أن اللفظ المستعمل لمعنى» والمختار أن اللفظ المستعمل لمعنى واحد «تارة ولعنيين» أخرى على السواء و«ليس ذلك المعنى» الواحد في المرة الأولى «أحدهما» أي أحد للعنيين في المرة الثانية «مجمل» لتردده بين المعنى الواحد وللعنيين وقد (5) يترجح للعنيان لأنه أكثر فائدة مثاله حديث مسلم (6) لا ينكح المحرم ولا ينكح (7) بكسر الكاف فيهما والياء مفتوحة في الأول مضمومة في الثاني

- (1) ص: 39.
- (2) ص: 39.
- (3) ص: 204.
- (4) رواه الترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في لطواف (ج 3 ص 284) ولفظه الطواف حول البيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلمن إلا بخير، أنظر تحفة الطالب ص 324 ورواه النسائي في الحج: إباحة الكلام في الطواف عن طائوس عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم. قال الطواف بالبيت صلة فاقبلوا من الكلام ج 5 ص 222.
- (5) في ز وقيل يترجح.
- (6) ص: 36.
- (7) رواه مسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم بلفظ: قال إبان سمعت عثمان بن عفان يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخبط ج 4 ص 136 منشورات دار الأفاق وأخرجه النسائي عنه بلفظ نهى أن ينكح المحرم أو ينكح أو يخبط ج 5 ص 192.

بناء على بناء على أن النكاح مشترك بين العقد والوطء فإن النكاح أن حمل على الوطء استفيد منه معنى واحد وهو أن للحرم لا يوطأ ولا يوطى بفتح الطاء في الأول وكسرها في الثاني أي لا يمكن غيره من وطئه وإن حمل على العقد استفيد منه معنيان بينهما قدر مشترك وهو أن للحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره وليس الوطء أحد هذين المعنيين «فإن كان» ذلك للمعنى الواحد «أحدهما» أي أحد المعنيين «فيعمل به» جزما لوجوده في الاستعمالين لأنه إن كان هو تمام المراد باللفظ فلا إشكال وإلا فهو أحد المرادين «ويوقف» المعنى «الآخر» للتردد فيه مثاله حديث مسلم (1) «الطيب أحق بنفسها من وليها» (2) فالأحقية صادقة بأمرين الأول أن تعقد لنفسها لا غير، والثاني أن عقد لنفسها أو تأذن لمن يعقد لها ولا يجبرها. والمعنى الأول أحد هذين المعنيين وبه قال أبو حنيفة (3) والتقيد بقوله ليس إلخ من عندياته (4) وعبارة العضد (5) إذا أطلق اللفظ لمعنى واحد تارة ولمعنيين أخرى مثل الدابة يراد بها الفرس تارة والفرس والخمار أخرى فإن ثبت ظهوره في أحدهما فذاك وإلا فالمختار أنه يكون مجملا إنتهى.

فصل البيان

«البيان» بمعنى التبيين كالكلام بمعنى التكليم «إخراج الشيء من حيز الأشكال» والإجمال «إلى حيز التجلي والوضوح وهذا التعريف للضيرفي (6) واعترضه البقاضي (7) بأنه غير جامع لخروج ما كان ظاهرا ابتداء من غير سبق إجمال وأجيب بأن هذا بيان لغوي والتعريف للاصطلاحي واعترض أيضا بأن الحيز بفتح الحاء للمهمة

- (1) ص: 36.
- (2) روله مسلم عن ابن عباس في النكاح باب استئذان الغيب إلخ (ج 4 ص 141) منشورات دار الآفاق ورواه النسائي عنه كذلك بلفظ الأيم أحق بنفسها من وليها ج (6 ص 84) ورواه ابن ماجة عنه كذلك بلفظ الأيم أولى إلخ (ج 1 ص 601).
- (3) ص: 24.
- (4) في زمن عند رأيه.
- (5) ص: 42.
- (6) ص: 88.
- (7) ص: 47.

وتشديد الياء للثناة التحتية للكسورة وبالزاء المكان ولستعماله في اللجاز بالقرينة يدخل التعريف كما صرح به الغزالي (1) «وإنما يجب» البيان «لمن» أي لمكلف «أريد» منه «فهمه» لذلك المشكل «اتفاقا» أما للعمل به كالصلاة أو لافتاء غيره كالقراء في حق النسيان بخلاف غير المكلف لأن الفهم شرط التكليف والمراد بالوجوب هنا ما لا بد منه إذ لا يجب على الله شيء ولا خلاف في البيان أنه يكون بالقول ولا فرق فيه بين كونه من الله ومن رسوله فالأول كقوله تعالى ﴿صَفراءَ فاقحَ لونها﴾ (2) فإنه مبين لقوله من الله ومن رسوله فالأول كقوله تعالى ﴿وأتوا حقه يوم جماعته﴾ (4) واختلف في البيان هل يكون بفعله صلى الله عليه وسلم على قولين و«الأصح» منهما «أنه قد يكون بالفعل» كقوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج وصلوا كما رأيتموني أصلي (5) وخذوا عني مناسككم (6) فصلاته وحجه مبينان لقوله تعالى ﴿واقموا الصلاة﴾ (7) ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ (8) ومقابل الأصح أنه يمتنع أن يكون البيان بالفعل لأن زمن الفعل قد يطول فيؤدي إلى تأخير البيان مع إمكان تعجيله بالقول وذلك ممتنع وأجيب بمنع تسليم ذلك وسند للنوع أنه قد يكون طول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان ما في ركعتين من الهيآت «و» الأصح على ما اختاره الرازي (9) ونقله الصفي الهندي (10) عن الجمهور «إن» البيان «للظنون يبين» للمجمل «العلوم» والثاني واختاره ابن الحاجب (11) أنه يجب كون البيان أقوى دلالة من المبين والثالث واختاره الكرخي (12) إنه يجوز أن يكون مساويا «و» إذا ورد بعد المجمل بيانان قول وفعل واتفقا بيانا فالأصح «إن للتقدم»

- (1) ص: 39.
- (2) سورة البقرة: الآية 69.
- (3) ص: 248.
- (4) سورة الانعام: الآية 141.
- (5) أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب الآذان للمسافر إلخ عن مالك بن الحويرث (ج 1 ص 155) وفي الأدب باب رحمة الناس بالبهائم (ج 7 ص 77) وفي أخبار الأحاد باب ما جاء في إجازة خير الواحد لصدوق (ج 8 ص 132).
- (6) أخرجه مسلم عن ابن جابر بلفظ لناخذوا مناسككم (ج 4 ص 79) منشورات الآفاق، ورواه النسائي عن جابر بلفظ بأيتها الناس خذوا مناسككم ج 5 ص 270، ورواه أبو داود عن جابر أيضا بمثل لفظ مسلم (ج 2 ص 416) مختصر للثوري.
- (7) سورة البقرة: الآية 43.
- (8) سورة آل عمران: الآية 97.
- (9) ص: 22.
- (10) ص: 83.
- (11) ص: 27.
- (12) ص: 63.

منهما و«إن جهلنا عينه من القول والفعل» المبينين (1) «هو البيان» للمجمل والمتأخر
توكيد للبيان المتقدم وإن كان دون المتقدم قوة وقيل إن كان كذلك فهو البيان وإن جهل
المتقدم منهما فهو كما لو علم وقال الأمدى (2) الأشبه مع الجهل تقدير المرجوح سابقا
فيكون هو البيان والثاني توكيد له لئلا يلزم من عكسه تأكيد الراجح بالمرجوح وهو
ممتنع ودفع بأن للنوع من ذلك خاص بالمفردات دون الجمل وما جرى مجراها مثال للمتفقين
كما لو طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافا واحدا وأمر بطواف
واحد و«إن لم يتفق البيانان» من القول والفعل فإن زل الفاعل على مقتضى القول أو
نقص عنه فإن زل «كما لو طاف» صلى الله عليه وسلم «بعد» نزول آية «الحج»
للتشملة على وجوب الطواف «طوافين وأمر بواحد فا» لبيان هو «القول» على
الصحيح و«فعله» صلى الله عليه وسلم الزائد على مقتضى قوله من خصائصه أما
«ندب» له «أو واجب» عليه سواء كان القول «متقدما» على الفعل «أو متأخرا» عنه
جمعا بين الدليلين و«قال أبو الحسين» البصري (3) وهو مقابل الصحيح البيان هو
«للتقدم» منهما كما في اتفاقهما وإن نقص الفعل عن مقتضى القول كما لو طاف
طوافا واحدا أو أمر بطوافين فقياس ما سبق على الصحيح أن القول هو البيان ونقص
الفعل عنه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم سواء تقدم الفعل على القول أو تأخر
عنه وقياس مقابل الصحيح وهو قول أبي الحسين السابق أن البيان هو المتقدم منهما فإن
كان للتقدم القول فحكم الفعل ما سبق من أنه تخفيف في حقه وإن كان للتقدم الفعل
فما زلده القول مطلوب في حقه من ندب أو واجب.

مسألة تأخير البيان

لمجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره «عن وقت الفعل» للمتثل به الخطاب «غير واقع
وإن جاز» وقوعه عند أهل السنة بناء على الراجح عندهم من تجويزهم تكليف ما لا

(1) في ز ت للتفقين .
(2) ص: 39 .
(3) ص: 109 .

يطاق خلافا للمتعلقة (1) «و» تأخير البيان عن وقت الخطاب به «إلى وقته» أي الفعل
جائز و«واقع عند الجمهور» مطلقا «سواء كان للمبين ظاهر» يعمل به كعام بين
تخصيصه ومطلق بين تقييده وكدال على حكم بين نسخه «أم لا» كبيان المجمل من
مشارك بين أحد معنييه ومتواطئ بين أحد ما صدقاته (2) وما نقله المصنف عن
الجمهور هو أصح الأقوال وثانيها وعليه جمع منهم الصيرفي (3) ود لوود (4) الظاهري
والمعتزلة (5) وكثير من الحنفية (6) يمتنع تأخير البيان مطلقا لا خلاله بفهم المراد عند
الخطاب فلا يقع شيء محتاج للبيان إلا ومعه بيانه و«ثالثها» وعليه جمع كثير منهم
القاضي أبو الطيب (7) وجمع من الحنفية «يمنتع» تأخير البيان «في غير المجمل وهو
ماله ظاهر» لإيقاعه للمخاطب في فهم غير المراد بخلاف تأخير البيان في المجمل
و«رابعها» وبه قال أبو الحسين (8) «يمنتع تأخير البيان الإجمالي فيما له ظاهر» كهذا
العام مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ ببدل لوجود المحذور قبله في
تأخير البيان الإجمالي دون البيان التفصيلي إذا قارن البيان الإجمالي ورود الخطاب
«بخلاف» تأخير البيان فيما ليس له ظاهر يعمل به مثل «المشارك والمتواطئ» فيجوز
تأخير بيانهما الإجمالي قياسا على التفصيلي فالإجمالي كان يقال المراد أحد المعنيين
مثلا في المشترك واحد للمصادقات مثلا في المتواطئ لانتفاء المحذور للتقدم وهو إيقاع
المخاطب في فهم غير المراد وجعل المصنف المتواطئ مما ليس له ظاهر تبع فيه صاحب
الحصول (9) وتعقبه الأصفهاني (10) بأنه مما له ظاهر وهو القدر المشترك
و«خامسها» وبه قال الجبائي (11) «يمنتع» تأخير البيان «في غير النسخ» لإخلاله
بفهم المراد من اللفظ بخلاف تأخير البيان في النسخ فيجوز لأن النسخ إما رفع للحكم
أو بيان لانتهاؤه أمدده على الخلاف الآتي و«قيل يجوز تأخير» البيان في «النسخ»

(1) ص: 32 .
(2) جمع ما صدق ص: 35 .
(3) ص: 88 .
(4) ص: 189 .
(5) ص: 32 .
(6) ص: 63 .
(7) ص: 55 .
(8) ص: 109 .
(9) ص: 34 .
(10) ص: 94 .
(11) ص: 63 .

اتفاقاً» وهو مقتضى كلام الباقلاني (1) وإمام الحرمين (2) والغزالي (3) و«سادسها» وهو مفتوح (4) عن الجواز في الكل «لا يجوز تأخير بعض» من البيان «دون بعض» لأن تأخير البعض يوهم للمخاطب أن المتقدم جميع البيان بخلاف تأخير البيان جميعه فإنه يجوز و«على المنع» من تأخير البيان جميعه عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة «المختار أنه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ» بما (5) أوجي إليه من الأحكام في قرءان أو سنة «إلى» وقت «الحاجة» إليه لانتفاء المحذور السابق عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (6) أي على الفور وظاهر كلام الآمدي (7) والرازي (8) وابن الحاجب (9) يقتضي المنع في القرآن قطعاً لأنه متعبد بتلاوته بخلاف غيره لما علم أنه كان يسأل عن الحكم فيجب تارة ويقف أخرى إلى أن ينزل الوحي «و» المختار على المنع أيضاً إنه يجوز أن يعلم المكلف بالعام ويتأخر علمه بالتخصيص بأن «لا يعلم» المكلف «الوجود» وقت البيان بـ«الوصف للتخصيص» بكسر الصاد كما وقع لسيدتنا فاطمة (10) رضي الله عنها أنها علمت عموم قوله تعالى ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ بَلَدٍ﴾ (11) ولم تعلم بوجود التخصيص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنا معاشر الأنبياء لا نورث (12)، فالبيان لم يتأخر وإنما تأخر علم المكلف به ومنع الجبائي (13) ذلك في التخصيص السمعي دون

(1) ص: 147 .

(2) ص: 50 .

(3) ص: 39 .

(4) في زت فرع .

(5) في زت لا أوجي .

(6) سورة المائدة: الآية 67 .

(7) ص: 39 .

(8) ص: 22 .

(9) ص: 27 .

(10) 18 قبل ل هجرة 11 هـ = 605-632 م فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنها خديجة بنت خويلد تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في لثامنة عشرة من عمرها وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر وهي أول من جعل له لعن في الإسلام عملته لها أسماء بنت عميس وكانت رآته في الحبشة. لإعلام ج 5 ص: 132

(11) سورة النساء: الآية 11 .

(12) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج 2 ص 463 بلفظ: أنا معشر الأنبياء لا نورث، ورواه النسائي في سننه الكبرى عن مالك بن أوس بن الحدثان بلفظ أنا معشر إلخ. أنظر الإتهاج بتخريج أحاديث للنهاس ص 85، وقال ابن كثير في تحفة لطالب بعد ذكر الحديث بلفظ نحن معاشر إلخ هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب الستة وإنما الذي في الصحيحين لا نورث ما تركنا صدقة ص 250 .

(12) ص: 63 .

العقلي وخرج بالموجود من ليس موجوداً حالة ورود التخصيص فلا يتأتى فيه ذلك بلا خلاف لعدم إمكانه «و» يجوز أن يعلم المكلف بالمخصص كالعقل مثلاً و«لا» يعلم «بأنه مخصص» لعام معين كان يخاطب بهام ولم يطلع على أن العقل يخصه.

فصل النسخ

«النسخ اختلف في» التعبير عنه من «أنه رفع» للحكم الشرعي «أو بيان» لأمره قال بالأول القاضي أبو بكر (1) وطائفة وبالثاني الأستاذ أبو إسحاق (2) وطائفة و«المختار الأول والمراد به رفع» تعلق «الحكم الشرعي بخطاب» فاندفع بقيد التعليق ما يقال أن الحكم قديم فكيف يرتفع وإنما يرتفع الحادث وهو التعليق التنجيزي وبالشرعي رفع البراءة الأصلية وتقييد الرفع بالخطاب احتراز عن الرفع بالموت والجنون والغفلة والعقل والإجماع فلا يسمى شيء من ذلك نسخاً اصطلاحياً «فلا نسخ بالعقل» لأنه ليس خطاباً شرعياً و«قول الإمام» الرازي (3) في للحصول (4) أن «من سقط رجلاه نسخ» عنه «غسلهما» في طهارته «مدخول» من الدخول بسكون الخاء وقد تفتح العيب أي معيوب حيث جعل رفع وجوب الغسل بالعقل نسخاً نظراً لسقوط محل الغسل وذلك مخالف للإصلاح «ولا» نسخ أيضاً «بالإجماع» لعدم انعقاده في حياته صلى الله عليه وسلم لأن الحجة في حياته بقوله لا بالإجماع ولا نسخ بعد وفاته «و» لكن «مخالفتهم» أي للجمعين لنص دل على حكم «تتضمن ناسخاً» لذلك النص وهو مستند إجماعهم و«يجوز على الصحيح نسخ بعد القرآن تلاوة» أي لفظاً «وحكماً» أو أحدهما فقط» وقال أبو مسلم الأصفهاني (5) لا يجوز نسخ بعض القرآن مطلقاً كما لا يجوز نسخ كله إجماعاً وقيل لا يجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكم

(1) ص: 47 .

(2) ص: 48 .

(3) ص: 22 .

(4) ص: 34 .

(5) 322-254 هـ = 868-934 م محمد بن بحر الأصفهاني أبو مسلم معتزلي من كبار الكتاب كان عالماً بالتفسير وبغيره من صنوف العلم ولي أصفهان وبلاد الفرس للمقتدر العباسي من كتبه جامع لتأويل في التفسير (14 مجلدات) والنسخ والنسخ وكتاب في النحو ومجموع رسائله. لإعلام ج 6 ص 50 .

والعكس لأن الحكم مدلول اللفظ فإذا فرض انتفاء أحدهما لزم انتفاء الآخر. وأجيب بأنه إنما يلزم ذلك إذا روعي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك وقد وقع الأقسام الثلاثة مثال منسوخ التلاوة والحكم حديث عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات رواه مسلم (1) ومثال منسوخ التلاوة دون الحكم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كان في القرآن كما رواه النسائي (2) والمراد بهما المحصن والمحصنة ومثال منسوخ الحكم دون التلاوة نسخ عدة الوفاة بالحول للدلول عليه بقوله تعالى ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ بقوله تعالى ﴿يَتَرَبِّصُونَ بَاتِفْسَهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (4) لتأخره في النزول عن الأول كما نقله البخاري (5) في الصحيح عن ابن عباس (6) رضي الله عنهما «و» يجوز على الصحيح عند الجمهور «نسخ الفعل» بعد وجوبه أو نديه «قبل التمكن» من فعله الصادق بما قبل مجيء وقته وبما بعده ولم يمض منه ما يمكن فعله فيه ومقابل الصحيح قول المعتزلة (7) وبعض الحنفية (8) والحنابلة (9) إنه لا يجوز لعدم استقرار التكليف ورد بوقوعه ليلة الإسراء برفع الصلوات الخمسين إلى خمس وأما نسخ الشيء بعد خروج وقته بلا عمل فمتفق على جوازه وكذا في الوقت بعد مضي زمن يسعه خلافا للكرخي (10) فيما حكاه الصفي الهندي (11) عنه من المنع «و» ويجوز على الصحيح «النسخ

(1) عن عائشة قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يجرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن (ج 4 ص 167) منشورات دار الآفاق، ومسلم مر (ص 20) ورواه النسائي عنها ج 6 ص 100.

(2) ص: 227 رواه في السنن الكبرى في الرجوع عن أبي أمامة أسعد بن سهل بن سهل عن خالته قالت: لقد أقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من لذهنهما. أنظر تحفة الطالب ص: 384.

(3) سورة البقرة: الآية 240.

(4) سورة البقرة: الآية 234.

(5) ص: 103.

(6) ص: 293 لذي في البخاري قال عطاء قال ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فتعدت حيث شئت إلخ وروى عن ابن أبي مليكة قال ابن قزير قلت لعثمان بن عفان و﴿الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها قال يا ابن أخي لا أغبر شيئا من مكانه: التفسير باب وإذا طلقت النساء: ج 5 ص 160 فليحرر ما قاله الشارح.

(7) ص: 32.

(8) ص: 63.

(9) ص: 132.

(10) 63.

(11) ص: 83.

بالقرآن لقرآن» كما تقدم في عدة الوفاة و«سنة» كالتوجه في الصلاة لبیت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم فإنه نسخ بقوله تعالى ﴿قُولِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (1) وقيل لا يركز نسخ القرآن بالقرآن ولا السنة بالقرآن ودفع بوقوعه كما تقدم «و» يجوز على الصحيح النسخ «بالسنة» للتواتر والأحاد «للقرآن» لقوله تعالى ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ (2) وقيل لا يجوز لقوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَوْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ (3) والنسخ بالسنة تبديل من تلقاء نفيه وأجيب بأنه ليس تبديلا من تلقاء نفسه بل باتباع ما أوحى إليه على وفق قوله تعالى ﴿إِنْ أَتَبَعَ إِلَّا مَا يُوْحِي إِلَيَّ﴾، والوحي لا يتعين كونه قرآنا. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (4) و«قيل يمتنع» نسخ القرآن «بالأحاد» لأن القرآن قطعي والأحاد ظني ولا ينسخ القطعي بالظني. أجيب بأن محل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه ظنية و«الحق» إن نسخ القرآن «لم يقع إلا «ب» السنة «للتواتر» إذ هما جميعا موجبان العلم والعمل ومقابل الحق قول بعض الظاهرية (5) إنه وقت بالأحاد كحديث الترمذي (6) وغيره (7) لا وصية لولث فإنه ناسخ لقوله تعالى ﴿يَكْتُبُ﴾ إلى قوله ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ﴾ (8) وأجيب بأنه متواتر للحاكمين بالنسخ لقرب زمانهم من النبي صلى الله عليه وسلم وأما نقل إمام الحرمين (9) الاتفاق على نفي وقوعه بالأحاد فمحمول على عدم اعتدله بالمخالف «قال الشافعي» (10) رضي الله عنه في الرسالة (11)

(1) سورة البقرة: الآية 144.

(2) سورة النحل: الآية 44.

(3) سورة يونس: الآية 15.

(4) سورة النجم: الآية 4.

(5) ص: 176.

(6) ص: 204 عن عمرو بن خارجة رواه الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي للتنقي (ج 2 ص 446).

(7) رواه ابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لولث (ج 2 باب لا وصية لولث ص 905) ورواه النسائي في اللجتي عن عمرو بن خارجة ج 6 ص 247.

(8) سورة البقرة: الآية 180.

(9) ص: 50.

(10) ص: 24.

(11) ص: 24.

لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه ثم قال وكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنته انتهى. وأراد بهذا أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة ناسخة له ولا تنسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم كتاب ناسخ لها «و» يفهم منه أنه «حيث وقع» نسخ القرآن «بالسنة فمعها قرآن» عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة «أو» وقع نسخ السنة «بالقرآن فمعها سنة عاضدة» له وقع نسخ السنة «بالقرآن فمعها سنة عاضدة» له «تبين توافق الكتاب والسنة» هذا هو المشهور عن الشافعي أنه لا تنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين حكاه الرافعي (1) عن اختيار أكثر أصحابه ولا الكتاب بالسنة فقليل جزما وقيل في أحد القولين والأول هو المشهور عنه كذا نقله إمام الحرمين (2) والآمدي (3) وابن الحاجب (4) والنووي (5) وغيرهم في السنة للتواترة وأما الأحاد فحكى إمام الحرمين الإجماع على عدم وقوع نسخ الكتاب بها وتقدم جوابه وسكت المصنف عن نسخ السنة بالسنة للعلم به من نسخ القرآن بالقرآن فتنسخ السنة للتواترة بمثلها والأحاد بمثلها وبالسنة للتواترة وكذا للتواترة بالأحاد على الصحيح، فالأقسام تسعة لأن للنسخ إما قرآن أو سنة متواترة أو أحاد والناسخ كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في مثلها تسعة ويسقط منها على مقابل الأصح نسخ المتواتر بالأحاد «و» يجوز النسخ للنص «بالقياس» مطلقا على الصحيح لإستناده إلى النص فكأنه الناسخ مثاله أن يرد نص بإباحة بيع الأرز بالذرة متفاضلا ثم يرد حرمان الربا في السنة للنصوص فتنسخ الإباحة للتقدمة بالقياس على السنة للنصوص وقيل بالمنع مطلقا حذرا من تقديم القياس على النص وبه قال الأكثرون وحكاه أبو إسحاق اللوزي (6) عن نص الشافعي. وقال القاضي حسين (7) أنه للذهب و«ثالثها» يجوز «إن كان قياسا جليا» «لأنه في معنى النص بخلاف الخفي وهو محكي عن ابن سريج (8) و«الرابع»

(1) ص: 60.

(2) ص: 50.

(3) ص: 39.

(4) ص: 27.

(5) ص: 24.

(6) توفي 340 هـ = 951 م هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق اللوزي من فقهاء الشافعية تفقه على ابن سريج وتفقه على خلق كثير منهم أبو بكر السبتي وأبو أحمد بن القاضي وأبو بكر للحمودي من مصنفاته شرح مختصر للزني والفصول في معرفة الأصول وكتاب الخصوص والعموم وغيرها. توفي بمصر لتسع خلون من رجب سنة 340 ونسبته إلى مرو لشاهجان وقبل لها ذلك لتمييز عن رو الروذ (وفيات الأعيان ج 1 ص 26 والاعلام ج 1 ص 28).

(7) ص: 37.

(8) ص: 73.

يجوز «إن كان» القياس «في زمنه عليه» الصلاة و«السلام والعلم» فيه «منصوصة» بخلاف قياس وجد بعد زمنه لانتفاء النسخ حينئذ لأن طريق النسخ الوحي وقد انقطع أو كانت علتة مستنبطة لضعفه «و» يجوز على الصحيح «نسخ القياس» للوجود «في زمنه عليه» الصلاة و«السلام» بنص وقياس مثال الأول ما لو قال صلى الله عليه وسلم للفاضلة في البر حرام لأنه مطعوم فلو فرض أنه قال يعد ذلك بيعوا الأرز بالأرز متفاضلا كان هذا النص ناسخا لقياس الأرز على البر في الحكم الثابت بالنص السابق ومثال الثاني أن يأتي بعد القياس المستند إلى النص الأول نص بجواز بيع الذرة بالذرة متفاضلا فيقاس عليه بيع الأرز بالأرز متفاضلا فهذا القياس ناسخ لذلك القياس وقيل لا يجوز نسخ القياس بنص لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه ورفع بمنع لزوم دوامه كما لا يلزم دوام حكم النص بأن ينسخ و«شرط ناسخه» أي القياس «إن كان قياسا أن يكون أجلى» من القياس المنسوخ «وفاقا للإمام» الرلزي (1) و«خلافًا للآمدي (2)» في عدم لاشتراط كون الناسخ أجلى واكتفى بالمساوي فلا يكفي إلا دون عند الأمدي وغيره اتفاقا ولا المساوي عند الإمام الرلزي لانتفاء المرجح ومنع القاضي عبد الجبار (3) وغيره نسخ القياس مطلقا «و» يجوز «نسخ الفحوى» وهو مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوي «دون أصله» وهو للمنطوق مثاله نسخ الضرب وغيره من أنواع الأذى دون التأفيف «كعكسه» وهو نسخ أصل الفحوى دون الفحوى مثاله نسخ تحريم التأفيف دون بقية أنواع الأذى «على الصحيح» في المسألتين لأن الفحوى وأصله مدلولان متغايران فجاز نسخ كل منهما وحده وقيل لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ واحد منهما بدون الآخر واختار ابن الحاجب (4) منع الأولى وجواز الثانية واختار غيره عكسه «و» يجوز «النسخ به» أي بالفحوى قال الإمام الرلزي (5) والآمدي (6) اتفاقا وحكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (7) كما قال للمصنف المنع بناء على أنه قياس وأن

(1) ص: 3.

(2) ص: 38.

(3) ص: 85.

(4) ص: 13.

(5) ص: 3.

(6) ص: 38.

(7) ص: 69.

القياس لا يكون ناسخا و«الأكثر» من العلماء ومنهم البيضاوي (1) على «أن نسخ أحدهما» أي الفحوى أو أصله يستلزم الآخر» أي نسخه وقيل لا يستلزم نسخ واحد منهما نسخ الآخر وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم نسخ الأصل بخلاف نسخ الأصل فإنه يستلزم نسخ الفحوى فإن قلت ما صححه المصنف من جواز نسخ كل منهما دون الآخر ينافي ما عليه الأكثر من استلزام نسخ كل منهما للآخر قلت لا منافاة بينهما لصحة حمل الأولى على ما إذا نص مع نسخ أحدهما على بقاء الآخر وحمل هذه على الإطلاق «و» يجوز «نسخ» مفهوم «للمخالفة وإن تجردت عن أصلها» وهو المنطوق كنسخ مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء (2) بقوله إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل (3) مع بقاء منطوقه على حكمه وهو وجوب الغسل بالإنزال و«لا» يجوز نسخ «الأصل» أي أصل المخالفة وهو المنطوق «دونها» أي للمخالفة «في الأظهر» من احتمالي الصفي الهندي (4) لأنها تابعة لأصلها في الثبوت فتتبعه في الإثبات والثاني يجوز وتبعيتها للأصل من حيث دلالة اللفظ عليها لا من حيث ذاته ودفع بأنه إذا ارتفع حكم المنطوق سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه «و» اختلف في جواز النسخ للنص بالمخالفة فقال ابن السمعاني (5) «لا» يجوز «النسخ بها» لضعفها عن معارضة النص. وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الصحيح الجواز لأنها في معنى النص «و» يجوز «نسخ الإنشاء ولو كان» الإنشاء «بلفظ القضاء» نحو فاقض ما أنت قاض (6) وخالف بعض المفسرين فقال لا يجوز لأن القضاء إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو ﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه﴾ (7) أي أمر بذلك «أو» كان الإنشاء بلفظ «الخبر» كقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾ (8) أي ليرضعن فنسخ الوجوب بقوله تعالى

﴿وإن تعاسرتم فسترنح له أخرى﴾ (1) وخالف في ذلك أبو بكر الدقاق (2) فمنع نسخه لكونه على صورة الخبر «أو قيد» الإنشاء «بالتأيد وغيره» على الأصح عند الجمهور فال أول «مثل صوموا» يوم عاشوراء «أبدا» والثاني مثل «صوموا حتما» أو لزوما والثاني (3) لا يجوز وعليه بعض المتكلمين وبعض الحنفية (4) كالماتريدي (5) وأبي زيد الدبوسي (6) وحجتهم أن النسخ ينافي التأيد والتحتيم وأجيب بأن المراد به أفعلوا إلى وقت وجود النسخ كما يقال لازم غريمك أبدا أي إلى أن يرضيك و«كذا» يجوز نسخ قول القائل «الصوم واجب مستمر أبدا إذا قاله إن شاء» لا إخبارا «خلاف لابن الحاجب (7)» في منعه نسخه وعلله بأنه خبر فيلزم من تطرق النسخ إليه الخلف بخلاف صوموا أبدا فإنه إنشاء لفظا ومعنى وتقييد للمصنف له بقوله إذا قاله إنشاء لم يصرح ابن الحاجب به ولكنه مراده لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك «و» يجوز «نسخ» إيجاب «الأخبار» لشيء مما يتغير كوجوب الإخبار بقيام زيد مثلا «بإيجاب الإخبار بنقيضه» وهو عدم قيامه قبل الأخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه وإن كان الخبر بما لا يتغير كحدوث العالم فمنعه للمعتزلة (8) بناء على التقييد العقلي وجوزه أهل السنة لأنهم لا يقولون بالتقييد العقلي «لا» بنسخ «الخبر» أي مدلوله فلا يجوز وإن كان مما يتغير لأنه يوهم الكذب أي يوقعه في الوهم أي في الذهن حيث يخبر بالشيء ثم ينقضه وذلك محال على الله تعالى و«قيل» في للتغير «يجوز» مطلقا وقيل يجوز «إن كان» الإخبار «عن» شيء «مستقبل» لجواز للحو فيما يقدره الله والإخبار يتبعه بخلاف الإخبار عن ماض و على هذا القول البيضاوي (9) وقال الخطابي (10) إنه

(1) سورة الطلاق: الآية 6 .

(2) ص: 88 .

(3) في زت وثالث وهو غير ظاهر لأنه مقابل قوله على الأصح عند الجمهور .

(4) ص: 63 .

(5) ص: 152 .

(6) ص: 156 .

(7) ص: 27 .

(8) ص: 32 .

(9) ص: 27 .

(10) 388-319 هـ = 998-931 م الخطابي حمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان فقيه محدث من أهل بستان من بلاد كابل من نسل زيد بن الخطاب أخى عمر بن الخطاب له معالم السنن في شرح سنن أبي داود وبيان أعجاز القرآن وغريب الحديث وشرح البخاري (الاعلام ج 2 ص 273) وفيات الأعيان (ج 1 ص 165) .

(1) ص: 27 .

(2) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري باب إنما الماء من الماء (ج 1 ص 185) منشورات آفاق ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة عن أبي أيوب قال صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء (ج 1 ص 199) .

(3) رواه ابن ماجه عن عائشة إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا (ج 1 ص 199) . وأخرجه مسلم عنها قالت أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل وعائشة جالسة فقال صلى الله عليه وسلم إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم تغسل (ج 1 ص 187) .

(4) ص: 83 .

(5) ص: 54 .

(6) سورة طه: الآية 72 .

(7) سورة الإسراء: الآية 23 .

(8) سورة البقرة: الآية 233 .

الصحيح وقيل يجوز إن كان عن ماض أيضا وعلى هذا القول الإمام الرازي (1) والآمدني (2) « ويجوز النسخ ببطل» مساو أو أخف اتفاقا أو « أثقل» خلافا لبعض المعتزلة فالمساوي كنسخ استقبال بيت المقدس بالكعبة والأخف كنسخ وجوب مصابرة المائة من المسلمين ألفا من الكفار بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ (3) والأثقل كنسخ التخيير من (4) صوم رمضان والفدية بتعيين الصوم «و» يجوز النسخ «بلا بدل» خلافا لأكثر المعتزلة « لكن لم يقع وفاقا للشافعي (5) » رضي الله عنه في عدم وقوعه لقوله في الرسالة (6) ولا ينسخ فرض أبدا إلا أثبت (7) مكانه فرض وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول في قوله تعالى ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدْتُمُوهُ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (8) بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (9) الآية وأول الصيرفي (10) كلام الشافعي على أن المراد بالفرض الحكم أي إذا نسخ لابد أن يعقبه حكم آخر وصدقة النحوي لما نسخ إيجابها عاد الحكم إلى الجواز.

«مسألة النسخ واقم عند كل المسلمين»

وافترقت اليهود إلى ثلاثة (11) فرق شيعونية (12) وعتابية (13) وعيسوية (14) فالشيعونية إحالته عقلا والعتابية أجازته ومنعت وقوعه والعيسوية

- (1) ص: 22.
- (2) ص: 39.
- (3) سورة الأنفال: الآية 67.
- (4) في زت بين صوم.
- (5) ص: 24.
- (6) ص: 192.
- (7) في زت إلا إذا أثبت.
- (8) سورة المجادلة: الآية 12.
- (9) سورة المجادلة: الآية 13.
- (10) ص: 88 وفي زت لفرض في كلام مكان الصيرفي.
- (11) هكذا بالتاء في جميع النسخ والصلوب حذفها.
- (12) نسب الأمدني في الأحكام ج 2 ص 245 والأسنوي في نهاية السؤل (ج 2 ص 166) لقول باستحالة نسخ عقلا للشيعونية من اليهود.
- (13) ورد في نسخ الكتاب كلها عتابية والصلوب عتابية أنظر الأحكام ونهاية السؤل وهي فرقة من اليهود منسوبة لعنان بن دلوود أنظر ذكره أنظر ذكرها في اللؤل والنحل (ج 1 ص 215).
- (14) جاء ذكرها في اللؤل والنحل (ج 1 ص 215).

اعترفت بالجواز والوقوع وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني (1) للعترون بيعثة نبينا صلى الله عليه وسلم لكن إلى بني إسماعيل (2) خاصة وهم العرب «و» النسخ «سماه أبو مسلم» الأصفهاني المعتزلي (3) «تخصيصا» لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان «فقيل خالف» في وجود النسخ حيث لم يسمه باسمه وقيل أراد أن النسخ لا يقع في شريعة واحدة وإن وقع نسخ شريعة بأخرى وقيل أراد أن النسخ لا يقع في القرآن خاصة وهو ظاهر ما في الحصول (4) عن أبي مسلم «فالخلف» الذي حكاه الأمدني (5) وغيره عنه من نفيه وقوعه «لفظي». قال والد المصنف (6) والإنصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي لأن أبا مسلم يجعل ما كان مغيا في علم الله كالذي هو مغيا في اللفظ ويسمى الجميع تخصيصا فلا فرق عنده بين أن يقول ﴿ وَأَتَوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (7) وأن يقول صوموا مطلقا وعلمه تعالى محيط بأنه سينزل لا تصوموا وقت الليل والجماعة يجعلون الأول تخصيصا والثاني نسخا (8) انتهى. و«المختار أن نسخ حكم الأصل» وهو المقيس عليه «لا يبقى معه حكم الفرع» وهو المقيس بل يرتفع حكمه لزوال علته. وقالت الحنفية (9) يبقى لأن القياس مظهر له لا مثبت «و» المختار «إن كل» حكم «شرعي يقبل النسخ» فيجوز نسخ جميع الأحكام الستة المذكورة أول الكتاب ونسخ بعضها «ومنع الغزالي (10)» والمعتزلة (11) «نسخ جميع التكاليف» لأنه على تقدير وقوعه يتوقف العلم به على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكاليف ولا يتأتى نخسها «و» منعت «للمعتزلة نسخ وجوب المعرفة» لله تعالى وهو مبني على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين وأهل السنة لا يقولون بذلك والخلاف في المسألتين في الجواز العقلي و«الإجماع على عدم الوقوع» فيهما من نسخ جميع

- (1) أبي عيسى بن إسحاق بن يعقوب الأصفهاني وقيل في لسمه غير ذلك كان في زمن للنصور لبته دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية مروان بن محمد: اللؤل والنحل للشهرستاني (ج 1 ص 2/5).
- (2) بن إبراهيم عليهما السلام.
- (3) ص: 227.
- (4) ص: 34.
- (5) ص: 39.
- (6) ص: 61.
- (7) سورة البقرة: ثم أتوا الصيام إلى الليل: الآية 187.
- (8) في زت ناسخا.
- (9) ص: 63.
- (10) ص: 39.
- (11) ص: 32.

التكاليف ووجوب المعرفة «والمختار أن الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم الأمة لا يثبت» حكمه «في حقهم» لعدم عملهم به «وقيل يثبت بمعنى الإستقرار في الذمة لا» بمعنى «الإمتثال» كما في النائم وقت الصلاة والمراد إنه إذا بلغ جبريل النبي صلى الله عليه وسلم الناسخ وقبل أن يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم الأمة لا يثبت في حقهم كما لا يثبت في حقهم في صور الأولى ما قبل نزول الناسخ إلى الأرض وقبل بلوغه إليه صلى الله عليه وسلم الثانية ما وقع ليلة الإسراء بعد بلوغه النبي صلى الله عليه وسلم وقبل نزوله إلى الأرض من رفع فرض خمسين صلاة بخمس صلوات الثالثة ما بعد نزوله إلى الأرض وقبل أن يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الصورة والأولى لا يثبت فيهما حكم الناسخ قطعا وأما الثانية ففي ثبوتها احتمالا لأن ظاهر كلام المصنف والمختصر (1) يفهم بطريق أولى أن للمختار لا يثبت وكلام ابن السمعاني (2) يقتضي ثبوته أما بعد تبليغه صلى الله عليه وسلم الأمة فيثبت في حقهم قطعا ومن لم يبلغه ولم يتمكن من علمه فلا يتعلق به حكمه على المشهور عند الجمهور لا بمعنى وجوب الإمتثال ولا بمعنى ثبوته في الذمة «أما الزيادة» جزء في عبادة (3) وغيرها «على النص» الولد فيها فالأول كزيادة غسل عضو في الوضوء وزيادة ركعة أو ركوع في الصلاة أو صفة كالإيمان في رقبة الكفارة والثاني كزيادة جلدات في حد «فليست بنسخ» لحكم المزيد عليه وهو النص «خلافًا للحنفية (4)» في قولهم أنها نسخ للنص «و» هذا الخلاف «مثاره» أي المكان الذي ثار فيه الخلاف بيننا وبينهم أن الزيادة «هل رفعت» حكما شرعيا فعندهم نعم فيكون نسخا وعندنا لا فليست بنسخ «وإلى للزخذ» للخلاف بيننا وبين الحنفية «عود الأقوال للفصلة» بكسر الصاد في هذه للسألة كقول القاضي عبد اتيار المعتزلي (5) إن الزيادة إن غيرت حكم للمزيد عليه بأن صار لا يعتد به كجعل الصلاة الثلاثية رباعية فهي نسخ وإن لم تغير حكم للمزيد عليه كزيادة التغريب على الجلد فليست بنسخ واختاره القاضي (6) وكقول الغزالي (7) إن

- (1) ص: 29.
- (2) ص: 54.
- (3) في زت في العبادة
- (4) ص: 63.
- (5) ص: 63.
- (6) ص: 47.
- (7) ص: 39.

الزيادة إن اتصلت بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة ركعتين في الصبح فهي نسخ وإن لم تتصل كذلك كزيادة عشري جلد في حد القذف فليست بنسخ وأما زيادة عبادة مستقلة فإن كانت مجانية كصلاة سادسة فإنه ليس محل خلاف للحنفية وإن خالف فيه بعض أهل العراق (1) وإن كانت غير مجانية كالزكاة بالنسبة إلى الصلاة فليس بنسخ إجماعا «و» إلى التآخذ المذكور أيضا «الفروع المبينة» بفتح للموحدة والياء المشددة من البيان أي التي بين العلماء أن الزيادة فيها نسخ أولا فمن ذلك زيادة الشاهد واليمين الثابتة بحديث مسلم (2) على نص القرآن من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ووقع في بعض الشروح للبنية من البناء والتحرير ما قدمته «وكذا الخلاف» السابق في الزيادة على النص هل هي بنسخ أو لا يجري «في» نقص «جزء من العبادة» كنقص ركعة «أو» نقص «شرطها» كنقص الوضوء هل هو نسخ لتلك العبادة فقال جمهور الشافعية (3) لا وقال غيرهم نعم وقال عبد الجبار (4) نقص الجزء نسخ ونقص الشرط ليس بنسخ ووافقه الغزالي (5) في الجزء وتردد في الشرط ولا فرق في الشرط بين المتصل وهو المصاحب لكل العبادة كالإستقبال والنفصل عنها وهو المتقدم عليها كالوضوء وقيل نقص للنفصل ليس بنسخ اتفاقا.

خاتمة يتعين الناسخ بتأخره

لمسائل النسخ يعرف بها الناسخ من المنسوخ «يتعين الناسخ» لشيء «بتأخيره» عن منسوخه و«طريق العلم بتأخيره الإجماع» على أن هذا متأخر لما قام عندهم على تأخره «أو قوله صلى الله عليه وسلم هذا نسخ» لذلك «أو» هذا «بعد ذلك أو كنت، نهيتكم عن كذا فافعلوه» كما في حديث مسلم (6) زيارة القبور فزوروها (7) «أو النص» منه صلى الله عليه وسلم «على خلاف الأول» كان يذكر الشيء على خلاف

- (1) عاصمتها بغداد قال في معجم البلدان والعراق أعيد أرض الله هواء وأصحبها مزاجا وماء. فلذلك كان أهلها أهل لعقول لصحية والآراء المرجحة إلخ ما قال (ج 4 ص 107).
- (2) ص 36 أخرجه عن ابن عباس في الأفضية: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد (ج 5 ص 128) منشورات دار الآفاق.
- (3) ص: 131.
- (4) ص: 63.
- (5) ص: 39.
- (6) ص: 36.
- (7) روله عن ابن بريدة عن أبيه بلفظ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها المجانز (ج 3 ص 25) باب استاذن النبي إلخ منشورات دار الآفاق.

ما ذكره فيه أولا «أو قول الرلوي هذا سابق» على ذاك فإنه يقتضي تأخر ذلك أو قوله كان آخر الأمرين كذا كقول جابر (1) رضي الله عنه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار (2) روله أصحاب السنن وصححه ابن حبان (3) ويان خزيمة (4) «ولا أثر لموافقة أحد النصين للأصل» وهو البراءة الأصلية في طريق العلم بالتأخر عن النص الآخر المخالف لها فلا يكون الموافق لها ناسخا للمخالف لها خلافا لمن زعم ذلك نظرا إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف هو السابق على الموافق ورد بأن ذلك لا يلزم لجواز العكس «و» لأنظر إلى «ثبوت إحدى الآيتين في المصحف» بعد الأخرى في تأخر نزولها فلا تكون الأخيرة في الترتيب ناسخة للمتقدمة لأن العبرة بالتأخر في النزول لا في الترتيب في الوضع كما سبق في آيتي عدة الوفاة «و» لأنظر إلى «تأخر إسلام الرلوي» لأحد الدليلين عن إسلام الرلوي للدليل الآخر فلا يكون مروى متأخر الإسلام ناسخا لمروى متقدم الإسلام وخلافا لمن زعم ذلك نظرا إلى أنه الظاهر ورد بعدم لزومه لجواز العكس «و» لأنظر إلى «قوله» أي الرلوي «هذا ناسخ» بالتنكير «لا» قول الرلوي هذا «الناسخ» بالتعريف لشيء علم أنه منسوخ وجعل ناسخه فإن له أثرا في تعيين الناسخ والفرق بين التنكير والتعريف إنه في صورة التنكير يحتمل أن يكون قوله هذا ناسخ عن اجتهاد وليس اجتهاده حجة على مجتهده آخر «خلافا لزاعميها» أي زاعمي الآثار السابقة ما عدا الأخير.

«الكتاب الثاني في السنة»

وهي أقوال سيدنا «محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله» وتقريره ولتوقف حجيتها على العصمة قال: «الأنبياء عليه الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنه ذنب ولو» كان «صغيرة سهوا» يعني لا يصدر عنهم ذنب أصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا عمدا ولا سهوا «وفاقا للأستاذ» أبي إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبي الفتح «الشهرستاني (2)» نسبة إلى شهر ستانة بلدة قريبة من خولزم «و» القاضي «عباس (3)» والشيخ الإمام «و» والد المصنف (4) وهو الأصح عند القاضي الحسين (5) وحكاها ابن برهان (6) عن اتفاق للحقنين ومعه النووي (7) في زولد (8) الروضة وذهب جماعة إلى أنه يجوز عقلا صدور الصغيرة عنهم سهوا إلا الدالة على الخسة كسرقة لقمة بشرط أن ينهوا عليها فينتبهوا والطريق الأولى هي التي يجب اعتقادها وطرح ما عدلها وهي أنهم لا يصدر عنهم ذنب أصلا «فإذن لا يقر» سيدنا «محمد صلى الله عليه وسلم أحدا علي» شيء «باطل» عبادة أو غيرها «وسكوته ولو» كان في حال سكوته غير مستبشر «بفعل» «على الفعل» متعلق بسكوته أي وسكوته على الفعل دليل على جوازه «مطلقا» سواء أكان للسكوت على فعله من لا يغريه الإنكار أم لا وسواء كان كافرا منافقيا أم غير منافق «وقيل الأفعال» أي إلا سكوته على فعل «من يغريه» أي يحمله «الإنكار» عليه فإن سكوته حينئذ لا يكون دليل الجواز وهذا القيد مبني على

(1) ص: 48.

(2) 548-479 هـ = 1153-1086 م محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني من فلاسفة الإسلام كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم يلقب بالأفضل من كتبه للتل والنحل ونهاية الأقدم في علم الكلام والإرشاد إلى عقائد العباد وغيرها للاعلام (ج 6 ص 215).

(3) 544-476 هـ = 1149-1083 م عباس بن موسى بن عباس بن عمرو بن يحيى السبتي أبو الفضل عالم للغرب وأمام أهل الحديث في وقته كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ولي قضاء سبتة ومولده فيها ثم قضاء غرناطة وتوفي براكش مسموما قبل سمه يهودي من تصانيفه الشفا بتعريف حقوق للصطفى والغنية وترتيب للدرك وشرح صحيح مسلم وغيرها للاعلام (ج 5 ص 99).

(4) ص: 61.

(5) ص: 37.

(6) ص: 112.

(7) ص: 24.

(8) هو كتاب له تارة يسميه زيادة الروضة كما في ص 80/77 وتارة يسميه زولد الروضة كما في هنا وهو كتاب لم يذكر له في كشف الظنون ولا في الاعلام.

(1) ص: 177.

(2) روله انساني عن جبار بن عبد الله (ج 1 ص 108) للجسبي وروله عنه أبو دلود (ج 1 ص 141) بلفظ مما غيرت النار.

(3) ص: 133.

(4) ص: 217.

عدم وجوب الإنكار على من يغريه الإنكار حكاية ابن السمعاني (1) عن المعتزلة (2) والأظهر وجوبه و« قيل إلا الكافر » أي إلا سكوته على فعل الكافر فليس دليلا على جواز فعله بناء على عدم تكليفه بالفروع و« لو » كان ذلك الكافر « منافقا » في الظاهر لأنه كافر في الباطن و« قيل إلا الكافر غير المنافق » لأن المنافق تجري عليه أحكام المسلمين في الظاهر فسكوته على الفعل في ذلك « دليل الجواز للفاعل » فيرتفع الحرج عن الفاعل لأن سكوته عن الفعل تقرير له ودليل على جوازه للفاعل و« كذا لغيره » لأن التقرير يجري مجرى الخطاب في العموم « خلافا للقاضي » أبي بكر الباقلاني (3) في قوله إنه لا يعم غير الفاعل ومحل الخلاف ما لم يسبق منه صلى الله عليه وسلم بيان قبح ذلك الفعل ثم يسكت بعد ذلك عليه لأمر آخر شرعي كمضي كافر قرر بالجزية إلى كنيسة للتعبد فلا يدل سكوته على جواز الفعل جزما و« فعله » صلى الله عليه وسلم « غير محرم للعصمة » أي لعصمته صلى الله عليه وسلم من الحرام و« غير مكروه » وخلاف الأولى « للندرة » بضم النون أي لقلة وقوعهما من التقي من أمته فكيف يقعان منه مع عظمة منصبه الشريف وما فعله منهما لبيان الجواز فهو أفضل في حقه لأنه مأمور ببيان المشروع فلا يكون مكروها في حقه ولا خلاف الأولى و« ماكان » من أفعاله « جبليا » أي خلقيا كأكله وشربه وقيامه وقعوده « أو بيانا » لنص مجمل كصلاته المبينة لقوله تعالى ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (4) أو لنص أريد به غير ظاهره كقطعه السارق من مفصل الكوع فإنه مبين لمحل القطع في آية السرقة « أو مخصصا » بفتح لاصاد « به » دون أمته تعظيما له كزيادته في النكاح علي أربع نسوة « فواضح » أنا في غير البيان لم نتعبد به وحكى بعضهم في أتباعه في الجبلي ثلاثة أقوال مباح مندوب ممتنع و« فيما تردد » من فعله « بين الجبلي والشرعي » كجلوسه للإستراحة و« كالحج » زي كحجه « راكبا » واضطجاعه بين ركعتي الفجر « تردد » فقيل يحمل على الجبلي لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقيل يحمل على الشرعي لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان

(1) ص: 54 .

(2) ص: 32 .

(3) ص: 47 .

(4) سورة البقرة: أول مكان ورد فيه : 43 .

التشريعات وعليه الأكثر « وما سواه » أي سوى المذكور من فعله « إن علمت صفته » من وجوب أو ندب أو إباحة « فأمته مثله » أي فحكم أمته كحكمه في ذلك « في الأصح » للقطع بأن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته عبادة كان أو غيرها وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا فيكون كمجهول الصفة فيجري فيه الخلاف الاتي في قوله وإن جهلت و« تعلم » صفة فعله من وجوب أو ندب أو إباحة « بنص » عليها كقوله هذا واجب أو مندوب أو مباح و« تسوية » لذلك الفعل « بمعلوم الجهة » أي الصفة كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم أو مثله « ووقوعه بيانا » لمجمل « أو امتثالا لدال » أي لأمر دال « على وجوب أو ندب أو إباحة » فيكون حكمه تابعا لحكم المبين أو للتمثل واعتراض قول المصنف وما سواه فإنه يشمل البيان فيصير تقدير كلامه وما سوى البيان تعلم صفته بكونه بيانا ولا معنى لذلك . وأجيب بأن المراد بذكره ثانيا إفادة أن الفعل الواقع بيانا والمراد بذكره ثانيا إفادة أن الفعل الواقع بيانا فيما (1) تعلم به صفته و« تخص الوجوب » عن الندب والإباحة « إمارته » بفتح الهمزة أي علامة الوجوب « كالصلاة » المقتربة « بالأذان » والإقامة فاقترن الصلاة بهما دليل على وجوبها لأنهما شعار الصلاة الواجبة بخلاف ما لا يؤذن لها بل ينادى لها الصلاة جامعة فلا تكون واجبة كصلاة العيد والكسوف والإستسقاء و« كونه » أي الفعل « ممنوعا » منه « لو لم يجب كالحتان » للرجل بقطع ما يغطي حشفته وللمرة بقطع جزء من اللحم بأعلى فرجها و« الحد » كقطع يد السارق فإن الجرح والإبانة ممنوع منهما فجوزهما دليل على وجوبهما ونقض بسجودي السهو والتلاوة في الصلاة فإن الأصل المنع منهما ومع هذا لم يدل فعلهما على وجوبهما وأجيب بأن قيام الدليل على سنتيهما مانع من الإستدلال بالإمارة على وجوبهما فالنقض بهما غير قادح و« يخص » الندب « عن الوجوب والإباحة » مجرد قصد القرية « لله تعالى » بأن تدل قرينة على قصد القرية بذلم الفعل مجردا عن قيد الوجوب بأن ينتفي دليل الوجوب وقرينته و« هو » أي الفعل بمجرد قصد القرية « كثير » في التطوعات من صلاة وصوم وذكر ونحوها وأشار بقوله

(1) في ز ت ما .

وهو كثير إلى أن إمارة النذب أكثر من إمارة غير فسقط ما قيل أنه لا فائدة في ذكره
 و«إن جهلت» صفة فعله صلى الله عليه وسلم «فللوجوب» في حقه وحققا لأنه إلا
 حوط وهذا هو الأصح و«قيل للنذب» لأنه للتحقق بعد الطلب وحكي هذا عن
 الشافعي (1) و«قيل للإباحة» لأن الأصل عدم الطلب وحكي هذا عن مالك (2)
 واختاره إمام الحرمين (3) و«قيل بالوقف في الكل أي في الوجوب والنذب والإباحة
 لتعارض أوجه الكل حتى يقوم دليل على حكمه وحكي هذا القول عن جمهور
 المحققين. وصححه القاضي أبو الطيب (4) واختاره الأمدى (5) والبيضاوي (6) و«
 قيل بالوقف «في الأولين» الوجوب والنذب «فقط مطلقا» سواء ظهر قصد القرية أم
 لا لأنها الغالب في فعله صلى الله عليه وسلم و«قيل بالوقت «فيهما» أي الوجوب
 والنذب فقط أن ظهر قصد القرية والافا لإباحة واختار الأمدى وابن الحاجب (7) أنه
 «إن ظهر قصد القرية» فالنذب وإلا فلإباحة فإن قيل كيف يتصور اجتماع القول
 بالإباحة مع قصد القرية لأن بين لستواء (8) الطرفين ورجحان أحدهما تنافيا. قلت
 للرد بالإباحة هنا عدم الحرج كما نبه عليه الأمدى (9) فإن قلت فقد أجاب المصنف عن
 ذلك بأنه يمكن تصور ذلك بأن يقصد الشارع ب فعل المباح بيان الجواز للأمة فيكون
 قرينة ويثاب على هذا لا قصد قل اعترضه البرماوي (10) بأن الكلام في قصد القرية
 بالفعل من حيث هو لا من حيث كونه بيانا «وإذا تعارض» أي تخالف «القول» من
 النبي صلى الله عليه وسلم و«الفعل» منه بأن اختلفا على وجه يمنع كل منهما مقتضى
 الآخر و«دل دليل على تكرار مقتضى القول فإن كان» القول «خاصا به» صلى الله عليه
 وسلم كقوله يجب علي صوم عاشوراء في كل سنة ثم أظفر في سنة بعد تاريخ هذا القول
 أو قبله وعلم للتأخر من القول والفعل «فالتأخر» منهما «ناسخ» للمتقدم منهما فإن لم

(1) ص: 24 .

(2) ص: 24 .

(3) ص: 50 .

(4) ص: 55 .

(5) ص: 39 .

(6) ص: 27 .

(7) ص: 27 .

(8) قال في لسان العرب في مادة سوا ولستوى لشيئان وتساويا فثابلا .

(9) ص: 39 .

(10) ص: 43 .

يدل دليل على تكرار مقتضى القول فإن تأخر الفعل عن القول كقوله يجب علي صوم
 عاشوراء ثم أظفر فلا نسخ لدلالة الفعل على الجواز المستمر وإن تأخر القول عن الفعل
 كان أظفر يوم عاشوراء. ثم قال يجب علي صوم عاشوراء كان القول ناسخا لما دل عليه
 الفعل من استمرار الجواز، هذا إن علم للتأخر منهما «فإن جهل» المتأخر من قوله وفعله
 «فشالها» أي الأقوال «الأصح» منها «الوقف» عن العمل بالقول أو الفعل إلى قيام
 دليل على العمل بواحد منهما بأن يبين تاريخ التأخر منهما وأول الأقوال العمل بالقول
 لأنه أقوى دلالة من الفعل وثانيها العمل بالفعل لأنه أقوى في البيان ولا تعارض في
 حقنا حيث دل دليل على تأسيسا به في الفعل لعدم تناول القول لنا «وإن كان» القول
 «خاصا بنا» كان قال صلى الله عليه وسلم يجب عليكم صوم عاشوراء في كل سنة
 وأظفر فيه في سنة بعد القول أو قبله «فلا معارضة» بين قوله وفعله «فيه» أي في حقه
 صلى الله عليه وسلم لعدم تناول القول له و«في» حق «الأمة» إن علم «للتأخر» من
 القول والفعل فالتأخر منهما «ناسخ» للمتقدم «إن دل دليل على» وجوب «التأسي به»
 في الفعل وإن لم يدل دليل على وجوب التأسي به فلا تعارض بالنسبة إلى الأمة لعدم
 ثبوت حكم أفعول في حقهم هذا إذا علم تاريخ التأخر منهما «فإن جهل التاريخ»
 للمتأخر منهما «فشالها» أي الأقوال «الأصح» منها لا يعمل بالوقف عن القول والفعل
 كما في المسألة السابقة بل «يعمل بالقول» وأول الأقوال يعمل بالفعل وثانيها بالوقف
 عن العمل بواحد منهما وإنما صحح للمصنف في هذه المسألة العمل بالقول وفيما قبلها
 الوقف والقول أقوى فقدم على الفعل وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فقد انقطع العمل
 فلا ضرورة للترجيح فكان الأحوط الوقف «وإن كان» القول «عاما لنا وله» صلى الله
 عليه وسلم. كما قال يجب علي وعليكم صوم عاشوراء في كل سنة وأظفر فيه في سنة
 قبل تاريخ هذا القول أو بعده «فيقدم الفعل أو القول له» صلى الله عليه وسلم و«للامة»
 كما مر من التفصيل السابق وهو أن للتأخر من القول والفعل إذا علم متقدم على الآخر
 فيكون ناسخا في حقه صلى الله عليه وسلم في حقنا إن دل دليل على تأسيسا به في
 الفعل وإلا فلا تعارض في حقنا وإن جهل للتأخر من القول والفعل فاصح الأقوال في حقه
 صلى الله عليه وسلم الوقف. وفي حقنا يقدم القول «إلا أن يكون» القول «العام ظاهرا
 فيه» صلى الله عليه وسلم (1) لا نصا كان قال يجب علي كل واحد صوم

(1) في ز ت حذف صلى الله عليه وسلم.

عاشوراء في كل سنة واقطر فيه (1) سنة قبل تاريخ هذا القول أو بعده «فالفعل تخصيص» للقول العام في حقه صلى الله عليه وسلم تقدم أو تأخر أو جهل حاله وإنما لم يكن فعله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة ناسخا لأن التخصيص أخف من النسخ لأن النسخ رفع لجميع أفراد العام والتخصيص رفع لبعض أفراداه.

فصل «الكلام في الأخبار»

بفتح الهمزة جمع خبر اللفظ «الركب إما مهمل» وهو ما لا معنى له «وهو موجود» كمدلول لفظ الهذيان فإن مدلوله لفظ مركب مهمل والهذيان بذل معجمة مصدر هذى. قال الجوهري (2) هذى في منطقة يهذي ويهذوا وهذيانا انتهى ومن قال بوجوده البيضاوي (3) «خلافًا للإمام» الرلزي (4) في نفيه وجوده، حيث قال الأشبه أنه غير موجود لأن الغرض من التركيب الإفادة والخلاف مبني على تفسير التركيب فمن قال أنه ضم لفظ إلى لفظ أفاد أو لم يفد قال بوجود المهمل ومن شرط فيه الإفادة. قال بعدم وجوده ويرجع الخلاف إلى أن ما ذكره من مدلول لفظ الهذيان هل يسمى مركبا أولا «وليس» للمهمل «موضوعا» اتفاقا وهذا معلوم من تفسيرهم للمهمل بأن ما لم يوضع لمعنى ولكن ذكر توطئة لقوله «إما مستعمل» وهو ما كان له معنى والصحيح عند ابن مالك (5) وابن الحاجب (6) وغيرهما إن للركب ليس موضوعا وإنما للموضوع مفرداته و«المختار» عند المصنف كالقرافي (7) «إنه موضوع» بالنوع لا بالشخص «و» من للركب «الكلام» وهو «ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته» كذا في التسهيل (8) فقوله ما تضمن كالجنس وقوله من الكلم بيان لما وهو فصل أول أخرج به الدوال الأربع وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب جمع نصبة وهي العلامة كالمزولة فإنها علامة لدخول الوقت وقوله إسنادا فصل ثاني أخرج به المفردات والمركبات الإضافية واللزجية وقوله مفيدا

- (1) في زت حذف في سنة .
- (2) ص: 24 .
- (3) ص: 27 .
- (4) ص: 22 .
- (5) ص: 24 .
- (6) ص: 27 .
- (7) ص: 87 .
- (8) ص: 140 .

فصل ثالث أخرج به ما لا فائدة فيه من الإسنادات كالمجوعول علما كبرق نحره والمعلوم عند السامع كالسماء فوقنا وللتوقف على غيره كان قام زيد وقوله مقصودا فصل رابع أخرج به ما كان غير مقصودا فصل خامس أخرج به ما كان مقصودا لغيره كصلة الموصول نحو قام أبوه من قولنا الذي قام أبو فإنها مفيدة بانضمامها إلى الموصول مقصودة لغيرها وهو إيضاح الموصول هذا تعريف الكلام اللساني وأما تعريف الكلام النفساني فهو المعنى القائم بالنفس قال الأخطل (1).

إن الكلام لفني الفؤاد وإنما * * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

«وقالت للعتزلة (2) أنه» أي الكلام «حقيقة في اللساني» لأنه للتبادر إلى الذهن واتكرت النفساني و«قال» الشيخ أبو الحسن «الأشعري (3) مرة» إنه حقيقة «في النفساني» نسبة إلى النفس بزيادة ألف ونون للدلالة على العظمة كشعراني للكثير (4) الشعر «و» هذا «هو المختار و» قال «مرة» إنه «مشتراك» بين اللساني والنفساني لأنه يطلق عليهما والأصل في الإطلاق الحقيقة وحكاة الإمام (5) عن المحققين والهندي (6) عن الأكثرين. قال المصنف تبعا لغيره و«إنما يتكلم الأصولي» في أصول الفقه «في» الكلام «اللساني» لأن بحثه في اللفظي لا في المعنى النفسي لأن المعنى النفسي من وظيفة للتكلم في أصول الدين «فإن أفاد» ما صدق (7) اللساني «بالوضع» وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى «طلبا» مفعول أفاد «فطلب ذكر الماهية نحو ما الإنسان أو تعيين فرد من أفرادها نحو: من عندك أزيد أم عمرو؟ أو بيان حاله: نحو كيف زيدا؟ وزمانه نحو: متى السفر؟ أو مكانه نحو: أين زيد؟ أو التصديق نحو:

- (1) الأخطل غياث بن الغيث التغلبي وقيل غوث بن غوث كان نصرانيا لقب بالأخطل لكبر أذنيه وقيل لبذلة لسانه وقيل البيت: لا يعجبك من خطيب خطبة * * حتى يكون مع الكلام أصيلا
- شذور الذهب في معرفة لسان العرب وحاشية الأمير عليه (ص 11) وفي الاعلام الأخطل 19-90 هـ = 640-708 م غياث بن غوث من بني تغلب أبو مالك شاعر مصقول الألفاظ حسن الدباجة في شعره إبداعا اشتهر في عهد بني أمية (ج 5 ص 123) .
- (2) ص: 24 .
- (3) ص: 54 .
- (4) في زت لكثير الشعر .
- (5) ص: 3 .
- (6) ص: 121 .
- (7) في خ في صدق وأثبتنا ما في ز ت

هل الحركة الموجودة دائمة؟ أو وصفه نحو هل أخصب الزرع؟ «إستفهام» خبر طلب «و» طلب «تحصيلها» أي الماهية في الخارج «أو تحصيل الكف عنها» فالأول منهما «أمر» نحو قم «و» الثاني «نهي» نحو لا تقم «ولو» كان طلب تحصيل الماهية أو تحصيل الكف عنها «من ملتصق» وهو المساوي للمطلوب منه في الرتبة «و» من «سائل» وهو الأسفل رتبة من المطلوب منه فاللفظ المفيد للطلب منهما يسمى أمراً ونهياً بناء على أنه لا يشترط فيهما علو ولا استعلاء وقيل لا يسمى بواحد منهما بل يسمى من الملتصق التماساً ومن السائل سؤالاً والوالو في قوله ولو من ملتصق للحال وقيل للعطف أي لو لم يكن من ملتصق ولو كان من ملتصق وخرج بالوضع الطلب بالملزوم (1) كقولك أطلب منك أن تذكر لي حقيقة زيد وأن تسقيني ماء وأن لا تؤذيني فلا يسمى الأول استفهاماً ولا الثاني أمراً ولا الثالث نهياً «وإلا» يفد بالوضع طلباً بل أفاد غير طلب «فما لا يحتمل» منه «الصدق والكذب» في مدلوله «تنبيه وإنشاء» على الترادف (2) سمي بالأول لأنك نبهت به على مقصودك وبالثاني لأنك أوجدته ابتداء كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ (3) أي أوجدناهن إيجاداً ولا فرق في ذلك بين ما لا يكون فيه طلب أصلاً نحو أنت طالق وما فيه طلب بلالزمه لا بذاته كالتمني والترجي نحو ليت الشباب (4) يعود لعل الله يرحمني فإن معنى كل من التمني والترجي ملزوم للطلب لا نفس الطلب إذ معناه التلهف والتوجع (5) ويلزمه أن يكون التمني والترجي مطلوبين له و«محتملها» أي الصدق والكذب من حيث هو «الخبر» فعدم رسول الله وعدم احتمال الصدق في بعض آخر كقولك الواحد نصف العشرة ليس من حيث كونه خبراً بل باعتبار أمور خارجة عنه كقيام الدليل القاطع على الرسالة وكتصور مدلول العشرة والواحد «وأي قوم» منهم الرلزي (6) والسكاكي (7) «تعريفه» أي الخبر فليل لأن تصويره ضروري فلا يحتاج إلى حد ولا رسم قيل لعسر

(1) في خ باللازم ولصواب بالملزوم كما في زت .

(2) في زت إسقاط على الترادف .

(3) سورة لقطة: الآية 37 .

(4) هذا بعض بيت لأبي العتاهية يورد مثلاً لتمني للتحصيل وتماه [فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل للشبيب] للفنن ج

1 ص 378 .

(5) في زت وتوقع .

(6) ص: 22 .

(7) ص: 119 .

تعريفه «كالعلم والوجود» و«العدم» حيث قالوا فيها بذلك وما ذكره من تقسيم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء وتقسيم الطلب إلى أمر ونهي ولستفهام هو ما عليه الرلزي وأتباعه و«قد يقال» التحقيق ما عليه البيانيون من تقسيمه إلى خبر وإنشاء فقط فيقال «الإنشاء ما» أي كلام «يحصل مدلوله في الخارج بالكلام» لا بغيره والأصل به ولكنه أقام الظاهر مقام المضمحل للإيضاح فالإنشاء بهذا المعنى يعم الطلب نحو قم فأنت حرفان مدلوله من طلب القيام وإيقاع العتق يحصل بالكلام فالطلب على هذا قسم من الإنشاء وعلى الأول قسم له و«الخبر خلافه» أي خلاف الإنشاء «أي ما» يحصل مدلوله في الخارج بغير الكلام وهو كل كلام «له خارج صدق أو» خارج «كذب» نحو قام زيد فإن مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل التكلم بالخبر فإن وافق الخارج فالخبر صدق وإن لم يوافق فالخبر كذب «و» الأصح أن مدلول الخبر «لا مخرج له عنهما» أي عن الصدق والكذب بل هو محصور فيهما «أي الخبر» إما مطابق للخارج «فالصدق» «أولاً» «فالكذب» ولا وسطة بينهما «وقيل بالوسطة» بين الصدق والكذب واختلفوا فيها «فالجاحظ» وهو عمرو بن بحر (1) قال الخبر «أما مطابق» للخارج «مع الاعتقاد»، أي اعتقاد المخبر المطابقة و«نفيه» أي نفي اعتقادها بأن أعتقد عدمها أو لم أعتقد شيئاً من مطابقة ولا عدمها «أولاً مطابق» للخارج «مع الاعتقاد» أي اعتقاد المخبر عدم المطابقة و«نفيه» أي نفي اعتقاد عدمها بأن أعتقد شيئاً أو لم أعتقد شيئاً ما انتفى فيه الاعتقاد للذكر الصادق بصورتين «فيهما» أي في المطابق وغير المطابق وذلك أربع صور «وسطة» بين الصدق والكذب والأول (2) وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق الصدق وفي غير المطابق الكذب وحاصل كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أولاً وكل منهما أما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب «و» قال «غيره» أي غير الجاحظ وهو النظام (3) ومتابعوه «الصدق للمطابقة»

(1) 255-163 هـ = 869-780 م عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء الميثى أبو عثمان الشهير بالجاحظ كبير أئمة الأدب ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة مولده ووفاته في البصرة مات والكتاب على صدره قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه من تصانيفه الحيوان والبيان وسحر البيان ولغز وغيرها الاعلام ج 5 ص 74 .

(2) في ز فالأول .

(3) توفي 231 هـ = 845 م إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق لنظام من أئمة المعتزلة تبحر في علوم الفلسفة وإليه تنسب الفرقة النظامية من المعتزلة وقد ألف كتب في إرد عليه وفيها تكفير له وتضليل، الاعلام (ج 1 ص 43) .

أي صدق الخبر مطابقته «لاعتقاد المخبر» سواء «طابق» اعتقاده «الخارج أولا وكذبه» أي كذب الخبر «عدمها» أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء طابق اعتقاده الخارج أو لا فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن دون الشك «فالساذج» بفتح الذال المعجمة وهو ما ليس معه اعتقاد كخبر الشاك «واسطة» بين الصدق والكذب طابق الخارج أولا لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا «و» قال أبو القاسم «الراغب» الأصفهاني (1) «الصدق المطابقة الخارجية مع الإعتقاد لها» كما قال الجاحظ (2) «فإن فقدا» أي للمطابقة الخارجية واعتقاده معا أو على البديل بأن فقد هذا تارة وهذا تارة «فمنه كذب» وهو ما فقد فيه كل منهما سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء «و» منه «موصوف بهما» أي بالصدق والكذب «بجهتين» وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للخارج واعتقادها فوصف بالصدق من جهة مطابقته للاعتقاد أو للخارج ويوصف بالكذب من جهة أنه انتفى فيه للمطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب «ومدلول الخبر» في الإثبات «الحكم بالنسبة» التي تضمنها كقيام زيد قام زيد مثلا «لا ثبوتها» في الخارج بأن يكون القيام ثابتا لزيد في الخارج «وفاقا للإمام» الرازي (3) في المحصول (4) بأنه الحكم بالنسبة ورده التفتازاني (5) في شرح التلخيص (6) «وخلافا للقرافي (7) في قوله أنه ثبوت النسبة و«إلا» يكن مدلول الخبر الحكم بالنسبة بل كان ثبوتها «لم يكن شيء من الخبر كذبا» بل كان كله صدقا لأنه كلما وجد زيد عالم مثلا ثبت علمه خارجا فلم يتصور كذب في خبر واللازم باطل لإطباق العقلاء (8) على أن من الخبر كذبا أي غير ثابت النسبة خارجا ومدلول الخبر في النفي مقيس على مدلوله في الإثبات فيقال مدلول الخبر في النفي الحكم

- (1) توفي 502 هـ = 1108 م الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب أديب من الحكماء العلماء من أهل أصفهان سكن بيغداد واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي من كتبه محاضرات الأدباء، للدرعية إلى مكارم الشريعة والأخلاق وجامع تفسير وتحقيق البيان وغيرها، الإعلام (ج 2 ص 255).
- (2) ص: 247.
- (3) ص: 22.
- (4) ص: 34.
- (5) ص: 29.
- (6) تلخيص للفناح للقرظيني.
- (7) ص: 87.
- (8) في زت لعلماء.

بانتفاء النسبة وقيل مدلوله انتفاء النسبة خارجا «ومورد الصدق والكذب» أي محل ما يردان عليه في الخبر هو «النسبة» الإسنادية «التي تضمنها» الخبر «لاغير» أي لا غيرها من طرفيها «كقائم» أي كنسبة قائم «في» قولك «زيد بن عمرو قائم» فقائم للسند إلى ضمير زيد المستتر فيه متضمن نسبة (1) القيام إلى زيد وهو مورد الصدق والكذب «لا» مورده «بنوة زيد» لعمرو فإذا قيل زيد بن عمرو قائم صدقت أو كذبت فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى البنوة الواقعة في السند إليه لأنه لم يقصد بالخبر الأخبار بها «ومن ثم» أي ومن أجل أن مورد الصدق والكذب النسبة لا غيرها «قال» الإمام «مالك (2) وبعض أصحابنا» الشافعية (3) «الشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا شهادة بالوكالة» أي التوكيل «فقط» دون نسب الموكل فليس للموكل عند التنازل في نسبه أن يقول قد ثبت نسبي بتلك الشهادة بقول الشاهدين في شهادتي (4) بالتوكيل أي فلان بن فلان «وللذهب» الراجح عندنا ما ذكره الهروي (5) في الإشراف (6) والماوردي (7) في الحاوي (8) والروائي (9) في البحر (10) أن هذه الشهادة تتضمن الشهادة «النسب» إلى (11) الموكل «ضمنا والوكالة» أي التوكيل «أصلا» لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم.

«مسألة» الخبر إما مقطوع بكذبه

«الخبر بالنظر لذاته يحتمل الصدق والكذب وبالنظر لما يعرض له «إما مقطوع» بصدقه كالمعلوم ضرورة كالواحد نصف الإثنين أو استدلالا بقول أهل السنة العالم حادث

(1) في زت نسبة.

(2) ص: 24.

(3) ص: 131.

(4) في ز في شهادتهما.

(5) توفي 488 هـ = 1095 م محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي أبو سعد فقيه شافعي من أهل هرة قتل شهيدا مع ابنه في جامع همدان وكان قاضيا فيها له الإشراف في شرح أدب القضاء للعبادي يعتمد عليه الروائي كثيرا، الإعلام (ج 5 ص 316).

(6) في كشف الظنون (ج 1 ص 103) الإشراف على غولض الحكومات لأبي سعد قهروي.

(7) ص: 112.

(8) في كشف الظنون (ج 1 ص 628) الحاوي لكبير في الفروع للقاضي أبي الحسن علي بن محمد الماوردي قبصري الشافعي للتوفى 450 هـ وهو كتاب عظيم في عشر مجلدات ويقال أنه ثلاثون مجلدا لم يزل في للذهب مثله.

(9) ص: 49.

(10) في كشف الظنون (ج 1 ص 226) بحر للذهب في الفروع للشيخ الإمام أبي الحسن عبد الواحد بن إسماعيل الروائي الشافعي للتوفى 502 هـ وهو بحر كاسمه.

(11) هكذا في نسخ كلها ولصواب للموكل كما في للحلي.

وإما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة» كقولك السماء أسفل والأرض فوق «أو استدلالا» كقول الفلاسفة العالم قديم فإنه يعلم كذبه بالاستدلال على حدوث العالم «وكل خبر» نقل «عنه» صلى الله عليه وسلم «أوهم» أمرا «باطلا ولم يقبل التأويل» لمعارضته للدليل العقلي «فمكذوب عليه» صلى الله عليه وسلم وهو المسمى في اصطلاح للحدثين بالموضوع فمن ذلك ما روي (1) أنه تعالى خلق نفسه فإنه يومه أمرا باطلا وهو حدوثه وقد دل الدليل العقلي القاطع على تنزيهه تعالى عن الحدوث وعلى استحالة كون الخالق خالقا لنفسه فإن ثلثه ورد بما يجوز العقل لا بما (2) يستحيله «أو نقص» معطوف على مكذوب أي أو منقوص «منه» أي من الخبر من جهة رلويه «ما يزيل الوهم» الحاصل من النقص كما في مختلف الحديث (3) لابن قتيبة (4) أنه صلى الله عليه وسلم ذكر سنة مائة أنه لا يبقى على وجه الأرض يومئذ نفس منقوسة وهذا خلاف المشاهد لكن تبين أن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لا يبقى على وجه الأرض منكم فنقص الرلوي لفظ منكم والمنقوسة الملوثة لتخرج الملائكة «وسبب الوضع» أي الكذب في الحديث النبوي «نسيان» من الرلوي لرويه لطول عهده به فيذكر غيره (5) على ظن أنه هو فذكر غير مرويه ظانا أنه مرويه وضع «أو افتراء» أي كذب عمدا عليه صلى الله عليه وسلم كوضع الزنادقة أربعة عشر ألف حديث تخالف للعقول تنفير العقلاء عن شريعته صلى الله عليه وسلم قاله حماد ابن زيد (6) «أو غلط» من الرلوي كان يريد النطق بكلمة فيسبقه لسانه إلى النطق بغيرها «أو غيرها» أي غير المذكورات من النسيان والافتراء والغلط كوضع الخطابية (7) أحاديث

(1) أنظر منهج ذوي النظر ص 89 .

(2) في زت دون ما يستحيله .

(3) ذكر في كشف الظنون (ج 1 ص 32) .

(4) 213-276 هـ = 889-827 م عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب ومن اللصنين للكثيرين من كتبه تأويل مختلف الحديث وأدب الكتاب والعارف واللعاني وغيرها ، الاعلام (ج 4 ص 137) .

(5) في زت غير مرويه .

(6) 179-98 هـ = 795-717 م حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي مولاهم البصري أبو إسماعيل شيخ العراق في عصره من حفاظ الحديث للجودين يعرف بالأزرق مولده ووفاته بالبصرة وكان ضريرا طرا عليه لعمى خرج حديثه الأئمة لستة ، الاعلام (ج 2 ص 271) .

(7) هم أصحاب أبي الخطاب الأسدي الأجدع مولى بني أسد اعتقدوا نبوة أبي الخطاب وسائر الأئمة ثم اعتقدوا بأنهم آلهة وشهدوا شهادة أزور لمواقفتهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار ألمها ؛ تعريفات المبرجاني لللال وللنحل للشهر ستاني (ج 1 ص 179) .

نصرة لارائهم وكوضع الكرامية (1) أحاديث في الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية واعترض هذا المثال وما قبله بأنه راجع إلى الافتراء «ومن للمقطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعي الرسالة» كقول شخص أنا رسول من الله إلى الناس «بلا معجزة» تبين صدق قوله «أو» بلا «تصديق الصادق» لذلك المدعي فإن صدقه نبي معلوم النبوة لم يحتج المدعي المذكور في صدقه لإظهار معجزة ومقابل الصحيح أنه لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه أما مدعي النبوة أي الإيحاء إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قال إمام الحرمين (2) وهذا مفروض فيما قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى ﴿خَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ (3) وقوله صلى الله عليه وسلم: لا نبي بعدي (4) أما بعد ذلك فالقطع بكذبه معلوم من الدين بالضرورة وقيام الدليل القاطع أنه خاتم النبيين «و» من المقطوع بكذبه على الصحيح «ما نقب» بضم النون وتشديد القاف للكسورة أي فتنش «عنه» في الحديث «ولم يوجد عند ذويه» أي أصحابه من رولة الحديث ومقابل الصحيح أنه لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدق ناقله ومحل الخلاف بعد استقرار الأخبار وتدوينها في بطون الصحف (5) ، أما قبل ذلك كما في عصر الصحابة فقال الإمام الرلزي (6) يجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره «و» من المقطوع بكذبه على الإيهام «بعض المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم» لما روي عنه أنه قال سيكذب علي فإن كان قال ذلك فلا بد من وقوعه لامتناع الخلف في خبره وإلا فقد كذب عليه به لأنه لا يعرف لهذا اسناد فهو كما قال المصنف حديث لا يعرف انتهى وقال العراقي (7) في تخريج أحاديث البيضاوي (8) لا أصل له هكذا وفي مقدمة صحيح مسلم (9) مرفوعا عن أبي هريرة (10) عن النبي صلى الله عليه وسلم يكون في آخر

(1) هم فرقة من الدرجة ينتسبون إلى محمد بن كرام بكسر الكاف وتخفيف المراء . وقال في منهج ذوي النظر بتشديد المراء على الأشهر ص 93 أبي عبد الله السجستاني للتوفي 256 كان داعيا إلى البدع يقول بالتجسيم ولتنبيه وهم إثنا عشر فرقة ، أنظر لللال والنحل (ج 1 ص 108) .

(2) ص: 50 .

(3) سورة الأحزاب: الآية 40 .

(4) روله الإمام أحمد عن أس بن مالك بلفظ فلا رسول بعدي ولا نبي أنظر تفسير ابن كثير (ج 3 ص 501) الأحزاب .

(5) في زت في الصحف .

(6) ص: 22 .

(7) 806-725 هـ = 1404-1325 م عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل زين الدين المعروف بالحافظ العراقي بحاة من كبار حفاظ الحديث ذكر في كشف الظنون أنه نظم منهاج الأصول للبيضاوي وخرج أحاديثه أيضا (ج 2 ص 1880) .

(8) ص: 27 .

(9) ص: 36 .

(10) 21 قبل الهجرة = 59 هـ عبد الرحمن بن صخر الدوسي لللقب بأبي هريرة كان أكثر لصحابة حفظا للحديث ورواية له نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية وفد للنبوة ورسول الله صلى الله عليه وسلم وخبر فأسلم سنة سبع فزعم النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه 5374 حديثا وتوفي بالمدينة ، الاعلام ج 3 ص 308 .

الزمان دجالون كذابون (1) الحديث انتهى «و» من اللقطوع بكذبه على الصحيح «المنقول أحاداً فيما تتوفر» أي تجتمع «الدواعي» للناس «على نقله» تواتراً أما لغرابته كسقوط الخطيب عن المنبر يوم الجمعة وأما لتعلقه بأصل من أصول الدين كالنص على إمامة علي رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم له أنت الخليفة من بعدي (2) فعدم تواتر ذلك دليل على القطع بكذبه «خلافًا للرافضة (3)» في قولهم لا تقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه «وأما» مقطوع «بصدقه كخبر الصادق» وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم «وبعض» الخبر «المنسوب إلى محمد صلى الله عليه وسلم» وإن جهلنا عينه و«للتواتر معنى» فقط «أو لفظاً» ومعنى فالتواتر المعنوي هو (4) نقل رواية الخبر قضايًا متعددة بينها قدر مشترك كنقل بعضهم عن حاتم (5) مثلاً أنه أعطى شخصاً ديناراً وآخر أنه أعطى فرساً وآخر إنه أعطى جملاً وهكذا فهذه القضايا المختلفة متفقة على معنى كلي مشترك بينها وهو الإعطاء الدال على جود حاتم «و» التواتر اللفظي و«هو خبر جمع يمتنع» في العادة «تواطؤهم» أي توافقه «على الكذب عن» شيء «محسوس» كمشاهدة (6) أو سماع فخرج بقوله جمع خبر الواحد ويقول يمتنع إلخ جمع لا يمتنع عليه التواطؤ على الكذب كالفسقة ويقول عن محسوس ما كان عن معقول أي دليل عقلي فإنه يجوز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقديم العالم وقيدنا الإمتناع بالعادة (7) لأن التجويز العقلي دون نظر إلى العادة لا يمتنع وأن بلغ العدد ما عسى أن يبلغ «رحصول العلم» بمضمون خبر «آية» أي علامة «اجتماع شرائطه» وهي الأمور الثلاثة للحقيقة للتواتر في ذلك الخبر وهي كونه خبر جمع وكون الجميع يمتنع تطاؤهم على الكذب وكون الخبر عن محسوس و«لا تكفي» في عدد الجمع للذكور «الأربعة وفاقاً لقاضي» أبي بكر الباقلاني (8) حيث قال أقطع بأن الأربعة لا تفيد وأتوقف في الخمسة «و» أكثر «الشافعية (9)» كما حكاها ابن السمعاني (10)

- (1) أخرجه مسلم عن أبي هريرة باب في الضعفاء والكذابين (ج 1 ص 1) منشورات دار الأفاق.
- (2) الأولى أن يقال فيما نسب له صلى الله عليه وسلم أنت الخليفة من بعدي.
- (3) هم الذين تركوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما رفض أن يتبرأ من أبي بكر وعمر ثم أصبح هذا اللقب لكل من غلاة هذا المذهب نظر للوراء لعين ص 184.
- (4) في زت مثل .
- (5) ص: 177 .
- (6) في زت كشهادة.
- (7) في زت قيدنا بالعادة الإمتناع .
- (8) ص: 47 .
- (9) ص: 131 .
- (10) ص: 54 .

عنهم لأن الأربعة تحتاج إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يفيد خبرهم العلم «وما زاد عليها» أي الأربعة «صالح» للكفاية في عدد الجمع في التواتر «من غير ضبط» بتعيين عدد و«توقف القاضي» الباقلاني «في الخمسة» كما قد مناه عنه واختلف في أقل الجمع الذي يفيد خبره العلم فقليل أقله ستة لأن القاضي إنما توقف في الخمسة و«قال الأصطخري (1) أقله عشرة» لأن ما دونها جمع قلة «وقيل» أقله «أثنا عشر» كغدد النقباء في قوله تعالى ﴿وَبَحِثْنَا مِنْهُمْ إِثْنَيْ عَشَرَ نَفِياً﴾ (2) «و» قيل أقله «عشرون» لقوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ (3) «و» قيل أقله «أربعون» لقوله تعالى ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (4) وكانوا عند نزول هذه الآية أربعين كما قال أهل التفسير «و» قيل أقله «سبعون» لقوله تعالى ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِمِّيقَاتِنَا﴾ (5) «و» قيل أقله «ثلاثمائة وبضعة عشر» عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع وفي البرهان (6) وغيره (7) إنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر فإن قلت فقد حكى الحافظ الدمياطي (8) وغيره أن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وخمسة قلت الثمانية الزائدة لم يقاتلوا وإنما أجري عليهم حكمهم فدخلوا في العدد و«الأصح» أن التواتر «لا يشترط فيه إسلام» في رويته (9) خلافا لابن عبدان من الشافعية (10) «ولا عدم احتواء بلد» عليهم فيجوز أن يكونوا كفاراً وأن يحويهم بلد لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب وقيل لا

- (1) 328-244 هـ = 940-858 م دلحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري أبو سعيد فقيه شافعي كان من نظراء ابن سريج ولحق قضاء قم ثم حسيه بغداد قال ابن الجوزي له كتاب في القضاء لم يصنف مثله والفرض الكبير وكتاب الشروط وغيرها للاعلام (ج 2 ص 179) .
- (2) سورة المائدة: الآية 12 .
- (3) سورة الأنفال: الآية 65 .
- (4) سورة الأنفال: الآية 64 قال ابن كثير وقد روي عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة أن هذه الآية نزلت حين سلم عمر وكمل به الأربعون قال ابن كثير وفي هذا نظر لأن هذه الآية مدنية وسلام عمر كان بمكة قبل الهجرة إلى المدينة (ج 2 ص 337) .
- (5) سورة الأعراف: الآية 155 .
- (6) ص: 79 .
- (7) قال في في الوصول إلى علم الأصول ج 2 ص 147 فإما من زعم أن عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر فإنهم قالوا إنما جعلنا ذلك لعدل شرطاً لأنه عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين لقي قومه يوم بدر وهي أشرف للشاهد .
- (8) 705-613 هـ = 1306-1217 م عبد اللوم بن خلف الدمياطي أبو محمد شرف الدين حافظ الحديث من أكابر الشافعية توفي فجأة بالقاهرة من كتبه معجم شيوخه في أربع مجلدات وكشف اللفظ في تبين الصلاة الوسطى والتجبر الربيع في ثواب العمل لمصالح وغيرها، الاعلام (ج 4 ص 169) .
- (9) في زت في روايته .
- (10) توفي 433 هـ = 1041 م عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان الهمداني أبو الفضل فقيه شافعي كان شيخ همدان ومفتيها له شرائط الأحكام الاعلام (ج 4 ص 95) وطبقات الشافعية ص 131 .

يجوز ذلك و«الأصح» في التواتر عن الجمهور «أن العلم فيه» أي بسببه «ضروري» يحصل عند سماعه بلا نظر وكسب «وقال الكعبي (1)» العتزلي و«الإمامان» إمام الحرمين (2) والإمام الرلزي (3) «نظري» والذي في المحصول (4) للإمام الرلزي أنه ضروري فما هنا سهو من المصنف و«النظري» فسرته إمام الحرمين «أخذاً من كلام الكعبي» بتوقفه على مقدمات حاصلة عند السامع محققة لكون الخبر متواتراً وتلك المقدمات ثلاث وهي كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس «لا الاحتياج إلى النظر» والاستدلال «عقبيه» أي عقيب سماع التواتر فالخلاف لفظي لأن توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضرورياً و«توقف الآمدي (5)» عن القول بواحد من الضروري والنظري فلم يجزم بواحد من القولين لتعارض دليلهما «ثم» الناقلون الخبر للتواتر «إن خبروا» به «عن عيان» بكسر العين أي معانية فإن كانوا طبقة فقط «فذاك» ظاهر في حصول التواتر و«إلا» يخبروا عن عيان بأن كانوا طبقات ولم يخبر عن عيان إلا الطبقة الأولى منهم «فيشترط ذلك» للتقدم (6) وهو كونهم جميعاً يمتنع تواطؤهم على الكذب «في كل» طبقة طبقة من «الطبقات» وهذا معنى قولهم لا بد في التواتر من استواء الطرفين والوسط فإن لم يكن في غير الطبقة الأولى كذلك لم يفد الخبر فيها العلم وبهذا يعلم أن للتواتر قد ينقلب أحاداً فيما عدا الطبقة الأولى وعليه محمل القراءة الشاذة وإذا ثبت التواتر هل يجب حصول العلم به لكل من السامعين مطلقاً أو لا يجب لكل مطلقاً أو يفصل في السبب أقوال و«الصحيح» منها «ثالثها أن علمه» بكسر العين وسكون اللام أي التواتر إن كان حصوله «لكثرة العدد» في روايته فهو «متفق» لكل السامعين و«و» إن كان حصوله «للقرائن» الزائدة على أقل عدد يحصل به التواتر بأن تكون القرائن لأزمة لحال الخبر أو المخبر به وهو الحكم أو عنه وهو للحكم عليه فهو «قد يختلف فيحصل لزيد دون عمرو» من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المفيد للعلم بالقرائن للنفسلة عنه فليس

- (1) ص: 56.
- (2) ص: 50.
- (3) ص: 22.
- (4) ص: 34.
- (5) ص: 39.
- (6) في ذلك الشرط للتقدم.

بمتواتر و«و» الصحيح من أقوال ثلاثة «أن الإجماع» إذا انعقد على العمل «على وفق خبر لا يدل على صدقه» أي على القطع بصدقه في نفس الأمر مطلقاً لا احتمال أن يكون للإجماع مستند غيره وثانيها يدل مطلقاً لأن الظاهر استنادهم إليه وبه قال الكرخي (1) و«ثالثها» يدل على صدقه «إن» كان المجمعون «تلقوه» بالقبول «أي على القطع بصدقه في نفس الأمر بأن صرحوا بالإستناد في العمل إليه واعترض بأن مقتضى الصحيح أنه لا يدل على صدقه والحالة هذه وهذا لا يقوله أحد ورد بأن تلقيهم له بالقبول وتصريحهم بأنه مستندهم إنما هو لظنهم صدق الخبر ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر فإن لم يتلقوه بالقبول بأن سكتوا عن الإستناد إليه فلا يدل على صدقه حكاة إمام الحرمين (2) عن ابن فورك (3) «وكذلك» لا يدل على صدق الخبر «بقاء خبر تتوفى الدواعي» أي دواعي السامعين له بطريق الآحاد «على إبطاله» ولم يبطلوه «خلافًا للزيدية (4)» في قولهم يدل على صدقه مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي روله الشيخان (5) وقوله من كنت مولاه فعلي مولاه (6) وهذان الحديثان قد اشتهر نقلهما في زمن بني أمية وتوفرت دواعيهم على إبطالهم لدلالتهما على خلافة علي ولم يبطلوهما ودفع بأن المروي بالآحاد قد يشتهر بحيث يعجز الخصم عن إخفائه وعلى تقدير التسليم لا يدل على الصدق لاحتمال أنه إنما سلمه على وجه غلبة الظن بصدقه ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر و«و» كذلك «اقتراق العلماء» في الخبر «بين مؤول» له ولم يحتج به و«محتج» به لا يدل على صدقه «خلافًا لقوم» منهم ابن السمعاني (7) والأكثر على خلافه لأن المظنون كالمقطوع في العمل به فيدل على صدقه ودفع بأنه لا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر و«و» الصحيح «إن للخبر» بشيء عن (8) محسوس «بحضرة جمع» عددهم عدد التواتر والحال أنهم «لم يكذبوه ولا» ثم «حامل» لهم «على

- (1) ص: 63.
- (2) ص: 50.
- (3) ص: 96.

- (4) هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أنظر اللؤلؤة للشهرستاني (ج 1 ص 154).
- (5) روله البخاري عن إبراهيم بن سعد عن أبيه بلفظ أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، مناقب علي ج 4 ص 208 وزاد في غزوة تبوك إلا أنه لا نبي بعدي ج 5 ص 129 وروله مسلم عن سعد بن أبي وقاص بلفظ البخاري وزاد غير أنه لا نبي بعدي ورله عنه بلفظ أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي (ج 7 ص 120) فضائل علي.
- (6) روله الإمام أحمد عن ابن بريدة وكذا النسائي بطرق مختلفة وانظر سيرة ابن كثير فقد استوفى ما روى في ذلك (ج 4 ص 415).
- (7) ص: 54.
- (8) في ت بشي، محسوس وهو ظاهر.

سكوتهم» عن تكذيبه «صادق» فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون صدقا وقيل لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز أن يسكتوا عن تكذيبه لا لشيء واختاره الأمدي (1) والإمام فخر الدين (2) فإن كان مما يحتمل أن لا يعلموه مثل خبر غريب لا يقف عليه إلا الأفراد لم يدل سكوتهم على صدقه أصلا وإن كان مما لو كان لعلموه ولكنه مما يجوز أن يكون لهم حامل على سكوتهم عن تكذيبه من خوف أو نحوه لم يدل سكوتهم على صدقه أيضا كما ذكره في العضد (3) و«كذا» لو كان «للمخبر بسمع» بفتح الميم أي بمكان يقرب «من النبي صلى الله عليه وسلم» بحيث يسمعه وسمعه ولم ينكر عليه «ولا حامل» للنبي «على التقرير و» لا للمخبر على «الكذب» فإن للمخبر صادق فيما أخبر به دينيا كان أودنيويا لأن النبي لا يقر أحدا على الكذب «خلافًا للمتأخرين» كالأمدي وابن الحاجب (4) وغيرهما في قولهم لا يدل سكوت النبي على صدق للمخبر مطلقا أما الدينوي فلجواز أن يكون النبي بينه أو آخر بيانه بخلاف ما أخبر به للمخبر وأما الدينوي فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حال المخبر به كما في إلحاق النخل قال أنتم أعلم بأمر دنياكم (5) «وقيل» يدل على صدقه «إن كان» أخبر «عن» أمر «دنيوي» لأن النبي لم يبعث لبيان الدنيويات وإن كان عن ديني فلا يدل على صدقه وعليه الصفي الهندي (6) وفي شرح المختصر (7) للمصنف عكس هذا التفصيل ونسبه أبو زرعة العراقي (8) إلى الحصول (9) أما إذا وجد حامل على الكذب والتقرير كما إذا كان للمخبر من يعاند النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينفع فيه الإنكار فلا يدل السكوت على صدقه جزما «و أما مظنون الصدق فخبر الواحد وهو ما لم ينته إلى» رتبة «للتواتر» سواء كان رواته (10) واحدا أم أكثر أفاد العلم بالقرائن للنفسلة أم لا و«منه» أي من خبر الواحد الخبر «المستفيض وهو» لغة المنتشر من

(1) ص: 39.

(2) ص: 22.

(3) لعله أراد شرحه لمختصر ابن الحاجب.

(4) ص: 27.

(5) روى مسلم في باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقم بلحون فقال: لو لم تفعلوا الصلح؟ فأخرج شيئا، فصر بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم. (ج7 ص95) منشورات دار الآفاق.

(6) ص: 83.

(7) ص: 83.

(8) ص: 38.

(9) ص: 34.

(10) في خروجه وأثبتنا ما في ز ت

قولهم فاض الماء إذا انتشر واصطلاحا «الشائع عن أصل» أي إسناد ينحصر من حيث العدد في اثنين أو أكثر بخلاف الشائع لا عن أصل فإنه مقطوع بكذبه «وقد يسمى» للمستفيض «مشهورا» فهما اسمان لمعنى واحد وذهب الماوردي (2) إلى أن المستفيض قسم ثالث غير التواتر والأحاد «و» عدد رواته «أقله اثنان» وهو ما في الرافعي (3) في كتاب الشهادات عن الشيخ أبي حامد (4) وإليه ميل (5) إمام الحرمين (6) «وقيل» أقله «ثلاثة» وهو قول غرب واختار ابن الصباغ (7) وغيره سماعه من عدد يمتنع تواطؤهم على الكذب قال الرافعي وهو أشبه بكلام الشافعي (8).

«مسألة خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقريضة»

تحتف به حيث يقطع السامع مع وجودها بصدق الخبر كأخبار رجل بموت ولده للشرف على الموت مع صباح في دله وإحضار كفون ونعش فإن لم تحتف به قريضة لم يفد العلم كما قال إمام الحرمين (9) والغزالي (10) وجرى عليه الأمدي (11) وابن الحاجب (12) والبيضاوي (13) و«قال الأكثر» خبر الواحد «لا» يفيد العلم «مطلقا» ولو احتفت به القرائن ورجحه المصنف في شرح المختصر (14). وقال أنه الحق «و» قال الإمام «أحمد» بن حنبل (15) وابن خوز مندا (16) «يفيد» العلم «مطلقا» بقريضة

(1) ص: 182.

(2) ص: 249.

(3) ص: 60 أي في كتابه من باب إطلاق اللؤف على اللائف.

(4) ص: 68.

(5) في ث مال

(6) ص: 50.

(7) ص: 55.

(8) ص: 24.

(9) ص: 50.

(10) ص: 39.

(11) ص: 39.

(12) ص: 27.

(13) ص: 27.

(14) ص: 29.

(15) ص: 31.

(16) ص: 89.

وغيرها بشرط. العدالة «و» قال «الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (1) «و» أبو بكر «بن فورك» (2) «بفتح الفاء» (3) «يفيد» الخبر «للمستفيض علما نظرا» بخلاف غير للمستفيض من خبر الواحد فإنه يفيد علما ظنيا وبخلاف المتواتر فإنه يفيد علما ضروريا فالمستفيض عندهما واسطة بين المتواتر والأحاد وحكى ابن الصباغ (4) في العدة (5) عن قوم من أصحاب الحديث أن للمستفيض يفيد العلم الظاهر لا الباطن.

«مسألة» يجب العمل به في الفتوى والشهادة

خبر الواحد «يجب» وعبارة للحصول (6) يجوز «العمل به في الفتوى والشهادة» والحكم فإذا أفتى المفتي الواحد بشيء أو شهد شاهدان بشيء أو حكم حاكم واحد بشيء وجب العمل بما يفتي به المفتي وبما يشهد به الشاهدان وبما يحكم به الحاكم إجماعا «وكذا سائر الأمور الدينية» يجب العمل فيها بخبر الواحد كأخبار عدل واحد بتنجس ماء ودخول وقت صلاة وغير ذلك ويؤخذ منه أن العمل في الدنيوية أولى كخبر طبيب ينفع شيء أو ضره «قيل» يجب «سمعا» لا عقلا وعليه أكثر القائلين بوجوب العمل به لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل لتبليغ الأحكام فلولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة واعترض بأن الخاص من بعث الأحاد أخبار أحاد فكيف يثبت به حجية خبر الواحد وأجيب بأن التفاصيل الحاصلة من بعث الأحاد يفيد بجملتها التواتر المعنوي كالأخبار الدالة (7) على شجاعة علي «وقيل عقلا» عند عدم ورود السمع به وكذا مع وجوده أيضا وعليه الإمام أحمد ابن حنبل (8) والقفال (9) وابن سريج (10) من أصحاب الشافعي (11) وأبو الحسين البصري (12) من

- (1) ص: 48.
- (2) ص: 96.
- (3) في خ بضم الفاء وهو خلاف ما مر في ص: 96 ولذلك أثبتنا ما في زت.
- (4) ص: 55.
- (5) كتاب له في أصول لفقه يسمى عدة للعالم والطريق لسالم في أصول لفقه. كشف لظنون (ج 2 ص 1129) و (ج 573.5).
- (6) ص: 34.
- (7) في خ لدل.
- (8) ص: 31.
- (9) ص: 182.
- (10) ص: 73.
- (11) ص: 24.
- (12) ص: 109.

المعتزلة (1) لأنه لو لم يجب العمل به عقلا لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالأحاد وهي كثيرة جدا ورجح المصنف في شرح المختصر (2) الأول وتردد في صحة النقل عن الإمام أحمد وابن سريج والقفال «وقالت الظاهرية» (3) «أي بعضهم كابن دلوود (4) «لا يجب» العمل به «مطلقا» عن التفصيل الآتي. وقال بعض الظاهرية كابن حزم (5) أن خبر الواحد يوجب العلم والعمل جميعا «و» قال «الكرخي» (6) «لا يجب العمل به «في الحدود» لأن احتمال الكذب في الأحاد شبهة والحدود تدرأ بالشبهات «و» قال «قوم» من الحنفية (7) لا يجب العمل به «في ابتداء النصب» بخلاف ثوانيتها فقبلوا خبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أو سق لأنه فرع ولم يقبلوه في ابتداء نصاب الفصلان والعجاجيل لأنه أصل فإذا ماتت الأمهات من الإبل والبقر في أثناء الحول بعد الولادة وتم حولها على الأولاد فلا زكاة عندهم في الأولاد مع شمول الحديث لها «و» قال «قوم» لا يجب العمل به «فيما» أي في شيء «عمل الأكثر» فيه «بخلافه» لأن عملهم بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل الكل وأجيب بالمنع «و» قالت «المالكية» (8) لا يجب العمل به في شيء عمل «أهل المدينة» فيه بخلافه لأن عملهم حجة مقدمة عليه كقولهم (9) وأجيب بالمنع «و» قالت «الحنفية» لا يجب العمل به «فيما تعم به البلوى» بأن يحتاج الناس كلهم إليه حاجة متأكدة مع كثرة تكرره ولهذا أنكروا خبر نقض الوضوء من مس الذكر لأن ما تعم به البلوى يكثر السؤال عنه فتقضي العادة بنقله تواترا وأجيب بمنع قضاء العادة لذلك «أو» فيما «خالفه» أي خالف خبر الواحد «رأيه» لأنه إنما خالفه لدليل ولذلك لم يوجبوا السبع في الغسل من ولوغ الكلب لأن أبا هريرة (10) روي السبع (11) كان يخالف مرويه فيفتي بثلاث وأجيب بأنه إنما

- (1) ص: 32.
- (2) ص: 29.
- (3) ص: 176.
- (4) ص: 108.
- (5) ص: 114.
- (6) ص: 63.
- (7) ص: 63.
- (8) ص: 132.
- (9) في ز ت إسقاط «كقولهم»
- (10) ص: 251.

(11) أخرجه البخاري عنه في كتاب الوضوء باب إذا شرب الكلب الخ ج 1 ص 51 ومسلم عنه في الطهارة باب حكم ولوغ الكلب (ج 1 ص 46) منشورات دار الآفاق.

خالفه لدليل في ظنه فلا يتابع عليه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا ومحل الخلاف فيما إذا تقدمت الرواية على للخالفه فإن تأخرت عنها أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقا «أو» فيما «عارض» خبر الواحد «القياس» فلا يعمل به عند الحنفية (1) في المسائل الثلاث وقيدوا الأخيرة بما إذا لم يكن رويه فقيها وفي المسألة ثلاثة أقوال أحدها لا يقبل مطلقا وثانيها يقبل مطلقا حكاه في البديع (2) عن الأكثرين «وثالثها في معارض القياس» التفصيل وهو أنه «إن عرفت العلة» في الأصل للقياس عليه «بنص راجح» في الدلالة «على الخبر» المعارض للقياس «ووجدت» العلم «قطعا في الفرع» للقياس «لم يقبل» الخبر المعارض للقياس لرجحان القياس عليه حينئذ «أو» وجدت العلم «ظنا» في الفرع للقياس «فالموقف» عن القول بقبول الخبر وعدم قبوله لتساوي الخبر والقياس حينئذ «وإلا» تعرف العلة بنص راجح بل عرفت باستنباط أو نص مساو أو مرجوح «قبل» الخبر مثال الخبر المعارض للقياس حديث أبي هريرة في التصرية (3) فإن أبا حنيفة (4) لم يقل به قال الحنفية لمعارضته قياس الأصول المعلومة من ثلاثة أوجه الأول إن رد التمر بدل اللبن مخالف القياس فيما يضمن به للتلف من مثل أو قيمة الثاني إن الضمان فيه قدر فيه بمقدار واحد وهو الصاع مطلقا الثالث أن اللبن التالف إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من للعقود عليه وذلك مانع من الردوان كان حادثا بعد الشراء فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وإن كان مختلطا فما كان منه موجودا عند العقد منع الرد وما كان حادثا لم يجب ضمانه وأجيب عن الأول بأن الحر يضمن بالإبل والجنين يضمن بالغرة وليس واحدا منهما مثلا للمضمون ولا قيمة وعن الثاني بأن أرش للوضحة لا يختلف مع اختلافها في الكبر والصغر وعن الثالث بأن النقص إذا لم يعلم العيب بدونه لا يمنع الرد «و» قال أبو علي «الجبائي» (5) لابد «في قبول خبر الواحد «من» رواية «أثنين» له «أو اعتضاد» له إن كان رويه

- (1) ص: 63.
- (2) لابن لساعاني الشيخ الإمام مظفر الدين أحمد بن علي التتوي 694 هـ سماء بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام وهو كتاب لطيف في أصول الفقه أنظر كشف الظنون (ج 1 ص 175).
- (3) أخرجه ليخاري عنه في البيوع باب انتهى للبائع أن لا يحفل بالإبل إلخ (ج 3 ص 25) وأخرجه مسلم عنه كذلك في باب حكم بيع للصره ج 5 ص 6 منشورات دار الآفاق.
- (4) ص: 24.
- (5) ص: 63.

واحدا بظاهر أو عمل بعض الصحابة أو كونه منتشرا فيهم حكاه عنه أبو الحسين (1) في المعتمد (2) ونقل الآمدي (3) عنه منع التعبد بخبر الواحد عقلا «و» قال «عبد الجبار» (4) لابد «في قبول خبر الواحد» من أربعة في الزنا «فلا يقبل خبر ما دون الأربعة فيه كالشهادة عليه والذي في المعتمد لأبي الحسين المعتزلي أن عبد الجبار حكاه عن الجبائي وهو أعرف بمذهبهم.

مسألة المختار

وفاقا للسمعاني وخلافا للمتأخرين

«مسألة المختار وفاقا للسمعاني (5)» واللاوردي (6) والرواني (7) «وخلافا للمتأخرين» كالإمام الرلزي (8) والآمدي وغيرهما «إن تكذيب الأصل الفرع» فيما رواه عنه كقول الأصل للفرع لم أحدثك بما رويته عني أو ما رويت لك هذا الخبر «لا يسقط» تكذيبه الخبر «للروي» الذي تكاذبا فيه عن درجة القبول ولا يصير التكذيب قدحا في الروي ولا في المروي عنه لاحتمال نسيان الأصل للخبر بعد روايته للفرع ومقابل للمختار أن تكذيب الأصل الفرع يسقط المروي لأن أحدهما كاذب ونقله ابن السمعاني (9) عن الأصحاب وذكر إمام الحرمين (10) إن القاضي الباقلاني (11) عزله للشافعي (12) ونقل الهندي (13) الإجماع عليه قال البرماوي (14) في شرح

- (1) ص: 109.
- (2) كتاب له في أصول الفقه وهو كتاب كبير ومنه أخذ فخر الدين الرلزي للحصول: كشف الظنون ج 2 ص 1732.
- (3) ص: 39.
- (4) ص: 63.
- (5) ص: 54.
- (6) ص: 249.
- (7) ص: 43.
- (8) ص: 22.
- (9) ص: 148.
- (10) ص: 50.
- (11) ص: 47.
- (12) ص: 24.
- (13) ص: 83.
- (14) ص: 43.

الألفية (1) ومحل الخلاف إذا أنكر الأصل للمروي بالجملة فإن أنكر جملة (2) منه فلا خلاف في وجوب العمل به كما قاله القاضي (3) في التقريب (4) انتهى «و من ثم» أي ومن أجل أن تكذيب الأصل الفرع لا يسقط المروي «لو اجتمعا» أي الأصل والفرع «في شهادة لم ترد» تلك الشهادة ويفهم (5) من جعله عدم رد الشهادة مبنيا على عدم الإسقاط أن الشهادة ترد على القول بالإسقاط وقد صرح للمصنف بذلك في شرح المختصر (6) فقال ويلزم على القول بإسقاط المروي إنه إذا اجتمع الأصل والفرع في شهادة أن ترد تلك الشهادة ولا أرههم يعني الأصحاب يقولون بذلك انتهى والمعتمد عدم الرد مطلقا لأن كلا منهما يظن أنه صادق «وإن شك» الأصل في أنه روله للفرع «أو ظن» أنه ما روله له «والفرع» العدل «جازم» بروايته عن الأصل «فأولى بالقبول» لذلك الخبر مما جزم فيه الأصل بالنفي «و» القبول «عليه الأكثر» من العلماء لجواز نسيان الأصل وقيل لا يقبل كالشهادة على الشهادة وبه قال أكثر الحنفية (7) وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أضيّق لأنه يعتبر فيه ما لا يعتبر في باب الرواية من الحرية والذكورة وغيرهما وخرج بقوله والفرع جازم ما لو كان شاكا فلا تقبل روايته جزما وأن ظن الفرع الرواية وظن الأصل نفيها تعارضا والأصل العدم والأشبه القبول وإن جزم الأصل بنفي الرواية وظن الفرع وجودها تعين الرد قالهما (8) في المحصول (9) «وزيادة العدل» الواحد فيهما روله على عدول آخر كروايتهم إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت وسكتوا عن صلاته فيه وانفرد عدل بزيادة على الدخول وهي الصلاة فيه فهذه الزيادة «مقبولة إن لم يعلم اتحاد للجلس» الذي وقع فيه الزيادة سواء علم اختلاف للجلس أو جهل «وإلا» فإن علم اتحاد للجلس «فثالثها» أي الأقوال الخمسة «الوقف» عن قبول الزيادة وعدمه للتعارض فإن من يثبت الزيادة يعارض من ينفيها

والقول الأول القبول مطلقا وهو الصحيح ونص عليه الشافعي (1) وحكاه الخطيب (2) عن الجمهور من العلماء والمحدثين لجواز غفلة غير من زلأ عن الزيادة والثاني عدم القبول مطلقا لجواز خطأ من زلأ الزيادة وهو محكي عن الحنفية و«الرابع» وهو محكي عن الآمدي (3) «إن كان غيره» أي غير من زلأها ضابطا «لا يغفل» بضم الفاء «مثلهم عن مثلها» أي الزيادة «عادة لم تقبل» تلك الزيادة «وإلا قبلت» و«الخامس وهو» «للختار وفاقا للسمعاني (4) المنع» من قبول الزيادة «إن كان غيره» وهو من لم يزد «لا يغفل» مثلهم عن مثلها عادة «أو كانت» الزيادة «تتوفر الدواعي على نقلها» فإن لم يغفل مثلهم عن مثلها أو لم تتوفر الدواعي على نقلها قبلت «فإن كان الساكت» عن الزيادة وهو من لم يذكرها «اضبط» ممن ذكرها تعارض في الزيادة «أو صرح» غير الذاكر للزيادة «بنفي الزيادة على وجه يقبل» بأن كان نفيه الزيادة محصورا كقوله ما سمعتها ولم يمنع مانع من سماعها كما قاله أبو الحسين البصري (5) «تعارض» أي خبر الزائد (6) والخبر على وجه لا يقبل بأن كان نفيه لها غير محصور كقوله لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أثر لذلك «ولو رولها» أي الزيادة العدل الواحد «مرة وتركها» ذكرها «أخرى فكرولين» روى أحدهما الزيادة دون الآخر فإن أسند الزيادة وتركها بمجلسين أو سكت قبلت أو بمجلس واحد فقبل لجواز الخطأ في الزيادة وقيل بالوقف عنهما لتعارض الدليلين «ولو غيرت» زيادة العدل «إعراب الباقي» من الخبر كما لو روى أحد العدلين في أربعين شاة وروى الآخر نصف شاة «تعارض» أي خبر الزيادة والمجرد عنها فلا يقبل أحدهما إلا بمرجح «خلافًا للبصري» أبي عبد الله (7) في قوله تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الإعراب كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا روله مسلم (8) من رواية أبي

(1) ص: 24 .

(2) ص: 21 .

(3) ص: 39 .

(4) ص: 148 .

(5) ص: 148 .

(6) في زت لزيادة .

(7) ص: 126 .

(8) ص: 36 روله في كتاب الساجد ومواضع الصلاة . قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف للأنبياء وجعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد لاء . الحديث (ج 2 ص 65) منشورات دار الآفاق

(1) ص: 43 .

(2) في زت فإن أنكر لفظة منه فقط .

(3) ص: 47 .

(4) ص: 112 .

(5) في خ ومنهم من جعله والصواب ما في زت .

(6) ص: 29 .

(7) ص: 63 .

(8) في زت قالها

(9) ص: 34 .

مالك الأشجعي (1) وباقي الرواة جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً (2) «ولو انفرد واحد» بزيادة «عن واحد» فيما اشتركوا في روايته عن شيخ واحد «قبل» للنفرد بتلك الزيادة «عند الأكثر» لأن معه زيادة علم وقيل لا يقبل لمخالفته لصاحبه وهو محكي عن الجبائي (3) «ولو أسند» واحد الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم «و» الباقيون «لرسلوا» الخبر بأن لم يذكروا الصحابي مثاله حديث لا نكاح إلا بولي (4) روله إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي (5) صلى الله عليه وسلم ورواه شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرسلاً (6) «أو وقف ورفعوا» هذا مقلوب وصوبه أو رفع ووقفوا أي رفع واحد من الرواة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه الباقيون على الصحابي أو من دونه مثاله حديث الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام (7) روله الترمذي (8) واختلف في رفعه ووقفه على عطاء (9) بن السائب. قال البزار (10) روله أحمد (11) وجماعة عن عطاء موقوفاً على ابن عباس (12) وضعف البزار رفعه «فكالزيادة» أي فحكم كل من الإسناد أو الرفع كحكم الزيادة فيكون الراجح قبول قول للسند والرافع لما معهما من زيادة العلم ورجح

- (1) توفي 182 هـ = 797 م عبيد بن عبد الرحمان الكوفي الأشجعي من حفاظ الحديث الثقات كان إماماً روى له أصحاب الكتب الستة توفي ببغداد، الاعلام (ج 4 ص 194).
- (2) بلفظ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً.
- (3) ص: 63.
- (4) ص: 366 وأخرجه الإمام أحمد ج 4 ص 398 وأنظر تفصيله في منهج ذوي النظر ص 54.
- (5) في خ عن جده أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وأصوب ما أثبتناه فهو لسريال بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي أبو يوسف الكوفي أنظر طبقات الحفاظ للسيوطي (ص 97) وأنظر أبا إسحاق (ص 50).
- (6) أي بدون ذكر أبيه أبي موسى فهو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أنظر الطبقات ص 743 وشعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم المولسي ثم البصري أبو بسطام من أئمة رجال الحديث حفظاً ودرية وتثبتاً ولد 160-82 هـ 776-710 م قال الإمام أحمد أمة وحده قال الشافعي لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق له كتاب مغرب في الحديث، الاعلام ج 3 ص 164 والطبقات (ص 89) وسفيان مرض 335.
- (7) روله الترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في الكلام في الطواف بلفظ أحل (ج 3 ص 284) ومرفي (ص 370).
- (8) ص: 204.
- (9) عطاء بن السائب بن مالك الثقفي أبو السائب الكوفي روى عن أبيه والحسن وسعيد بن جبير وخلق وعنه أبو حنيفة وسفيانان والعمادون وشعبة وخلق قال أحمد ثقة رجل صالح من خيار عباد الله وقال ابن معين لخلط وقال النسائي ثقة في القديم إلا أنه تغير مات 136 هـ طبقات الحفاظ.
- (10) توفي 292 هـ = 905 م أحمد بن عمرو بن عبد الحاق أبو بكر البزار حافظ من العلماء بالحديث من أهل البصرة حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد ولشام له مسندان كبير سماه البحر الزاخر وصغير، الاعلام (ج 1 ص 189).
- (11) ص: 31.
- (12) ص: ١٧٨.

آخرون (1) الإرسال والوقف ومنهم من رجح قول الأضبط ومنهم من رجح قول الأكثر ويجري فيهما ما يمكن جريانه مما سبق من التفصيل وهو أنه إن علم تعدد مجلس السماع من الشيخ فيقبل إسناد الروي أو رفعه وكذا إن لم يعلم تعدد للمجلس ولا اتحاده وإن علم اتحاده فشال الأقول الوقف عن القبول وعدمه ورباعها إن كان مثل المرسلين أو اتواقفين لا يغفل مثلهم عادة عن مثل الإسناد أو الرفع لم يقبل وإلا قبل فإن كانوا لضبط منه أو صرحوا بنفي الإسناد أو الرفع على وجه يقبل كان قالوا ما سمعنا الشيخ أسند الحديث أو رفعه تعارض ما نصح كل من الرويين في صورة الرفع والوقف وصورة الإسناد والإرسال ولا يمكن جريان التفصيل فيهما إلى ما تتوفر الدواعي على نقله وإلى ما لا تتوفر على نقله وسكت المصنف عما إذا أسند الروي الواحد الحديث مرة وأرسله أخرى أو رفعه مرة ووقفه أخرى لأن حكمه معلوم بالقياس على ما تقدم «وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر» من العلماء «إلا أن يتعلق» البعض الآخر «به» فلا يجوز حذفه اتفاقاً ومعنى يتعلق به أن يكون غاية لما قبله أو مستثنى منه أوصفة له أو نحو ذلك فالأول كنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى ترهني (2) والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن (3) الحديث والثالث نحو في الغنم السائمة زكاة (4) فلا يجوز حذف الغاية والإستثناء والصفة لإخلاله بالمعنى المقصود فإن لم يتعلق به جاز حذفه لأنه كخبر مستقل مثاله حديث أبي دلود (5) وغيره (6) عن أبي هريرة (7) قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر. فقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأؤه الحل ميتته (8) فقوله الحل ميتته لا تعلق له بما قبله فيجوز حذفه فإن قوله هو الطهور

- (1) في زت الآخرون
- (2) روله مسلم في البيوع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى لبياع وللشعري ج 5 ص 11 منشورات الأفاق وروى البخاري في البيوع باب إذا باع الثمار فخ عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهني وما ترهني قال حتى تحمر (ج 3 ص 34).
- (3) روله مسلم في البيوع في باب الربا عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق: إلا وزنا بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء (ج 5 ص 42).
- (4) في البخاري في باب زكاة الغنم عن أنس وفي صدقة الغنم في سائمتها فخ (ج 2 ص 124) ومرفي 281.
- (5) ص: 41.
- (6) كابن ماجه روله عن أبي هريرة (ج 1 ص 136) ورواه النسائي عنه أيضاً (ج 1 ص 50).
- (7) ص: 251.
- (8) روله عن أبي هريرة (ج 1 ص 81) مختصر للبخاري

ماؤه مستقل بإفادة طهورية ماء البحر وقيل لا يجوز لاحتمال أن يكون الضم فائدة تفوت بالتفريق و«إذا» كان للمروي محملان مثلاً كالقراء و«حمل الصحابي قيل أو التابعي مرويه على أحد محمليه المتنافيين» كالطهر أو الحيض «فالظاهر حمله عليه» فيتبع الروي في هذا الحمل كما قال أبو منصور (1) وابن فورك (2) ونقله القاضي أبو الطيب (3) عن مذهب الشافعي (4) و«توقف» فيه الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي (5)» فقال في كتابه اللمع (6) وإذا احتمل اللفظ أمرين احتمالاً واحداً فصرفه الروي إلى أحدهما كما روي عن عمر (7) بن الخطاب رضي الله عنه أنه حمل قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب ربا إلاهاوها (8) على القبض في المجلس فقد قيل أنه يقبل لأنه أعرف بمعنى الخطاب وفيه نظر عندي انتهى وجه (9) النظر أنه يحتمل أن يكون حمله لموافقة رأيه وقال البرمازي (10) قوله وفيه نظر عندي لا يدل على التوقف وإنما يدل على تضعيف القول بالقبول انتهى وإنما يرجح (11) الظهور في الصحابي دون التابعي لأن ظهور القرينة للصحابي أقرب هذا إذا يتناهى فالمشترك في الحمل على معنييه وهو الرجح كما سبق ولا يختص بما حمله عليه الصحابي فإن قلنا بعدم حمل للمشترك على معنيين فيحمل على ما حمله عليه الصحابي كما قال صاحب البديع (12) إنه المعروف عند الأصوليين قال ولا يبعد أن يقال لا يكون تأويله حجة على غيره انتهى وإما إذا كان الروي له ظاهر «فإن حمله» الصحابي «على غير ظاهرة» كما إذا حمل الأمر على النذب دون الوجوب «فالأكثر» من العلماء «على» اعتبار حمله على «الظهور» للمروي دون حمل الصحابي وفيه ونحو قال الشافعي (13) رضي الله عنه

(1) ص: 91.

(2) ص: 96.

(3) ص: 55.

(4) ص: 24.

(5) ص: 58.

(6) كتاب له في الأصول ورد ذكره في كشف الظنون ج 2 ص 1562 وسمى الشيرازي إبراهيم بن محمد.

(7) 40 قبل الهجرة 23 هـ = 584-644 عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمير المؤمنين لصحابي الجليل.

(8) روله البخاري عنه في باب بيع الشعير بالشعير (ج 3 ص 30).

(9) في ز ووجهه.

(10) ص: 43.

(11) في ز ترجع.

(12) ص: 260.

(13) ص: 247.

كيف اترك الحديث بقول من لو عاصرت له حجته و«قيل» يحمل ما روله الصحابي «على تأويله مطلقاً» عن الشرط الآتي وعليه أكثر الخنفية (1) و«قيل» يحمل على تأويل الصحابي «إن صار» الصحابي «إليه» أي إلى التأويل «لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم إليه» إلى التأويل لمشاهدة قرآن تقتضي ذلك وعليه أبو الحسين البصري (2) فإن جهل وجوزنا أن يكون ذلك لظهور نص أو قياس أو غيرهما وجب النظر في الدليل فإن اقتضى ما ذهب إليه الصحابي وجب والإفلا، قاله البرماوي (3).

مسألة

في شروط من تقبل روايته «لا يقبل» في الرواية «مجنون» أطبق جنونه أو تقطع وأثر في وقت الإفاقة لأنه لا يمكنه الإحتراز عن الخلل «و» لا «كافر» لأنه لا يوثق بقوله في منصب الرواية لشرفها فإن تحمل فأسلم فأدى قبل اتفاقاً قاله العراقي (4) «وكذا صبي» مميز لا تقبل روايته «في الأصح» لنقصه وقيل يقبل أن علم منه التحرز عن الكذب وفي شرح المهذب (5) عن الجمهور قبول رواية الصبي فيما طريقه المشاهدة لا الإجتهد وغير المميز كالمجنون لا تقبل روايته قطعاً هذا إذا تحمل وأدى حال النقص «فإن تحمل» الصبي «فبلغ فأدى» في حال كماله «قبل عند الجمهور» لانتفاء المحذور المتقدم وقيل لا يقبل لأن الصغر مظنة عدم الضبط ويستمر للحفوظ (6) إذ ذاك «ويقبل» في الرواية «مبتدع يحرم الكذب» ولا يكفر ببذعته سواء دعا الناس لبذعته أم لا على أصح الأقوال لأنه في الحديث مع تأويله في الإبتداع وعزاه أهل الأصول للشافعي (7) لأجل قبوله شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية (8) وثانيها لا تقبل روايته مطلقاً لا بتداعيه المفسق له «وثالثها قال» الإمام «مالك» (9) يقبل «إلا الداعية» وهو من

(1) ص: 63.

(2) ص: 109.

(3) ص: 43.

(4) ص: 251.

(5) ص: 31.

(6) أي للحفوظ ناقصاً وقت الصغر.

(7) ص: 24.

(8) ص: 250.

(9) ص: 24.

يدعو الناس لبدعته فلا يقبل لأنه لا يؤمن فيه أن يضع الحديث على وفق بدعته وهذا القول عزله الخطيب (1) للإمام أحمد بن حنبل (2) وعزله ابن الصلاح (3) للأكثرين وقال إنه أعدل المذاهب وتبعه النووي (4) أما من يحرم الكذب ويكفر ببدعته كالمجسمة (5) فلا يقبل جزماً كما قال ابن الصلاح وجزم النووي في المجموع (6) بتكفير المجسمة وأطلق في الروضة (7) تبعاً لأصلها عن الجمهور أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة والمجسم من أهل القبلة وظاهر كلام المصنف وعليه الأكثر أن الخلاف جار فيه والأكثر (8) على عدم قبوله لعظم بدعته والإمام الرازي (9) وأتباعه على قبوله لا من الكذب فيه بتحريمه الكذب أما للمتدع الذي لا يحرم الكذب فلا يقبل كفر ببدعته أولاً «و» لا يشترط في الروي الفقه فتقبل رواية «من ليس فقيها» من الرواة لقوله صلى الله عليه وسلم قرب حامل فقه غير فقيه (10) «خلافاً للحنفية (11) فيما» رواه من خبر «بخالف القياس» وتقدم تمثيل الخبر للمخالف للقياس بحديث المصرة (12) في أثناء بحث العمل بخبر الواحد في قول المصنف أو عارض القياس «و» يقبل في الرواية «التساهل في غير الحديث» النبوي وهو الذي يتساهل في حديث الناس ويتحرز في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن تساهل في الحديث النبوي ردت روايته كما جزم به النووي (13) تبعاً لابن الصلاح (14) «وقيل يرد» التساهل «مطلقاً» في الحديث أو غيره لأن التساهل في غير الحديث يجر إلى التساهل فيه نص عليه الإمام أحمد (15) «و» يقبل الروي «للكثر» من

الرواية «وإن ندرت مخالطته للمحدثين» هذا «إذا أمكن تحصيل ذلك القدر» الكثير الذي رواه «في ذلك الزمان» الذي خالط فيه للمحدثين وإلا ردت مروياته كلها لظهور كذبه في بعض لا نعلم عينه ذكره في المحصول (1) «وشرط الروي العدالة وهي» لغة التوسط في الأمر واصطلاحاً «ملكة» وهي كما قال الإمام (2) والآمدي (3) هيئة راسخة في النفس فإن الهيئة النفسانية أول حدوثها قبل أن ترسخ تسمى حالاً وبعد أن ترسخ تسمى ملكة وتلك الملكة «تمنع من اقتراف» أي اكتساب «الكبائر» جمع كبيرة وسيأتي الخلاف في تفسيرها «و» من اقتراف «صغائر الخسة كسرقة لقمة وتطفيف ثمرة» من «الردائل» جمع رذيلة (4) بذل معجمة أي الدناءة «المباحة» كالأكل في السوق لغير سوقي والمكرهة «كالبول في الطريق» فباقتراف الفرد من الأمور الثلاثة تنتفي العدالة وفي قوله ملكة إشعار بأنه لو امتنع من ذلك لا يسمى عدلاً اصطلاحاً ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وفي بعض النسخ قبل الرذائل وهوى النفس وهي غير محتاج إليها لأن من عنده ملكة تمنعه مما ذكر ينتفي عنه هوى النفس وخرج صغائر غير الخسة كنظرة إلى أجنبية فإن اقتراف الفرد منها لا ينفي العدالة ولا بد من تحقق شرط العدالة «فلا يقبل للمجهول» حاله «باطناً وهو المستور» العدالة لانتفاء تحقق شرطها «خلافاً لأبي حنيفة وابن فورق (5) وسليم» (6) الرازي من الشافعية (7) في قولهم يقبل للمجهول باطناً اكتفاء بحسن الظن به «وقال إمام الحرمين (8) يوقف» ما رواه للمجهول باطناً عن قبوله ورده إلى ظهور حاله بالبحث عنه قال «ويجب الإنكفاف» عن شيء ثبت حله بالأصل «إذا روى» للمجهول باطناً «التحريم» فيه «إلى الظهور» لحاله احتياطاً واعتراضه للمصنف بأن اليقين لا يرفع بالشك «أما للمجهول باطناً وظاهراً فمردود إجماعاً» لانتفاء تحقق العدالة وظنها واعتراض حكاية الإجماع في هذه المسألة بحكاية ابن الصلاح (9) الخلاف فيها وتبعه جماعة «وكذا مجهول العين» وهو الذي لم تعلم عينه من الرواة كقول الروي حدثني رجل أو امرأة فمردود إجماعاً «فإن وصفه»

- (1) ص: 34.
- (2) ص: 22.
- (3) ص: 39.
- (4) في خ رذا.
- (5) ص: 96.
- (6) ص: 251.
- (7) ص: 131.
- (8) ص: 50.
- (9) ص: 77.

- (1) ص: 21.
- (2) ص: 31.
- (3) ص: 77.
- (4) ص: 22.
- (5) هم لكريمة ص 251.
- (6) ص: 77.
- (7) ص: 58.
- (8) في زت لأكثرين.
- (9) ص: 22.
- (10) ورد في الجامع الصغير عن الطبراني في الكبير عن ابن عمرو رب حامل فقه غير فقيه ومن لم ينفعه علمه ضره جهله أقرأ لقرآن ما نهاك فإن لم ينهك فلست تقرأه؛ وعليه علامة لضعف ج 1 ص 594.
- (11) ص: 63.
- (12) ص: 266.
- (13) ص: 22.
- (14) ص: 77.
- (15) ص: 31.

أي مجهول العين إمام من أئمة الحديث «نحو الشافعي (1) بالثقة» كقول الشافعي كثيرا ومالك (2) قليلا أخبرني الثقة «فألوجه قبوله» لتوثيقه «وعليه إمام الحرمين خلافا للصيرفي (3)» أبي بكر و«الخطيب» البغدادي (4) والمأوردي (5) والرويانسي (6) في قولهم بعدم قبوله لاحتمال أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه الوصف وأجيب بأن مثل الشافعي لا يخفى عليه ذلك والمعروف في اصطلاح للحدثين أن مجهول العين من سمي ولم يرو عنه إلا رلو واحد وهو مردود عند أكثر العلماء كما أفصح به ابن الصلاح (7) وغيره وهذا المعنى هو المناسب للقبول والرد وأما مسألة المتن فهي التوثيق للرواي على «إبهامه من غير تسمية» وإن قال «نحو الشافعي في وصفه أخبرني من «لا أتهم» أي أتهمه «فكذلك» يقبل خلافا للبصري (8) والخطيب (9) وعلى القبول فيكون هذا اللفظ توثيقا «وقال» أبو عبد الله «الذهبي» (10) شيخ للمصنف «ليس» مثل هذا يكون «توثيقا» وإنما هو نفي للإتهام فقط قال المصنف في منع للوائح (11)، وهو صحيح غير أن مثل هذا إذ صدر من الشافعي محتجا به على مسألة في دين الله فهو والتوثيق سواء في أصل الحجة وإن كان دونه في الرتبة أي من جهة أنه لا تصريح بالتوثيق في قوله من لا أتهم بخلاف قوله أخبرني الثقة «ويقبل» في الرواية «من» أي رلو «أقدم» حال كونه «جاهلا على» فعل شيء «مفسق مظنون» لشبهة اقتضت عنده جواز الإقدام عليه كشرب النبيذ «أو» أقدم جاهلا على فعل مفسق «مقطوع» به (12) كشرب الخمر «على الأصح» فيهما ومقابل الأصح وجهان أحدهما عدم القبول ولو اعتقد الإباحة والثاني القبول في اللظنون لا للمقطوع أما من يرى الكذب ويتدين به

(1) ص: 24.

(2) ص: 24.

(3) ص: 88.

(4) ص: 21.

(5) ص: 249.

(6) ص: 43.

(7) ص: 77.

(8) ص: 109.

(9) ص: 21.

(10) 673-748 هـ = 1274-1348 م محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله حافظ مؤرخ علامة محقق مولده ووفاته بدمشق من كتبه دول الإسلام وللتبته في الأسماء والأنساب وتاريخ الإسلام الكبير وتذكرة الحفاظ وغيرها الإعلام (ج 5 ص 326).

(11) ص: 10.

(12) في ز ت مقطوع إثم.

فكالمقدم على المفسق عالما بتحريمه فلا يقبل قطعاً «وقد اضطرب في» تعريف «الكبيرة» على أقوال «فقيل» هي «ما توعد عليه بخصوصه» بنص الكتاب أو السنة ولا يكون مندرجا تحت عموم و«قيل» هي «ما» أي ذنب «فيه حد» يوجب ذلك الذنب قال الرافعي (1) وهم يعني الأصحاب إلى ترجيح هذا أميل والأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأوفق لما ذكره في تفصيل الكبائر أي حيث عدوا منها أكل مال اليتيم وعقوق الوالدين ونحوهما مع أنه لا حد في ذلك وفي بعض النسخ و«قيل» هي «ما نص الكتاب على تحريمه أو وجب في جنسه حد» حكاه الرافعي عن أبي سعيد الهروي (2) «وقال الأستاذ» أبو إسحاق الأسفرائني (3) «والشيخ الإمام (4)» والد للمصنف هي «كل ذنب» مطلقا «ونفيا الصغائر» فكل ذنب (5) عندهما كبيرة نظرا إلى عظمة الله وشدة عقابه فإن مخالفته تعالى لا تعد أمرا صغيرا وعلى هذا يقال في تعريف العدالة هي ملكة تمنع من اقتراء أكبر الكبائر وكبائر الخسة «وللمختار» في تعريف الكبيرة «وفاقا لإمام الحرمين (6)» أنها «كل جريمة توذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة» أي ضعف الدين وهذا التعريف لشمّل من التعريفين قبله وما نقله للمصنف عن الإمام من ضبطه الكبيرة بذلك فيه تسمح (7) فإن الإمام لم يذكر ما قاله المصنف إلا فيما يبطل العدالة فقال في الإرشاد (8) كل جريمة توذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي مبطلّة للعدالة انتهى «كالقتل» عمدا أو شبهة عمد كما صرح به شريح (9) الرويانسي بخلاف الخطأ و«الزنا» بالزنا والنون «واللواط» لقوله تعالى ﴿وَلَا يَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُوا﴾ (10) الآية «وشرب الخمر» وهي للشدة

(1) ص: 60.

(2) توفي 488 هـ = 1095 م محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي أبو سعد فقيه شافعي من أهل حرّة قتل شهيدا مع ابنه في جامع همدان وكان قاضيا فيها له الإشراف في شرح أدب القضاء للعبادي وهو شرح مفيد بالغ الرويانسي في الإعتماد عليه، الإعلام (ج 5 ص 316) وورد في جميع النسخ أبو سعيد وفي كشف الظنون محمد بن أحمد بن يوسف أبو سعيد ج 6 ص 84.

(3) ص: 48.

(4) ص: 22.

(5) في ز ت لا كل.

(6) ص: 50.

(7) في ت تسامح.

(8) إرشاد في الكلام للإمام أبي العباس عبد الملك الجويني إمام الحرمين: كشف الظنون ج 1 ص 68.

(9) توفي 505 هـ = 1112 م شريح بن عبد الكريم بن أحمد الرويانسي أبو نصر فقيه شافعي ولي القضاء في أهل طبرستان من كتبه روضة الأحكام وزينة الحكام في أدب القضاء الاعلام (ج 3 ص 161).

(10) سورة الفرقان: الآية 68.

من ماء العنب وإن لم تسكر لقتلها «ومطلق السكر» من خمر ونبيذ وهو المشتد من نقيع (1) الزبيب ونحوه «والسرقة والغصب» أما سرقة الشيء القليل فصغيرة قال الخليلي (2) إلا أن يكون للسروق فيكون كبيرة «والقذف» وهو الرمي بالزنا لشخص محصن ولو في خلوة بحيث لا يسمعه أحد من البشر وفاقا للبلقيني (3) في قوله الظاهر أنه كبيرة وقال ابن عبد السلام (4) الظاهر أنه ليس بكبيرة وقال الخليلي قذف الصغيرة وللملوكة والحرمة للمتهتكة من الصغائر لأن الإيذاء في قذفهن دونه في الحرمة الكبيرة للمستتر (5) إما قذف الرجل زوجته إذا أتت بولد يعلم أنه ليس منه فمباح وجرح الرواة (6) والشاهد بالزنا إذا علم وأجب «والنميمة» وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الإفساد بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ثمام (7) رواه الشيخان أما نقل الكلام نصيحة للمنفول إليه فواجب وسكت للصنف عن الغيبة وهي ذكر الشخص أخاه بما يكره وإن كان فيه والعادة قرنها بالنميمة لأن صاحب العدة (8). قال أنها صغيرة وأقره الرافعي (9) ومن تبعه عليه لعموم البلوي بها ونقل بعض للتأخيرين عن الشافعي (10) إنها كبيرة ونقل القرطبي (11) في تفسيره إنها كبيرة لا خلاف وتباح الغيبة في ستة مواضع نظمها بعضهم (12) في بيتين فقال

- (1) في زمن الزبيب وفي ت من ماء الزبيب.
- (2) 403-338 هـ = 1012-950 م الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله فقيه شافعي قاض كان رئيس أهل الحديث في ما وراء نهر مولده بجرجان ووفاته ببخارى له للنهجا في شعب الإيمان جمع فيه أحكاما لا توجد في غيره . الاعلام (ج 2 ص 235) .
- (3) 805-724 هـ = 1403-1324 م عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناكي العسقلاني الأصل ثم البلقيني للصري لشافعي أبو حفص سراج الدين مجتهد حافظ للحديث من العلماء بالدين من كتبه لتدريب وتصحيح للنهجا 6 مجلدات فقه ومحاسن الاصطلاح وحواشي على الروضة مجلدان وغيرها . الاعلام (ج 5 ص 46) .
- (4) ص: 119 .
- (5) في زت للتستره
- (6) في زت الرلوي .
- (7) روله البخاري في الأدب باب ما يكره من النميمة عن حذيفة بلفظ لا يدخل الجنة قتات ج 7 ص 86 ورواه مسلم في كتاب الإيمان عنه بلفظ ثمام و قتات ج 1 ص 71 وأخرجه أبو داود في الأدب والترمذي في البر والنسائي في التفسير .
- (8) ص: 258 .
- (9) ص: 80 .
- (10) ص: 24 .
- (11) توفي 671 هـ = 1273 م محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي من كبار للفسرين صالح متعبد من أهل قرطبة رحل إلى للشرق وتوفي بمصر من كتبه الجامع لأحكام القرآن 20 مجلدا يعرف بتفسير القرطبي وقمع الحرص بالزهد والقناعة والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ولتقريب لكتاب التمهيد وغيرها . الاعلام (ج 5 ص 322) .
- (12) في حاشية العلامة محمد الجوهري على غاية الوصول شرح لب الأصول: وقد نظمها الكمال بقوله البيتين (ص 101) .

القدح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومحذر
ولظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

والعرف ذاكر وصف أو لقب لا يعرف للذكر إلا به وللحذر الناصح وبعضهم في بيت فقال:
لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير مزيل النكر

«وشهادة الزور» وهو الكذب على للشهود عليه لعده صلى الله عليه وسلم إياها من الكبائر (1) «واليمين الفاجرة» أي الكاذبة وفي الصحاح (2) فجر أي كذب قال صلى الله عليه وسلم من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان (3) «وقطيعة الرحم» أي القرابة من جهة الأب أو الأم بلا تقييد بمحرمية والقطيعة فعيلة من القطع ضد الوصل قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رحم روله لشيخان (4) و«العقوق» للوالدين لأنه صلى الله عليه وسلم عده في حديث من الكبائر وفي آخر من أكبر الكبائر (5) «والفرار» من الزحف لأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أي للهلكات روله الشيخان (6) وقد يجب أن علم إن من ثبت قتل من غير نكاية في العدو «و» أكل «مال اليتيم» لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الآية (7) «وخيانة الكيل والوزن» والذرع في شيء غير تافه. قال الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (8) الآية ويقاس عليها الذرع «وتقديم الصلاة» على وقتها «وتأخيرها» عنه من غير عذر يبيح ذلك من سفر ونحوه. قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر روله الترمذي (9)، وتركها أولى بذلك «و» تعمده «الكذب على رسول الله صلى الله

- (1) روله البخاري في الشهادات باب ما قيل في شهادة لزور عن أنس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وشهادة الزور وعن أبي بكره إلا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا قالوا بلى قال الإشراف بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال: ألا وقول لزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ج 3 ص 152/151 وأخرجه مسلم عن أبي بكره ض 64 .
- (2) ص: 24 .
- (3) روله مسلم بهذا اللفظ عن أبي مسعود في كتاب الإيمان (ج 1 ص 86) ورواه البخاري في الشهادات باب أن الذين يشترطون إلخ عن ابن مسعود أيضا بلفظ من حلف على يمين كاذبا ليقطع بها مال وأجل أو قال مال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان (ج 3 ص 161)
- (4) روله البخاري بهذا اللفظ في الأدب باب أثم القاطع عن جبير بن مطعم ج 7 ص 72 . ومسلم في الأدب وقصلة عنه أيضا (ج 8 ص 8) .
- (5) أنظر ما في رقم 1 قبله .
- (6) روله مسلم في الإيمان عن أبي هريرة ج 1 ص 64 ورواه البخاري في كتاب الوصايا باب أن الذين يأكلون أموال اليتامى إلخ (ج 3 ص 195) .
- (7) سورة النساء: الآية 10 .
- (8) سورة اللطفين: الآية 1 .
- (9) ص: 204 روله عن ابن عباس وكذا روله في جامع الأصول لابن الأثير في جمع للقيم (ج 6 ص 4) .

عليه وسلم» قال صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان (1) «وضرب المسلم» بغير حق كما نقله الرافعي (2) عن صاحب العدة (3) قال صلى الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس الحديث رواه مسلم (4) «وسب الصحابة» ولو واحداً قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي الحديث رواه الشيخان (5) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحداً من أصحابي الحديث رواه مسلم (6) «وكتمان الشهادة» ومنه الإمتناع من آذانها بعد تحملها كما قاله ابن القشيري (7). قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرُ قَلْبِهِ﴾ (8) أي ممسوخ «و» أخذ «الرشوة» بتثليث الراء وضي أن يبذل مالاً ليحق باطلاً أو يبطل حقاً قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الرائي والمرتشي. رواه ابن ماجه (9) وغيره (10) وفي فتاوي النووي (11) إن من حبس ظلماً إذا بذل مالاً لمن يتكلم في خلاصه بجاهه لم يكن من باب الرشوة بل هو عوض حلال كسائر الجعالات و«الديانة» بثناة فوقية بعد الألف وهي استحسان الرجل غيره على أهله قال صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يدخلون الجنة وعد منها الديوث (12) وفي أصل (13) الروضة عن التتمة (14) إن الديوث من لا يمنع الناس من الدخول على زوجته و«القيادة» وهي استحسان الرجل على غير أهله وفي أصل الروضة في الصدق عن

(1) رواه البخاري في كتاب العلم عن الزبير وأنس (ج 1 ص 35) ورواه مسلم عن أبي هريرة وللغيرية (ج 1 ص 8) .
(2) ص: 60 .

(3) ص: 258 وهو ابن الصباغ.

(4) عن أبي هريرة باب النار يدخلها الجبارون بلفظ صنفان من أهل النار لم أرهما بدون من أمتي ج 8 ص 155 .

(5) رواه البخاري في فضائل أبي بكر عن أبي سعيد الخدري (ج 4 ص 195) ومسلم عن أبي هريرة في الفضائل باب محرم سب الصحابة (ج 7 ص 188) .

(6) رواه مسلم عن أبي سعيد في نفس المكان.

(7) ص: 112 .

(8) سورة البقرة: الآية 283 .

(9) ص: 201 رواه في كتاب الأحكام باب التغليظ في الحيف والرشوة عن عبد الله بن عمرو . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الرائي والمرتشي.

(10) ورواه أبو داود عنه في الأفضية بلفظ الكتاب (ج 5 ص 207) مختصر للنزدي .

(11) ص: 22 .

(12) رواه في الجامع الصغير للسيوطي عن الحاكم في المستدرک ولبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر بلفظ ثلاثة لا يدخلون الجنة لعاق لوالديه والديوث ورجلة النساء ورواه عن الطبري في الكبير عن عمار بن ياسر بلفظ ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً الديوث والرجلة من النساء ومدمن الخمر وعليهما علامة الحسن (ج 1 ص 480).

(13) ص: 58 الروضة في الغرور للنووي قال في تهذيبه وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح لوجيز للرقعي إذا فاصل الروضة هو شرح لوجيز للرقعي. أنظر كشف الظنون ج 1 ص 929 .

(14) تتمة افتاوى لبرهان الدين محمود بن أحمد الحنفي للترغوي 616 أنظر كشف الظنون (ج 1 ص 343) .

التتمة القول من يحمل الرجال إلى أهله ويخلي بينه وبينهم انتهى فالقيادة على هذا بمعنى الديانة. قال في أصل الروضة ويشبه أن لا يختص بالأهل بل هو من يجمع بين الرجال والنساء في الحرام انتهى فالقيادة على هذا أعم من الديانة و«السعاية» وهو أن يذهب شخص إلى ظالم ليؤذي مسلماً بما يقوله له في حقه وإن كان صادقاً وفي حديث الساعي مثلاً (1) أي مهلك بسعائته نفسه والمسعى به والمسعى إليه «ومنع الزكاة» عناداً لا جحوداً لجوبها فإن جحودها كفر «ويأس الرحمة» والقنوط منها قال الله تعالى ﴿إِنَّهُ لَا يَبْأَسُ مَنْ رَوْحَ اللَّهِ﴾ أي رحمته ﴿إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (2). وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَى الْخَالُونَ﴾ (3) «وأمن المكر» بالاسترسال في المعاصي والإتكال على العفو قال الله تعالى ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (4) و«الظهار» كقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي قال الله تعالى فيه ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنَكُمَا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ (5) أي حيث شبهوا الزوجة بالأم في التحريم «و» تناول «لحم الخنزير والميتة» لغير ضرورة. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ (6) الآية «وفطر رمضان» من غير عذر لأن صومه من أركان الإسلام و«الغلول» وهو كما قال الأزهر (7) الخيانة في بيت مال أو زكاة أو غنيمة وقيد أبو عبيدة (8) بالغنيمة فقط. قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَخْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (9) و«المحاربة» وهي قطع الطريق على المارين بإخافتهم فقط فإن انضم إلى الإخافة أخذ مال أو قتل نفس فكل منهما كبيرة على انفرادها لكن في الروضة (10) إنه إذا لم يوجد من قاطع الطريق إلا إخافة السبيل فقط فقد يتوقف

(1) وفي لسان العرب في مادة سعى ج 6 ص 386 وفي حديث كعب الساعي مثلاً تأويله أنه يهلك ثلاثة نفر بسعائته أحدهم للسعي به والثاني سلطان الذي سعى بصاحبه إليه حتى أهلكه والثالث هر الساعي نفسه سعى مثلاً لا هلاكه ثلاثة نفر وما يحقق ذلك الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يدخل الجنة قتات فالقتات والساعي واللاخل واحد وقال للحلي وفي نهاية الغريب حديث الساعي مثلاً ونهاية الغريب مجلدات الشيخ الإمام ابن سعدات مبارك بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري: كشف الظنون (ج 2 ص 1989) .

(2) سورة يوسف: الآية 87 .

(3) سورة الحجر: الآية 56 .

(4) سورة الأعراف: الآية 99 .

(5) سورة المجادلة: الآية 2 .

(6) سورة الأنعام: الآية 145 .

(7) 370-282 هـ = 981-895 م محمد بن الأزهر الهروي أبو منصور أحد الأئمة في اللغة والأدب مولده ووفاته في هرة بخبرسات نسبته إلى جده الأزهر عني بالفقه فاشتهر به أو لأنهم غلب عليه التبحر في العربية فرحل في طلبها من كتبه تهذيب اللغة وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء وتفسير القرآن، الاعلام (ج 5 ص 311) .

(8) ص: 133 .

(9) سورة آل عمران: الآية 161 .

(10) ص: 58 .

في عدها من الكبائر قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (1) و«السحر» و«أكل الربا» بالموحدة لأنه صلى الله عليه وسلم عدهما من السبع للوبيقات (2) و«إدمان الصغيرة» الواحدة أي المواظبة عليها من نوع أو أنواع ونقل الرافعي (3) عن الجمهور أن من غلبت طاعته معاصيه كان عدلا ومن غلبت معاصيه طاعته كان مردود الشهادة وسكت عن استوائهما لأنه لا يكاد يتحقق والكبائر لا تنحصر فيما ذكره للمصنف ولذلك أتى بالكاف في قوله كالقتل ويؤيده ما رواه الطبري (4) وغيره (5) عن ابن عباس أن الكبائر إلى السبعين أقرب وما رواه الطبري أيضا من رواية قيس (6) بن سعيد عن سعيد بن جبير (7) عن ابن عباس (8) أنها إلى السبعائة أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها.

مسألة

في الفرق بين الرواية والشهادة، قال الماوردي ما حاصله «الأخبار عن شيء عام» لكل الناس «لا ترفع فيه» إلى الحكام «الرواية» خبر الأخبار «وخلافه» وهو الأخبار عن شيء خاص ببعض الناس يمكن الترفع فيه إلى الحكام «الشهادة» خبر خلافه قيل. وفي كلا التعريفين نظر أما الأول فلأنه غير جامع لأنه يخرج عنه بقوله عام

(1) سورة المائدة: الآية 33.

(2) روى البخاري عن أبي هريرة في لوصايا باب الذين يأكلون أموال إيتامى ظلما عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال اجتنبوا سبع للوبيقات قالوا يا رسول الله وما هي؟ قالك لشرك بالله والسحر وقتل النفس لتي حرم الله إلا بالحق وأكل مال إيتيم وقتولي يوم الزحف وقذف المحصنات للوفات (ج 3 ص 195).

(3) ص: 60.

(4) ص: 112.

(5) أنظر ما ورد فيه من لروايات في تفسير ابن كثير في سورة النساء عند قوله تعالى ﴿ أَلَّا تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ (ج 1 ص 497) وفي جامع إبان للطبري ج 4 ص 41.

(6) هكذا في كل النسخ قيس بن سعيد والذي في تفسير الطبري عند قوله تعالى ﴿ أَلَّا تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ (آية ج 4 ص 41) سورة النساء حدثنا الثوري حدثنا أبو حذيفة حدثنا شبل عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير أن رجلا قال لابن عباس كم الكبائر سبع؟ قال هي إلى سبعائة أقرب منها إلى السبع غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار وقيس بن سعد مفتي أهل مكة بعد عطاء ثقة فقيه كان يحكي عن سعيد يتكلم فيه قال الذهبي وثقه أحمد وقد روى عن طائوس ومجاهد وعنه جرير بن حازم وحماد بن زيد وجماعة مات سنة 119 هـ ميزان الاعتدال ج 3 ص 397.

(7) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي لولي أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي كان ابن عباس إذا سأله أهل الكوفة يقول أليس فيكم ابن الدهماء؟ يعنيه قال عمرو بن ميمون عن أبيه لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه قتله الحجاج لعنه الله في شعبان سنة 92 هـ وهو ابن 46 سنة طبقات الحافظ للسيوطي ص: 38.

(8) ص: 178.

ما هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وما هو خاص بغيره كأجزاء العناق عن أبي بردة (1) رضي الله عنه، وأما الثاني فلأنه غير مانع لأنه يدخل فيه الدعاوي والأقارير فإن الدعوى أخبار بحق له على غيره والإقرار أخبار بحق لغيره عليه وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن الترفع فيه ولو زاد المصنف في تعريف الرواية غالبا وفي تعريف الشهادة بلفظ أشهد لا ندفع الإعتراضان معا وما في المروي من أمر ونهي وتنبيه. قال القاضي أبو بكر (2) يرجع إلى الخبر بالإضافة إلى نقلتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم تارة يخبر عن الله بأنه قال ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ وبأنه قال ﴿ لَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ﴾ وتارة يقول افعلوا كذا ولا تفعلوا كذا والصحابة يخبرون أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك والتابعون يخبرون بأن الصحابة أخبروا عنه وهلم جرا «،» قول الشاهد «أشهد» بكذا إنشاء تضمن الأخبار بالشهود به «لا محض أخبار أو» محض «إنشاء على الاختار» والأول ناظر إلى اللفظ ومتعلقه والثاني إلى المتعلق فقط والثالث إلى اللفظ فقط وهو التحقيق ولا تنافي بين كون لفظ أشهد إنشاء وكون معنى الشهادة أخبارا لأن صيغة أشهد مودية لمعنى الشهادة مع متعلق ذلك للمعنى وهو للشهود به فلم يتوارد الثلاثة على محل واحد لأن كل قائل بمذهب نظر إلى ما لم ينظر إليه غيره «وصيغ العقود كعبت» ولشترتيت والفسوخ كطلقت واعتقت «إنشاء» لأنها نقلت شرعا عن معناها اللغوي وهو الأخبار صارت إنشاء «خلافًا لأبي حنيفة (3)» في قوله أن الصيغ المذكورة باقية على معناها الأصلي وهو الأخبار والأصل عدم النقل ولا يكون للتلفظ بها عند العقد صادقا إلا بتقدير وجود معناها من البيع والطلاق ونحوهما قبيل التلفظ بها وانكر السروجي (4) من الحنفية (5) ذلك وقال لا أعرف ذلك لأصحابنا بل المعروف عندهم أنها إنشاءات واختلفت في لشرائط العدد في الجرح والتعديل على مذهب «قال القاضي» أبو بكر الباقلاني (6) «يثبت الجرح والتعديل بواحد» في الرواية والشهادة

(1) أبو بردة هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد البلوي من حلفاء الأنصار الصحابي الجليل خال البراء بن عازب: القسطلاني ج 7 ص 304 والإصابة ج 3 ص 396 وج 4 ص 18.

(2) ص: 47.

(3) ص: 24.

(4) 710-639 هـ = 1310-1241 م أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي أبو العباس شمس الدين فقيه كان حنبليا وتحول حنфия نسبته إلى سروج بنو لحي حران له كتب منها شرح الهداية فقه 6 مجلدات ضخمة واعتراضات على الشيخ ابن تيمية في علم الكلام رد عليه ابن تيمية في مجلدات وتحفة الأصحاب ونزهة ذوي الألباب للاعلام ج 1 ص 86.

(5) ص: 63.

(6) ص: 47.

نظرا إلى أن ذلك خبر «وقيل» يشبتان بواحد «في الرواية فقط» بخلاف الشهادة وعليه الإمام (1) وأتباعه وحكاة الآمدي (2) وابن الحاجب (3) والهندي (4) عن الأكثرين وقال ابن الصلاح (5) والنووي (6) أنه الصحيح و«قيل لا» يشبتان بواحد «فيهما» أي في الرواية والشهادة وحكاة البلاقلاني عن أكثر فقهاء المدينة وغيرهم «وقال القاضي» أبو بكر أيضا «يكفي الإطلاق فيهما» أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سببهما في الرواية والشهادة اكتفاء بعلم الجرح وللعدل به وهذا القول إنما هو للإمام الرززي والذي في مختصر التقريب (7) للقاضي أنه يذكر سبب الجرح لا سبب التعديل و«قيل» لا يكفي الإطلاق بل «يذكر» الجرح والمعدل «سببهما» أي الجرح والتعديل لاحتمال أن يجرح بما ليس بجرح وأن يعدل ما هو مجروح باطنا و«قيل» يذكر «سبب التعديل فقط» لا سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها و«عكس الشافعي (8)» رضي الله عنه ذلك فقال يذكر سبب الجرح لا سبب التعديل لأن سبب الجرح مختلف فيه دون سبب التعديل «و» ما قاله الشافعي «هو للمختار في الشهادة وأما الرواية فيكفي الإطلاق فيها» للجرح والتعديل «إذا عرف مذهب الجرح» من أنه لا يجرح إلا بقادح تنزيلا لذلك منزلة ذكر السبب وأما الشهادة فلا يكفي فيها مثل ذلك لتعلق الحق فيها بالمشهود له «وقول الإمامين» إمام الحرمين (9) والإمام الرازي «يكفي إطلاقهما» أي الجرح والتعديل «للعالم» بسببهما أي منه ولا يكفي من غير العالم به «هو رأي القاضي» أبي بكر للمتقدم «إذ لا تعديل و» لا «جرح إلا من العالم» بسببهما فلا يقال أن قول الإمامين غير قول القاضي بل هو عينه وإن ذكره معه ابن الحاجب وغيره «و» إذا تعارض الجرح والتعديل ف«الجرح مقدم» على التعديل «إن كان عدد الجرح أكثر من عدد للمعدل لا اطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه للمعدل فلو

(1) ص: 22.

(2) ص: 39.

(3) ص: 27.

(4) ص: 83.

(5) ص: 77.

(6) ص: 22.

(7) لأبي بكر لباقلاني وقد طبع الجزء الأول من التقريب أخيرا.

(8) ص: 24.

(9) ص: 50.

أطلقه للمعدل على سبب الجرح وعلم توبته منه قدم على الجرح كما جزم به النووي (1) في النهاج (2) تبعا لأصله «وقال ابن شعبان» المالكي (3) «يطلب الترجيح» في النوعين في التساوي وما بعده ولم ينظر إلى كثرة العدد كما هو حاصل في الأول بكثرة عدد الجرح وفي الثالث بكثرة عدد المعدل ثم التعديل يكون صريحا كما تقدم ويكون ضمنيا «ومن التعديل» الضمني لشخص «حكم مشترط العدالة» في الشاهد «الشهادة» من ذلك الشخص إذا لم يكن عدلا عنه لما حكم بشهادته فالحكم بشهادته يتضمن عدالته وقال (4) القاضي (5): إنه أقوى من التعديل باللفظ ويتضمن قبول الحاكم لشهادته قبول روايته و«كذا» من التعديل الضمني لشخص «عمل العالم» للمشتط العدالة في الرواية ذلك الشخص فإنه يكون أيضا تعديلا لذلك الشخص «في الأصح» وإلا لما عمل بروايته وهو أدون مما قبله في التعديل وقيل ليس تعديلا له والعمل بروايته يجوز أن يكون احتياطا وأجيب بأن ذلك محيل لشرط المسألة لأن من شرطها أن لا يكون عمل العالم بروايته احتياطا وأن لا يكون ممن يرى الحكم بعمله كما صرح به العبدري (6) شارح للمستصفي (7) «ورواية من» عرف من عادته أنه «لا يروى إلا للعدل» أما بتصريحه بذلك أو باستقراء من عادته تعديل لمن روى عنه مطلقا وقيل لا مطلقا لجواز أن يترك عادته وإنما قال المصنف للعدل ولم يقل عن العدل إعلاما بأنه لا ينحصر ما ذكر في الرواية عن العدل بل روايته له في كتاب يلتزم في أنه لا

(1) ص: 22.

(2) ص: 193.

(3) أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان للصري للعرف بابن لقرطبي الفقيه الحافظ. انظار للثقة انتهت إليه رئاسة للمالكية بمصر أخذ عن أبي بكر بن صدقة وغيره وعنه أبو القاسم الغافقي وجماعة ألف الزاهي في الفقه كتاب مشهور وأحكام القرآن ومختصر ما ليس في المختصر ومناقب مالك وكتاب السنن وغيرها توفي في جمادي الأولى سنة 355 وسنه فوق لثمانين: الشجرة الزكية ص 80.

(4) في زت بل قال.

(5) ص: 47.

(6) توفي بمراكش صدر يوم الأربعاء لتسع خلون من رمضان من ست وعشرين وستمائة وصلى عليه أبو أمية إسماعيل بن سعد السعدي ودفن بمقبرة تامر كشت وهو محمد بن أحمد بن أبي غالب العبدري من أهل مالقة ومن بيت علم وأدب كان أدبيا كاتبيا وشاعرا مطبوعا وكانت له مشاركة في فنون من العلم كالفقه وأصوله والعربية وغير ذلك وولع بالمطبخ حتى شرح كتاب المستصفي فما زل على أن أرى في مسائله كيفية الإنتاج باظهار للقدمتين في كل مسألة وما تنتجها وردها إلى ضروبها على مراتبها وقلما تعرض لغير هذا وما سئم منه ولا كل على طول الكتاب ألف في العربية تأليفا لا بأس به وله للتدخل على الجمل وهو مختصر مفيد: الاعلام بمن حل بمراكش وانعامات من الاعلام ج 4 ص 186.

(7) للمستصفي في أصول لفقه للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي أنظره في كشف الظنون ج 2 ص 1673.

يروى فيه إلا للعدل تعديل أيضا لمن روى عنه في ذلك الكتاب كصحيح البخاري (1) ومسلم (2) «وليس من الجرح» لشخص «ترك العمل» من العالم «بمرويه و» لا ترك «الحكم» للحاكم «بمشهوده» لجواز أن يكون ترك عمل العالم وترك حكم الحاكم لعارض (3) وهاتان السألتان عكس السألتين قبلهما وهما عمل الحاكم بشهادته والعالم بروايته «ولا» أي وليس من الجرح أيضا «الحد» لشخص «في شهادة الزنا» إذا لم يكمل نصابها لأن الحد لنقص عدد نصاب الشهادة لا لمعنى في الشاهد «و» لا في «نحو» ما اختلف فيه كشرب «النبذ» بحيث لا يسكر ولهذا قال الشافعي (4) أحده وأقبل شهادته ولا تكرر هنا ما سبق في قوله وتقبل رواية من أقدم جاهلا على مفسق مظنون لأن للذكر هنا لبيان أنه ليس من الجرح مع العلم والمذكور سابقا مقيد بالجهل وتحقيق الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة (5) فالمقصودان مختلفان «ولا» أي وليس من الجرح «التدليس» في شخص روى عن شيخه «بتسمية» له «غير مشهورة» حتى لا يعرف إذ لا خلل في ذلك ويسمى تدليس الشيوخ واحتراز بذلك عن تدليس المتن فإنه قاذح كما سيأتي «وقال ابن السمعاني (6) إلا أن يكون» للسمي لشيخه بغير اسمه للشهور «بحيث لو سأل» عن اسم شيخه «لم يبين» أي لم يبين اسمه للشهور فإن صنيعة ذلك جرح له لظهور الكذب فيه وأجيب بالمنع فالأظهر ترك الإستثناء وفصل الآمدي (7) بين أن يكون الاسم لضعف الروي عنه فيكون جرحا أو لصغر سنه أو للاختلاف في قبول روايته وهو يرى قبولها فلا يكون جوحا «ولا» أي وليس من الجرح التدليس «بإعطاء شخص» أي بإعطاء الروي شخصا «اسم» شخص «آخر تشبيها» به ثم مثله المصنف بقوله «كقولنا» في بعض تصانيفنا أخبرنا «أبو عبد الله الحافظ نعني» شيخنا «الذهبي (8) تشبيها بالبيهقي (9) في قوله حدثنا

- (1) ص: 103 .
- (2) ص: 36 .
- (3) في زلعماض .
- (4) ص: 24 .
- (5) ص: 24 .
- (6) ص: 54 .
- (7) ص: 39 .
- (8) ص: 455 .
- (9) ص: 358 .

أبو عبد الله الحافظ «يعني» به شيخه «الحاكم (1)» لظهور المقصود واعتراض هذا التمثيل بأنه لا يوافق مقصود (2) للمصنف لأن مقصوده أن يعطي شيخه الذهبي (3) اسم شيخ البيهقي تشبيها لشيخه الذهبي بشيخ البيهقي وهو الحاكم (4) لا تشبيه نفسه بالبيهقي في تسمية شيخه بأبي عبد الله لحاف لأن لا فائدة فيه «ولا» أي وليس من الجرح التدليس «بإيهام» الروي «اللقي» بضم اللام وكسر القاف وهو من تدليس الإسناد وهو أن يسقط الروي شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه بلفظ يوهم سماعه منه كقول من عاصر الزهري (5) مثلا ولم يلقه وسمع من سمع منه . قال الزهري موهما أنه سمعه منه فإن لم يكن معاصرا للزهري فهو إرسال وهو تدليس مقبول «و» لا التدليس بإيهام الروي «الرحلة» بكسر الزاء وهي الإرتحال إلى المشايخ الذين تباعدت أقطارهم وأما الرحلة بضم الزاء فهو الشخص الذي يرحل إليه مثال إيهام الرحلة قول شخص حدثنا فلان وراء النهر موهما نهر جيحون ببلخ (6) وأراد نهر مصر بالجيزة (7) بالجيم والزلي لأن ذلك من المعارض ولا كذب فيه «أما مدلس المتن» الحديثية وهو من يدرج كلامه في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أوله أو وسطه أو آخره من غير تمييز «فمجموع» لإيهامه غيره أن الجميع من المدرج والمدرج فيه كلامه صلى الله عليه وسلم فيودي (8) ذلك إلى الكذب عليه صلى الله عليه وسلم.

- (1) ص: 174 .
- (2) في خ لا يوف بمقصود وأثبتنا ما في زت.
- (3) ص: 455 .
- (4) ص: 174 .
- (5) توفي 249-863 م محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم الزهري مولاهم أبو عبد الله اللصري من حفاظ الحديث له كتاب لضعفاء في رولة الحديث، الاعلام (ج 6 ص 222) .
- (6) بالفتح وهو اسم أعجمي وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل وفيه نهر تجتمع فيه أنهار كثيرة ثم يجري هذا النهر في حدود بلخ إلى كترمد أنظر معجم البلدان لياقوت ج 2 ص 228 .
- (7) في خ بالجزيرة وهو غلط والصواب بالجزيرة وهي بلدة في غربي فسطاط مصر: للصدر السابق (ج 2 ص 232) .
- (8) في ز ت فيودي حاله ذلك.

مسألة الصحابي من اجتمع مومنا

بمحمد صالحا الله عليه وسلم

«مسألة الصحابي» أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم «من اجتمع» من الأمة حال كونه «مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم» في حياته ومات مومنا بصيرا كان أو أعمى ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا وفي التعبير بالاجتماع إشعار بأمرين أحدهما لاشتراط الاتصاف بالتميز فلا يدخل في الصحبة من حنكه صلى الله عليه وسلم من الأطفال كعبد الله بن الحارث بن نوفل (1) أو مسح على وجهه كعبد الله بن ثعلبة (2) وهو ظاهر كلام ابن معين (3) وأبي حاتم (4) وابن دلود (5) وغيرهم قائلين بأن لهم رواية وليس لهم صحبة وإذا لم يشترط التمييز فهما وأشباههما يعدان في الصحابة واختاره البرماوي (6) الثاني خروج الأنبياء الذين

(1) عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث لأبيه ولجده صحبة وأمه هي بنت أبي سفيان قال البغوي: لما ولد أرسلت به أمه إلى أختها أم حبيبة. فقالت: يا رسول الله هذا ابن أختي فحنكه وتفل في فيه وكانت تلقبه ببة بمحدثين مفتوحتين الثانية ثقيلة

وروى

عنه مرسل وله سنتان عند موته صلى الله عليه وسلم: الإصابة ج 3 ص 57.

(2) عبد الله بن ثعلبة بن صغير مصغرا العدوي قال ابن السكن يقال له صحبة. وقال غيره مسح النبي صلى الله عليه وسلم وجهه ورأسه عام الفتح ودعا له وهكذا أخرجه البخاري باب وقال اللث ج 5 ص 95 ويقال أنه ولد قبل الهجرة ويقال بعدها وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم. وقال البخاري هو مرسل: الإصابة ج 2 ص 285.

(3) 233-157 هـ 775-848 م يحيى بن معين بن عون بن زياد الذي بالولاء البغدادي أبو زكريا من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله نعتة الذهبي بسيد الحفاظ. وقال العسقلاني إمام الفرح والتعديل وقال ابن حنبل أعلمنا بالرجال له التاريخ والعلل ومعرفة الرجال وتوفي بالمدينة حاجا وصلى عليه أميره: الأعلام ج 8 ص 172.

(4) ص: 150.

(5) توفي 217 هـ = 832 م موسى بن دلوود الضبي أبو عبد الله قاض من العلماء بالحديث قال الدارقطني: كان مصنفًا مكثرا مأمونا سكن بغداد وولى قضاء للصبيبة ثم قضاء طرسوس وبها توفي: الأعلام ج 7 ص 322.

اجتمعوا به ليلة الإسراء أو غيرها ومن اجتمع به من الملائكة لأن المراد الاجتماع المتعارف لا ما وقع على وجه خرق العادة ومقامهم أجل من رتبة الصحبة ولستشكل ابن الأثير (1) في كتابه أسد الغابة (2) دخول وفد جن نصيبين في اسم الصحبة واختلف في من رأى النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل دفنه كأبي ذؤيب (3) فقيل لا يسمى صحابيا. وقال الحافظ الذهبي (4) يسمى صحابيا وقوله السراج البلقيني (5) فتبطل (6) الصحبة بالردة فإن عاد إلى الإسلام عادت وإلا فلا وجعل ابن الجوزي (7) الصحبة ثلاث مراتب (8) الأولى الصحبة للمؤكدة المشتملة على المعاشرة وكثرة المخالطة الثانية مطلق الصحبة الصادقة بمجالسة أو مماشاة الثالثة من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجالسها وجعل هذه الرتبة من الصحبة الإلحاقية وإن كانت حقيقة الصحبة لم توجد في حقه فمن مات مومنا بعد اجتماعه بمحمد صلى الله عليه وسلم ثبت له اسم الصحبة «وإن لم يرو» عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا خلافا لقول بعضهم لا بد أن يروي عنه ولو حديثا واحدا «وإن لم يطل» الصحابي الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم «بخلاف التابعي مع الصحابي» فلا يكفي في صدق التابعي وهو صاحب الصحابي اجتماعه بالصحابي من غير إطالة الاجتماع به نظرا للعرف في الصحبة هذا مذهب جماعة منهم الخطيب البغدادي (9) والذي عليه العمل عند أكثر أهل الحديث

(1) 555-630 هـ = 1160-1233 م علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري أبو الحسن عز الدين ابن الأثير للزخ الإمام من العلماء، بالنسب والأدب ولد بجزيرة ابن عمر وتوفي بالموصل عن تصانيفه الكامل 12 مجلدا مرتب على تسنن بلغ فيه عام 629 وأكثر من جاء بعده من للزخين عيال عليه وأسد الغابة في معرفة الصحابة ط خمس مجلدات كبيرة مرتب على الحروف، واللباب وغيرها، الأعلام (ج 4 ص 331).

(2) ذكر في كشف الظنون (ج 1 ص 82).

(3) توفي 27 هـ = 648 م خويلد بن خالد بن محرز أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وسكن المدينة ولشترك في الغزو. قال البغدادي في خزنة الأدب هو أشعر من هذيل من غير مدافعة وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفاته فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه له ديوان: الأعلام ج 2 ص 325 الإصابة (ج 1 ص 65) اللزقة (ج 1 ص 203).

(4) ص: 270.

(5) ص: 272.

(6) في ز ت وتبطل وهو الأحسن.

(7) 508-597 هـ = 1114-1201 م عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج علامة عصره في التاريخ والحديث كثير التصانيف مولده ووفاته ببغداد ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالها، له نحو 300 مصنف منها تلخيص فهوم أهل الأثر في مختصر السير والأخبار وعجائب البدائع وجامع للساند والألقاب 5 مجلدات الأعلام. (ج 3 ص 316).

في خ ثلاثة مراتب وهو خلاف القاعدة.

(8) في ز ت ومن مات.

(9) ص: 21.

ورجحه ابن الصلاح (1) وتبعه النووي (2) أنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم تطل الصحبة والفرق بين اشتراط طول الصحبة في التابعي وعدمها في الصحابي أن اجتماع الصحابي بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة يؤثر من النور القلبي المودي إلى انطباع القلب على الاستقامة أضعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل بالصحابي و« قيل » الرواية وإطالة الاجتماع « يشترطان » في صدق اسم الصحابي فلا يسمى صحابيا إلا بهما. أما الإطالة فبالنظر إلى العرف وأما الرواية فلأنها المقصود من صحبة النبي لتبليغ الأحكام و« قيل » يشترط « أحدهما » فقط وذلك صادق باشتراط إطالة الصحبة دون الرواية وباشتراط الرواية دون إطالة الصحبة والأول معروف والثاني غير معروف ولكن حكاه بعض للتأخرين والقولان مفهومان من قوله قيل وإن لم يرو وإن لم يطل فإن من اشترط أحدهما لم يشترط الآخر فصريح بما علم التزاما وصارت الأقوال أربعة وسقط ما قيل أن ظاهر كلامه الاكتفاء بالرواية دون المجالسة ولم يقل به أحد و« قيل » يشترط في صدق اسم الصحابي واحد من أمرين. ما « الغزو » مع النبي صلى الله عليه وسلم « أو » أن تمضي « سنة » على الاجتماع به وهو محكي عن سعيد ابن المسيب (3) وقيل لا يصح عنه فإن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي (4) وهو ضعيف (5) ويلزم على القول باشتراط أحد هذين الأمرين إخراج مثل جرير بن عبد الله البجلي (6) ووائل بن حجر (7) ومعاوية بن الحكم (8) وغيرهم ممن لم يشهد معه غزو

(1) ص: 77.

(2) ص: 22.

(3) 94-13 هـ = 713-634 م سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب للخزومي القرشي أبو محمد سيد التابعين واحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين الحديث والفقه والزهدة والورع، وكان يعيش من لتجارة بالزيت لا يأخذ عطاء وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأفضيته حتى سمي راية عمر توفي بالمدينة: الأعلام (ج 3 ص 102).

(4) 130-207 هـ = 747-823 م محمد بن ممر بن وهب الأسلمي بالولاء، للدني أبي عبد الله الواقدي من أقدم المؤرخين في الإسلام ومن أشهرهم ومن حفاظ الحديث ولد بالمدينة وكان تاجر حنطة بها فضاءت ثروته وانتقل إلى العراق في أيام الرشيد وله عدة كتب في الفتوحات وتفسير القرآن وأخبار مكة والطبقات. قال الخطيب البغدادي كان الواقدي كلما ذكرت له وقعة ذهب إلى مكانها فعائنه: الأعلام ج 6 ص 311.

(5) قال الدار قطني محمد بن عمر مختلف فيه فيه ضعف بين في حديثه. وقال يحيى بن معين ليس بشيء متروك الحديث، انظر للضعفاء والتروكون للدارقطني ص 347.

(6) جرير بن عبد الله بن جابر البجلي لصحابي شهير يكنى أبا عمرو وقيل أبا عبد الله اختلف في وقت إسلامه والصحيح أنه كان قبل سنة عشر وتوفي سنة إحدى وقيل أربع وخمسين، انظر الإصابة ج 1 ص 232.

(7) توفي نحو 50 هـ = 670 م وكل بن حجر الحضرمي القحطاني أبو حنيفة من أقبال حضر موت وكان أبوه من ملوكهم وفي حديث نبوي يرويه للزورخون هو بقية أبناء للووك وفد عليه صلى الله عليه وسلم فحج به وبسط له رداءه فأجلسه معه عليه وقال: اللهم بارك في وثل ولده: الأعلام ج 8 ص 106 الإصابة ج 3 ص 628 قال وكل بن حجر بضم للهملته وسكون الجيم بن ربيعة بن وثل بن يعمر ويقال غير ذلك.

(8) معاوية بن الحكم السلمي أبو عمر كان يسكن بني سليم وينزل المدينة. وقال البخاري له صحبة بعد في أهل الحجاز وقال البيهقي سكن المدينة. وروى عنه صلى الله عليه وسلم حديثا قلت ثبت حديثه في صحيح مسلم من طريق عطاء بن يسار قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ففطس رجل من القوم في صلاته الحديث: الإصابة ج 3 ص 432.

أولا أقام معه سنة مع أن الإجماع على عددهم من الصحابة قاله بعض للتأخرين « ولو ادعى » الشخص « للعاصر » للنبي صلى الله عليه وسلم « العدل الصحبة » له صلى الله عليه وسلم « قبل » دعواه الصحبة « وفاقا للقاضي » أبي بكر الباقلاني (1) لأن عدالته تمنعه من الكذب مثاله ما في البخاري (2) في المغازي عن الزهري (3) عن سنين أبي جميلة (4) أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح انتهى. وحكى عن أبي بكر الصيرفي (5) أنه لا يقبل دعواه الصحبة كما لو قال أنا عدل فإنه لا يقبل دعواه العدالة قال البرماوي (6) وعلى ذلك النووي (7) تبعه لابن الصلاح (8) ثم قال: والظاهر أن العدل إذا قال أنا تابعي لأنني أدركت الصحابي روية أو اجتماعا أنه يقبل قوله وطريق معرفة كونه تابعيا تعلم مما سيأتي في الكلام على المرسل، و« الأكثر » من علماء السلف والخلف « على عدالة الصحابة » فلا يبحث عنها في رواية ولا شهادة (9) لثناء الله تعالى ورسوله عليهم. قال الله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ﴾ (10) قال أكثر المفسرين المراد بهم الصحابة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: خير أمتي قرني روى الشيخان (11) وإذا كانت العدالة تثبت بتزكية عدلين فكيف بثناء الله ورسوله و« قيل » الصحابة « كغيرهم » فيبحث عن العدالة فيهم (12)

٤

(1) ص: 47.

(2) ص: 103.

(3) ص: 281.

(4) سنين بالتصغير أبو جميلة السلمي ويقال للضمري وقيل لسم أبيه وقد حكاه ابن حبان روى البخاري من طريق الزهري عن أبي جميلة أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين وقال له أحاديث. وقال العجلي تابعي ثقة الإصابة ج 2 ص 85 روى له البخاري في باب. وقال الليث في غزوة الفتح. قال: أخرنا ونحن من لبن السبب قال وزعم أبو جميلة أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح ج 5 ص 95 فقول صاحب الإصابة أنه حج معه صوله خرج معه عام الفتح.

(5) ص: 88.

(6) ص: 43.

(7) ص: 22.

(8) ص: 77.

(9) في زت ولا شهادة.

(10) سورة آل عمران الآية 110.

(11) روى البخاري في فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمران بن حصين ج 4 ص 189، ورواه مسلم في باب فضل الصحابة عن عبد الله بلفظ خير أمتي لقرن الذين يلوني ج 7 ص 184.

(12) في زت منهم.

في الرواية والشهادة ولستثنى بعضهم من هذا القول الشيخين (1) رضي الله عنهما فإنهما مقطوع بعد التهمة، و«قيل» الصحابة عدول «إلى» زمن «قتل عثمان» بن عفان (2) لوقوع الفتن بينهم من حينئذ وفيهم المسك عن الخوض فيها و«قيل» كلهم عدول «إلا من قاتل عليا» (3) رضي الله عنه لخروجهم على الإمام الحق وسيأتي رده في العقائد.

مسألة

الحديث «المرسل» في اصطلاح الأصوليين هو «قول غير الصحابي» تابعيا كان أو من بعده «قال النبي صلى الله عليه وسلم» كذا مسقطا الوسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وفي اصطلاح المحدثين هو قول التابعي كبيرا كان وهو من لقي جمعا كثيرا من الصحابة كسعيد ابن المسيب (4) أو صغيرا وهو من لم يلق من الصحابة إلا واحدا أو اثنين أو نحو ذلك كأبي حازم (5) فإن كان القائل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من تابع التابعين فهو منقطع أو ممن بعدهم فمعضل يفتح الضاد المعجمة؛ وعلى هذا فالمنقطع أعظم من المعضل عموما مطلقا لأن المنقطع ما سقط من إسناده من محل واحد ولو فأكثر فإن سقط منه رويان من موضعين مثلا كل واحد من موضع كان منقطعاً من موضعين والمعضل ما سقط منه اثنان فأكثر وتبين بهذا مباينة المنقطع للمرسل والمعضل بانفراده عن كل منهما لأنه ينفرد عن المعضل بأنه قول الروي الواحد

وينفرد عن المرسل بأنه قول غير التابعي، و«المرسل» احتج به أبو حنيفة (1) ومالك (2) وأحمد (3) في أظهر الروايتين عنه و«الأمدي» (4) مطلقا «سواء كان المرسل له من أئمة النقل أم لا» و«احتج به» «قوم إن كان المرسل» بكسر السين «من أئمة النقل» كسعيد ابن المسيب (5) والشعبي (6) بخلاف من لم يكن منهم فإنه قد يظن من ليس بعدل عدلا فيسقطه لظنه وهو قول عيسى (7) بن إبان واختاره ابن الحاجب (8) وصاحب البديع (9)، «ثم هو» أي الحديث المرسل على القول بالاحتجاج به «أضعف من» الحديث «المسند» وهو الذي اتصل سنده فلم يسقط منه أحد بحيث لو تعارضا قدم للمسند عليه «خلافاً لقوم» من الحنفية (10) في قولهم أن المرسل أقوى من المسند قالوا لأن العدل لا يسقط إلا من يجزم بعدالته بخلاف من يذكره. فقد يحيل الأمر فيه على غيره وأجيب بمنع ذلك، و«الصحيح» في المرسل «رده» أي رد الاحتجاج به «و» هذا القول «عليه الأكثر منهم» الإمام «الشافعي» (11) والقاضي أبو بكر الباقلاني (12) قال مسلم (13) «رحمه الله في صدر صحيحه: المرسل في أصل قولنا «و» قول «أهل العلم بالأخبار» ليس بحجة (14) انتهى؛ للجهل بعدالة الإسقاط وأهل العلم في عبارة المصنف معطوف في المعنى على الأكثر ومثل هذا العطف يسمى العطف التلقيني على حد قوله تعالى ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ (15) «فإن كان» المرسل بكسر السين يعرف

(1) ص: 24.

(2) ص: 24.

(3) ص: 31.

(4) ص: 39.

(5) ص: 285.

(6) 103-19 هـ = 640-721 م عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري أبو عمر روية من التابعين يضرب للثل بحفظه ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة قال ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثني رجل إلا حفظته وهو من رجال الحديث ثقة استقضاء عمر بن عبد العزيز للأعلام ج 3 ص 251.

(7) ص: 186.

(8) ص: 27.

(9) ص: 438 وصاحبه هو الشيخ الإمام مظفر الدين أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي لتوفي سنة 694 هـ وهو مختصر لطيف في أصول الفقه سماه بديع النظام الجامع بين كتابي البيهقي والأحكام أنظر كشف الظنون ج 1 ص 235 للأعلام ج 1 ص 175.

(10) ص: 260.

(11) ص: 24.

(12) ص: 47.

(13) ص: 36.

(14) قال والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة ج 1 ص 24 منشورات دار الأفاق.

(15) سورة البقرة: الآية 124.

(1) أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(2) 47 قبل هـ 35 هـ عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قریش أمير المؤمنين ذو النورين ثالث الخلفاء الراشدين واحد للبشرين بالجنة ولد بمكة وسلم بعد البعثة بقليل، من أغنياء الإسلام جهز جيش العسرة بما له مائة بعير باقتنائها وتبرع بألف دينار وصارت إليه الخلافة بعد موت عمر فافتتحت في أيامه أرمينية والقوقاز وخراسان وسجستان وقزوين وقبرس وأنتم جمع القرآن للأعلام ج 4 ص 210.

(3) 23 قبل الهجرة - 40 هـ 600-661 م علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو الحسن أمير المؤمنين رابع الخلفاء واحد لعشرة للبشرين وابن عم للنبي صلى الله عليه وسلم وصهره واحد الشجعان الأبطال ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء وأول الناس إسلاما بعد خديجة ولد بمكة وتربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وكان قنواً بيده في أكثر للشاهد ولما أخى صلى الله عليه وسلم بين الصحابة قال له أنت أخي: الأعلام ج 4 ص 295.

(4) ص: 285.

(5) توفي 140 هـ = 757 م سلمة بن دينار اللخزومي أبو حازم ويقال له الأعرج عالم للدينة وقاضيا وشيخها فارسي الأصل كان زاهدا عابدا بعث إليه سليمان بن عبد الملك فقال إن كانت له حاجة فليات ولما أنا فلا حاجة لي إليه قال عبد الرحمن بن زيد ما رأيت أحدا لحكمة أقرب إلى فيه من أبي حازم: الأعلام ج 3 ص 113 وطبقات الخلفاء ص 60.

من عادته أنه «لا يروي إلا عن عدل كابن المسيب» وأبي سلمة (1) بن عبد الرحمن يرويان عن أبي هريرة (2) فإذا أرسل أحدهما فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قبل» أي مرسله للعلم بأن المسقط هو أبو هريرة «وهو» أي للمرسل حينئذ «مسند» حكما لأن إسقاط العدل كذكره فيقبل مطلقا «فإن عضد مرسل كبار التابعين» وهو من أكثر رواياته عن الصحابة كقيس بن أبي حازم (3) وأبي عثمان النهدي (4) وأبي رجاء العطاردي (5) «ضعيف» فاعل عضد «يرجع» للمرسل نعت ضعيف والمراد ضعيف لا يصلح للاحتجاج به على انفراذه ويصلح الترجيح بانضمام غيره إليه «كقول صحابي أو فعله أو» قول «الأكثر» من غير الصحابة «أو إسناد» من مرسله أو غيره واعترض هذا الأخير بأن العمل حينئذ بالمسند فلا فائدة للعمل بالمرسل للمعتضد بالمسند، وأجيب بأن فائدته تقديمه عند التعارض على المسند فقط «أو إرسال» من شخص آخر يروي عن غير شيوخ الأول «أو قياس» في معنى الأصل بينه وبين الفرع بنفي الفارق كما سيأتي «أو انتشار» له من غير تكثير «أو عمل» بعض أهل «العصر» على وفقه «كان المجموع» من المرسل والعضد له «حجة وفاقا للشافعي (6)» رضي الله عنه «لا مجرد المرسل» وحده خلافا لبعضهم «ولا» مجرد العاضد «لننضم» إليه فقط لضعف كل منهما على انفراذه عند من قال بعدم حجتيه كالشافعي رضي الله عنه ولا يلزم من ذلك ضعف للمجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن قال الشاعر:

لا تقاتل بواحد أهل بيت * فضعيفان يغلبان قويا (7)

(1) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري اللدني قبل اسمه كنيته وقبل اسمه عبد الله فقيه كثير الحديث إمام من العلماء مات سنة 94 عن 72 سنة طبقات الحفاظ للسيوطي ص 30.

(2) ص: 251.

(3) قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي أدرك وهاجر فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وتفرّد بالرواية عن عشرة قال بن عينية ما كان بالكوفة أحد أروى عن الصحابة منه وقال أبو دلوود أجود التابعين إسنادا قيس بن أبي حازم ومنهم من جعل الحديث عنه أصح إسنادا وأروى لناس عنه إسما عيل بن أبي خالد جاوز المائة بسنين كثيرة حتى خرف مات 84 أو 97 أو 98 طبقات الحفاظ ص 29.

(4) أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي الكوفي أدرك وأسلم في حياة لثنية ولم يروهاجر في زمان عمر وسكن البصرة بعد قتل الحسين مات 95 أو 106 عن مائة وثلاثين وقيل وأربعين سنة طبقات الحفاظ للسيوطي ص 31.

(5) أبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان ويقال بن تميم البصري أدرك ولم يروهاجر بعد الفتح عالم بالقرآن والرواية وعاش مائة وعشرين سنة أو أكثر مات ست ومائة أوسع الطبقات ص 32.

(6) ص: 24.

(7) أوردها العطار في حاشيته على اللحي ج 2 ص 204 هكذا دون عزو يا مريض الجفون عذبت قلبا * * كان قبل الهوى قويا سويا لا تحارب بناظريك فؤادي * * فضعيفان يغلبان قويا

فسقط ما اعترض به القاضي (1) وغيره على الشافعي من أن ضم الضعيف إلى الضعيف لا يوجب القبول، إما مرسل صغار التابعين وهو من أكثر روايته عن التابعين كالزهري (2) فباق على الرد مع العاضد لشدة ضعفه «فإن تجرد» المرسل عن العاضد و«لا دليل» في المسألة «سوله» وكان مدلوله يدل على المنع من شيء مباح «فلا أظهر الانكفاف» عن ذلك الشيء «لأجله» أي لأجل المرسل احتياطاً لأنه يحدث شبهة توجب التوقف، وقيل: لا يجب الانكفاف لأنه والحالة هذه ليس بحجة وأصل الخلاف قولان هل يحتج به أولاً وحكياً عن الشافعي (3) حكى الأول عنه الماوردي (4) وحكى الثاني عنه البيهقي (5).

مسألة الأكثر على جواز نقل الحديث

بالمعنى للعارف

«مسألة» الحديث المتعبد بلفظه كالأذان والتشهد والتكبير والتسليم والمتشابه والذي هو من جوامع الكلم التي أوتيتها صلى الله عليه وسلم نحو الخراج بالضممان (6) والعجماء جبار (7) لا يجوز نقلها بغير ألفاظها إجماعاً، واختلف فيما سوى ذلك ف«الأكثر» من العلماء ومنهم الأئمة الأربعة «على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف» بمدلولات الألفاظ ومواقع الكلام من الخبر والإنشاء فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم مساو له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص؛ لأن

(1) ص: 47.

(2) ص: 281.

(3) ص: 24.

(4) ص: 249.

(5) ص: 358.

(6) أخرجه ابن ماجة في التجارات عن عائشة ج 2 ص 754، وأبو دلوود في البيوع عنها ج 5 ص 158، مختصر للنذري، والنسائي في البيوع عنها ج 7 ص 254 للجنتي، وأخرجه البيهقي والطبرسي والترمذي وصححه والإمام أحمد.

(7) أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لعجماء جرحها جبار وقبيل جبار وللعدن جبار وفي لركاز الخمس باب للعدن جبار لعديات ج 8 ص 46، ومسلم في الأفضية عنه ج 5 ص 127 منشورات لآفاق.

مرادف فإنه لا يجوز لأنه قد لا يوفي (1) بالمقصود، «و» نقل الحديث بالمعنى «منعه» مطلقا محمد «بن سيرين (2) و» أحمد بن يحيى «ثعلب (3) و» أبو بكر «الرازي» الحنفي (4) «وروي» المنع مطلقا «عن ابن عمر (5)» رضي الله عنهما روله ابن السمعاني (6) عنه واختلف في جواز رواية مصنفات العلماء بالمعنى فمنعه ابن الصلاح (7) وأجازة ابن دقيق العيد (8) إن لم يؤد لتغيير شيء من التصنيف.

«مسألة الصحيح يحتج بقول الصحابي:

قال النبي صلى الله عليه وسلم»

كذا لأن الظاهر سماعه منه وقيل لا يحتج به لاحتمال أن يكون بينه وبينه وسلطة وأجيب بأن الأصل عدم ذلك، «وكذا» يحتج بقوله «عن» النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا «على الأصح» عند ابن الصلاح والبيضاوي (9) والهندي (10) وغيرهم وفي للحصول (11) وجهان بلا ترجيح وإيراد الحديث بلفظ عن من غير تصريح بالسماع يسمى عند اللحدثين العنونة ومثل عن كلمة أن بالتشديد كقول الصحابي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا، واختلفوا في أن بالنسبة إلى غير الصحابي فقال ابن

- (1) في زت قد لا يوتي.
- (2) 110-33 هـ = 729-653 م محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبو بكر إمام وقته في علوم الدين بالبصرة تابعي من إشراف الكتاب مولده ووفاته بالبصرة روى الحديث واشتهر بالورع، نسب له تعبير قرظيا. الأعلام ج 6 ص 154.
- (3) ص: 106.
- (4) ص: 54.
- (5) 10 قبل الهجرة - 73 هـ = 692 م عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن صحابي جليل من أعز بيوتات قریش في المهاجرة والإسلام كان جريئا جهوريا نشأ في الإسلام وهاجر مع أبيه وشهد فتح مكة وفيها مولده ووفاته أفتى في الإسلام 60 سنة وكف بصره في آخر عمره وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة له في كتب الحديث 2630 حديثا وفي الإصابة قال أبو سلمة بن عبد الرحمن مات ابن عمر وهو مثل عمر في الفضل وكان عمر في زمن له فيه نظراء وعاش ابن عمر في زمان ليس له فيه نظير. الأعلام ج 4 ص 108.
- (6) ص: 54.
- (7) ص: 77.
- (8) ص: 68.
- (9) ص: 27.
- (10) ص: 83.
- (11) ص: 34.

المقصود للمعنى، واللفظ آلة له، وفي الحديث أن عبد الله بن سليمان (1) الليثي. قال قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما سمعت منك يزيد حرفا. أو ينقص حرفا فقال: إذا لم تحلوا حرما ولم تحرموا حلالا وأصبتكم للمعنى فلا بأس. فذكر ذلك للحسن (2) فقال: لولا هذا ما حدثنا. روله ابن مندة (3) في معرفة الصحابة (4). أما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً ولا فرق في الجواز بين الناسي للفظ وغيره «وقال الماوردي» في الحاوي (5) يجوز للرواي نقل الحديث بالمعنى «إن نسي اللفظ» فإن لم ينس فلا يجوز لفوات فصاحة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم «وقيل» يجوز «إن كان» الحديث «موجبه» بفتح الجيم أي مقتضاه «علما» أي اعتقاداً كحديث مسلم (6) لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت (7) فيجوز رواية يرى ببصر بخلاف ما إذا كان موجباً عملاً فمنه (8) ما لا يجوز الإخلال بلفظه كحديث أبي دلوود (9) وغيره تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (10) وخمس يقتلن في الحل والحرم (11) الحديث وهذا القول حكاه ابن السمعاني (12) وجهها لأصحابنا و«قيل» يجوز «بلفظ مرادف وعليه الخطيب» البغدادي (13) بخلاف ما إذا لم يوت (14) بلفظ

- (1) قال السيوطي في التدريب ورد في للسألة حديث مرفوع روله ابن مندة في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي قال قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما سمعت منك يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً فقال: إذا لم تحلوا حرماً ولم تحرموا حلالاً فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا ج 2 ص 99 لكن قال السخاوي هو حديث مضطرب لا يصح بل روله الجوزجاني في اللوضوعات ونظر الإصابة ج 2 ص 73 وج 3 ص 515 في ترجمة سليم بن أكيمة وترجمة محمد بن عبد الله بن سليمان.
- (2) ص: البصري: 79.
- (3) 395-310 هـ = 1005-922 م محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة أبو عبد الله العددي نسبة إلى عبد بالليل الأصبهاني من كبار حفاظ الحديث الراجلين في طلبه للكثيرين من التصنيف فيه من كتبه فتح الباب في الكنى والألقاب ومعرفة الصحابة ومعرفة أسماء الله وغيرها للأعلام ج 6 ص 29.
- (4) سماء في ترجمته في لكشف أسماء الصحابة ج 6 ص 57.
- (5) الحاوي في فقه الشافعية نيف وعشرون جزءاً ذكره في كشف الظنون وقال لم يؤلف في للذهب مثله ج 1 ص 628.
- (6) ص: 36.
- (7) روله في الفتن في ذكر ابن صياد بلفظ ابن شهاب وأخبرني عمرو بن ثابت الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حذر الناس الدجال أنه مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه من كره عمله أو يقرؤه كل مومن وقال تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت ج 8 ص 193 منشورات دار الأفاق وأخرجه الترمذي في الفتن أيضاً ما جاء في علامة الدجال عن ابن عمر ج 4 ص 441 وقال حديث حسن صحيح: دل لفكر.
- (8) في زت فإنه
- (9) ص: 41.
- (10) روله عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وأخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ج 1 ص 318 مختصر للتدري.
- (11) روله البخاري عن حفصة وعائشة في باب ما يقتل الحرم من الدواب في الحج ج 2 ص 212.
- (12) ص: 54.
- (13) ص: 21.
- (14) في زت إذا لم يأت

خاتمة

في مراتب التحمل وألفاظ التأدية «مستند» الراوي «غير الصحابي» في الرواية «قراءة الشيخ» عليه «إملاء» بأن يملئ عليه ما يقوله والسماع يكتبه حالة الإملاء و«تحدثنا» من غير إملاء سواء كان ذلك من حفظ الشيخ أو من كتابه «فقراءته عليه» أي على الشيخ وهو يسمع ويسميه أكثر المحدثين عرض القراءة فكأن الراوي يعرض قراءته على الشيخ «فسماعه» بقراءة غيره على الشيخ «فالمناولة مع الإجازة» كأن يدفع الشيخ للطالب أصل مرويه أو فرعاً مقابلاً عليه ويقول للطالب هذا سماعي أو مروني بطريق كذا عن فلان فاروه عني أو أجزت لك روايته عني ثم يملكه إياه أو يعيره له لينقله ويقابله وفي معنى ذلك أن يجيء الراوي للشيخ بكتاب فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ العارف اليقظ ويقول له هذا مسموعي أو مروني بطريق كذا عن كذا فأروه عني أو أجزت لك ويسمى هذا عرض للمناولة والفاظ الراوي بهذا النوع (1) أن يقول ناوولي فلان كذا وأجازني بما فيه أو يقول أخبرني أو حدثني مناولة وهذا متفق عليه فإن اقتصر على حدثني أو أخبرني امتنع في الأصح، فالمكاتبة وهي أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه أو يأمر غيره بكتابتها عنه إما لحاضر عنده أو لغائب عنه فإن اقترن بها إجازة فهي كالمناولة للقرون بالإجازة في الصحة والقوة وإن تجردت عن الإجازة صحت أيضاً وكانت أقوى من الإجازة جزم بذلك في للحصول (2) «فالإجازة» من غير مناولة ولا كتابة «لخاص في خاص» كأجزت لك أو لفلان أو لجمع عينهم رواية مسلم (3) مثلاً وهذا أعلى مراتب الإجازة «فخاص في عام» نحو أجزت لك أو لفلان أو لجمع عينهم رواية جميع مسموعاتي «فعام في خاص» نحو أجزت لكل من أدركني رواية البخاري (4) «فعام في عام» نحو أجزت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي «لفلان ومن يوجد من نسله» تبعاً له «فالمناولة» من غير إجازة بأن يناوله الكتاب ويقول هذا من حديثي أو سماعي ولا يقول له لروه عني قال ابن الصلاح (5) وهذه إجازة مختلفة عند الجمهور «فالإعلام» كان يقول هذا الكتاب من مسموعاتي على فلان، «فالوصية» كان يوصي بكتاب إلى

(1) في زت بهذا الفرع.

(2) ص: 34.

(3) ص: 26 أي صحيحه.

(4) ص: 103.

(5) ص: 77.

عبد البر (1) ذهب أبو بكر البرديجي (2) إلى أن حرف أن محمول على الانقطاع حتى يتعين السماع، والجمهور على أن عن وأن سواء إذا ثبت السماع واللقى انتهى «وكذا» يحتج بقول الصحابي «سمعتة أمر» بكذا «ونهي» عن كذا «أو أمرنا» بكذا أو نهينا عن كذا أو أوجب «أو حرم وكذا رخص» ببناء أمرنا وما عطف عليه للمفعول «في الأظهر» لظهور أن الذي أمرهم ونهاهم وأوجب وحرم عليهم ورخص لهم هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يحتج بذلك لاحتمال أن يكون الأمر والنهي بعض الولاة والإيجاب والتحريم والترخيص استنباطاً من قائله ويجاب بالمنع «والأكثر» ومنهم الإمام (3) والآمدي (4) وأتباعهما «يحتج بقوله» أي الصحابي «من السنة» كذا فيكون متصلاً لظهوره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز إرادة سنة البلد «فكنا معاشر الناس» نفعل في عهده صلى الله عليه وسلم كذا «أو كان الناس يفعلون في عهده صلى الله عليه وسلم» كذا «فكنا نفعل في عهده» صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز أن لا يعلم به «فكان الناس يفعلون» كذا «فكانوا لا يقطعون» اليد «في» سرقة «الشيء التافه» قالت عائشة (5) رضي الله عنها لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو إجماع وقيل لا لجواز إرادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالفاء إشارة إلى أن كل صورة دون ما قبلها في الرتبة لأن السنة تشعر بالتنصيص وبليه كنا معشر الناس أو كان الناس لعدم التصريح بالسنة فيهما وبليه كنا نفعل في عهده لأن الضمير في كنا يحتمل طائفة مخصوصة وبليه كان الناس يفعلون لعدم التصريح بعهده صلى الله عليه وسلم وبليه كانوا لا يقطعون في الشيء التافه لعدم التصريح بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما يعود عليه الضمير في كانوا.

(1) ص: 31.

(2) توفي 301 هـ = 914 م أحمد بن هارون بن روح أبو بكر البرديجي من ثقات رجال الحديث أصله من بريد بأقصى أذربيجان سكن بغداد وتوفي بها له كتب منها الأسماء المفردة في أسماء الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث الإعلام ج 1 ص 265 وفي زت أبو بكر البرديجي وجاء في هدية العارفين لبرديجي ج 1 ص 56.

(3) ص: 22.

(4) ص: 39.

(5) ص: 283 روى النسائي عن الزهري عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً وقالت ما طال علي ولا نسيت لقطع في ربع دينار فصاعداً ج 8 ص 78 وروى عبد الرزاق في اللصنف ج 10 ص 235 عن عروة أن السارق لم يكن يقطع في عهده صلى الله عليه وسلم في شيء لئانه

غيره عند سفره أو موته فتجوز رواية الموصى له بذلك عن الموصي، «فالوجادة» بكسر اللو لو كان يجد شخص حديثاً أو نحوه بخط رجل يعرفه ويشق به سواء عاصره أم لا ولم يحدثه به، فيقول وجدت بخط فلان كذا فإن لم يشق به قال ذكر أنه خط فلان ولا يقول حدثنا ولا أخبرن. أو «منع» إبراهيم بن إسحاق «الحري (1)» و الحافظ (2) «أبو الشيخ» بن حبان الأصفهاني و «القاضي الحسين (3)» وللماوردي (4) الإجازة «بأقسامها السابقة وهي أن يجيز لخاص في خاص أو لخاص في عام أو لعام في خاص أو لعام في عام أو لمعدوم تبعاً قالوا لو صحت الإجازة بطلت الرحلة وهو قول الشافعي (5) روله الربيع (6) عنه. «و» منع «قوم» الإجازة «العامة منها» كأجزت لجميع المسلمين و«منع القاضي أبو الطيب (7) إجازة المعدوم ابتداءً كإجازة «من يوجد من نسل زيد وهو الصحيح» لأن الإجازة في حكم الاخبار بالمجاز جملة فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح إجازته، «و» انعقد «الإجماع على منع» إجازة «من يوجد مطلقاً» من غير تقييد بنسل فلان لأنها في حكم إجازة معدوم لمعدوم وعطف الأقسام بالفاء لينبه على أن كل قسم دون ما يليه في الرتبة «وألفاظ الرواية من صناعة للحدثين» وترتيبها عندهم: أُملى علي فلان، حدثني، قرأت عليه، قرأ علي وأنا أسمع، أخبرني ومناولة، أخبرني إجازة، أنبأني مناولة أخبرني لعاماً، أوصى إلي، وجدت بخطه، كاتبني إجازة، أنبأني مكاتبة.

(1) 198-285 هـ = 815-898 م إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي الحري أبو إسحاق من اعلام للحدثين أصله من مرو اشتهر وتوفي ببغداد كان حافظاً للحديث عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام قيماً بالأدب زاهداً أرسل إليه للعنضد ألف دينار فردها تفقه على الإمام أحمد وصنف كتباً كثيرة منها غريب الحديث وإكرام الضيف ومناسك الحج، لاعلام (ج 1 ص 32)

(2) 184-369 هـ = 887-979 م عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهاني أبو محمد من حفاظ الحديث والعلماء برجاله يقال له أبو الشيخ ونسبته إلى جده حبان له تصانيف منها طبقات للحدثين باصبهان والولدين عليها 3 أجزاء وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وأدبه وذكر الأقران وغيرها. لاعلام (ج 4 ص 120).

(3) ص: 37.

(4) ص: 249.

(5) ص: 7.

(6) 174-270 هـ = 790-884 م الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل اللزدي بالولاء المصري أبو محمد صاحب الإمام الشافعي ورلوي كتبه وأول من أملى الحديث بجامع ابن طالون كان مؤذناً وفيه سلامة وغفلة مولده ووفاته بمصر، لاعلام (ج 3 ص 14).

(7) ص: 55.